وزارة التعليم العالي والبحث العلمى

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:...../2021

الموضـــــوع:

إشكالية التفاوت في توزيع الدخل الوطني وعلاقته بالنمو الاقتصادي

دراسة حالةالجزائر 1988- 2017

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

إعداد الطالبة:

سعيدة مو

إشراف الأستاذ:

د. سمير آيت يحي

أعضاء لجنة المناقشة:

د. فضيل رايس	أستاذ محاضر "أ"	جامعة العربي التبسي- تبسة	رئيسا
د. سمير آيت يحي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة العربي التبسي- تبسة	مقررا
د. عثمانية عثمان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة العربي التبسي- تبسة	ممتحنا
د. لطيفة بهلول	أستاذ محاضر "أ"	جامعة العربي التبسي -تبسة	ممتحنا
د. أشرف سليمان الصوفي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الحاج لخضر- باتنة	ممتحنا
د. طارق خاطر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الحاج لخضر- باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/ 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بصدق الوفاء والإخلاص، أتقدم بالشكر الخالص والامتنان إلى:

* إلى أبي الحبيب، رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه...

* إلى أمي الغالية، حفظها الله وأدامها تاجا فوق رؤوسنا...

* إلى أخوتي وأخواتي، سندي الأول في هذه الحياة...

* إلى قدوتي ومثلي الأعلى، الأستاذ الفاضل د. سمير آيت يحي...

* إلى أعز الأصدقاء، من فرحوا لفرحي وحزنوا لحزني، وكانوا دعما لي: عزاز خولة، زمولي هند...

* إلى أساتذتي الكرام، أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، على رأسهم الأستاذ الوافي الطيب...

*إلى أعضاء لجنة المناقشة، الذين تقبلوا عناء قراءة ومناقشة هذا العمل بكل أمانة...

*إلى كل من حمل راية العلم وجعلها نورا يقتدي به في دربه.

... لكم شكري وامتناني ...

ط.د. سعيدة ممو

الملخصات

الملخص

تهدف هذه الأطروحة إلى محاولة تشخيص وتحليل إشكالية التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017، وذلك بالاعتماد على العديد من المؤشرات القياسية والإحصائية، لعل أبرزها معامل جيني ومنحنى لورينز، وعلاقة هذا التفاوت في التوزيع بالنمو الاقتصادي. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والإحصائيات المتعلقة بالمتغيرين، مع الاستعانة بالقياس الاقتصادي لدراسة العلاقة السببية بينهما، بتطبيق اختبارات السببية لأنجل وجرانجر على السلاسل الزمنية للبيانات السنوية المتعلقة بمختلف المؤشرات الكمية المعبرة عن كل من توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي، والموزعة على 30 مشاهدة، وذلك على المديين القصير والطويل بالاعتماد على تقنيات VAR، VECM، وToda &Yamamoto.

وقد خلصت الدراسة إلى أن عملية توزيع الدخل الوطني في الجزائر تميزت بنوع من التفاوت سواء بين عوامل الإنتاج (التوزيع الوظيفي) أو بين أفراد المجتمع (التوزيع الشخصي)، والذي تراجعت حدته بين العشرية والأخرى، وذلك بالرغم من تدخل السلطات الجزائرية من خلال إعادة توزيع الدخل لتقليل الفوارق الاجتماعية اعتمادا على أدوات السياسة المالية على رأسها التحويلات الاجتماعية، ثم الضرائب والتمويل الأصغر.

كما أظهرت النتائج أن طبيعة العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة تختلف باختلاف أسلوب التحليل المعتمد. فمن خلال تحليل خصائص الاقتصاد الوطني اتضح أنه لا يتوافق وفرضية سيمون كوزنتس، وأنه يتمتع بنوع من الخصوصية التي تجعل التفاوت في توزيع الدخل الوطني معيقا للنمو الاقتصادي، ليثبت من خلال التحليل الاحصائي البسيط وجود علاقة متبادلة عكسية ضعيفة بين التوزيع والنمو، بالنسبة لمختلف المؤشرات الكمية لتوزيع الدخل باستثناء مؤشر التنمية البشرية. ليتضح من خلال القياس الاقتصادي انعدام العلاقة السببية بين المتغيرين في المدى القصير، مع إمكانية ثبوتها في المدى الطويل. كما تم الاستعانة بتطبيق مقاربة النمو المحابي للفقراء على الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة، والتي تبين من خلالها أن النمو الاقتصادي كان محابيا للفقراء ولو بصورة نسبية. وفي هذا الصدد تم اقتراح جملة من السياسات التي من خلالها يمكن تحقيق عدالة التوزيع والقضاء على الفقر إلى جانب دعم النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: توزيع الدخل الوطني؛ التفاوت؛ النمو الاقتصادي؛ النمو المحابي للفقراء؛ الجزائر.

Abstract

This thesis aims to diagnose and analyze the problem of national income disparity in Algeria during the period 1988-2017, by using many statistical indicators, such as Gini coefficient and the Lorenz curve. Furthermore, this thesis tried to analyze the relationship of this disparity to economic growth as well. This study relied on a descriptive and analytical approach, with the use of econometrics to study the causal relationship between the study's variables, by applying the causality tests of Angel and Granger of annual data time series related to the various quantitative indicators expressing both the national income distribution and economic growth, and the distributed Over 30 views, using both short and long term, based on VAR, VECM, Toda & Yamamoto technics.

The study concluded that the national income distribution process in Algeria was characterized by a kind of disparity, whether between factors of production (Functional distribution) or between members of society (personal distribution), whose intensity decreased between one decade to another, despite the intervention of the Algerian authorities through income redistribution in order to minimize and reduce social disparities by using fiscal policy tools especially the social transfers, taxes and microfinance.

The results showed also that the nature of the relationship between the distribution of national income and economic growth in Algeria during the study period varies according to the method of analysis adopted. By analyzing the characteristics of the national economy, it became clear that it does not agree with the hypothesis of Simon Kuznets, and that it has a kind of specificity that makes the disparity in the distribution of national income an obstacle to economic growth, to prove through simple statistical analysis the existence of a weak reciprocal relationship between distribution and growth, with respect to the various quantitative indicators of the distribution of Income, with the exception of the Human Development Index. Moreover, the econometric study clarifies the absence of a causality relationship between the two variables in the short term, with the possibility of its stability in the long term. The application of the pro-poor growth approach to the national economy was also used during the study period, through which it was found that economic growth was favorable to the poor, even in relative terms. In this regard, a set of policies were proposed Through which it is possible to achieve equitable distribution and eradicate poverty as well as support economic growth.

Key words: national income distribution; Disparity; Economic growth; Pro-poor growth; Algeria.

الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	أ
فهرس الجداول	ر
فهرس الأشكال	س
فهرس الملاحق	ض
مقدمة	01
الفصل الأول- التحليل الفكري لمسألة توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي	10
تمهيد الفصل الأول	10
المبحث الأول- مفاهيم لابد منها	11
المطلب الأول- مدخل مفاهيمي للنمو الاقتصادي	11
أولا- أساسيات حول النمو الاقتصادي	11
ثانيا- مركبات النمو الاقتصادي	13
المطلب الثاني- مقاييس النمو الاقتصادي	14
أولا- المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي	14
ثانيا- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي ومقارنة القوة الشرائية	15
ثالثا- تحديد معدل وأعباء النمو الاقتصادي	15
المطلب الثالث- معنى الدخل الوطني	16
أولا- مفهوم الدخل الوطني	16
ثانيا- أهمية ومضمون الدخل الوطني	17
المطلب الرابع- آلية التوزيع الأولي والثانوي للدخل الوطني	18
أولا- مفهوم التوزيع	18
ثانيا- التوزيع الأولي للدخل الوطني	18
ثالثا- التوزيع الثانوي للدخل الوطني	19
المطلب الخامس- إشكالية التفاوت في توزيع الدخل الوطني	20
أولا- العدالة والتفاوت في توزيع الدخل الوطني	20
ثانيا- أسباب وآثار التفاوت في توزيع الدخل الوطني	21
المبحث الثاني- عرض لأهم نماذج النمو الاقتصادي	23
المطلب الأول- تفسير النمو الاقتصادي	23

أولا- النمو الاقتصادي في الفكر الليبيرالي	23
ثانيا- تفسير النمو الاقتصادي في الفكر الاشتراكي	25
المطلب الثاني- نموذج هارود- دومار للنمو الاقتصادي	27
أولا- مضمون النماذج المنفصلة لكل من هارود ودومار	27
ثانيا- النموذج العام المشترك هارود- دومار	28
المطلب الثالث- نموذج سولو للنمو الاقتصادي	29
أولا- الإضافات التي قدمها نموذج سولو لتحليل النمو الاقتصادي	29
ثانيا- تحليل نموذج سولو للنمو الاقتصادي	30
المطلب الرابع- نموذجا كالدور وجوان روبنسن	32
أولا- نموذج كالدور للنمو الاقتصادي	32
ثانيا- نموذج جوان روبنسون	34
المطلب الخامس- نموذجا سوان وميد للنمو الاقتصادي	35
أولا- نموذج T W Swan	35
ثانيا- نموذج J E Mead	36
المطلب السادس- نماذج النمو الداخلي	38
أولا- مضمون نظرية النمو الداخلي	38
ثانيا- بعض نماذج النمو الداخلي	39
ثالثا- نقد نظرية النمو الداخلي	40
المبحث الثالث- آلية توزيع الدخل الوطني حسب المذاهب الاقتصادية الوضعية	41
المطلب الأول- التحليل الليبيرالي لعملية توزيع الدخل الوطني	41
أولا- عملية توزيع الدخل الوطني حسب الكلاسيك	41
ثانيا- عملية توزيع الدخل الوطني حسب الكينزيين	43
المطلب الثاني- آلية توزيع الدخل الوطني في ظل الفكر الاقتصادي الماركسي	44
أولا- منطلقات الفكر الماركسي	44
ثانيا- التوزيع الأولي للدخل الوطني حسب الفكر الماركسي	45
ثالثا- إعادة توزيع الدخل الوطني حسب الفكر الماركسي	46
المطلب الثالث- دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني	46
أولا- الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني	47
ثانيا- دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل الوطني	47

ثالثا- دور الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل الوطني	49
المبحث الرابع- عملية توزيع الدخل الوطني في الاقتصاد الإسلامي	50
المطلب الأول- أساسيات التوزيع وفق المذهب الاقتصادي الإسلامي	50
أولا- مفهوم التوزيع في الاقتصاد الإسلامي	50
ثانيا- أهمية وأهداف التوزيع في الإسلام	51
المطلب الثاني- آلية معالجة الإسلام لمسألة توزيع الدخل الوطني	52
أولا- معايير التوزيع في الشريعة الإسلامية	52
ثانيا- مراحل توزيع الدخل الوطني في الاقتصاد الإسلامي	53
المطلب الثالث- عدالة توزيع الدخل الوطني في الإسلام	54
أولا- ضوابط العدالة في توزيع الدخل الوطني في الاسلام	54
ثانيا- المحاور الأساسية لعدالة توزيع الدخل في الإسلام	55
المطلب الرابع- أدوات إعادة توزيع الدخل الوطني في الإسلام	57
أولا- نظام التوزيع التوازني الإلزامي	57
ثانيا- نظام التوزيع الاختياري	59
خلاصة الفصل الأول	61
الفصل الثاني- قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني وجدلية علاقته بالنمو الاقتصادي	62
تمهيد الفصل الثاني	62
المبحث الأول- قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني	63
المطلب الأول- أسس قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني	63
أولا- مقاربات تحديد مجال التفاوت في التوزيع	63
ثانيا- معايير قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني	64
المطلب الثاني- قياس التفاوت في التوزيع الوظيفي للدخل الوطني	65
أولا- طرق قياس الدخل الوطني	65
ثانيا- قياس نصيب عامل الإنتاج من الدخل الوطني	67
المطلب الثالث- مؤشرات قياس التفاوت في التوزيع الشخصي للدخل الوطني	67
أولا- أهم مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني	67
ثانيا- مؤشرات أخرى لقياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني	69
المطلب الرابع- قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني باعتبار آثاره	72
أولا- حساب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة	72

ثانيا- مقاييس ظاهرة الفقر	74
المبحث الثاني- جدلية العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي	76
المطلب الأول- تأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل الوطني	76
أولا- استعراض لأطروحة سيمون كوزنتس	76
ثانيا- أطروحة كوزنتس بين التأييد والمعارضة	78
المطلب الثاني- مناهج تأثير توزيع الدخل الوطني على النمو الاقتصادي	81
أولا- المنهج الكلاسيكي: التفاوت في التوزيع محفز للنمو الاقتصادي	81
ثانيا- المنهج الحديث: التفاوت في التوزيع معيق للنمو الاقتصادي	82
المطلب الثالث- قنوات انتقال أثر التفاوت في توزيع الدخل إلى النمو الاقتصادي	83
أولا- القنوات التي ينتقل من خلالها الأثر الإيجابي للتفاوت إلى النمو الاقتصادي	84
ثانيا- القنوات التي ينتقل من خلالها الأثر السلبي للتفاوت إلى النمو الاقتصادي	85
المبحث الثالث- النمو المحابي للفقراء	86
المطلب الأول- مفهوم النمو المحابي للفقراء	86
أولا- تعريف النمو المحابي للفقراء	86
ثانيا- مثلث العلاقة فقر/ نمو/ تفاوت	89
المطلب الثاني- قياس النمو المحابي للفقراء	88
أولا- مقاربات قياس النمو المحابي للفقراء	89
ثانيا- مؤشرات قياس النمو المحابي للفقراء	90
المطلب الثالث- استراتيجية دعم النمو المحابي للفقراء	93
أولا- سياسات داعمة للنمو الاقتصادي	93
ثانيا- سياسات توزيع الدخل	94
المبحث الرابع- واقع النمو الاقتصادي والتفاوت في التوزيع على المستوى العالمي	96
المطلب الأول- ملامح النمو الاقتصادي العالمي	96
أولا- تطور معدل النمو الاقتصادي الاسمي العالمي	96
ثانيا- معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية بين الدول المتقدمة والنامية	97
المطلب الثاني- أهم معدلات النمو الاقتصادي في العالم	98
أولا- معدلات النمو الاقتصادي لأقوى الاقتصادات في العالم	98
ثانيا- أعلى وأدنى معدلات النمو الاقتصادي في العالم	100
المطلب الثالث- التوزيع غير العادل للدخل الإجمالي على الصعيد العالمي	100

أولا- تطور التفاوتات الإجمالية العالمية	100
ثانيا- اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم	102
ثالثا- مستجدات تفاوت توزيع الدخل بين الدول الأساسية في العالم	103
المطلب الرابع- تحليل التفاوت العالمية حسب معامل جيني	105
أولا- تطور معامل جيني العالمي	105
ثانيا- أفضل وأسوأ الدول في العالم من حيث توزيع الدخول	107
المطلب الخامس- مستويات الفقر العالمي كمحصلة لتفاوت توزيع الدخول	107
أولا- تقدير البنك الدولي لخط الفقر العالمي	107
ثانيا- معدلات الفقر المدقع في العالم	109
خلاصة الفصل الثاني	111
الفصل الثالث- دراسة هيكل توزيع الدخول والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1988- 2017	112
تمهيد الفصل الثالث	112
المبحث الأول- المحطات الأساسية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة	113
المطلب الأول- مرحلة التحول والإصلاحات المدعمة بالمؤسسات الدولية 1988- 1999	113
أولا- حيثيات نهج التحول لاقتصاد السوق	113
ثانيا- مضمون الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1988- 1999	114
المطلب الثاني- تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات خلال الفترة 2000- 2017	116
أولا- مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني	116
ثانيا- أهم مميزات الفترة 2000- 2017	117
المطلب الثالث- مرحلة الوفرة المالية 2000- 2013	118
أولا- مؤشرات الوفرة المالية في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة	118
ثانيا- مجالات استغلال الوفرة المالية	121
المطلب الرابع- مرحلة الصدمة النفطية 2014- 2017	122
أولا- تراجع احتياطيات الصرف الأجنبي	123
ثانيا- تفاقم العجز في الميزانية العمومية الجزائرية	123
المطلب الخامس- مضمون برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية	126
أولا- المخطط الثلاثي 2001- 2004 (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)	126
ثانيا- البرامج التنموية التالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	127
المبحث الثاني- واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة	129

المطلب الأول- تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة	129
أولا- منحى تطور الناتج المحلي الإجمالي	130
ثانيا- منحى النمو السكاني	131
المطلب الثاني- مسار النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر	132
أولا- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1988- 1999	132
ثانيا- مرحلة الوفرة المالية 2000- 2013	133
ثالثا- مرحلة الصدمة النفطية 2014- 2017	133
المطلب الثالث- تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر	134
أولا- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1988- 1999	134
ثانيا- مرحلة الوفرة المالية 2000- 2013	135
ثالثا- مرحلة الصدمة النفطية 2014- 2017	137
المطلب الرابع- التحدي الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر	138
أولا- مساعي الجزائر لتنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1988- 2017	138
ثانيا- قياس درجة تنوع النمو الاقتصادي في الجزائر	140
المبحث الثالث- التوصيف الاقتصادي لتفاوت توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال فترة الدراسة	142
المطلب الأول- عملية التوزيع الوظيفي للدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017	142
أولا- تطور الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017	143
ثانيا- التوزيع الوظيفي للدخل الوطني خلال الفترة 1988- 2017	143
المطلب الثاني- عملية التوزيع الشخصي للدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017	145
أولا- تحليل الدخل الشخصي للمواطن	145
ثانيا- تحليل الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية	148
المطلب الثالث- المؤشرات الإحصائية لتفاوت توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال 1988- 2017	151
أولا- منحنى لورنز في الجزائر خلال فترة الدراسة	151
ثانيا- معامل جيني في الجزائر	153
ثالثا- الفجوة بين الفئات الدخلية	154
المطلب الرابع- المؤشرات الاجتماعية لتفاوت توزيع الدخل الوطني في الجزائر	155
أولا- مؤشر الفقر النقدي في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017	155
ثانيا- معدل الفقر البشري TPH ومؤشر التنمية البشرية IDH	157
المبحث الرابع- أدوات إعادة توزيع الدخل الوطني في الجزائر	159

المطلب الأول- نفقات التحويلات الاجتماعية	159
أولا- دعم التوظيف	159
ثانيا- نظام الحماية الاجتماعية	160
ثالثا- تقييم دور نفقات التحويلات الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل الوطني	163
المطلب الثاني- الجباية العادية	164
أولا- الضرائب المباشرة	164
ثانيا- الضريبة غير المباشرة	167
ثالثا- دور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إعادة توزيع الدخل في الجزائر	168
المطلب الثالث- التمويل الأصغر الجزائري	169
أولا- مفهوم القرض المصغر في الجزائر	170
ثانيا- دور القرض المصغر في إعادة توزيع الدخل في الجزائر	173
خلاصة الفصل الثالث	176
الفصل الرابع- العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1988- 2017	177
تمهيد الفصل الرابع	177
المبحث الأول- التحليل الوصفي للعلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر	178
المطلب الأول- اختبار فرضية سيمون كوزنتس على الاقتصاد الجزائري	178
أولا- شكل منحنى كوزنتس في الجزائر	178
ثانيا- تحليل خصوصية الاقتصاد الجزائري في ظل اختبار فرضية كوزنتس	179
المطلب الثاني- التحليل الوصفي لتأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل الوطني في الجزائر	181
أولا- إمكانية تأثير معدلات النمو الاقتصادي على مؤشرات توزيع الدخل الوطني في الجزائر	181
ثانيا- دور النمو الاقتصادي في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر	183
المطلب الثالث- إسقاط مناهج تأثير توزيع الدخل على النمو الاقتصادي على واقع الاقتصاد الجزائري	184
أولا- تطبيق المنهج الكلاسيكي على الاقتصاد الجزائري	184
ثانيا- تطبيق المنهج الحديث على الاقتصاد الجزائري	185
المطلب الرابع- التحليل الوصفي لتأثير توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر	186
أولا- دراسة إمكانية تأثير توزيع الدخل الوطني على النمو الاقتصادي في الجزائر	186
ثانيا- التفاوت في التوزيع معيق أم محفز للنمو الاقتصادي في الجزائر	187
المبحث الثاني- دراسة قياسية للعلاقة السببية بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة	188
المطلب الأول- توصيف المتغيرات وأدوات تجميع البيانات	188

أولا- توصيف المتغيرات	188
ثانيا- أدوات الحصول على البيانات	190
المطلب الثاني- تحديد العلاقة السببية بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في المدى القصير	191
أولا- اختبار استقرارية المتغيرات	191
ثانيا- تحديد درجة التأخير	192
ثالثا- اختبار أنجل جرانجر للسببية	192
المطلب الثالث- اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات في المدى الطويل باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ	193
أولا- اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	194
ثانيا- تحليل نموذج VECM	194
المطلب الرابع- اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات في المدى الطويل باستخدام اختبار Toda & Yamamoto	199
أولا- تقدير نموذج augmented VAR واختبار صلاحيته	199
ثانيا- اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل	200
المبحث الثالث- إشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر خلال فترة الدراسة	203
المطلب الأول- واقع محاباة النمو الاقتصادي للفقر في الجزائر	203
أولا- منحنى أثر النمو CIC	203
ثانيا- المقارنة بين معدل النمو الفعلي والمشاهد	204
ثالثا- مؤشر النمو الداعم للفقراء ICPP	206
المطلب الثاني- عوائق النمو المحابي للفقراء في الجزائر	207
أولا- العوائق المتعلقة بسياسة إعادة التوزيع	207
ثانيا- العوائق المتعلقة بالنمو الاقتصادي	208
المطلب الثالث- مقترحات تفعيل النمو المحابي للفقراء في الجزائر انطلاقا من دعم النمو الاقتصادي	211
أولا- تنويع الاقتصاد الوطني وتوجيه النمو الاقتصادي نحو القطاعات المناسبة	211
ثانيا- تحقيق الشمولي المالي والاقتصادي	212
ثالثا- الحكامة المحابية للفقراء	214
المطلب الرابع- تفعيل النمو المحابي للفقراء انطلاقا من تحقيق العدالة الضريبية	215
أولا- زيادة فعالية التحصيل الجبائي	215
ثانيا- مراجعة الضرائب المباشرة	216
المطلب الخامس- دعم النمو المحابي للفقراء بمراجعة السياسة الإنفاقية	218
أولا- تكييف الأجر الوطني الأدنى المضمون والقدرة الشرائية للدينار	218

ثانيا- توجيه الانفاق العمومي لتمكين الطبقات محدودة الدخل	219
ثالثا- ترشيد نظام الحماية الاجتماعية	219
المبحث الرابع- ميكانيزمات مقترحة لبناء نظام مالي إسلامي قائم على أساس التكافل الاجتماعي في الجزائر	223
المطلب الأول- تفعيل صندوق الزكاة الجزائري	223
أولا- مفهوم صندوق الزكاة الجزائري	223
ثانيا- دور صندوق الزكاة الجزائري في إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت	225
ثالثا- مخاطر وآليات تفعيل صندوق الزكاة الجزائري	226
المطلب الثاني- الاستخدام الأمثل للأوقاف في إطار تعزيز العمل الخيري الاسلامي	228
أولا- خصائص الأوقاف في الجزائر	228
ثانيا- مقترحات تفعيل الأوقاف الجزائرية	230
المطلب الثالث- تطوير التمويل الأصغر الإسلامي (القرض الحسن) في الجزائر	231
أولا- دور القرض الحسن في إعادة توزيع الدخل في الجزائر	231
ثانيا- آليات تطوير التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة في الجزائر	232
خلاصة الفصل الرابع	235
الخاتمة	236
المصادر والمراجع	240
الملاحق	258

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01.01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	11
02.01	تطور مراحل الإنتاج في التاريخ حسب التحليل الماركسي والمحددة للنظام الاجتماعي	26
01.02	مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقراء من خلال قيم المؤشر	91
02.02	معدلات النمو الاقتصادي لأقوى اقتصادات العالم سنة 2017	99
03.02	أكبر 10 اقتصادات من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي سنة 2017 (ألف دولار)	99
04.02	أعلى وأدنى معدلات النمو الاقتصادي العالمية خلال الفترة 2000- 2017 (%)	100
05.02	أغنى ثمانية رجال في العالم خلال سنتي 2017 و2018 (مليار دولار)	102
06.02	أفضل وأسوأ 5 دول من حيث العدالة في توزيع الدخل في العالم	107
07.02	معدل الفقر حسب المنطقة عند خطي الفقر الأعلى 3.20 و5.50 دولار للفرد يوميا (PPP 2011)	108
08.02	تطور عدد الفقراء المدقعين عبر العالم خلال الفترة 1990- 2015 عند خط الفقر 1.25 دولار لليوم (الوحدة: ملايين شخص)	110
01.03	مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000- 2017 (%)	116
02.03	تطور القروض المقدمة للدولة خلال 2000- 2013 (مليار دينار)	119
03.03	تطور القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة 2000- 2013 (مليار دينار)	121
04.03	مؤشرات الصدمة النفطية خلال الفترة 2014- 2017	123
05.03	تطور مؤشرات المالية العامة الجزائرية خلال الفترة 2014- 2017 (مليار دينار)	123
06.03	عدد المشاريع على أساس برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004	126
07.03	التوزيع الفعلي للأموال التي استهلكتها عمليات برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2003 (مليار دج)	127
08.03	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	128
09.03	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014 (مليار دج)	129
10.03	قيمة مؤشر H.H في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1988- 2017	141
11.03	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون (دج)	147
12.03	توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر حسب الأعشار خلال 1988، 1995، 2000، و2011 (%)	149
13.03	توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر المناطق خلال 1988، 1995، 2000، و2011 (%)	150
14.03	حصة الدخل الوطني لأدنى وأعلى 20% من السكان في الجزائر (%)	154
15.03	حصة الدخل الوطني لأدنى وأعلى 20% من السكان في الجزائر (مرة)	155

16.03	خطوط الفقر المعتمدة في الجزائر	156
17.03	السلم التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي	165
18.03	معاملات جيني على أساس الانفاق الاستهلاكي قبل وبعد الرسم على القيمة المضافة	169
19.03	معاملات جيني على أساس الانفاق الاستهلاكي قبل وبعد الرسم على القيمة المضافة	169
20.03	مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	171
21.03	هيكل التمويل الثلاثي في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	171
22.03	الهيكل المالي للتمويل الثنائي في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	172
23.03	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	172
24.03	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	173
01.04	إمكانية تأثير النمو الاقتصادي على مختلف مؤشرات توزيع الدخل في الجزائر	181
02.04	مرونة التغير في مؤشرات التفاوت للتغير في معدلات النمو الاقتصادي	183
03.04	إمكانية تأثير مؤشرات توزيع الدخل على النمو في الجزائر خلال 1988- 2017	186
04.04	نتائج اختبار استقرارية المتغيرات من خلال اختبار ADF	191
05.04	عدد فترات التخلف الزمني المناسبة	192
06.04	نتائج اختبار أنجل- جرانجر للسببية	193
07.04	نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك	194
08.04	تلخيص نتائج تقدير نموذج VECM	195
09.04	تلخيص نتائج اختبار Wald	197
10.04	التحليل الاقتصادي للمعادلات النهائية بعد اختبار Wald	198
11.04	نتائج تحديد درجة التأخير المناسبة للنموذج	199
12.04	تلخيص نتائج اختبار العلاقة السببية بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي	201
13.04	حساب معدل النمو التراكمي للأعشار في الجزائر خلال 1988، 1995، 2000، و2011	203
14.04	معدلي النمو المشاهد والفعلي في الجزائر خلال السنوات 1988، 1995، 2000، و2011	205
15.04	معدل النمو الفعال بين الفئات الفقيرة والغنية في المجتمع الجزائري	206
16.04	تطور عدد المؤمنين اجتماعيا في الجزائر خلال الفترة 2001- 2016	220
17.04	عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق في إطار استثمار أموال الزكاة 2004- 2014	226
18.04	المبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد المستفيدين حسب صندوق الزكاة 2003- 2011	232

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01.01	تقسيمات المجتمع والفوارق بين فئاته	20
02.01	نهج إيرين وجانيت لتوزيع الدخل	21
01.02	التمثيل البياني لمنحنى لورنز	68
02.02	أبعاد دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة لعام 2010	72
03.02	منحنى كوزنتس للعلاقة بين نصيب الفرد من الدخل والتفاوت في الدخل الشخصي	77
04.02	تأثير التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي حسب فرضية كالدور	84
05.02	النمو الاقتصادي- الفقر- التفاوت في التوزيع	87
06.02	تطور معدل النمو الاقتصادي الاسمي العالمي خلال الفترة 1980- 2017 (%)	96
07.02	تطور معدلات النمو الحقيقية بين الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 2000- 2017	97
08.02	أقوى دول العالم حسب الدخل الوطني ومساهمتها في الاقتصاد العالمي سنة 2017	98
09.02	منحنى عدم المساواة العالمية (منحنى الفيل) خلال الفترة 1980- 2016	101
10.02	صعود أعلى 1% على مستوى العالم مقابل ركود القاع العالمي (50% الأدنى) خلال 1980- 2016	101
11.02	نصيب أغنى 10% من بلدان العالم الأساسية سنة 2016	103
12.02	تطور نصيب أغنى 10% من الدخل الوطني في العالم خلال 1980- 2016	103
13.02	نصيب أعلى 1% وأدنى 50% من الدخل في كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية 1980- 2016	104
14.02	مؤشر جيني العالمي خلال الفترة 1980- 2006	105
15.02	مؤشر جيني العالمي لسنة 2014	106
16.02	معدلات الفقر المدقع الدولية خلال الفترة 1987- 2013	109
01.03	تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد مقارنة بتطور سعر البترول خلال الفترة 2000- 2017	117

02.03	تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000- 2013 (مليار دولار)	119
03.03	تطور الإيرادات العمومية ونسبة مساهمة العوائد البترولي فيها خلال فترة الوفرة المالية 2000-2013	120
04.03	تطور نفقات الميزانية العمومية خلال فترة الصدمة النفطية 2014- 2017 (مليار دج)	124
05.03	تطور إيرادات الميزانية العمومية خلال فترة الصدمة النفطية 2014- 2017 (مليار دج)	125
06.03	توزيع تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004	127
07.03	نمو الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني الحقيقين في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017 (مليار دج)	130
08.03	الزيادة السكانية في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017 (%)	131
09.03	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017 (%)	132
10.03	معدلات النمو القطاعية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995- 1999 (%)	134
11.03	معدلات النمو القطاعية والأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية خلال 2000- 2013 (%)	135
12.03	معدلات النمو القطاعية والأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية خلال 2014- 2017 (%)	137
13.03	علاقة مؤشر التنويع H.H بأسعار البترول والأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1988- 2017 (%)	142
14.03	تطور الدخل الوطني الجزائري خلال الفترة 1988- 2017 (مليون دج)	143
15.03	هيكل توزيع الدخل الوطني على عوامل الإنتاج خلال الفترة 1988- 2017 (%)	144
16.03	نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح شهريا مقارنة بتطور معدلي البطالة والتضخم خلال الفترة 1988- 2017 (%)	146
17.03	تخصيص الدخل الوطني المتاح في الجزائر كمتوسط خلال الفترة 1988- 2017 (%)	148
18.03	منحنى لورنز للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011	151
19.03	منحنى لورنز للأسر الحضرية للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011	152
20.03	منحنى لورنز للأسر الريفية للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011	152
21.03	تطور معاملات جيني في الجزائر خلال 1988- 2017 (%)	153

22.03	معاملات جيني بين سكان المدن والأرياف في الجزائر خلال السنوات 1988، 1995، 2000، 2005، و2011 (%)	153
23.03	تطور معدل الفقر النقدي في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017 (%)	156
24.03	تطور معدل الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017 (%)	157
25.03	تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017	158
26.03	تطور حجم التحويلات الاجتماعية (مليار دج)	162
27.03	هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017 (مليار دج)	163
28.03	تطور الضريبة المباشرة (على المداخيل والأرباح) في الجزائر (مليار دج)	167
29.03	تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة 1988- 2017 (مليار دج)	168
30.03	تطور عدد الوظائف المستحدثة من خلال الوكالة خلال الفترة 2010- 2016	174
01.04	شكل منحنى كوزنتس في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017	178
02.04	نسبة سكان الحضر والريف من إجمالي تعداد السكان في الجزائر خلال 1988- 2017 (%)	179
03.04	منحنيات أثر نمو الاستهلاك/ الدخل في الجزائر للفترة 1988- 2011	204
04.04	تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة 1996- 2017	214
04.04	تطور حصيلة صندوق الزكاة الوطنية خلال الفترة 2003- 2017 (دج)	224
05.04	تطور عدد المستفيدين من صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة 2003- 2017 (دج)	225

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01.03	التقسيم الوظيفي للدخل الوطني الجزائري خلال الفترة 1988- 2017 (مليون دج)	258
02.03	التقسيم الشخصي للدخل الوطني الجزائري خلال الفترة 1988- 2017 (مليون دج)	259
01.04	نتائج اختبار التكامل المشترك	261
02.04	نتائج تقدير نموذج VECM	262
03.04	المعادلات المقدرة وفق نموذج VECM	264
04.04	نتائج اختبار صلاحية نموذج VECM	266
05.04	نتائج تقدير نموذج VAR بالمتغيرات الأصلية	267
06.04	نتائج اختبار صلاحية نموذج VAR بالمتغيرات الأصلية	270
07.04	نتائج تقدير نموذج augmented VAR حسب طريقة Toda And Yamamoto	271
08.04	نتائج اختبار صلاحية نموذج augmented VAR	274
09.04	نتائج اختبار سببية جرانجر حسب طريقة Toda And Yamamoto	275
10.04	حساب مؤشر النمو المحابي للفقراء في الجزائر خلال القترة 1988- 2017	276
11.04	الفرق بين الضريبة على الأملاك والضريبة على الثروة في الجزائر	278
12.04	تطور حصيلة صندوق الزكاة والمستفيدين منها خلال الفترة 2003- 2017 (دج)	279

مقدمة

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي على مدى العقود القليلة الماضية، العديد من التغييرات التي مست النظم الاقتصادية للدول وهو ما أثر من جهة على أنماط الانتاج والاستهلاك، فأصبحت معدلات النمو الاقتصادي المساهم الأول في تغيير الوزن النسبي لمختلف الاقتصادات في منظومة الاقتصاد العالمي، ومن جهة أخرى على أنماط توزيع الدخل بين دول العالم وفيما بين أفراد ومناطق الدولة الواحدة، ليصبح بذلك هيكل توزيع الدخول مصب اهتمام النظرية والسياسة الاقتصادية. فقد تجاوز مفهوم التفاوت في التوزيع مستواه الطبيعي الناجم عن تلك الفروق العادلة أو الإجبارية المتعلقة باختلاف الحاجات والمؤهلات ونسبة المساهمة في النمو ليصبح تحديا أمام السياسة التنموية.

إن المتأمل في علم الاقتصاد يجد أن مهمته الرئيسية والملموسة تكمن في قضية توزيع الدخل في المجتمع وإيجاد أفضل سياسة قادرة على تحقيق العدالة في التوزيع، دون مشاكل أو تأثيرات جانبية سيئة على بقية أركان السياسة التنموية، حيث يتحدد من خلال عملية توزيع الدخل نصيب كل عامل مساهم في العملية الإنتاجية من ثمار النمو الاقتصادي المحقق، وكذا الدخول الفعلية التي يحصل عليها الأفراد، وما يترتب عن عملية التوزيع هاته من عدالة أو تفاوت بين قطاعات وفئات المجتمع. هذا الأخير الذي يعتبر واقعا من بين الإشكاليات التي يعاني منها جل دول العالم، كونه يولد حالة من اللاعدالة الاجتماعية سواء بين الدول أو بين أفراد المجتمع في الدولة الواحدة، مما ينجر عنه بروز طبقة من محدودي الدخل يتدهور عندها المستوى المعيشي وترتفع فيها معدلات الفقر والبطالة. ولعل من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة في قياس التفاوت في التوزيع مؤشر جيني الذي تعتمد فكرته على منحنى لورينز، لتأتي بعد ذلك مرحلة إعادة التوزيع؛ بحيث تتدخل الدولة بجملة من الأدوات والسياسات التي تراها ناجعة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية على رأسها النمو الاقتصادي المستدام.

لطالما اهتم الفكر الاقتصادي على مر الزمن بضرورة تفسير الظواهر الاقتصادية المختلفة وتحديد العلاقة فيما بينها وتأثير كل منها على الآخر، وبذلك برزت إلى السطح العديد من الشواهد التجريبية والدراسات النظرية والميدانية، التي اختلفت في تفسير إشكالية التفاوت في توزيع الدخل الوطني وتحديد شكل وطبيعة واتجاه العلاقة التي تربطه بالنمو الاقتصادي، ليلقى هذا الموضوع صداه ويصبح نقاشا عالميا، ازداد حدة خاصة بعد تخلي الاقتصادات الانتقالية عن نظام التخطيط المركزي والدخول تحت مضلة اقتصاد السوق، ومن هنا تظهر أهمية الحلقة الثلاثية نمو — دخل– فقر، التي تمثل أهم النقاط التي تبنى عليها أهداف السياسة التنموية، وتنتهج على إثرها السياسة الاقتصادية الرامية أساسا لتحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

مع انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية نهاية الثمانينات، وبداية انهيار المعسكر الاشتراكي، كانت الجزائر من بين الاقتصادات الانتقالية التي بدأت بالتخلي عن النظام الاشتراكي الذي أثبت فشله في مواجهة الأزمات الخارجية، والتوجه نحو اقتصاد السوق، خاصة بعد انتفاضة الشعب سنة 1988 مناديا بضرورة الإصلاح وتحقيق العدالة

الاجتماعية، ليشهد بذلك الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1988- 2017 العديد من التطورات التي كان للمصدر الطبيعي المتمثل في البترول الدور الأول والأساسي فيها. فتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية جعلت الاقتصاد الوطني يتأرجح بين حالة نقص وفائض السيولة، لتصبح بذلك الضرورة ملحة للاهتمام بهيكل توزيع الدخل الوطني وقياس مختلف المؤشرات الدالة على مدى حدة التفاوت في التوزيع الوظيفي والشخصي لثمار النمو الاقتصادي المحقق في ظل تلك التطورات، ومن ثم تحديد طبيعة وشكل العلاقة بين كل من توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر، حتى يتسنى صياغة السبل المثلى التي تمكّن من تحقيق الجزء الأكبر من أهداف التنمية الاقتصادية التي يتمثل أبرزها في دعم معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

بعد إبداء الجزائر نيتها في الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر من خلال إصلاحات 1988 والتي تبعتها إصلاحات أكثر جدية سنة 1990، وبعد مرحلة جد صعبة تميزت بها سنوات التسعينات من خلال المرور عبر المنظمات الدولية لإعادة هيكلة الاقتصاد، وجدت السلطات الجزائرية نفسها سخية في انفاقها الحكومي مع مطلع الألفية الثالثة، نتيجة للارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط في الأسواق الدولية حيث يعتبر الاقتصاد الوطني مرتبط بشكل كبير بهذه المادة الأولية، لتدخل في حالة من الصدمة السلبية فور تراجع أسعاره خلال النصف الأخير من سنة 2014.

نظرا لتلك التطورات التي شهدتها الفترة 1988- 2017 فإن أهم ما يمكن ملاحظته ارتباط كل من هيكل توزيع الدخول والنمو الاقتصادي بمراحل تطور الظروف الاقتصادية للبلاد، ومن هنا باتت الضرورة ملحة لدراسة إشكالية التفاوت في توزيع الدخل الوطني وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017.

انطلاقا مما تقدم يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر؟ وما طبيعة العلاقة التي تربطه بمعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1988- 2017؟

ينبثق من التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- كيف يمكن قياس التفاوت في التوزيع الوظيفي والشخصي للدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988-2017؟
- إلى أي مدى يمكن اعتبار هيكل توزيع الدخول في الجزائر عادلا خلال الفترة 1988- 2017؟
- التفاوت في توزيع الدخل الوطني يعتبر عاملا معيقا أم محفزا للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988-2017؟
- هل يمكن اعتبار النمو الاقتصادي محابيا للفقراء في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017؟

أهمية الدراسة:

يحتل موضوع الدراسة أهمية بالغة كونه يرتبط بنقاش عالمي أصبح يحتل مساحة واسعة في أدبيات التنمية. فكثيرا ما تحقق الدول معدلات نمو مرتفعة، غير أنها تكون عاجزة على تحديد كيفية توزيع ثمارها بشكل عادل. لذا فقد بات تفسير عملية التوزيع وطبيعة علاقته بالنمو الاقتصادي، إشكالية تنموية أثارت جدلا كبيرا بين رواد المدارس الفكرية، وصانعي السياسات الاقتصادية، خاصة داخل الاقتصادات الانتقالية من بينها الجزائر. لتصبح إشكالية التفاوت في التوزيع مشكلة العصر وقضية جوهرية تمثل لب مشاكل التنمية الاقتصادية في الجزائر، سيما بعد الوضعية المتميزة التي حققت في ظلها فوائض مالية معتبرة خلال الفترة السابقة.

أهداف الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث، تهدف هذه الدراسة إلى:

- ❖ تشخيص واقع النمو الاقتصادي وإشكالية التفاوت في توزيع الدخل على مستوى الاقتصاد الوطني خلال فترة تميزت بالعديد من التقلبات التي ساهمت في التأثير على الرصيد المالي للبلاد؛
- ❖ تحديد مدى توافق الاقتصاد الوطني والنظريات الاقتصادية التي تفسر العلاقة بين توزيع الدخل والنمو؛
- ❖ تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المدروسة من خلال استخدام الأساليب القياسية المناسبة لدراسة العلاقة السببية بين توزيع الدخل ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017.

فرضيات الدراسة:

للإحاطة بحيثيات البحث، سمحت التساؤلات المطروحة بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يتميز توزيع الدخل الوطني في الجزائر بالتفاوت، والذي يتبادل علاقة التأثير والتأثر بمعدلات النمو الاقتصادي التي سجلها الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1988- 2017.

الفرضيات الفرعية:

- ❖ تحدد عوائد عوامل الإنتاج مدى التفاوت في التوزيع الوظيفي للدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988-2017، بينما يعبر كل من منحنى لورينز للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، معاملات جيني، ومعدلات الفقر عن التفاوت في التوزيع الشخصي للدخل.
- ❖ يتسم هيكل توزيع الدخول في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017 بالتفاوت الحاد، ما يجعله يبتعد عن العدالة في التوزيع بين العشرية والأخرى.

- ❖ يعتبر التفاوت في توزيع الدخل معيقا للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017.
- ❖ نظرا لتدني وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، لا يمكن اعتباره محابيا للفقراء.

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في دولة الجزائر، أما الحدود الزمنية فتمثلت في الفترة 1988- 2017؛ والتي سادت خلالها العديد من التطورات التي تركت تأثيراتها على هيكل توزيع الدخول والنمو. حيث تمثل سنة 1988 بداية اهتمام السلطات الجزائرية بإشكالية التفاوت، لقيامها بأول مسح للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية والإعلان عن أول قيمة لمعامل جيني، بينما تمثل سنة 2017 آخر سنة توفرت فيها الاحصائيات.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع، ومحاولة الوصول لكافة تطلعاته كان من الداعي اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والاستعانة ببعض الأدوات والأساليب كالقياس الاقتصادي لتحديد العلاقة السببية بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017، وذلك بتطبيق اختبار أنجل- جرانجر للسببية في المدى القصير المعتمد على تقنية VAR وفي المدى الطويل اعتمادا على تقنيتي VECM وToda & Yamamoto.

الدراسات السابقة:

نظرا لعدم وجود اتفاق بين مختلف الدراسات فيما يخص تفسير عملية توزيع الدخل الوطني، وتحليل إشكالية التفاوت في التوزيع وعلاقته بالنمو الاقتصادي، فقد تعددت الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة من الموضوع والتي استمدت أسسها من الدراسات المؤيدة أو المعارضة لكوزنتس، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

- ❖ الهواري بن لحسن، **التفاوت في توزيع الدخل وإشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر:**

مقال منشور سنة 2017، تضمن دراسة تحليلية وصفية، وبعد تحليل الباحث لظاهرة التفاوت في توزيع الدخل الوطني بالتركيز على سنوات المسح الميداني للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في الجزائر للسنوات (1988-1995-2000-2005-2011)، وبهدف التعرف على مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقر في الجزائر خلص الباحث إلى أن النمو الاقتصادي فيها كان بصفة نسبية ومتواضعة محابيا للفقراء، إلا أن هاته المحاباة لم تكن ناتجة عن أثر الانسياب نحو الأسفل؛ فبالرغم من تحسن توزيع الدخل لدى الفئات العشرية الفقيرة خلال الفترة 1988- 2011؛ وهو ما يدل ظاهريا على أن السياسات الحكومية المنتهجة حاولت احتواء تلك الطبقات الهشة التي تضررت من جراء تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي، إلا أن هذا التحسن ليس كفيلا، فلازال أغنى خمس في التوزيع يحصل على ما يعادل ما يتحصل عليه 70% من السكان.

❖ سيد أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية:**

أطروحة دكتوراه لدفعة سنة 2013، إلى جانب عرض مختلف التوليفات النظرية التي تجمع بين المتغيرين وكذا مسار تطورهما عبر الزمن وأنواع البرامج الحكومية وسياساتها التنموية، فقد هدفت الدراسة لاستكشاف العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول في الاقتصاد العربي، حيث اعتمد الباحث على الأسلوب القياسي التحليلي القائم على اختبار النماذج الرياضية (باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS) لعينة الدول العربية المتكونة من ثلاثة عشر بلدا من بينها الجزائر. بمجموع 57 مشاهدة لمعامل جيني الخاص بتوزيع الدخل لفترة امتدت لأربعين سنة، ومن ثم اختبار نتائجه بإسقاطها على النظرية الاقتصادية في هذا الشأن، ليتم التوصل في الأخير إلى أنه باعتبار الدول العربية كإقليم يتصف بالعدالة التوزيعية كما تصوغه مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل، فإن التطورات الاقتصادية التي تشهدها تلك الأقطار ليست بمعزل عن التطورات الاجتماعية فيه، كما توصل إلى أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر لم تساعد على تحسين توزيع الدخل بالقدر الكافي، وإن كان هذا التحسن يعتد به مقارنة بالدول الأخرى.

❖ عبد الكريم البشير ووهيبة سراج، **تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية:**

مقال نشر سنة 2013، بهدف تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية من خلال تحليل بعض الاحصائيات المتوفرة حول دول عينة الدراسة (بعض الدول العربية)، وتحديد واقع توزيع ثمار النمو ومدى تأثيره على الفقر في هذه الدول، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من اتجاه متوسط الدخل الفردي نحو الارتفاع في كافة الدول العربية إلا أن لمشكل الفقر أثر كبير على تلك المجتمعات. كما أن الاختلال الكبير في توزيع الدخل يؤثر سلبا في الاستقرار والنمو الاقتصادي وتغذية الثورات العربية. وأن القضاء على الفقر وسيلة لزيادة الناتج الإجمالي؛

❖ رضا صاحب أبو حمد، **توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية:**

ورقة بحثية نشرت سنة 2010، بهدف توضيح مفهوم توزيع الدخل وأهميته، وتبيان علاقته بالنمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة 1970– 1992، باعتماد الأسلوب القياسي والتحليلي، حيث قام الباحث بإجراء اختبارات على ثلاث عينات؛ الأولى تضمنت البيانات المقطعية العرضية ل 90 دولة نامية متوسطة ومنخفضة الدخل، منها 8 دول عربية من بينها الجزائر، والثانية تضمنت 60 مشاهدة لبلدان الدخل المتوسط، وأما الثالثة فخصت عينة البلدان منخفضة الدخل ب 30 مشاهدة، وقد بينت الدراسة أن تحسين نصيب الفرد من الدخل الوطني يعتبر أحد الأسس الرئيسية لتقسيم الدول النامية إلى متوسطة أو منخفضة الدخل، وهو ما يوضح أن الدول ذات المستوى المرتفع من الدخل الوطني تتجه إلى تخفيض التفاوت في التوزيع، وأن النمو الاقتصادي ممثلا بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بتخلف قدره خمس سنوات ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي يساهم في تخفيض دخول أصحاب الدخل المرتفع، وفي تحسين دخول

أصحاب الدخل المتوسط من السكان، غير أنه لا يفيد أصحاب الدخل المنخفض، بمعنى أن معظم الطبقات الفقيرة لا تستفيد من النمو، وعندما كانت العينة تخص بلدان الدخل المتوسط فقد ظهر أن تلك البلدان قد نجحت في تقليص فجوة التفاوت في توزيع الدخل من خلال تحسين دخول أصحاب الدخل المنخفض، وتقليل مستويات دخول الفئات العليا، وأما نتائج العينة الثالثة فقد أظهرت عدم إمكانية الحد من تفاوت الدخول مع تحسن النمو الاقتصادي، واتضح أنه لنصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي أثرا كبيرا من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي على عدالة توزيع الدخل للعينات الثلاث.

❖ Bourguignon F, **The growth elasticity of poverty reduction: explaining heterogeneity across countries and time perio:**

ورقة بحثية نشرت سنة 2002، اعتبرت من الدراسات الرائدة في مجال البحث عن العلاقة بين النمو والفقر والتفاوت، أنجزت على عينة من 114 دولة منها 50 دولة نامية، حيث حاول الباحث في البداية شرح تأثير النمو الاقتصادي على الفقر بعيدا عن التفاوت في التوزيع، ومن ثم صياغة نموذج تضمن معدل الفقر كمتغير تابع، النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج المحلي الاجمالي للفرد، ومعامل جيني كمتغيرات مستقلة، وذلك مع افتراض ثبات كل من مرونة الفقر للنمو ومرونة الفقر للتفاوت، فوجد في الحالة الأولى أن 26% من تغيرات الفقر مفسرة بالنمو، وبعد الأخذ في الاعتبار التفاوتات خلصت النتائج إلى تحسن القدرة التفسيرية للنموذج، ومع افتراض ارتباط مرونة الفقر بمستوى التفاوت والمستوى الابتدائي للتنمية تتحسن القدرة التفسيرية للنموذج أكثر من سابقتيها.

❖ Benabou**, Inequality and growth:**

نشرت سنة 1996، بهدف تحدي الحجة المؤيدة لوجود علاقة إيجابية من التفاوت في التوزيع إلى النمو الاقتصادي، سعى الباحث من خلال هذه الدراسة لاستكشاف تأثير توزيع الدخل على النمو الاقتصادي انطلاقا من دراسة حالة الفلبين وكوريا الجنوبية، حيث وجد أنه بالرغم من اختلاف البلدين من حيث هيكل توزيع الدخول، ذلك أن مؤشر جيني في بلد الفلبين أكبر منه في كوريا الجنوبية، ما يعني أن الفلبين أكثر تفاوتا في توزيع الدخل من كوريا الجنوبية، إلا أن البلدين يمتازان بخصائص متشابهة من حيث المؤشرات الاقتصادية الرئيسية من بينها النمو الاقتصادي، ليستنتج في الأخير رفض الحجة التقليدية القائلة بأن التفاوت في توزيع الدخل الوطني محفز للنمو الاقتصادي على الأقل في المنطقتين المدروستين.

❖ Simon Kuznets**, Economic Growth and Income Inequality:**

تعد الأساس في انطلاق البحث في العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، من خلال بحث نشره سيمون كوزنتس عام 1955 بعنوان "النمو الاقتصادي واللامساواة"، الذي ركز فيه على تأثير النمو الاقتصادي على التوزيع، وبعد جمع بيانات عن ثلاث دول متقدمة (ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، ولفترة زمنية طويلة وصلت إلى 25 سنة، أظهر أن تفاوت الدخل يرجع إلى تركز الإدخارات لدى فئات الدخل المرتفع بسبب ارتفاع أصولها الدخلية

وتحول الدول المتقدمة من الزراعة إلى الصناعة، وأن توزيع الدخل ينزع إلى التفاوت في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ثم يعود ليصبح أكثر عدالة في المراحل المتقدمة منها، وبذلك استنتج وجود منحنى يأخذ شكل حرف U مقلوب بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، وهو ما أصبح يعرف بفرضية كوزنتس أو منحنى U المقلوب.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تختلف هاته الدراسة عن مختلف الدراسات السابقة في مجموعة من النقاط من بينها:

- ❖ تعد نهاية الثمانينات المحطة الأساسية لانفجار عملية البحث حول توزيع الدخول وعلاقته بالنمو الاقتصادي، لذا سيتم تحديد الفترة الزمنية 1988- 2017 كإطار زمني للدراسة، بعكس الدراسات السابقة التي اختلفت فيها فترات الدراسة؛

- ❖ في حين ركزت الدراسات السابقة على تحليل وتشخيص العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي سيتم في هذه الدراسة إضافة إلى ذلك، تحليل هيكل توزيع الدخول على المستويين الوظيفي والشخصي في الجزائر؛

- ❖ بينما اقتصر تشخيص إشكالية التفاوت في توزيع الدخل الوطني على أهم مؤشر له وهو معامل جيني سيتم الاعتماد في هاته الدراسة على العديد من المؤشرات لتحليله في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

- ❖ بينما اقتصرت الدراسات السابقة على استكشاف العلاقة من اتجاه واحد، سيتم من خلال هذه الدراسة تشخيص العلاقة في اتجاهين بين المتغيرين (توزيع الدخل والنمو الاقتصادي) في الجزائر؛

- ❖ بخلاف الدراسات السابقة التي استفردت بأسلوب تحليل وحيد في تحليل العلاقة بين المتغيرين، سيتم خلال هاته الدراسة المزج بين مختلف أساليب التحليل؛ حيث سيتم الاستعانة بالتحليل الاقتصادي من جهة من خلال اختبار فرضية كوزنتس، وإسقاط مناهج التأثير (الكلاسيكي والحديث) على الاقتصاد الوطني، والتحليل الاحصائي البسيط من جهة ثانية، والقياس الاقتصادي من جهة ثالثة من خلال اختبار العلاقة السببية بين توزيع الدخل والنمو على المديين القصير والطويل، وذلك باستغلال اختبارات جرانجر للسببية المعتمدة على تقنية VAR، VECM وToda & Yamamoto؛

- ❖ بينما ركزت الدراسات السابقة على دراسة الواقع وتحليله، سيتم خلال هاته الدراسة إضافة إلى ذلك محاولة تقديم بعض المقترحات التي يمكن من خلالها علاج إشكالية التفاوت في التوزيع في الجزائر ودعم النمو الاقتصادي.

دوافع اختيار موضوع الدراسة:

- ❖ البحث في كيفية توزيع الدخل الوطني في الجزائر بين عوامل الإنتاج المختلفة وبين أفراد المجتمع؛
- ❖ محاولة دراسة العلاقة السببية بين كل من التفاوت في توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- ❖ القناعة الشخصية بأهمية دراسة متغيرين من أهم أولويات التنمية الاقتصادية.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على التساؤلات المطروحة، سيتم الاعتماد على خطة تحوي إلى جانب المقدمة والخاتمة، جانبين أولهما نظري والآخر تطبيقي، وكل جانب منها يحوي فصلين، حيث:

يستهل الفصل الأول (**التحليل الفكري لمسألة توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي**) بالتأصيل النظري لأدبيات الدراسة؛ المتمثلة في مختلف الكلمات المفتاحية التي ستتداول فيها كالنمو الاقتصادي، الدخل الوطني، عملية التوزيع، وإشكالية التفاوت في التوزيع، ليتم بعدها تحليل آلية توزيع الدخل الوطني حسب المذاهب الاقتصادية الوضعية والمذهب الاسلامي.

سيهتم الفصل الثاني (**قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني وجدلية علاقته بالنمو الاقتصادي**) بتحديد أسس ومؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل باعتبار التوزيع الوظيفي، الشخصي، وحتى آثاره، ومن ثم التعرض لجدلية العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي من خلال استعراض فرضية سيمون كوزنتس، عرض المنهجين الكلاسيكي والحديث لتأثير توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، وقنوات انتقال أثر التفاوت في التوزيع إلى النمو، ومن ثم تسليط الضوء على مقاربة النمو المحابي للفقراء الذي يربط بين النمو والفقر من خلال سياسة التوزيع، ليتم في الأخير عرض بعض الاحصائيات التي توضح واقع النمو الاقتصادي والتفاوت في التوزيع على المستوى العالمي.

بينما يستهل الفصل الثالث (**دراسة هيكل توزيع الدخول والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988-2017**) بداية بالمحطات الأساسية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، ليتم بعدها تشخيص واقع النمو الاقتصادي ومسار تطوره، ومن ثم التوصيف الاقتصادي لهيكل توزيع الدخول خلال الفترة ذاتها، سواءا على المستوى الوظيفي أو الشخصي، وتحليل المؤشرات الاحصائية والاجتماعية المحددة لمدى التفاوت أو العدالة الناجمة عن عملية التوزيع، ليتم فيما بعد عرض موجز لأهم أدوات إعادة توزيع الدخل في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أما الفصل الرابع (**العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017**) سيتم من خلاله التحليل الاقتصادي للعلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛ باختبار فرضية سيمون كوزنتس على أساس الاحصائيات المتاحة، وتحديد إمكانية تطابق المنهج الكلاسيكي أو الحديث على الاقتصاد الوطني، إضافة إلى التحليل الوصفي البسيط لعلاقة التأثير والتأثر بين المتغيرين، ليتم فيما بعد الارتقاء إلى القياس الاقتصادي من خلال إعداد دراسة قياسية لدراسة العلاقة السببية بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام طريقة تحليل السلاسل الزمنية ل30 مشاهدة على المديين القصير والطويل، وذلك من أجل استنباط شكل واتجاه العلاقة المدروسة، كما وسيساعد على ذلك تحديد مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقر في الجزائر، وبما أن تحقيق معدلات نمو متزايدة إلى جانب العدالة في توزيع الدخل الوطني وتقليل معدلات الفقر هي الثلاثية التي تقوم عليها استراتيجية التنمية الشاملة، لابد من البحث عن الميكانيزمات التي تمكن من تحقيق تلك الأوليات الثلاث معا من خلال

تحديد عوائق النمو المحابي للفقراء، وتقديم بعض المقترحات لتفعيله انطلاقا من دعم النمو الاقتصادي و/أو تحسين وتفعيل السياسة التوزيعية في البلاد.

صعوبات الدراسة:

الجزائر كونها تمثل محل الدراسة الميدانية تفتقر إلى إعداد ونشر البيانات والمعلومات الخاصة بتوزيع الدخل الوطني أو حتى الإنفاق الاستهلاكي، ما يحول دون إتاحتها في صورة مجمعة في شكل سلسلة زمنية، مما اضطر الباحثة إلى الاستعانة بمصادر معلومات أخرى كالهيئات الدولية، والدراسات السابقة، وبغرض استكمال البحث فقد تم اللجوء في بعض الأحيان إلى حساب بعض الاحصائيات أو حتى تقديرها.

الفصل الأول– التحليل الفكري لمسألة توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي

الفصل الأول- التحليل الفكري لمسألة توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي

تعد مشكلة توزيع الدخل الوطني من القضايا الهامة التي تثير اهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين، من جهة لاتصالها الوثيق بمستويات المعيشة لكل فئات المجتمع، وبخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض التي تشكل نسبة كبيرة منه. ومن جهة أخرى لاعتبارها هدفا من أهداف النمو الاقتصادي؛ الذي يعتبر بمثابة المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية، بما يساهم في تحقيق التنمية المنشودة.

نظرا لما يكتسيه هذان المتغيران من أهمية فقد برزت العديد من المحاولات الرامية لإنشاء نظرية متكاملة في تفسير النمو الاقتصادي وتوزيع الدخول، مما ساهم في ظهور العديد من النماذج الاقتصادية التي تجمع العناصر الأساسية للنمو مركزة على أهم عوامل الإنتاج التي يمكن تقسيم الدخل الوطني عليها، وذلك حسب الافتراضات التي بنيت على أساسها كل نظرية من نظريات الفكر الاقتصادي، لذا فقد حاول كل مفكر وضع الإطار العام لكيفية تقسيم الدخل الوطني بطريقة تجعل كل من ساهم في خلقه راض عن نصيبه منه، وقد نجم عن ذلك اختلافات جوهرية بين المذاهب الفكرية الاقتصادية الوضعية والإسلامية حول مسألة التوزيع، والنمو الاقتصادي.

سيتم خلال هذا الفصل عرض أهم نماذج النمو الاقتصادي وتوضيح رؤية الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي لكل من عملية توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني، من خلال التعرض للمباحث التالية:

- **المبحث الأول- مفاهيم لابد منها؛**
- **المبحث الثاني- عرض لأهم نماذج النمو الاقتصادي؛**
- **المبحث الثالث- آلية توزيع الدخل الوطني حسب المذاهب الاقتصادية الوضعية؛**
- **المبحث الرابع- عملية توزيع الدخل الوطني في الاقتصاد الإسلامي.**

المبحث الأول- مفاهيم لابد منها

يعدّ كلا من النمو الاقتصادي والدخل الوطني أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الكلي، ويمكن الإلمام بمختلف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالمتغيرين على النحو التالي:

المطلب الأول- مدخل مفاهيمي للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم الظواهر الاقتصادية وأكثرها أثرا على واقع الأفراد ومستقبلهم في كل المجتمعات البشرية، وفي مايلي عرض لمفهومه، أهميته، أنواعه، وعوامله:

أولا- أساسيات حول النمو الاقتصادي

للإلمام بأساسيات النمو الاقتصادي كمفهوم لابد من تحديد الآتي:

1- مفهوم النمو الاقتصادي: يتميز النمو الاقتصادي بكونه عنصرا محوريا في التنمية الاقتصادية، وقد ظل مفهوم التنمية الاقتصادية لفترة من الزمن ينحصر في مفهوم ضيق وهو النمو الاقتصادي، ومع تطور المجتمعات تم التمييز بينهما ليصبح النمو عنصرا مهما لكنه لا يكفي لوحده لحدوث التنمية[1]، والجدول التالي يبين مفهوم النمو الاقتصادي ومواطن الاختلاف بينه وبين مفهوم التنمية الاقتصادية:

الجدول رقم 01.01- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

معيار المفارقة	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
التعريف والسمات	زيادة مستمرة في الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن.	إضافة للنمو تقتضي التنمية إجراء تغييرات في هيكل الإنتاج، تحسين نوعية السلع والخدمات المنتجة، وتحقيق عدالة أكبر في التوزيع.
الشمولية	أقل شمولا؛ فالنمو عنصر من عناصر التنمية لكنه غير كاف فهو فقط وسيلة ولا يمكن اعتباره غاية لحد ذاته.	أكثر شمولا؛ تتضمن إحداث تغييرات جذرية في مختلف الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والتقاليد مما يجعلها غاية في حد ذاتها.
طبيعة المؤشر	مؤشر كمي؛ يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما.	مؤشر كمي ونوعي؛ يهدف إلى الرفع من مستوى الإنسان في كافة المجالات.
تدخل الدولة	عبارة عن تغيرات تلقائية.	جهد هادف وإرادي مقصود.
القياس	يقاس بالدخل الفردي الحقيقي.	تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، والمشكلات**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 77.
- عبد اللطيف مصيطفي، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2014، ص: 13.

يتضح من خلال ما يورده الجدول أن هناك العديد من الجوانب التي يختلف فيها كلا المصطلحين، فالتنمية الاقتصادية مفهوم معقد تتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة، مما يعني أن تحقيق نمو اقتصادي لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية اقتصادية، إذ أن هناك العديد من الاختلافات الجوهرية بين المفهومين.

[1]- Dwight Heald Perkins, Steven Radelet, David L Lindauer, **Économie du développement,** traduction de la 6émé édition Américaine par Bruno Baron-Renault, De Boeck Supérieur, 03émé édition, Bruxelles, Belgique, 2008, P: 29.

يعرف كوزنتس في كتابه "النمو والهيكل الاقتصادي"، النمو على أنه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي،[1] وقد أوضح خصائصه لدى أغلب الدول المتقدمة في النقاط التالية:[2]

- المعدلات المرتفعة لكل من: نصيب الفرد من الناتج، النمو السكاني، الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، التحول الهيكلي للاقتصاد، والتحول الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي أو ما يعرف بالتحديث؛
- الامتداد الاقتصادي الدولي والذي يحدد دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية؛
- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي، فعلى الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين فإن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث يقتصر على أقل من ربع سكان العالم.

2- **فوائد النمو الاقتصادي:** النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على:[3]

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
- زيادة رفاهية الشعوب عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى؛
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان، والحد من البطالة؛
- زيادة الدخل الوطني تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن الصحة، التعليم، وبناء المنشآت القاعدية.

3- **أنواع النمو الاقتصادي:** للنمو الاقتصادي عدة أنواع تختلف باختلاف معيار التصنيف، وهي:

1.3- **أنواع النمو الاقتصادي حسب حدوثه:** يتفرع إلى:[4]

1.1.3- **النمو التلقائي:** نمو بطيء، تدريجي، متلاحق، ذاتي الحركة، يتحقق بشكل عفوي بفعل قوى السوق؛

2.1.3- **النمو العابر:** فهو لا يتصف بالثبات أو الاستمرار، يحدث نتيجة عوامل خارجية طارئة، ويزول بزوالها؛

3.1.3- **النمو المخطط:** يتحقق نتيجة قيام الحكومة بتخطيط شامل للاقتصاد، ويتميز بصفة الإستمرارية.

2.3- **أنواع النمو الاقتصادي مقارنة بنمو السكان:** ينقسم إلى:[5]

1.2.3- **النمو الموسع:** يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان، وعليه فإن الدخل الفردي ساكن؛

2.2.3- **النمو المكثف:** فيه يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي يزداد الدخل الفردي.

---

[1]- Régis Bénichi, Marc Nouschi, **La croissance aux XIXème et XXème siècles**, édition 02, édition Marketing, Paris, France, 1990, p: 44.

[2]- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص ص: 174- 179.

[3]- جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، متاح على الموقع الإلكتروني: www.alukah.net.

[4]- ثامر علي النويران، حمود حميدي بني خالد، **أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة قياسية تحليلية للفترة 1991- 2015**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2017، ص: 53.

[5]- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص: 63- 65.

ثانيا- مركبات النمو الاقتصادي

يشتمل النمو الاقتصادي على جملة من العناصر، والتي تتضح من خلال عوامله ومحدداته، كالآتي:

1- **عوامل النمو الاقتصادي:** عديدة ومتنوعة، وتختلف من حيث أهميتها النسبية وعددها، فيمكن ذكر الآتي:

1.1- **العمل:** يمثل أهم عنصر من عناصر النمو، ويعني: "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته"[1]، وتتحدد مساهمته في النمو الاقتصادي من خلال:

1.1.1- **كمية العمل:** يوفر مجموع السكان تقديرا لكمية العمل المتاح في الاقتصاد، ويمارس النمو الديمغرافي تأثيرا ثلاثيا على النمو الاقتصادي: فهو يحفز الإنتاج والاستهلاك من جهة ويتيح تنظيما أكثر ترشيدا للإنتاج من جهة ثانية، ويخفف التفاوت بين القطاعات والمناطق من جهة ثالثة؛[2]

2.1.1- **نوعية العمل:** تتمثل في إنتاجية العمل وهي الأهم، كونها تعبر عن الزيادة في إنتاجية العامل خلال فترة معينة، وترتبط بزيادة المهارات والتدريب، وتعتبر استثمارا في رأس المال البشري الذي بات المورد الرئيسي والميزة التي تحدد القدرة التنافسية لكل دول العالم.[3]

2.1- **رأس المال:** ينقسم إلى: رأس مال بشري؛ يتمثل في القوى العاملة المتدربة والماهرة التي تشكل قوة العمل[4] ورأس مال مادي؛ ويمثل الإستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، والبنى الأساسية التي توفر البيئة اللازمة للمشروعات الاقتصادية، وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.[5]

3.1- **التقدم التقني:** ويظهر في شكل أساليب الإنتاج، ويمكّن من إنتاج الكمية نفسها باستخدام كميات أقل من عوامل الإنتاج، فالتقدم هو الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.[6]

2- **محددات النمو الاقتصادي:** يتحدد النمو الاقتصادي من خلال:

1.2- **وظيفة الإنتاج الكلي:** تعتبر القلب النابض لتحليل النمو وأيا كانت طريقة تجسيدها فلن تكون إلاّ تقديرية.

2.2- **نمو الناتج المحلي:** فارتفاع دخل الفرد الواحد لا يكون إلا بارتفاع إنتاجية مختلف عوامل الإنتاج، ما يفسر بمردوديات متزايدة.

---

[1]- جلال خشيب، **مرجع سابق.**

[2]- ب. برنييه، إ. سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، 1989، ص ص: 457- 458.

[3]- عبد الوهاب أمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص ص: 373، 376.

[4]- همام وائل محمد أبو شعبان، **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية للدول عربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015- 2016، ص: 21.

[5]- أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989- 2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 بالجزائر العاصمة، الجزائر، 2014- 2015، ص: 13.

[6]- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة السابعة، عمان، الأردن، 2005، ص: 386.

3.2- التطور غير المتوازن للإنتاج الكلي: والذي يحدث نتيجة الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول، إنخفاض تكاليف البحث العلمي، الانتقال من قطاع صناعي إلى خدماتي، والتكنولوجيات الحديثة.[1]

4.2- فرضية التقارب: تشتق خاصية التقارب من العوائد المتناقصة على رأس المال، ويمكن التمييز بين:[2]

1.4.2- التقارب المطلق: إذا كانت كل الاقتصاديات متماثلة من ناحية جوهرية فيما عدا حالات كثافة رأس المال المنطلق منها، يصبح التقارب مطلقا، فالاقتصادات التي تملك رأس مال أقل للعامل الواحد مقارنة مع رأسمالها للعامل في المدى الطويل (أماكن فقيرة)، تنزع لأن يكون لها معدلات نمو أعلى بشكل أسرع من الأماكن الغنية؛

2.4.2- التقارب المشروط: ينزع معدل النمو لأن يكون أعلى إذا كان الناتج المحلي للفرد المنطلق منه مقارنة بوضعه في الأمد الطويل أو بحالة استقراره، نظرا لأن مستويات استقرار رأس المال والناتج للعامل الواحد تعتمد على: الميل للادخار، نمو السكان، وضع دالة الإنتاج، وهذه السمات مميزة ويمكن أن تتباين عبر الاقتصاديات.

5.2- سياسات الحكومة: يتعزز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد بحفاظ أفضل على حكم القانون واستهلاك حكومي أصغر، وتضخم أقل، وأي زيادات في الحقوق السياسية تزيد بشكل أولي النمو، إلا أنها تنزع إلى إعاقته ما إن يتم بلوغ مستو معتدل من الديمقراطية.[3]

المطلب الثاني- مقاييس النمو الاقتصادي

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي والدخل الفردي، ما يعني أنه يشترط لتحقيقه في أي بلد أن يفوق معدل نمو الدخل أو الناتج الوطنيين معدل النمو السكاني، وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساسا بالآتي:

أولا- المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات الوطنية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة، خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ في الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية،[4] ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار، ومنها مايلي:[5]

---

[1]- قاسم مُحَّد فؤاد، **أنظمة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة مجموعة دول MENA باستعمال Panel، ونموذج الانحدار الذاتي VAR**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2009- 2010، ص ص: 139- 143.

[2]- Robert J. Barro، **محددات النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية عبر البلدان**، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص: 01- 02.

[3]- **المرجع نفسه**، ص: 107.

[4]- كمال شريط، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013- 2014، ص: 69.

[5]- كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2010- 2011، ص ص: 39- 40.

1- **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا على أساس العملات المحلية؛

2- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، حيث يتم تقدير معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل بالأسعار الثابتة، بعد إزالة أثر التضخم؛

3- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية للمقارنة الدولية، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقياس المطلوب، وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من العملة الموحدة بعد إزالة أثر التضخم؛

ثانيا- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي ومقارنة القوة الشرائية

يمكن شرحها بإيجاز كالآتي:

1- **المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:** تتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني، أو من الدخل الوطني، وتكمن أهميتها في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، فهي تقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه؛[1]

2- **مقارنة القوة الشرائية (PPP):** والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية لعملات البلدان الأخرى.[2]

ثالثا- تحديد معدل وأعباء النمو الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن. ويتضمن تحديده تكبد جملة من الأعباء كما يوضحه الآتي:

1- **تحديد معدل النمو الاقتصادي:** تعددت المؤشرات المستعملة لقياس النمو الاقتصادي نظرا للانتقادات الموجهة لكل مؤشر، إلاّ أن الناتج الداخلي الخام (الناتج المحلي الاجمالي) يبقى المؤشر الأكثر شيوعا واستعمالا سيما من قبل الهيئات الدولية، وبذلك يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي، وهو ما يمكن التعبير عنه بالمعادلات التالية:[3]

متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي = إجمالي الدخل المحلي/ عدد السكان

[1]- أشواق بن قدور، **مرجع سابق**، ص: 64.

[2]- كريمة قويدري، **مرجع سابق**، ص: 40.

[3]- أسامة أحمد الفيل، أحمد رمضان نعمة الله، سحر عبد الرؤوف القفاش، **مرجع سابق**، ص ص : 86- 87.

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي – معدل التضخم

2- أعباء النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل بعض التضحيات، أهمها:[1]

- كلما زاد النمو، زادت الحاجة إلى إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى الاستثمار في التعليم والتدريب ما يعني التضحية ببعض السلع الاستهلاكية حاضرا من أجل رفع الإنتاج مستقبلا؛
- النمو الاقتصادي أدى إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛
- زيادة معدل النمو يعني زيادة التقدم المادي، والذي بدوره طغى على الجوانب الروحية والأخلاقية للمجتمع.

المطلب الثالث- معنى الدخل الوطني

الدخل الوطني من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونه يشير إلى القيم الاقتصادية الجديدة المتولدة في اقتصاد ما خلال سنة كاملة، وسيتم تحديد معناه من خلال الآتي:

أولا- مفهوم الدخل الوطني

يتضح مفهوم الدخل الوطني، بعد التعرض لكل من:

1- التطور التاريخي لحسابات الدخل الوطني: جرت محاولات أولية لقياس النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني تضمنها الكتاب البريطاني عام 1086، الذي احتوى على بيانات حول عدد السكان وملكية استخدام الأراضي والممتلكات الأخرى، واستمرت المحاولات حيث قام الإحصائي البريطاني وليام بيتي* بتقدير الدخل الوطني في بريطانيا عام 1665 ثم 1688، في حين جرت محاولات مماثلة في فرنسا حيث كانت أول محاولة لتقدير الناتج والدخل والإنفاق عام 1690، وكان أول تقدير للدخل الوطني الأمريكي عام 1890، حيث تم نشر كتاب تضمن توزيع الدخل والثروة في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن الاهتمام الواضح بدراسة الدخل الوطني لم يبرز إلا بعد الحرب العالمية الثانية، التي كان لها آثار واضحة على الاقتصادات الصناعية في أوربا بشكل خاص والاقتصاد العالمي عامة خاصة بعد أزمة الكساد العالمي 1929 والتي تعتبر المحطة الأساسية في تاريخ الفكر الاقتصادي، والتي دعت الاقتصاديين إلى ضرورة البحث عن وسيلة لقياس مدى أداء وإنجاز المجتمع وبالتالي قياس ومقارنة مستويات المعيشة والرفاهية من حين لآخر، ولذلك اتجهت معظم الجهود نحو فكرة الدخل الوطني ومحاولة تقديره وقياسه بالاستناد إلى أسس علمية سليمة.[2]

2- تعريف الدخل الوطني: الدخل كلمة مشتقة من دخل، أي تحرك باتجاه الداخل، والدخل بهذا المعنى هو التدفق الذي يرد للذات من خارجها، وأما بالمعنى الاقتصادي هو القسمة من قيمة الإنتاج الذي يعود للشخص الاقتصادي

[1]- مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 548.

*- **ويليام بيتي (1623- 1687):** اقتصادي وإحصائي وفيلسوف انجليزي، من رواد المدرسة الكلاسيكية، حصل على شهادة الدكتوراه في الفيزيولوجيا عام 1649، ثم عين استاذا للتشريح في جامعة اكسفورد عام 1651، وكان مشاركا وعضوا فعالا في النادي العلمي المؤسس بها.

[2]- سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 50- 51.

فردا كان أو جماعة، وحسب الاقتصادي هيكس فإن الدخل هو المورد المالي الذي تمتلكه الدولة أو الفرد، حيث يتخذ جزءا منه للإنفاق والجزء الآخر للادخار،[1] أما الدخل الوطني فقد قدمت له العديد من التعريفات، حيث عرف أنه:[2]

"مجموع الدخول المدفوعة لمختلف عوامل الإنتاج المستخدمة في كافة العمليات الإنتاجية خلال سنة"
"مجموع المبالغ المنفقة من قبل كافة الأفراد والجماعات والحكومة، لشراء السلع والخدمات النهائية خلال سنة"
"مجموع قيم السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة من قبل المقيمين خلال فترة مقدرة بسنة".

بذلك فالدخل الوطني يختلف باختلاف طريقة قياسه، حيث يعبر حسب طريقة الدخول المكتسبة عن مجموع عوائد عوامل الإنتاج، وحسب طريقة الإنفاق عن إجمالي المبالغ المنفقة لشراء السلع النهائية، أما حسب طريقة الإنتاج فيمثل القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل المقيمين خلال سنة.

ثانيا- أهمية ومضمون الدخل الوطني

تتحدد أهمية دراسة الدخل الوطني وكذا مضمونه من خلال الآتي:

1- **أهمية دراسة الدخل الوطني:** يعتبر الدخل الوطني من المتغيرات الأساسية في تشكيل نوعية الحياة، ذلك أنه يشير من ناحية إلى طبيعة مصادره التي تعتبر في حد ذاتها مؤشرا لنوعية الحياة، ومن ناحية ثانية يلعب دورا مباشرا في خلق الحياة التي تشبع في ظلها الحاجات الأساسية للأفراد،[3] ولدراسته أهمية كبيرة تظهر من خلال:[4]

- قياس مدى نجاح السياسة الاقتصادية، من خلال متوسط دخل الفرد؛
- قياس توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج وإنتاجية العمل في القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني؛
- رسم السياسة المالية للدولة، وتحديد قدرة الأفراد على تحمل الضرائب، ووضع الخطة الاقتصادية القومية.

2- **مضمون الدخل الوطني:** يتضمن الدخل الوطني ثلاث أنواع من الدخول:[5]

1.2- **دخل الفرد الطبيعي:** يتمثل في المبالغ النقدية التي يتسلمها الفرد مقابل ملكية عناصر الإنتاج لفترة معينة؛

2.2- **دخل المشروع:** يمثل المبالغ النقدية التي يحصل عليها المشروع خلال فترة معينة دون إساءة لمركزه المالي؛

3.2- **دخل الحكومة:** يتمثل في مجموع المبالغ النقدية التي تتسلمها وتحصل عليها الحكومة، وتستطيع التصرف فيها دون الإساءة إلى مركزها المالي، أي عدم زيادة الدين العام أو نقص الأموال المملوكة للدولة.

---

[1]- Bernard Guerrins, **Dictionnaire D'analyse Economique : Théorie Des Jeunes Micro Economique**, Edition La Découvert, Paris, France, 1997, P: 429.

[2]- مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص: 45.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص ص: 311- 315.

[4]- مُحَمَّد الجوهري، وآخرون، **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص: 444.

[5]- السيد مُحَمَّد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤيا للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص: 43- 45.

المطلب الرابع- آلية التوزيع الأولي والثانوي للدخل الوطني

يتم توزيع الدخل الوطني أوليا من خلال التوزيع الوظيفي ثم الشخصي، لتتدخل الدولة فيما بعد بإحدى أدوات السياسة الاقتصادية لإعادة توزيعه بما يضمن تقليل التفاوت بين الأفراد.

أولا- مفهوم التوزيع

التوزيع في اللغة هو القسمة والتفريق، بما يتضمن وجود متعدد يتم التفريق عليه وشيء واحد يقسم إلى أجزاء، وإذا كان المعنى اللغوي يصدق على كل واحد ومتعدد فالمعنى الاقتصادي للتوزيع يتضمن مدلولا محددا لكل من الواحد والمتعدد، فيراد بالمتعدد أفراد المجتمع أو فئاته وقطاعاته، وبالواحد كل من الثروة* أو الدخل الوطنيين.

تعني مشكلة التوزيع؛ صعوبة تحديد الطريقة الأمثل لتقسيم الدخل الوطني بين الأفراد، وذلك نظرا للأبعاد الاقتصادية الأخلاقية، والاجتماعية المتعددة والمتداخلة التي يجب أخذها في الاعتبار مجتمعة ليمكن وصف طريقة التوزيع بأنها الأمثل. وللوصول لها لا بد من الدّمج المتوازن بين:

1- **البعد الجماعي:** يقتضي بإحلال المساواة والقضاء على كل أو أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، باعتبار كل فرد عضوا في هذا المجتمع، لا يتميز عن غيره؛

2- **البعد الفردي:** يقتضي بإقرار التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، على أساس نظرة فردية لكل فرد في المجتمع باعتباره فردا متميزا عن غيره بمواهبه أو ثروته التي جمعها بجهده أو جهد آبائه.

ثانيا- التوزيع الأولي للدخل الوطني

يهدف التوزيع الأولي لإظهار الكيفية التي يتم بها توزيع المداخيل الأولية الناشئة عن عمليات الإنتاج، بين عوامل الإنتاج الوطنية نظير مشاركتهم فيها، وبين أفراد المجتمع، ومن هنا يمكن تقسيم التوزيع الأولي للدخل الوطني إلى:

1- **التوزيع الوظيفي:** توزيع الدخل بعد الإنتاج يسميه الإقتصاديون بالتوزيع الوظيفي[1]، وهو اكتساب عوامل الإنتاج** المتنوعة عائدا مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية، والتي يتم تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى تضم الأجور والثانية تضم عوائد الملكية، ويقاس التفاوت هنا عن طريق إجراء مقارنة بين النسبة المئوية لنصيب إجمالي الأجور من الدخل الوطني وبين النسبة المئوية لنصيب إجمالي عوائد الملكية منه، بحيث يدل التقارب بين النسبتين على انخفاض التفاوت.[2]

---

* **الثروة الوطنية:** هي مجموع السلع المادية النافعة التي يمتلكها أفراد المجتمع في وقت معين، وقد يدخل البعض الموارد البشرية، بما تنطوي عليه من إمكانات عددية (حجم السكان)، أو نوعية (القدرات العلمية والخبرات العملية)، فالثروة الوطنية تمثل رصيدا ثابتا نسبيا يتولد عنه تيارا من السلع والخدمات هو الدخل الوطني الذي يتوقف مستواه على حجم الثروة التي يملكها المجتمع.

[1]- الطاهر قانة، **المصارف الاسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص: 220.

** **عوامل الإنتاج:** هي العناصر المساهمة في عملية الإنتاج وتتلقى عائدا مقابل مساهمتها، والمتمثلة في العمل وعائده الأجر، الأرض وعائدها الريع، رأس المال وعائده الفائدة، التنظيم وعائده الربح.

[2]- مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر (1990- 2004)**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005- 2006، ص: 87.

2- **التوزيع الشخصي:** يوضح ببساطة تقسيما للأفراد أو القطاع العائلي وإجمالي الدخل الذي يحصلون عليه، فلا يهم إن كان دخل الفرد جاء من التوظيف أو من مصادر أخرى، كذلك مكان تحقيق الدخل، والمصادر المهنية له.[1]

فالتوزيع الشخصي يعبر عن الدخول الفعلية التي يحصل عليها الأفراد خلال سنة معينة، بغض النظر عن وظيفة الفرد في النشاط الاقتصادي، وما يترتب عن عملية التوزيع هذه من فقر وغنى وتفاوت في الدخول.[2]

ثالثا- التوزيع الثانوي للدخل الوطني

ينجر عن التوزيع الأولي عدم توزيع الدخل بشكل عادل بين الأفراد، وعليه تتدخل الدولة محاولة تقليل تلك الفوارق بإعادة توزيع الدخل أو ما يسمى التوزيع الثانوي، والذي يعبر عن مجموعة العمليات الثانوية والمتفرعة من توزيع الدخول التي تسهم في اقتطاع جزء من دخول بعض الفئات لإعادة دفعه لآخرين أو إنفاقه في مصلحتهم.

يعد الشخص مستفيدا من إعادة التوزيع إذا كان مجموع ما ينوبه من الخدمات أو الإعانات التي يتلقاها نتيجة إعادة التوزيع أكبر من مجموع المبالغ التي يدفعها عن مداخيله المكتسبة من عمله أو من ثرواته واستثماراته إلى الإدارات العامة المركزية أو المحلية، الإدارات شبه العامة (الضمان الاجتماعي)، أو إلى المنظمات الخاصة التي لا تهدف للربح.

ويمكن أن تتم إعادة التوزيع عن طريق الاقتطاعات الإجبارية (الضرائب أو الاشتراكات في التأمينات)، أو عن طريق إسهامات طوعية نقدية كانت أو عينية بهدف التخفيف من الفروق في الدخول الناجمة عن التوزيع الأولي، لذا فلسياسة إعادة التوزيع جانبين متعادلين في الأهمية تسعى للتوفيق بينهما:

1- **الجانب الاقتصادي:** تهدف عملية إعادة التوزيع إلى ضبط حركة الأجور نحو الارتفاع في حدود الزيادة المحققة في إنتاجية العمل حتى لا تتحول الزيادات في الأجور إلى عامل ضغط في زيادة التكاليف وحدوث التضخم، بما يقود إلى تردي وضع الميزان التجاري بسبب فقدان الإنتاج الوطني قدرته التنافسية؛

2- **الجانب الاجتماعي:** تهدف عملية إعادة التوزيع إلى الحد من تفاقم فروق الدخل بين عوامل الإنتاج أو بين قطاعات الإنتاج، وأحيانا بين النطاقات الجغرافية في البلد، من خلال تحقيق وتأمين المساواة في الفرص أمام الجميع.

نتيجة عملية إعادة التوزيع ينجم الدخل المتاح وهو الدخل الذي يمكن للأفراد التصرف فيه بإنفاقه كله على الاستهلاك الحالي (الإنفاق الاستهلاكي) أو إنفاق قسم منه وادخار الباقي، حيث:[3]

الدخل المتاح الشخصي= الدخل الفردي – الضرائب الشخصية وأهمها ضريبة الدخل.

---

[1]- أشرف بن خليل سكيك، **محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995- 2013)**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2014- 2015، ص: 20.

[2]- صالح حميد العلي، **ملخص كتاب توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة**، اليمامة للطبع والنشر، دمشق وبيروت، 2001، ص: 08.

[3]- توفيق سعيد بيضون، **الاقتصاد السياسي الحديث**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 1994، ص: 213.

المطلب الخامس- إشكالية التفاوت في توزيع الدخل الوطني

يعدّ اتساع فجوة توزيع الدخول سواء بين الدول أو بين الأفراد من أخطر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء، وهو ما سيتم إبراز معالمه بالتعرض للفروع التالية:

أولا- العدالة والتفاوت في توزيع الدخل الوطني

العدالة والتفاوت في توزيع الدخل من الموضوعات الهامة التي لطالما شغلت الباحثين، لارتباطها بكل من الوضع الاقتصادي والمعيشي للأفراد، وقبل التطرق لمضمون التفاوت لابد من التفرقة بين مفهومي العدالة والمساواة:

1- **التفرقة بين العدالة والمساواة في التوزيع:** تظهر حقائق الأمور أن العدالة في التوزيع تقتضي عدم المساواة، وأن دعم الطبقات محدودة الدخل لا يعني حتمية المساواة بين أنصبة توزيع الدخول لأفراد وطبقات المجتمع.[1] فهناك فروق يتفاوت فيها الأفراد في الدخل الذي يحصلون عليه، وتكون **فروقا عادلة؛** كاختلاف الدخل بين سكان المدن والقرى كون مستوى المعيشة في المدن أغلى منه في القرى لذا لن يكون من العدل أن يتساوى الدخلين، أو **فروقا إجبارية؛** كاختلاف المهنة ومساهمتها في النمو الاقتصادي والناتج الوطني، فمن المعروف أن مساهمة العامل في المصنع أكبر من مساهمة العامل في الزراعة، لذا من الطبيعي أن يكون هناك تفاوتا بينهما.

2- **مضمون التفاوت في توزيع الدخل الوطني:** يكون عندما تستحوذ نسبة صغيرة من أفراد المجتمع على القسط الأكبر من الدخل، بينما توزع النسبة الصغيرة منه على السواد الأعظم من أفراد المجتمع، وهو ما يعني وجود فرق كبير بين دخل الأغنياء والفقراء، ويعرف التفاوت بأنه تمثيل عددي للفروق بين مداخيل الأفراد في مجتمع ما، مما يسمح باختصار جميع خصائص التفاوت في رقم واحد[2]، وقد يكون التفاوت بين الدول و/أو داخليا. وهناك نوع من الدراسات يقسم المجتمع إلى خمس فئات، لتظهر الفوارق بين كل خميس وآخر، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 01.01- تقسيمات المجتمع والفوارق بين فئاته

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: بن لحسن الهواري، **الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر: دراسة قياسية 1980- 2013**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، جوان 2017، ص: 49.

[1]- سامي عفيف حاتم، **النظرية الاقتصادية: مدخل لدراسة الموضوعات الاقتصادية**، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، مصر، 1992، ص: 44.

[2]- عياد هيشام، **أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970- 2013**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2016- 2017، ص: 96.

وبذلك يتم قياس التفاوت في توزيع الدخل من خلال الجزء من الدخل الوطني الوارد للأشخاص في أدنى خامس توزيع، فعند المساواة التامة يكون الرقم هو 20%، وكلما انخفض بدأ مبدأ التفاوت في الظهور، وبالمثل الجزء من الإيرادات المحصلة في أعلى خامس التوزيع، فزيادة الفائض من هذه الحصة فوق 20% سيؤدي إلى بداية ظهور التفاوت.[1] في حين أن هناك دراسات حديثة، تركز على حجم وثراء الطبقة الوسطى، فخلال الفترة بين عامي 1991 و2015 ارتفع عدد الناس في الطبقة الوسطى العاملة (الذين يعيشون على أكثر من 4 دولارات في اليوم) لتشكل نصف القوى العاملة في المناطق النامية بعد أن كانت نسبتها لا تزيد عن 18% سنة 1991،[2] ولعل الجذور النظرية لهذا الاهتمام تتمثل في أطروحة لانديز الذي توصل في دراسته للتاريخ الاقتصادي العالمي إلى تعريف المجتمع التنموي وما يتميز به هذا المجتمع بقوله: "يتميز المجتمع بالنزاهة كقيمة اجتماعية، ويتيح الحراك الجغرافي وينزع نحو درجة من توزيع الدخل والثروة، ينتج عنها طبقة وسطى كبيرة نسبيا وذات ثراء معقول".[3]

من أجل فهم أوضح لمضمون التفاوت في توزيع الدخل يمكن التطرق إلى الفكرة الأساسية لنهج إيرين وجانيت؛ والتي مفادها أنه باعتبار المجتمع الاقتصادي بسيط ويتمثل في شخصين اقتصاديين فقط، لكل منهما دخله، ومجموع الدخلين هو الدخل الكلي في المجتمع، فعند توزيع الدخل ينجم الشكل التالي:

الشكل رقم 02.01- نهج إيرين وجانيت لتوزيع الدخل

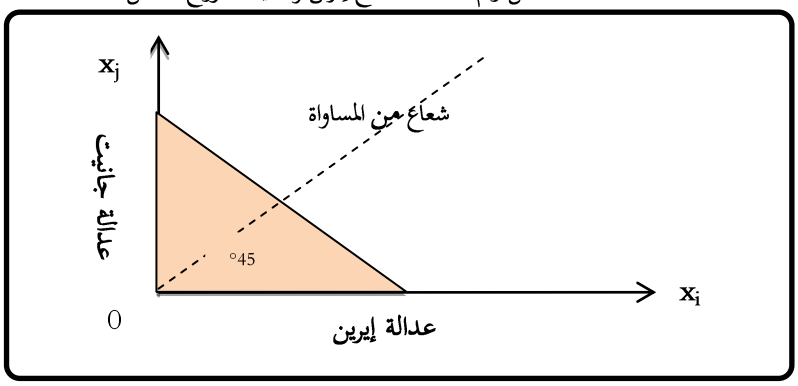

Source: Frank Cowell**, Measurement of Inequality**, STICERD, London School of Economic and Political Science, London, July 1998, P: 02. Available on the link: http://eprints.lse.ac.uk/2084/1/Measurement_of_Inequality.pdf, 30/08/2019, 12:23.

يتضح أن خط المساواة (°45) يمثل خط العدالة التامة، وفي أي نقطة على مستواه فإن كلا الفردين تحصلا على دخل متساو، أي تقاسما الدخل الكلي بطريقة عادلة، لكن حين يحصل أحدهما على حصة دخل تساوي أضعاف الدخل الآخر ينحرف خط المساواة باتجاه الشخص الذي زاد دخله، وبالتالي يزيد مقدار التفاوت في التوزيع.

ثانيا- أسباب وآثار التفاوت في توزيع الدخل الوطني

شخص الاقتصاديون أسباب وآثار التفاوت في توزيع الدخل الوطني ضمن الآتي:

[1]- أحمد عساف، علاء الدين صادق، **الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص: 73.

[2]- الأمم المتحدة، **الأهداف الإنمائية للألفية**، تقرير عام 2015، نيويورك، 2015، ص: 04.

[3]- بن لحسن الهواري، **الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر: دراسة قياسية 1980- 2013**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص: 49.

1- **أسباب التفاوت في توزيع الدخل الوطني:** والتي من بينها:

1.1- **العولمة:** أدى الانفتاح الاقتصادي إلى زيادة التفاوت بين البلدان، وهو ما يخالف الأفكار المزعومة لمروجي العولمة الذين كانوا يتحدثون عن إمكانية تحسن دخل الدول النامية في إطار الاقتصاد المفتوح؛[1]

2.1- **الملكية أو الثروة:** يظهر التفاوت في المجتمعات التي لها قوانين تسير التركة بطريقة تركز على فئة محدودة، مثل بريطانيا التي تعتبر التركة لصالح الولد الأكبر فقط؛

3.1- **العمل والفرص:** الاختلاف في القدرات، المهارات، كثافة العمل، المهن، الاستعباد، التمييز، والإقصاء، يصلح أن يكون تفسيرا سليما للاختلاف في عوائد المهن والوظائف، إضافة إلى التسهيلات والمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية والفنية والتدريبية، التي تسهل على مجموعة من الأفراد تحقيق أرباح سريعة ودخل عال نسبيا؛[2]

4.1- **النمو الديمغرافي والمتغيرات الاقتصادية:** إرتفاع النمو السكاني قد يؤدي لزيادة التفاوت في التوزيع، لأن نسبة كبيرة من قوة العمل ستتجه إلى وظائف الدخل المتدني، كما تلعب العوامل الاقتصادية كتفاعل قوى العرض والطلب والسياسات الاقتصادية بشقيها الاستهلاكي والاستثماري، الدور الأكبر في التأثير على عدالة التوزيع.[3]

2- **آثار التفاوت في توزيع الدخل الوطني:** من بين الآثار الناجمة عن التفاوت في توزيع الدخل الوطني يمكن ذكر:

1.2- **تقليل إنتاجية الموارد البشرية:** ويكون ذلك بصورة مباشرة إذا ظل الأشخاص القادرين على العمل عاطلين وكانت السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالأجور المكتسبة أقل من المطلوب للمحافظة على الصحة وتطوير القدرات الإنتاجية للفرد، وبصورة غير مباشرة بزيادة حجم المدخرات لطبقة معينة من المجتمع.[4]

2.2- **آثار متعاكسة بين الاستهلاك والادخار:** كلما اقترب المجتمع من عدالة التوزيع كلما سمح بتحقيق التوازن بين مستويات الادخار والاستهلاك، بل وتعديل التركيب النوعي للاستهلاك من خلال تعديل أنواع الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، الكمالية، والترفيهية من قبل الفئات المتنوعة؛

3.2- **البطالة وعدم التكافؤ في التعليم والثقافة:** يؤدي التفاوت إلى انخفاض الطلب فيقدم أرباب العمل على تسريح العمال لتراجع الإنتاج، وفي ظله أيضا يصبح الحصول على التعليم والتكوين مكلفا للفقراء، مما يدفعهم للتوقف عن التعلّم، في الوقت الذي يسمح فيه ارتفاع دخل الطبقة الغنية وتنوعه بالتدرج في سلم العلم والمعرفة؛[5]

---

[1]-أحمد رمضان نعمة الله، أسامة أحمد الفيل، سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر- التلوث البيئي- التنمية المستديمة**، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2015، ص: 69.

[2]- بن لحسن الهواري، **مرجع سابق**، ص ص: 49- 50.

[3]- أشرف بن خليل سكيك، **مرجع سابق**، ص ص: 28- 29.

[4]- عطية عبد الواحد، **التوزيع العادل للدخل من منظور إسلامي**، مجلة مركز عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، المجلد 06، العدد 18، مصر، 2002، ص: 62.

[5]- سيد أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012- 2013، ص ص: 153- 154.

4.2- انتشار الفقر: يعرفه البنك الدولي بأنه: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"[1] فهو حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة، لعدم مقدرة فئة معينة على تلبية الحاجات الأساسية لحياة كريمة.[2] لذا يعد ظاهرة عالمية متعددة الأبعاد، لتعدد العوامل التي ساهمت فيه، والتي يمكن حصرها في:[3] العوامل البيئة والكوارث الطبيعية، انتشار الأمية وانخفاض مستويات التعليم، البطالة، التضخم، الفساد، محدودية الاستثمار الأجنبي، تنفيذ برامج الاصلاح، قصور عمل المنظمات الدولية في مكافحة الفقر.

يعتبر التفاوت أحد الأسباب الرئيسية لاستفحال الفقر، لعدم توفير الدخول الملائمة التي تكفل معيشة كريمة للأفراد بما يمكنهم من الحصول على تعليم كاف، رعاية صحية مطمئنة، وكفالة الحقوق والمقومات الإنسانية.[4]

5.2- التأثير على رفاهية الشعوب: إن رفع مستوى رفاهية الفرد والمجتمع يتحقق بمقدار ما لديه من سلع وخدمات تشبع حاجاته.[5] وقد ذكر بيجو أن إعادة توزيع الدخل من الغني للفقير تؤدي إلى حصول الفقير على كثير من ضرورياته، مقابل ضياع الغني لقليل من حاجاته، وبالتالي زيادة إجمالي الرفاهية.[6]

المبحث الثاني- عرض لأهم نماذج النمو الاقتصادي

نظرا لاختلاف وجهات النظر بين مختلف رواد الفكر الاقتصادي في تفسير النمو الاقتصادي وتحليل أهم مركباته وعوامله فقد برزت على إثر ذلك العديد من النماذج الاقتصادية التي تجمع العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي:

المطلب الأول- تفسير النمو الاقتصادي

إختلفت كل من النظرية الليبيرالية والاشتراكية في تفسير النمو الاقتصادي، إذ أخذ رواد كل منها مجموعة من المبادئ التي أيدوها ودافعو عنها وجعلوها الأساس في تحليلاتهم وهو ما يوضحه الآتي:

أولا- النمو الاقتصادي في الفكر الليبيرالي

يعود في الفضل في وضع المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي إلى كل من آدام سميث، توماس مالتوس، ودايفيد ريكاردو، لتبرز فيما بعد العديد من الآراء الليبيرالية التي اختلفت باختلاف مبادئها في تفسير النمو الاقتصادي، وهو ما يمكن توضيحه ضمن الآتي:

---

[1]- وسن عبد الرزاق حسن، **إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي: مزيد بالأمثلة التطبيقية**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص: 102.

[2]- إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 231- 232.

[3]- عثمان علام، **تمويل التنمية في الدول الاسلامية: حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014، ص ص: 19- 25.

[4]- مصطفى أحمد حامد، **الفقر في ظل العولمة: دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 97.

[5]- حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص ص: 86- 87.

[6]- يونس علي أحمد، **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة العراق، العراق، 2010، ص: 285.

1- تحليل آدام سميث: يرى سميث أن النمو مسألة تراكمية[*] تكمن في تقسيم العمل، الذي يحد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج. وبذلك يعتبر العمل المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن الإنتاج يقوم على ثلاث عناصر رئيسية وهي الأرض، العمل، ورأس المال. ومعدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، ونتيجة لتقسيم العمل ترتفع إنتاجية جميع العوامل لا سيما عند توافر القدر الكافي من رأس المال والمستوى المناسب من الطلب، مما يزيد من الدخل والطلب.[1]

2- تحليل توماس مالتوس: حاول مالتوس تحليل أثر ارتفاع الأجر فوق المستوى الطبيعي على السكان وبالتالي على النمو الاقتصادي، مشيرا إلى أن زيادة السكان لا توفر الحافز للتوسع الاقتصادي إلا إذا جلبت توسعا في الطلب الفعال.[2] لذا يعتبر الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب. فهو يؤكد أن النمو السكاني يحبط النمو الاقتصادي، وأي زيادة في دخل الفرد تؤدي إلى زيادة المواليد، والتي تقلل من دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف.[3] ولعلاج هذه المشكلة يقترح أن يتحقق التوازن بين السكان والمواد الغذائية، الاهتمام بالطبقة الغنية على حساب الفقيرة. حيث يرى أن تزايد الأغنياء هو الذي يؤدي إلى التنمية بينما تزايد الفقراء يؤدي إلى التخلف.[4]

3- تحليل دايفيد ريكاردو: يعتبر ريكاردو أن الأرض أساس أي نمو اقتصادي، وأن قطاع الزراعة هو الدعامة التي توفر موارد العيش، ويخضع إلى تناقص الغلة، إلا أن الإنسان قادر على تعويضها. كما يعتبر أن الرأسماليين هم أساس عملية النمو؛ لبحثهم عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح، مما ينعكس إيجابا على النمو؛ بإعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال هم الأداة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج. وتكمن أهمية ملاك الأراضي في كونهم يوفرون أساس الإنتاج وهو الأرض.[5] كما يعطي أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية، الاستقرار السياسي، وحرية التجارة كعامل ممول للنمو من حيث تصريف الفائض الصناعي، وتخفيض أسعار المواد الغذائية مما يسمح على إنجاح التخصص وتقسيم العمل.[6]

4- النمو الاقتصادي لدى الكينزيين: اعتقد الكلاسيك أن النمو سيتوقف في النهاية، ويدخل الاقتصاد في حالة من الركود، وهو ما حدث فعلا خلال أزمة الكساد العالمي مما ساعد على تبلور الفكر الكينزي لمعالجة الوضع، والذي أكد أن الطلب الفعلي هو أساس عملية النمو.

---

[*]- **النمو الاقتصادي مسألة تراكمية:** تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، مما يعني أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، والكلاسيك بذلك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار يساهم في دفع الاستثمار.

[1]- كريم بودخدوخ، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001- 2009**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم بالجزائر العاصمة، الجزائر، 2009- 2010، ص ص: 94- 95.

[2]- عبد الجبار محمود العبيدي، **خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة: دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص: 59.

[3]- أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989- 2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014- 2015، ص ص: 17- 18.

[4]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات، سياسات، موضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 60.

[5]- كريم بودخدخ، **مرجع سابق**، ص ص: 97- 98.

[6]- صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005- 2006، ص: 33.

كما يشير إلى أن النمو يتحقق عبر آلية المضاعف، والذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض.[1] وذلك من خلال الإنفاق الحكومي الذي لابد من تدخل الدولة بزيادته لتحريك الطلب الكلي بتشجيع الطلب الاستهلاكي والاستثماري وتخصيص ذاك الإنفاق إما في الاستهلاك العام، أو أن يخصص في الاستثمارات العمومية غير المنتجة، ومنه تتحرك عملية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي تعود عملية النمو للسير من جديد.[2]

كما كان كينز مهتما بالأجل القصير، وقد انصب تحليله على أن رأس المال والتكنولوجيا ثابتان، ونتيجة لذلك فقد ترك لغيره تطوير نظريات الأجل الطويل التي يطلق عليها نظريات النمو أو النماذج.[3]

5- النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك: إذا كان الكلاسيك قد اهتموا بجانب العرض، فالنيوكلاسيك اهتموا بالعوامل المحددة للطلب وتقديم التفسيرات السيكولوجية لخيارات المستهلك، فقاموا بتحسين التحليل الكلاسيكي ليجعلوا التراكم الرأسمالي أكثر انطباقا على الهياكل الاقتصادية القائمة تلك الفترة، واعتبروا التغيرات السكانية معطاة ضمن المعطيات. وبذلك لم يفسروها كجزء من عملية التنمية. بالإضافة لرفض حالة السكون، كما وافقوا على تأييد فكرة ألفريد مارشال بأنه لا يوجد سبب جوهري للاعتقاد باقتراب الركود.[4]

ثانيا- تفسير النمو الاقتصادي في الفكر الاشتراكي

كنظيرتها الرأسمالية حاولت النظرية الاشتراكية تفسير التنمية والنمو الاقتصادي وتحديد عوامله ومحدداته، من خلال تبني جملة من الأفكار الماركسية والنيوماركسية، التي تعتبر أساسا للفكر الاشتراكي وفي ما يلي توضيح لذلك:

1- التحليل الماركسي للنمو الاقتصادي: اقتصر تحليل ماركس للنمو على جوانبه النظرية ليطبقها فيما بعد لينين على الواقع، وقد فند في نظريته آراء الرأسماليين، حيث يرى أن العوامل التي قامت عليها النظرية التقليدية كمعدل التقدم التكنولوجي وندرة الموارد الطبيعية ما هي إلا أسباب ظاهرية لمشاكل التنمية.[5] فالنظام الرأسمالي يحتوي على العديد من التناقضات الداخلية والتي تحول دون تحقيق تنمية ناجحة بل وتجعلها مستحيلة، حيث يسعى الرأسماليون لتعظيم أرباحهم نتيجة المنافسة التامة بإدخال العامل التكنولوجي والتطور التقني على عملية الإنتاج، مما ينجر عنه بطالة تكنولوجية لاستغناء الطبقة الرأسمالية عن العمال، ومع زيادة رغبة الرأسماليين في زيادة رؤوس أموالهم بتخفيض تكاليف الإنتاج تقل أجور العمال الباقين ويسود ما يسمى أجر الكفاف فيزيد الوضع سوءا وتتضاعف البطالة بفعل التقدم التكنولوجي، ويظهر ما أسماه ماركس قصور الاستهلاك وبالتالي تكدس السلع والضرر بالطبقة الرأسمالية.[6]

---

[1]- كريم بودخدخ، **مرجع سابق**، ص: 113.

[2]- عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص ص: 47- 48.

[3]- مايكل أبدجمان، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص:457.

[4]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص: 69- 70.

[5]- عياش بوحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001- 2004**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010- 2011، ص: 16.

[6]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص ص: 85- 86.

كما اعتبر ماركس أن التنظيم الاقتصادي للإنتاج هو الذي يحدد الهيكل الطبقي للمجتمع، حيث يرى أن علاقات الإنتاج في تاريخ البشرية خضعت لأطوار خمسة وبناء على اختلاف تلك الأطوار اختلف النظام الاجتماعي للإنسان، وهو ما يوضحه الجدول:

الجدول رقم 02.01- تطور مراحل الإنتاج في التاريخ حسب التحليل الماركسي والمحددة للنظام الاجتماعي

المراحل	الخصائص
مرحلة الإنتاج البدائي	ملكية جماعية، الخلو من الطبقات الاجتماعية.
مرحلة العبودية	بدأ الأغنياء يبسطون نفوذهم على الفقراء وفيها يبدؤون بملكية وسائل الإنتاج وأدواته.
مرحلة الإقطاع	الإقطاعي يمتلك وسائل الإنتاج، والأقنان يعملون فيها بمقابل، مع بداية ظهور الرأسمالية الصناعية في المدن.
مرحلة البرجوازية	تحتل البرجوازية محل الإقطاع وتظهر طبقتان في المجتمع هما البرجوازية والبوليتاريا، وهنا تظهر 3 قوانين حسب ماركس تنهي النظام الرأسمالي وهي: فائض القيمة، تراكم رأس المال، والإفقار المطلق، والتي تظهر تناقضات الرأسمالية وتثير تذمر العمال لتظهر ثورة تهزم فيها البرجوازية وينتصر العمال لتحل المرحلة الخامسة.
مرحلة الاشتراكية	يصبح فيها المجتمع مالكا لوسائل الإنتاج ويخلو من الطبقات، وبذلك تنمو وسائل الإنتاج نموا حرا.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: ملتقى بن خلدون لعلم الاجتماع، **تلخيص أفكار ماركس وفيبر في التنمية**، متاح على الرابط: https://www.sosialar.com/vb/showthread.php?t4951، 2018/05/06، 18:07.

2- تحليل النمو الاقتصادي وفق النظريات الماركسية الحديثة: هناك من المفكرين الاقتصاديين الذين انتقدوا النظام الرأسمالي كما فعل ماركس وتطلق عليهم الأدبيات الاقتصادية النيوماركسيين من بينهم أرغيري ايمانويل، وسمير أمين اللذان سيتم استعراض نظرياتهما كالآتي:

1.2- نظرية التبادل غير المتعادل: حاول إيمانويل تحليل النمو من خلال تطويره لمجموعة من الأفكار التي باتت تعرف بنظرية التبادل غير المتعادل، وتقدم هذه النظرية نقدا للنظرية التقليدية التي تعتقد أن قيام التبادل الدولي على أساس الميزة النسبية التي تملكها الدولة ومقدار حيازتها لعوامل الإنتاج[1]، بينما يرى ايمانويل أن الأقطار الصناعية في تبادلها التجاري مع الدول النامية لا تتعامل بنفس المبدأ مع الدول المتقدمة، فتبيع السلع بأسعار مرتفعة للدول النامية وتشتريها منها بأسعار منخفضة ذلك أن الأقطار الصناعية تستعمل الكثير من رأس المال وبالتالي فإن أسعارها تكون أعلى نسبة لقيمتها الحقيقية، كما أن أجور كل قطر صناعي تحددها الحاجة إلى العمل.[2]

2.2- نظرية التنمية غير المتساوية: تنسب إلى الاقتصادي سمير أمين، الذي يرى أن الدخول أعلى لأن قوى الوسط الرأسمالية فرضت أجورا أدنى على أقطار الحاشية على الرغم من أن ثلاثة أرباع صادرات الدول الهامشية هي من المعادن، النفط، والمنتجات الاولية والزراعية، وفوق كل هذا فإن إنتاجية العمالة مساوية لإنتاجية الدول الرأسمالية وهكذا فمن العدل أن تكون الدخول في الناحيتين متساوية.[3]

[1]- صباح بالا، **حول النضرية الماركسية في العلاقات الدولية**، متاح على الرابط: https://www.politics-dz.com/threads/xhul-alnzri-almarksi-fi-alylaqat-alduli.12005، 2018/05/06، 18:15.

[2]- اسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق**، ص ص: 78- 79.

[3]- **المرجع نفسه**، ص: 80.

المطلب الثاني- نموذج هارود- دومار للنمو الاقتصادي

إهتم كل من روي هارود* وأفسي دومار** بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني، وكان ذلك بصياغة النماذج التالية:

أولا- مضمون النماذج المنفصلة لكل من هارود ودومار

وضع كلا الاقتصاديين نماذج جديدة للنمو الاقتصادي يتحدد مضمونها من خلال التعرض للعناصر تالية الذكر:[1]

1- **نموذج هارود:** وضع الاقتصادي هارود سنة 1939 نموذجا للنمو بين فيه أن معدل النمو الاقتصادي إنما يعتمد بصورة كلية على معدل الادخار وعلى إنتاجية رأس المال.

1.1- **افتراضات النموذج:** اقترح هارود مجموعة من الافتراضات لوضع نموذجه على النحو التالي:

- الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل، ويطلق عليه الادخار الفعلي ويعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن؛
- نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، مما يعني أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج؛
- الادخار دالة للدخل، يكون الطلب عليها دالة على معدل الزيادة في الدخل، مع تساوي العرض والطلب.

2.1- **نتائج النموذج:** يأخذ النمو الاقتصادي حسب هارود أحد الأشكال التالية:

1.2.1- **معدل النمو الفعلي** G: هو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال، أي G= S/C، حيث:

S: الادخار الكلي، C: معامل رأس المال و= حجم الاستثمارات المنفذة/ التغير في الدخل أو الناتج الصافي؛

2.2.1- **معدل النمو المضمون** G_w: هو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون، أي: $G_w = S/C_R$، حيث: C_R: معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون؛

3.2.1- **معدل النمو الطبيعي** G_n: هو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفني، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، مع افتراض وجود العمالة الكاملة.

من خلال معدلات النمو الثلاث استنتج هارود أنه: إذا كان $G_W < G$، فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم، وإذا تحقق العكس فهو يعاني من كساد، أما عند المساواة فإن الاقتصاد متوازن في نموه.

---

* **روي فورباس هارود (1900- 1987):** اقتصادي إنجليزي، درس في اكسفورد وكمبردج، وكان زميلا لكينز، وضع نموذجا شهيرا للنمو الاقتصادي، واهتم بالنقود والتضخم، واهتم في نهاية حياته بنظرية الذاكرة والمعرفة.

** **أفري دافيد دومار (1914- 1997):** اقتصادي أمريكي، درس في هارفارد وميتشغان، أشتهر بنموذج اقتصادي للنمو أصبح فيما بعد يعرف به مع هارود، درس بجامعة شيكاغو وعمل عضوا في العديد من المنظمات كالأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، كما ترأس اللجنة التنفيذية للجمعية الاقتصادية الأمريكية، وأصبح نائب رئيسها، ساهم في تنمية التاريخ الاقتصادي، له عدة مؤلفات ك: التوسع والتشغيل، مشكل تراكم رأس المال، وأثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات.

[1]- إسماعيل محمد بن ناقة، **مرجع سابق**، ص ص: 95- 98.

2- نموذج دومار: سنة 1947 وضع دومار نموذجه الذي بني على أن الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية، بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع، يعتمد على حجم المضاعف الاستثماري وإنتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال.

1.2- افتراضات النموذج: اعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية؛
- جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا ودون فواصل زمنية، مما يعطي إيحاء باستمراريتها؛
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

2.2- نتائج النموذج: طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة، وفي جانب الطلب من جهة أخرى، واستخلص أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية: $\Delta Y = I\delta$

والتي تعني أنه للمحافظة على استمرارية التوظيف الكامل لابد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة، علما أن:

ΔY: التغير في الدخل، I: حجم الاستثمارات، δ: الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

ثانيا- النموذج العام المشترك هارود- دومار

بناءا على الانتقادات الموجهة لكل من النموذجين السابقين قام عدد من الاقتصاديين بتطوير نموذج أكثر قابلية للتطبيق ليظهر نموذج هارود- دومار.

1- بناء النموذج: يعتبر خليطا بين الأفكار الكينزية والتقليدية، وجه للدول النامية بهدف تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من شأنه تحقيق استثمار يسمح باستهداف معدل النمو المرغوب في تلك الدول،[1] بني على الخطوات:[2]

- الادخار S يكون نسبة s من الدخل الوطني Y، مما يكون المعادلة البسيطة: $S = sy$ .....(1)؛
- الاستثمار I يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال ΔK، أي: $I = \Delta K$ .....(2)؛
- الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل الوطني الإجمالي أو الناتج Y وفقا لمعامل رأس المال/ الناتج k، وبذلك تكون: $\Delta K = k\,\Delta Y$ .....(3)؛
- لأن الادخار الإجمالي يجب أن يساوي الاستثمار الإجمالي، فإن $S = I$.....(4)

بتعويض (3) في (2) نجد أن: $\mathbf{I = \Delta K = k\,\Delta Y}$

[1]- Dwight Perkins, **Economie du dévelopement**, 3éme Edition, De Boeck Supérieur, Bruxelles, Belgique, 2008, P :141.

[2]- ميشال تودارو، **مرجع سابق**، ص ص: 126- 127.

وبالتالي يمكن كتابة متطابقة الادخار = الاستثمار الموضحة في المعادلة (4) على النحو التالي:

$$\mathbf{sY= k\,\Delta Y} \quad \text{أي أن:} \quad \mathbf{S= sY= k\,\Delta Y= \Delta K= I}$$

بقسمة الطرفين على k Y، يتم الوصول في الأخير إلى المعادلة البسيطة لنموذج هارود- دومار: $\mathbf{\Delta Y/ Y= s/ k}$

تترجم المعادلة أن معدل النمو الاقتصادي معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ($\Delta Y/ Y$) يكون محددا بالارتباط بين معدل الادخار القومي s، ومعامل رأس المال/ الإنتاج k.

2- **نتائج النموذج:** من بين أهم النتائج التي توصل لها النموذج:

- يرتبط معدل نمو الدخل الوطني بعلاقة طردية بمعامل الادخار، أي بنسبة ما يدّخره المجتمع من دخله الوطني؛
- يرتبط معدل النمو في الدخل الوطني بعلاقة عكسية مع معامل رأس المال/ الإنتاج، حيث كلما انخفض هذا الأخير (الذي يعني في الوقت نفسه ارتفاع إنتاجية الاستثمارات) زاد معدل نمو الدخل؛[1]
- الاقتصاديات ينبغي أن تدخر وتستثمر نسبة من ناتجها المحلي، فزيادة ما يمكنها ادخاره واستثماره يسرع النمو؛
- المعدل الحقيقي للنمو عند أي مستوى للادخار والاستثمار (الكمية المضافة إلى الناتج التي يمكن أن تأتي من وحدة استثمارية مضافة)، يمكن أن تقاس بمعكوس معامل رأس المال/ الناتج.[2]

3- **نموذج هارود- دومار والبلدان النامية:** أستعمل نموذج هارود- دومار على نحو واسع في البلدان المتقدمة بوصفه طريقة بسيطة بالنظر إلى العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال،[3] فالنموذج تم إعداده لمعالجة تذبذب معدلات النمو الاقتصادي المتتالية التي يتسم بها المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وتطبيقه على الدول النامية محدود للأسباب التالية:[4]

- المشكل الأساسي في البلدان النامية ضعف معدلات النمو، ومن الصعوبة تقدير معامل رأس المال فيها؛
- يبدأ النموذج من مستوى التشغيل الكامل، أما في البلدان النامية فارتفاع عدد السكان الذي يؤدي لارتفاع مستوى الطلب من جهة وانخفاض رأس المال من جهة أخرى يبعدها عن افتراض التشغيل الكامل لرأس المال؛
- افتراض عدم التدخل الحكومي غير وارد في الدول النامية، فلا يتحقق النمو فيها إلا بمساعدة حكومية.

المطلب الثالث- نموذج سولو للنمو الاقتصادي

يعتبر نموذج سولو للنمو الاقتصادي من بين أهم النماذج النيوكلاسيكية والذي يتمحور مضمونه في الآتي:

أولا- الإضافات التي قدمها نموذج سولو لتحليل النمو الاقتصادي

تتمثل أهم الإضافات التي قدمها النموذج في كل من:

---

[1]- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص ص: 344- 345.

[2]- ميشال تودارو، **مرجع سابق**، ص: 128.

[3]-محمد صالح تركي القريشي، **مرجع سابق**، ص: 93.

[4]- إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق**، ص: 99.

1- **فرضيات النموذج:** يقوم نموذج سولو على مجموعة من الافتراضات تتمثل في:[1]

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج واحد مركب مع إمكانية الإحلال بين عناصر الانتاج؛
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه؛
- هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون لرأس المال؛
- سريان مفعول كل من تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال؛
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السلعة؛
- هناك مرونة في الأسعار والأجور ومدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناء على الإنتاجية الحدية لهما؛

2- **عرض النموذج:** تم إنشاءه خلال الخمسينيات من القرن الماضي من قبل روبرت سولو، والذي أدى في نهاية المطاف إلى الحصول على جائزة نوبل عام 1987. وقد كان ملحقا للعمل النظري الذي قام به عالم الرياضيات فرانك رامسي سنة 1920، وأصبح يطلق عليه في كثير من الأحيان نموذج رامسي للنمو.[2]

يقوم النموذج على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لرأس ا لمال، فالنمو لا يمكن المحافظة عليه في الأجل الطويل إلاّ بتوافر عوامل خارجية مثل التطور التقني وارتفاع معدل النمو السكاني. ويمكن عرضه من خلال المعادلة:

$$K_t - k_{t-1} = S_t . Q_t - dK_{t-1}$$

حيث:K: رأس المال، d: معدل استبدال رأس المال وهو حصة ثابتة من رأس المال، Q: الانتاج، S: معدل الادخار، t: الزمن وبذلك تم جعل النموذج ديناميكي.[3]

ثانيا- تحليل نموذج سولو للنمو الاقتصادي

يمكن تحليل النموذج من خلال تحديد النتائج التي وضحها ومن ثم تقييمه على النحو التالي:

1- **نتائج النموذج:** إنطلاقا من أن هناك منتج مركب واحد Y باستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما العمل L ورأس المال K فإن الناتج الإجمالي للفترة T يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة، وبافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار S، وثبات معدل نمو العمل N يمكن توظيف النموذج على النحو التالي:[4]

1.1- إذا كان مخزون رأس المال في الفترة T هو K_t فإن معدل الاستثمار الصافي K^* يعادل: $K^* = dk / Dt$

لتصبح المعادلة الأساسية للنموذج: $K^* = s . y$ .....(2)

[1]- اسماعيل محمّد بن قانة، **مرجع سابق**، ص: 114.

[2]- Robert. J . Barro، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة أحمد عساف، علاء الدين صادق، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013، ص: 85.

[3]- سهيلة منصوران، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005- 2006، ص ص: 145-146.

[4]- إسماعيل محمّد بن قانة، **مرجع سابق**، ص ص: 114-116.

أي أن معدل الاستثمار الصافي يساوي الميل المتوسط للادخار مضروبا في إجمالي الناتج ونظرا لأن الناتج تم باستخدام كل من العمل ورأس المال فقط فإن دالة الناتج تصبح: $\mathbf{Y = f(k, l)}$ ..... (3)

بتعويض قيمة y من المعادلة (3) في المعادلة (2) فإن: $\mathbf{K^* = s \cdot F(k, l)}$ .....(4)

وهي معادلة تفاضلية من متغيرين هما K , l وكلاهما دالة للزمن T، ونظرا لاعتبار معدل النمو السكاني متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت N فإن المعادلة تصبح: $\mathbf{L_t = l_0 \cdot E^{nt}}$.....(5)

أي أن عرض العمل المتاح l(t) يعادل معدل نمو قوة العمل في الفترة (0) الى الفترة (t) بمعنى أن سولو هنا يستخدم كامل العمل المعروض أي أن هناك عمالة كاملة.

2.1- بالتعويض بقيمة L_t في المعادلة (4) نجد: $\mathbf{K^* = S.f(k; l_0 . E^{nt})}$ .....(6)

وبحل هذه المعادلة التفاضلية يمكن حساب مميز الانتاج عبر الزمن y وبالتفاضل الجزئي لدالة الانتاج (3) نحصل على عائد العمل w وعائد رأس المال (الأرباح) وعلى ذلك تصبح العوائد كالتالي:

- **عائد العمل w (الأجور): $W = s(k-l)/l$**
- **عائد رأس المال p (الأرباح): $P = s(k-l)/k$**

3.1- حيث أن مخزون رأس المال الأولي يحدد خارج النموذج، وعرض العمل معطى من المعادلة (5)، والعوائد الحقيقية لعناصر الإنتاج تتكيف بحيث تحقق التشغيل الكامل بكل من رأس المال والعمل فإنه يمكن تحديد مسار الإنتاج عبر الزمن من أي معدل للإنتاج الجاري باستخدام دالة الإنتاج (3)، ومن ناحية أخرى فإن ميل الإدخار يوضح القدرة على الادخار والاستثمار من المنتج الصافي في المعادلة (1)، وبذلك يتحدد التراكم الصافي لرأس المال خلال الفترة الجارية، وبإضافة هذا التراكم إلى الرصيد المتراكم سابقا يتحدد رأس المال المتاح للفترة التالية.

2- **نقد النموذج:** تعرض نموذج سولو للعديد من الانتقادات والتي كان من أهمها:[1]

- إهمال تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الاحلال بين رأس المال والعمل؛
- إهمال تأثير التغير التكنولوجي، كما أن افتراضه تماثل السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية؛
- افتراض الاقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر ابتعادا في البلدان المتخلفة.

[1]- المرجع نفسه، ص: 117.

المطلب الرابع- نموذجا كالدور وجوان روبنسن

من بين أهم نماذج النمو الاقتصادي أيضا نموذجا كالدور وجوان روبنسن واللذان يمكن التفصيل فيهما كالآتي:

أولا- نموذج كالدور للنمو الاقتصادي

إنطلق كالدور من مقولة أساسية تقول بأن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم ومعدل التراكم يتوقف على الادخار، وقد بنى من ذلك نموذجين هامين في النمو:

1- **النموذج الأول لكالدور:** إنطلق فيه كالدور من فرضية أساسية تقتضي باعتبار أن النسبة (الادخار/ الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو، وذلك على عكس نموذج هارود—دومار الذي افترض ثباتها.[1] ويمكن سرد الفرضيات الأخرى للنموذج على النحو التالي:[2]

- الدخل أو الناتج الوطني يتكون من الأجور والأرباح فقط؛
- عدم وجود المنافسة التامة والاحتكار التام؛
- الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال أكبر بكثير من نظيره لدى المستثمرين؛
- نسبة (الاستثمار/الناتج) متغير مستقل؛
- ضمان نسبة التشغيل الكامل في المجتمع.

قام كالدور سنة 1956 بالتخفيف من النظرة التشاؤمية لكل من هارود ودومار، فالتوازن الديناميكي حسبه يرتبط بالربح، ومعدل النمو لا يتأثر بالاستثمار ولا بالادخار بل بدالة التغير التكنولوجي فميز بين سلوكين للأعوان الاقتصاديين المنتجين الحاصلين على الأرباح p والعمال الحاصلين على أجور w، حيث:[3]

لدينا: $\mathbf{0 \leq S_W \leq S_P \leq 1}$

حيث: S_P: الميل الحدي للادخار للمنتجين، S_W: الميل الحدي للادخار للعمال.

كما أن الدخل هو: $\mathbf{Y= P+W}$ حيث: Y: الدخل، P: الأرباح، W: الأجور

وتعطى دالة الادخار بالعلاقة التالية: $\mathbf{s = S\backslash Y}$ كما أن: $\mathbf{s = s_w + (s_p - s_w)P\backslash Y}$

وبالتالي: $\mathbf{P/Y = (s - s_w)/(s_p - s_w)}$

[1]- محمد سعيدي، **العلاقة التبادلية بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014- 2015، ص: 27.

[2]- اسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق**، ص: 100.

[3]- محمد زكاري، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012**،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013- 2014، ص ص: 59-60.

من الملاحظ أن كالدور يفرق بين s_p وs_w حتى يحدد مجال الحصول على نمو متوازن عند مستوى الاستخدام الكامل بعدما كان شرط النمو عند مستوى التشغيل الكامل عند هارود دومار هو n=s\k.

نعلم من خلال نموذج هارود دومار أنه من أجل نمو متوازن يجب أن يكون معامل حساسية رأس المال $v = K/Y$ حيث: $n = s/v$ معدل النمو الطبيعي للسكان، فتصبح:

$$\mathbf{P/Y = (nv - s_w)/(s_p - s_w)}$$

ومنه P/Y توزيع الدخل الذي يحقق نمو متوازن للتشغيل الكامل، مع العلم أن نسبة الربح من الدخل تحصر كما يلي: $0 < P\backslash Y < 1$.

2- النموذج الثاني لكالدور: قدم كالدور من خلال نموذجه الثاني إضافات هامة تتحدد من خلال الآتي:[1]

1.2- افتراضات النموذج: وضع كالدور مجموعة من الافتراضات، حيث افترض تحقق العمالة الكاملة، مع ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات. كما افترض اعتماد معدل التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال، وبالتالي فإنها تكون محصلة لكل من نمو رأس المال ونمو الانتاجية، إضافة الى فروض أخرى تتمثل في:

- الدخل يتكون من الأجور والأرباح، حيث تمثل الأجور دخل العمال ورواتب الموظفين؛
- يتكون الادخار من جزئين، واحد يستقطع من الأجور والآخر يستقطع من الأرباح؛
- الجزء الخاص بالأرباح من الدخل الكلي يمثل دالة الاستثمار؛
- يتم التعبير عن جميع المؤشرات الكلية (الدخل، الأرباح، رأس المال؛ الادخار، الاستثمار) بالأسعار الثابتة؛
- دالة الاستثمار تجعل من الاستثمار جزء من دالة تغير الناتج، وجزء من دالة تغيير ربح رأس المال لنفس الفترة؛
- اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال، والتقدم التقني الحادث.

2.2- نتائج النموذج: لم يكتف ببحث أثر كل من الادخار وتراكم رأس المال على النمو، بل بحث أيضا في أثر التغير الحركي للتقدم التكنولوجي على ذلك النمو، وقسم النموذج إلى مرحلتين عند ثبات السكان وفي حالة الزيادة السكانية، فأضاف إلى تحليله تحليل مستقبل النمو، وهو إضافة نوعية تحسب له، كما أدخل دالة التقدم التكنولوجي بدل دالة الانتاج الاعتيادية وأرجع النمو في دالة التقدم الى نمو كل من الانتاجية وتراكم رأس المال بينما ترجعها دالة الانتاج الاعتيادية الى نمو نصيب الفرد في الناتج ونصيبه في رأس المال.

بهذه الإضافات تمكن كالدور من جعل نموذجه من أكثر النماذج واقعية، وصالحا للتطبيق على اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة، وعلى الرغم من كل هذه الميزات فإن نموذج كالدور لم يكن ليخلو من بعض نقاط الضعف والتي يمكن اختصارها في أنه لم يحاول أن يعطي أسبابا لاستقرار أو عدم استقرار النظم الاقتصادية.

[1]- اسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق**، ص ص: 103- 104.

ثانيا– نموذج جوان روبنسون

صاغت جوان روبنسون نموذجا للنمو الاقتصادي يتحدد مضمونه من خلال مايلي:

1– **فرضيات النموذج**: انطلقت جوان روبنسون في بناء نموذجها من الفرضيات التالية:[1]

– أن الاقتصاد يتكون من قطاعين أولهما ينتج سلعا انتاجية والثاني ينتج سلعا استهلاكية؛
– ثبات المعاملات الفنية للإنتاج؛ – معدل الاستثمار هو المتغير الخارجي الأكثر أهمية في تحقيق النمو.

2– **عرض النموذج**: رأت روبنسون أن معدل النمو في نموذج هارود– دومار يتأثر بعاملين: الأول الأحوال التكنولوجية والثاني هو الميل نحو الادخار وهذا في رأيها يهمل أهم عامل للنمو ألا وهو معدل تكوين رأس المال.

تناول نموذج النمو عند روبنسون مشكلة السكان وأثرها على معدل تراكم رأس المال، وإن صافي الدخل القومي في نموذج روبنسون يتكون من مجموع قائمة الأجور الكلية زائد الأرباح الكلية، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة:[2]

$$Y = WN + PK$$

حيث: Y: صافي الدخل القومي، W: الأجر الحقيقي، N: العمال المستخدمين، P: الربح، K: حجم رأس المال.

بذلك تكون Y دالة في (K ،N) وطالما أن معدل الربح يلعب دورا جوهريا في نظرية تراكم رأس المال لذلك يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية: $P = (Y - wN)/K$

وعند القسمة على N يكون: $P = (Y\N - w)/(K\N)$

وبوضع: $I = Y/N$ و $\theta = K/N$ تصبح المعادلة السابقة كمايلي: $P = (I - w)/\theta$

ومنه: معدل الربح عبارة عن نسبة انتاجية العمل ناقصا منه قائمة الأجور الحقيقية مقسوما على كمية رأس المال المستخدمة لكل وحدة من العمل، وبعبارة أخرى إن معدل الربح P يعتمد على الدخل Y، انتاجية العمل I ، معدل الأجر الحقيقي W، ونسبة رأس المال θ، وعلى جانب النفقات فإن صافي الدخل القومي Y يساوي الانفاق الاستهلاكي C زائد الانفاق الاستثماري I أي: $Y = C+I$

افترضت روبنسون أن تكون الادخارات معدومة من جانب الأجور وأن الادخارات من أصحاب الأعمال أي أن الأرباح فقط هي التي توجه نحو الاستثمارات وبذلك يصبح: $S = I$.

ويصبح بالإمكان توضيح العلاقة الادخار–استثمار بالشكل: $S = P \cdot K$ و $I = \Delta K$

[1]– **المرجع نفسه**، ص: 104.

[2]– ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013، ص ص: 102– 104.

ومنه: $\mathbf{PK} = \Delta K$ حيث ΔK: الزيادة في رأس المال الحقيقي.

ومنه: $\mathbf{P} = \Delta K/K = (L - w)/\theta$

يكون معدل رأس المال $\Delta K/K$ مساويا إلى P (معدل الربح)، ويعتمد على نسبة العائد الصافي لرأس المال بالنسبة لحجم رأس المال، وعند ثبات الدخل مع انخفاض معدل الأجر فإن معدل الربح يتجه نحو الزيادة، وكذلك يمكن أن يزداد إذا انخفضت نسبة رأس المال للعمل، وبهذه الصورة يستطيع المنظم تعظيم أرباحه. إضافة إلى معدل نمو رأس المال $\Delta K/K$ هناك معدل النمو السكاني Δ N/N اللذان يحددان معدل النمو الاقتصادي. وعندما يتساوى المعدلين يكون الاقتصاد متوازن عند مستوى الاستخدام التام، وتطلق روبنسون على حالة التوازن هذه اسم العصر الذهبي.

3– نقد النموذج: وجهت لروبنسون بعض الانتقادات فيما يخص تحليلها للدول النامية، ففي الاقتصاد النامي يكون معدل تراكم رأس المال دائما أقل من معدل النمو المتوقع، ووجود فائض في قوة العمل، كما أنها افترضت أن الاقتصاد مغلق، وأن العمل ورأس المال يتم مزجهما بنسب ثابتة للحصول على كمية إنتاج معينة وهذا غير واقعي.[1]

المطلب الخامس– نموذجا سوان وميد للنمو الاقتصادي

يتحدد مضمون كلا النموذجين من خلال التطرق لمايلي:

أولا– نموذج T W Swan

حاول سوان تطوير نموذج سولو بوضع نموذج يوضح النمو في المدى الطويل في ظل ثبات غلة الحجم*، وسيتم التفصيل فيه ضمن الآتي:[2]

1– مضمون نموذج سوان: يهدف سوان من خلال نموذجه لتفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة. فيوضح أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال: التغير في حجم العمالة، التغير في رصيد رأس المال بالمجتمع، والتغير في التكنولوجيا، وتوصل إلى ذلك كالآتي:

لدينا دالة الناتج المحلي الإجمالي من نوع كوب دوجلاص: $Y=AL^{\alpha} K^{\beta}$

حيث: Y: الناتج المحلي الإجمالي، A: المستوى التكنولوجي ويكون ثابتا في المدى القصير، L: عنصر العمل غير الماهر، K: عنصر رأس المال البشري والمادي، α, β: مرونتي العمل ورأس المال على التوالي حيث: $0< \beta, \alpha <1$ و $=1$

[1]– عبد الحفيظي عيسى، **مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2014– 2015، ص: 30.

*– **ثبات غلة الحجم:** معناه أن الزيادة في عوامل الإنتاج بنسبة معينة يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج بنفس النسبة.

[2]– مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، المشكلات**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 158– 160.

α+β (غلة الحجم ثابتة).، علما أن: α+β مرونة الناتج المحلي الإجمالي الكلية والتي تساوي التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي/ التغير النسبي في العمل ورأس المال أي أن:

$$1 = \frac{\text{التغير النسبي في الإنتاج (معدل النمو الاقتصادي)}}{\text{التغير النسبي في العمل و رأس المال معا}}$$

مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي= التغير النسبي في العمل ورأس المال معا. وبالتالي فإن التغير في العمل ورأس المال معا بنفس النسبة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي بالنسبة ذاتها.

وبتطبيق التفاضل على دالة كوب دوجلاس السابقة فإن: $\Delta Y = \Delta A + \alpha \Delta L + \beta \Delta K$

2- **تقييم النموذج:** من خلال النموذج الذي قدمه سوان يتضح أنه توجد 3 عوامل تمثل مصادر النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالمجتمع وفي ظل معرفة البيانات عن عاملين ومعدل النمو الاقتصادي يمكن تحديد دور العامل الثالث كمتبقي وهو ما يميز هذا النموذج عن النماذج لسابقة، حيث أنه من خلاله يمكن تحديد أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي كعامل متبقي في الدالة السابقة.

ثانيا- نموذج J. E. Mead

حاول الاقتصادي البريطاني جيمس إدوارد ميد* توضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب فرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي وقد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج ميد عام 1961 في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي"، أما نموذجه فقد كان على النحو التالي:

1- **فرضيات النموذج:** وضع ميد جملة من الانتقادات النظرية المصاغة كالتالي:[1]

- سيادة المنافسة التامة ولا وجود للتجارة الخارجية، بالإضافة لإحلال كامل بين السلع الرأسمالية والاستهلاكية؛
- ثبات عوائد السلع، حيث يتم إنتاج السلع الرأسمالية والاستهلاكية محليا، وثبات أسعار السلع الاستهلاكية؛
- تشابه جميع الآلات والماكنات في المجتمع، وهي الشكل الوحيد لرأس المال، وثبات نسبة الاهتلاك السنوية؛
- استخدام كامل للأرض والعمل ونسبة العمل للآلات التي يمكن تغييرها في المدى الطويل والقصير.

2- **بناء النموذج:** اعتمد ميد في بناء نموذجه على أن إنتاج مختلف السلع يعتمد على 4 عناصر رئيسية هي:

- المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات K؛
- القدر المتاح من قوة العمل L؛
- القدر المتاح للاستخدام من الأرض والعوامل الطبيعية الأخرى N؛
- عامل الزمن المؤثر على المعلومات والفن الإنتاجي خلال الفترة T.

وعلى ذلك فإن الناتج الصافي أو الدخل القومي Y يعد دالة للعناصر الأربعة، ويمكن التعبير عنها بالشكل:

---

* - **جيمس إدوارد ميد (1907- 1955)**: من رواد المدرسة النيوكلاسيكية، منح جائزة نوبل سنة 1977، لإنجازاته في مجال الاستهلاك وتاريخ تحليل النظرية وتطوير نظرية التجارة الخارجية.

[1]- **Meade's Model of Economic Growth (withe Diagram)**, http://www.economicsdiscussion.net/economic-growth-meades-model-of-economic-growt-with-diagram/13083, 19/05/ 2018, 10:53.

$$Y = f(K, L, N, T) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

بافتراض ثبات القدر المتاح من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى N، فإن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من عام لأخر بزيادة العناصر الثلاث الأخرى، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة:

$$\Delta Y = \gamma \Delta K + \omega \Delta L + \Delta Y' \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث: γ: الناتج الحدي لرأس المال؛ ω: الناتج الحدي للعمل؛ 'Y: تغير الانتاج نتيجة التغير التكنولوجي.

وعليه فالزيادة السنوية في الناتج الصافي تساوي الزيادة في مخزون رأس المال ممثلا بالآلات مضروبا في إنتاجيته الحدية، مضافا له الزيادة في كمية العمل مضروبة في إنتاجيته الحدية، مضافا إليها الزيادة السنوية نتيجة التقدم التقني.[1]

بقسمة معادلة (1) على Y نجد:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\gamma \Delta K}{Y} + \frac{\omega \Delta L}{Y} + \frac{\Delta Y'}{Y}$$

ومنه: $\frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{\gamma K}{Y}\frac{\Delta}{K}\right) + \left(\frac{\omega L}{Y}\frac{\Delta L}{L}\right) + \frac{\Delta Y'}{Y}$

نضع: $y = \frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو النسبي للإنتاج؛

$k = \frac{\Delta K}{K}$: معل النمو النسبي لرأس المال؛ حيث: $\nu = \frac{\gamma K}{Y}$: الناتج الحدي النسبي لرأس المال؛

$l = \frac{\Delta L}{L}$: معل النمو النسبي للعمل؛ حيث: $Q = \frac{\omega L}{Y}$: الناتج الحدي النسبي للعمل؛

$\delta = \frac{\Delta Y'}{Y}$: معدل النمو النسبي للتقدم التكنولوجي خلال السنة.

وبالتالي فإن العلاقة (3) تصبح: $y = \nu k + Q l + \delta$

ما يعني أن معدل النمو الاقتصادي هو مجموع: ضرب معدل نمو مخزون رأس المال وإنتاجيته، معدل نمو السكان والإنتاجية الحدية للعمل، ومعدل النمو التكنولوجي.[2]

2- **نتائج النموذج:** يمكن تلخيصها في الآتي:

- يعتقد ميد أن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية، بينما يعتبر القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى ثابتا؛
- نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد؛
- جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة؛

[1]- مُحَمَّد مدحت مصطفى، **نموذج ميد لتوازن النمو الاقتصادي على المدى الطويل**، متاح على الرابط: http://www.slideshare.net/mobile/ssuser48c8b9/ss-67527877، 2018/06/20، 20:35.

[2]- سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق**، ص ص: 50- 51.

- يبدأ النمو عندما يتساوى نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني لأن مستوى التقدم التكنولوجي يبقى ثابتا في الفترة القصيرة، وكذا معدل نمو اليد العاملة، وبالتالي فإن النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط؛
- التوازن الداخلي يعتمد أساسا على تراكم مخزون رأس المال، وأي زيادة أو نقصان عن المعدل الحرج لمخزون رأس المال الذي يحقق التوازن سينجم عدم التساوي بين الدخل القومي ومخزون رأس المال.[1]

3- نقد النموذج: على الرغم من الجديد الذي استحدثه هذا النموذج إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات:

- اعتمد نموذج ميد على المبادئ النيوكلاسيكية والتي تتسم بالتحليل الضعيف حول اختلاف معدلات النمو الاقتصادي المحققة عبر العالم، بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة، وبالتالي فتحليله يصلح للدول المتقدمة؛
- النموذج لم يحدد بدقة محددات التقدم التكنولوجي باعتباره متغيرا خارجيا؛[2]
- لم تتغير رؤية الكلاسيك إلى أن رأس المال هو مادي فقط غير مندمج مع العمل وباقي العوامل الأخرى؛
- حدد النموذج أسباب النمو في عدد محدد من العوامل مما يؤدي إلى خلق أخطاء التجميع وهو ما يجعلنا مرة أخرى نواجه مسألة الموازنة بين تبسيط النموذج والتعقيد الذي يرافق حقيقة النمو الاقتصادي.[3]

المطلب السادس- نماذج النمو الداخلي

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو طويل الأجل، وهو ما يوضحه الآتي:

أولا- مضمون نظرية النمو الداخلي

منذ منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروق بين معدلات النمو في الانتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة وهو ما يسمى بالنظرية الجديدة أو نظرية النمو الداخلي.

1- افتراضات نظرية النمو الداخلي: تهدف النظرية إلى تقليص العوائق التجارية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل.[4] وتعتمد على مجموعة من الفرضيات أهمها:[5]

- التقدم التكنولوجي يتحدد بعوامل من داخل النظام الاقتصادي أي أن المعدل الكلي للاكتشافات والاختراعات متغير داخلي يتحدد بالأشياء والتصرفات التي يقوم بها الأفراد؛
- إمكانية مضاعفة الانتاج خلال مضاعفة جميع المدخلات المستخدمة سواء كانت رأس المال المادي أو العمل أو رأس المال البشري أو المعرفة ويعني ذلك أن دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الأولى؛
- المنشآت في ظل منافسة كاملة وعليه كل عامل من عوامل الإنتاج يحصل على أجر معادل لإنتاجه الحدي.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص: 51.

[2]- كبداني سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص: 52.

[3]- إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق**، ص: 109.

[4]- كبداني سيدي أحمد، **مرجع سابق**، ص: 52.

[5]- إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق**، ص ص: 136- 137.

2- مصادر النمو حسب نظرية النمو الداخلي: مع منتصف الثمانينات شهد الفكر التنموي حركية نتج عنها إحياء نظريات النمو وتجديدها بإدخال مصادر جديدة للنمو تمثلت في:[1]

1.2- رأس المال المادي أو المعرفة لـ بول رومر 1986: ويقصد برأس المال المادي كمصدر من مصادر النمو الذاتي؛ مخزون المعرفة المتولد عن رأس المال المادي والتي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج. ويرى رومر أن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة تقسم إلى مكونين:

- **الفجوة المادية:** وتتضمن المصانع والطرق والآلات الحديثة ويعبر عنها باسم رأس المال المادي؛
- **الفجوة الفكرية:** وتتضمن المعرفة عن الأسواق والتوزيع والتحكم في المخزون وعقد الصفقات وحث العاملين على العمل، وتكمن في القدرة على استعمال الأفكار لحل المشاكل الاجتماعية والفنية بين الدول الغنية والفقيرة.

2.2- تراكم رأس المال البشري لـ لوكاس 1988: حسب لوكاس فإن مفهوم رأس المال البشري ينصرف إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل، المقومة اقتصاديا، والمندمجة في الأشخاص والتي تزيد فاعليتهم الانتاجية، ولا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات، ولكن أيضا إلى حالة الصحة والنظافة والغذاء.

3.2- تراكم رأس المال التكنولوجي: يتمثل في التجديدات التكنولوجية التي تسمح بظهور سلع جديدة أكثر إنتاجية من القديمة. فالنمو يرجع لوجود تفاوت بين المنتجات ويتخذ شكلا أفقيا بخلق أنواع جديدة تضاف للقديمة وتحقق نفس المنفعة والإنتاجية، أو عموديا بزيادة كفاءة السلع القائمة بحيث تشبع نفس الحاجات بطريقة أفضل. وما يلاحظ على التكنولوجيا ارتباطها القوي بالسلعة وتتميز بأنها مال متراكم وسلعة عامة*.

4.2- تراكم رأس المال العام لـ روبرت بارو 1990: يعطي هذا النموذج أهمية أكبر لدور الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفيرها للهياكل القاعدية الضرورية اللازمة لذلك. ويتمثل رأس المال العام في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى التي تساهم مباشرة أو بطرق غير مباشرة في إنتاجية القطاع.

ثانيا- بعض نماذج النمو الداخلي

من أمثلة نماذج النمو الداخلي يمكن إدراج الآتي:

1- نموذج AK لروبالو: يعتبر أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل، ويفترض الغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية.

[1]- محي الدين حمداني، **تحديات التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2008- 2009، ص ص: 53- 60.

*- **التكنولوجيا مال متراكم وسلعة عامة:** مال متراكم بمعنى أن كل مخترع يستند إلى الاختراعات التي تمت في الماضي، وأنها سلعة عامة أي ليست محظورة وكل جديد ويتم الحصول عليها بسعر زهيد مقابل تكلفة إنتاجها.

دالة الإنتاج فيه تأخذ الشكل: $Y= AK$ .....(1)

حيث A معامل ثابت، وK رصيد رأس المال المادي والبشري.[1]

وقد توصل النموذج إلى أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج ودالة الدخل دالة متزايدة في معدل الاستثمار-الادخار، نتيجة لذلك فأي سياسة من شأنها زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر دائم على معدل النمو.[2]

2- نموذج LUCAS: يعتمد على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو، ويشبه نموذج سولو حيث تأخذ دالة الانتاج فيه الشكل: $Y = K^{\beta}(hL)^{1-\alpha}$

تمثل h دور التقدم التقني مما يجعله قابلا للنمو كلما كان هناك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد. الأمر الذي يساعد على زيادة رأسمالهم البشري، وبالتالي زيادة النمو، لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم إهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها.[3]

3- نموذج ROMER: حسب رومر فإن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة، لا يستطيع مالكها مراقبتها إلا جزئيا، ولهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا، غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها وذلك لنسخ الأولى، ويعتمد على مجموعة من الفرضيات:[4]

- الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج معارف من طرف باحثين دافعهم الربح ومرتبط البحث والتطوير؛
- دالة الانتاج التي يتكون منها النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الانتاج في الزمن وهي من الشكل: $Y = K^{\alpha}(Aly)^{1-\alpha}$ حيث: $0 <\alpha<1$

فإذا تم اعتبار A: رصيد الأفكار عاملا للإنتاج، فإن دالة الانتاج تصبح ذات غلة حجم متزايدة.

- يتكون النموذج من ثلاث قطاعات هي قطاع إنتاج السلع النهائية، والوسيطة، وقطاع البحث والتطوير.

ثالثا- نقد نظرية النمو الداخلي

واجهت نظرية النمو الداخلي بعض الانتقادات أهمها:

- تعتمد على العديد من الفرضيات النيوكلاسيكية التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية، التي غالبا ما يعاق النمو فيها لعدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال.[5]

---

[1]- Gregory N Mankiw, **Macro économie**, 3eme édition, traduction de la 5 éme édition Americaine par Jean Houard, De Boeck Supérieur, Bruxelles, Belgique, 2003, P:264.

[2]- البشير عبد الكريم، دحمان بوعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة لمنتدى الاقتصاديين المغاربة، ص ص: 14-15.

[3]- كبداني سيدي أحمد، **مرجع سابق**، ص: 55.

[4]- **المرجع نفسه**: ص: 56.

[5]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007 ، ص:81.

- أوضحت بعض الدراسات أن تزايد العائد والوفورات الخارجية ليسا ضروريين لإحداث النمو الداخلي، طالما وجد نوع من السلع الرأسمالية لا يتضمن انتاجه استخدام عوامل غير قابلة لإعادة الانتاج مثل الأرض؛
- هناك العديد من البلدان النامية لم تنم بشكل ملحوظ بالرغم من أن معدل الاستثمار البشري (التعليم) فيها كان أعلى منه في العديد من البلدان الأخرى الأكثر تقدما؛
- هناك العديد من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لم تلتفت إليها نماذج النمو الداخلي مثل التنظيم والذي أكدت بعض الدراسات العملية على أهميته كمحرك رئيسي للنمو سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل.[1]

المبحث الثالث- آلية توزيع الدخل الوطني حسب المذاهب الاقتصادية الوضعية

إختلف الفكر الاقتصادي الوضعي الليبيرالي* والاشتراكي** في تفسير عمليتي توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني والإجراءات المعتمدة في كل منها، ويمكن التفصيل في ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول- التحليل الليبيرالي لعملية توزيع الدخل الوطني

تضمن الفكر الرأسمالي بشقيه الكلاسيكي والكينزي جملة من الافتراضات الليبيرالية في تفسير عملية توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني، وهو ما يمكن التفصيل فيه بإيجاز ضمن الآتي:

أولا- عملية توزيع الدخل الوطني حسب الكلاسيك

تعتبر الأفكار الكلاسيكية أحد أهم الدعائم في تفسير الظواهر الاقتصادية، التي ظهرت في القرن الثامن عشر وسيتم من خلال العناصر التالية تلخيص وجهة نظر الكلاسيك لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني:

1- منطلقات الفكر الكلاسيكي في تحليل عملية التوزيع: انطلقت النظرية الكلاسيكية من افتراض: حيادية النقود، وثبات سرعة دورانها، قانون ساي*** للأسواق، التشغيل الكامل، كما أن حل المشاكل الاقتصادية يعتمد فقط على السياسة النقدية.[2] ،كقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل الوطني في صورته النقدية كصافي ما تنتجه الجماعة أثناء فترة معينة تقدر بالسنة بطبيعة عملية الإنتاج. وبذلك فإن العوامل التي يوزع على أساسها الدخل الوطني بين الطبقات الإجتماعية المختلفة تتمثل في:

---

[1]- إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق**، ص: 159.

*- **الليبيرالية:** نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية وتقليص الملكية العامة، محافظا على الملكية الخاصة للموارد النادرة متوسعا في مفهوم الحرية، ويوصف دور الحكومة فيها على أنه دور رقابي فقط، بيد أن جاء الاقتصادي البريطاني جون كينز الذي أتى في منتصف الثلاثينات بنظرية منسوبة إليه اقترح فيها أن الاقتصاد الرأسمالي غير قادر على حل مشاكله بنفسه، كما في النظرية الكلاسيكية، إذ أن هناك أوقات كساد تحتم على الحكومة التدخل لتحفيز الاقتصاد.

- **الاشتراكية: يستخدم لفظ الاشتراكية للتعبير على معاني مختلفة، فهو يطلق أحيانا على مجرد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أما المعنى العام والعلمي للاشتراكية فهو ذلك النظام الذي يتميز بحصر ملكية وسائل الإنتاج والنشاط الاقتصادي بالدولة، وذلك بممارسة الإدارة المباشرة للمشروعات والتخطيط المركزي للإنتاج والاستثمار والتوزيع.

***- **جون باتيست ساي (1767- 1832):** اقتصادي فرنسي من رواد المدرسة الكلاسيكية وأول من وضع قانون ساي للأسواق الذي يعني أن العرض يخلق الطلب المساوي له، صاحب كتاب الاقتصاد السياسي الصادر سنة 1803.

[2]- أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مكتبة الإشعاع الفنية للنشر، مصر، 2001، ص: 260.

1.1- العمل وإنتاجيته: إنطلاقا من نظرية القيمة عمل فإن شرط القيمة هو المنفعة من وجهة نظر المجتمع ومصدرها العمل، ومقياسها كمية العمل المبذول في إنتاج السلع، ويتحدد بالإضافة إلى عوامل أخرى بالفرص التي تسمح للفرد بصقل وتطوير إمكانياته الإنتاجية، عن طريق التعليم العام والفني والظروف المعيشية الأخرى؛[1]

2.1- الملكية: هي مقدار ما يمتلكه الفرد من وسائل إنتاج تمكنه من أن يختص بجزء من الدخل الوطني. وزيادة ما تحت سيطرته منها عن حد معين تعطيه قوة اقتصادية إضافية تمكنه من الحصول على جزء أكبر من الدخل.[2]

3.1- النفوذ الشخصي أو السياسي: الذي يسمح لبعض الأشخاص بالحصول على نصيب من الدخل أكبر مما يتناسب مع عملهم أو ما تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج؛[3]

2- التوزيع الأولي للدخل الوطني عند الكلاسيك: ينطلق الكلاسيك في تفسير ظاهرة التوزيع من أن المشكلة الأساسية في الاقتصاد السياسي هي تقرير القوانين التي تتحكم بتوزيع الإنتاج بين طبقات المجتمع المتمثل في الأجور الأرباح، الريع، الفائدة، لذا اهتموا بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الدخل الوطني بين عناصر الإنتاج المختلفة وركزو على التوزيع الوظيفي.[4] وهو ما يمكن تلخيصه في:[5]

1.2- نظرية آدام سميث*: إعتبر سميث أن الدخل المحصل عليه من بيع المنتجات يتضمن المداخيل الجزئية الثلاث: الأجر، الربح، والريع. التي تحدد عوائد خدمات الإنتاج الثلاث العمل، رأس المال، والأرض، التي تشترك في عملية الإنتاج، والتي تكون نتيجة للسعر الطبيعي للسلعة ومحددة لها، كما أن تحليلاته استنتجت أن تزايد السكان من جهة وتراكم رأس المال من جهة أخرى سيؤديان إلى تناقص عائد العمل في الإنتاج وارتفاع عائد الربح والريع.

2.2- نظرية دايفيد ريكاردو:** أسس ريكاردو نظريته في توزيع الدخل على مجموعة من الفرضيات المترابطة. فهو يعتبر أن كمية العمل هي المحدد الوحيد لقيمة البضائع والسلع (قانون القيمة في العمل)، وأن عملية توزيع الدخل تخضع لحركة عناصر الإنتاج التي يحكمها قانون تناقص الغلة بحيث أن مقدار التراكم يرتبط بمقدار الربح وأن هناك علاقة بين الأجر والنمو السكاني (قانون مالتوس***) والتي تنص على أن إجمالي الأجر الحقيقي يتزايد نسبيا بتزايد السكان، مما قاده إلى صياغة نظرية للريع سمحت بتحديد الكيفية التي يوزع بها الدخل.

---

[1]- جلال جويدة القصاص، **اقتصاديات الأسواق والإنتاج بين النظرية الوضعية والنظرة الإسلامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص ص : 34- 35.

[2]- **الرأسمالية الأسس والمبادئ**، متاح على الرابط: https://yomgedid.kenanaonline.com/posts/137889، 2018/01/10، 20:47.

[3]- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، المركز الوطني للنشر، الجزائر، 1981، ص ص: 495- 496.

[4]- آمال لحسن شوثري، **التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص: 111.

[5]- كبداني سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص ص: 111- 113.

* **آدام سميث (1723- 1790):** أشهر الكلاسيكيين، ولد في مدينة كيركالي في اسكوتلندا، درس الفلسفة وكان أستاذ لعلم المنطق في جامعة جلاسجو، سافر إلى فرنسا سنة 1766، والتقى هناك أصحاب المذهب الحر، وفي سنة 1776 أصدر كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم".

** **دافيد ريكاردو (1772- 1823):** عالم اقتصادي إنجليزي، اشتهر بشرحه قوانين الدخل الوطني في الاقتصاد الرأسمالي وكان صاحب نظرية قانون الميزة النسبية، من أهم مؤلفاته كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب".

*** **توماس روبرت مالتوس (1766- 1834):** عالم اقتصادي وسياسي وباحث سكاني إنجليزي كلاسيكي متشائم، اشتهر بنظرية "التكاثر السكاني وأثره على تقدم المجتمع"، إذ يعتبر ان عدد السكان يزيد وفق متتالية هندسية بينما يزيد الإنتاج الزراعي وفق متتالية حسابية، مما سيؤدي حتما إلى نقص الغذاء والسكن، ومن أهم مؤلفاته: "أصول الاقتصاد السياسي".

3- إعادة توزيع الدخل الوطني عند الكلاسيك: يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يكون عند مستوى التشغيل التام لذا فإن الإدخار لا يمكنه الزيادة إلا إذا تم خفض حجم الاستهلاك. كما أن مدخرات الأفراد تتحول تلقائيا إلى استثمارات لعدم وجود الاكتناز، ولذلك انتهى هذا الفكر رغبة منه في المحافظة على الإدخار الذي يمثل مصدر التراكم الرأسمالي إلى ضرورة الإبقاء على عدم إعادة توزيع الدخول. حيث ترتبط نظرة الكلاسيك في إعادة توزيع الدخل بمفهوم الحياد المالي، لذا فهم يدعون إلى أن تظل العلاقات النسبية بين مختلف الدخول كما كانت قبل تدخل الأدوات المالية، ويرون أن السوق الذي تسوده المنافسة الحرة والكاملة هو الذي يضطلع بمهمة توزيع الدخل لتحقيق الوضع الأمثل للرفاهية. ،كنتيجة لتعالي الأصوات المطالبة بضرورة تدخل الدولة لإعادة التوزيع والتقليل من حدة التفاوت رأى جون ستيوارت ميل[*] ضرورة الفصل بين دائرة الإنتاج والتوزيع، إذ أن تدخل الدولة أمر ضروري لتحقيق العدالة، ذلك أن إمكانية تدخلها في التوزيع من منطلق أن العوامل التي تحكم توزيع الدخل تتحدد بقوى خارجية بعيدة عن إرادة الإنسان، وتتحدد بعنصرين أساسيين هما الطبيعة والتقدم التكنولوجي.[1]

ثانيا- عملية توزيع الدخل الوطني حسب الكينزيين

بظهور أزمة الكساد العالمي بدأت النظرية الكلاسيكية تفقد فعاليتها لتظهر نظرية تفضيل السيولة لكينز والتي سيتم من خلال العناصر التالية إبراز دورها في تحليل عملية توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني:

1- منطلقات الفكر الكينزي في تحليل عملية توزيع الدخل الوطني: ارتكز كينز[**] على مجموعة من الافتراضات في تحليل عملية التوزيع، بدأ فيها بانتقاد افتراضات الكلاسيك التي أصبحت عاجزة أما الأوضاع الاقتصادية السائدة (أزمة الكساد العالمي)، ومن بين أهم الافتراضات التي يقوم عليها التحليل الكينزي: عدم حيادية النقود، رفض قانون ساي والعلاقة الوثيقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار لعدم ثبات سرعة دوران النقود والتفضيل النقدي، الاهتمام بفكرة الطلب الكلي الفعال[***] لتفسير أسباب عدم التوازن، وإرجاعها إلى: اختلال التوازن بين الطلب النقدي وعرض السلع والخدمات، وبين الادخار والاستثمار، وأخيرا اعتماد السياسة المالية لحل هذه المشكلة.[2]

2- التوزيع الأولي للدخل الوطني عند كينز: لم يعتبر كينز التوزيع قانونا فنيا يتم من خلاله وضع الرابطة التي تمزج عوامل الإنتاج، ولكنه ينتج عن قرارات الأعوان في الإنتاج والتوظيف والاستثمار، فهو مرآة تعكس تصوراتهم ومساهماتهم في حركية النظام الاقتصادي، وبذلك فقد اهتم الكينزيون بالتوزيع وذلك بالأخذ في الاعتبار استخدام مفاهيم الاقتصاد الكلي كالدخل الوطني، الاستثمار والاستهلاك، والذي يرتكز محوره في تحديد مستوى الإنفاق (الطلب الكلي الفعال)

---

[*] - **جون ستيوارت ميل (1806- 1873):** يعد حلقة اتصال بين المذهبين الفردي والاشتراكي ، فقد نشر سنة 1836 كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي".

[1] - عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988- 2011**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013- 2014، ص ص: 174- 175.

[**] - **جون مينارد كينز (1883- 1946):** من أهم رواد المدرسة الكينزية، صاحب النظرية التي عرفت باسمه والتي تدور حول البطالة والتشغيل، والتي تجاوزت غيرها من النظريات، إذ يرجع إليه الفضل في تحقيق التشغيل الكامل للقوة العاملة في المجتمع الرأسمالي، وقد ذكر نظريته هاذه في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة" الصادر سنة 1936.

[***] - **الطلب الكلي الفعال:** هو المبدأ الأساسي لنظرية كينز، وهو ذلك الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية المدعم بالقوة الشرائية.

[2] - نصيرة عباسي، **تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004- 2005، ص: 03.

الذي يحدد مستوى الدخل والعمالة معتبرا أن حالة الاستخدام الكامل تؤدي إلى تقسيم الدخل الوطني بين الأجور والأرباح، فتتحدد الأرباح بالعلاقة بين الاستثمار والدخل الوطني، بينما يحدد الطلب الكلي الفعال مستوى أسعار السلع والخدمات وأسعار عناصر الإنتاج نسبة إلى معدل الأجور النقدية، فكل زيادة في الاستثمار تؤدي إلى تغير مستويات تلك الأسعار وارتفاع نسبة الربح الحدي، وعليه يؤدي تغير مستويات الأسعار إلى التباين بين الاستثمار والادخار، مما يؤدي إلى تغير هيكل التوزيع.

التفاوت الكبير في الميل الحدي للاستهلاك بين الأفراد هو نتيجة تفاوت الدخول، فزيادة هذا الأخير تتم بزيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري، فبالنسبة للأول تحدث الزيادة في حالة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك أي في حالة ارتفاع الأجور، أما الثاني تحدث الزيادة فيه عند زيادة مستوى الكفاءة الحدية لرأس المال على سعر الفائدة.[1]

3- إعادة توزيع الدخل الوطني عند كينز: كان كينز يطالب بإعادة توزيع الدخل بين الأفراد توزيعا يخفف التفاوت، بتدخل الدولة خلال المدى القصير بأدوات السياسة المالية كفرض الضرائب التصاعدية وتفعيل العوامل المؤدية إلى إعادة توزيع الدخل لأن التفاوت بالنسبة لكينز يحدث أزمة في الطلب الكلي، وإعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة من شأنه زيادة الادخار وبالتالي التأثير على الإنفاق الكلي، ويعاد التوازن العام للاقتصاد الرأسمالي.[2]

المطلب الثاني- آلية توزيع الدخل الوطني في ظل الفكر الاقتصادي الماركسي

يعود ظهور مرحلة الفكر الاقتصادي الماركسي إلى أفكار الفيلسوف والمفكر ماركس*، وهو تفكير منبثق عن الاشتراكية والذي سيتم توضيح إسهاماته في تحليل عملية توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني على النحو التالي:

أولا- منطلقات الفكر الماركسي

يعتبر كارل ماركس من أبرز رواد الفكر الاشتراكي، حاول تفسير الأحداث الاقتصادية من خلال فلسفة مادية للتطورات التاريخية، وقد انطلق في تفسيره لعملية توزيع وإعادة توزيع الدخل من:

1- **افتراضات كارل ماركس:** صاغ افتراضاته وفق الأسس الاشتراكية وقد بنيت تحليلاته على:[3]

- نقد النظام الرأسمالي الحر، والتخطيط تخوفا من فوضى السوق وتشكيكا لفكرة اليد الخفية؛
- الملكية الحكومية لعوامل الإنتاج، وإعادة التوزيع بما يضمن زيادة الرفاهية للأقل حظا والحد الأدنى للمعيشة؛
- التطور السلمي والديمقراطي من خلال التوسع التدريجي السلمي في الملكية العامة عن طريق الاقتراع.

---

[1]- كبداني سيدي أحمد، **مرجع سابق**، ص ص: 129- 131.

[2]- أمال لحسن شوثري، **مرجع سابق**، ص : 112.

*- **كارل ماركس (1818- 1883):** عالم اقتصاد وفيلسوف اشتراكي ألماني، من أهم علماء الاقتصاد في التاريخ، كانت له العديد من الإنجازات والنظريات أهمها "النظرية الماركسية في الاقتصاد والسياسة والمجتمع"، التي قامت على الصراع بين الطبقات الاجتماعية، وكان يتبع مدارس الشيوعية الاشتراكية والمادية، إلى جانب المدرسة الماركسية التي ابتكرها، من أهم مؤلفاته: "بيان الحزب الشيوعي"، "بؤس الفلسفة"، وكتاب: "رأس المال".

[3]- بول ساموسلسون، وليام نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص: 740.

2- أسس الفكر الماركسي: تنطلق الماركسية من مجموعة من الاعتبارات أهمها:

1.2- نظرية فائض القيمة: والذي يقصد بها تلك الموارد الاقتصادية التي يمكنها تحقيق ناتج يفوق كل من إجمالي أجور العمال عند مستوى الكفاف وعوائد الموارد الأخرى المستخدمة في العملية الإنتاجية. إن هذا الفارق بين ما يدفع فعلا للموارد المستخدمة وقيمة ناتجها هو ما أسماه ماركس بفائض القيم؛[1]

2.2- المادية التاريخية: لم ينكر ماركس وجود العوامل غير المادية ولكنه جعل التغيرات فيها جميعا دالة للعوامل المادية، فالمادة هي التي تحدث بقية التغيرات على اختلاف أنواعها،[2] حيث بدأ في دراسة المجتمع الإنساني من الواقع المادي الذي يعيش فيه والذي يحدد الواقع الحي للفرد وليس الأفكار التي يؤمن بها؛[3]

3.2- رفض مقترح وجود منافع متبادلة بين الدول المتخلفة والمتقدمة: حيث ترفض النظرية الماركسية فكرة الاستغلال وتقبل مقترح أحادية علم الاقتصاد، وذلك وفق مقولة ماركس الشهيرة: "الدول الصناعية الأكثر تقدما لا تفعل شيئا سوى رفع صورة مستقبلها هي لتلك الدول التي تعقبها على السلم الصناعي".[4]

4.2- حتمية زوال الرأسمالية: بحيث نقل مؤسسو الماركسية الاشتراكية من الخيال إلى الواقع وذلك بوضعهم نظرية فلسفية واقتصادية متكاملة للانتقال من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي.[5] حيث أن نمو الإنتاج الرأسمالي يقتضي زيادة مستمرة في رأس المال الذي بتراكمه في يد عدد محدود من الرأسماليين تنشأ الاحتكارات، التي هي نقيض المنافسة ويتردى وضع الطبقة العاملة، فتشرع هذه الطبقة في تنظيم صفوفها ويزداد إدراكها بأن السبيل الوحيد لخلاصها من الاستغلال الرأسمالي هو القضاء على الرأسمالية بالثورة وميلاد الاشتراكية.[6]

ثانيا- التوزيع الأولي للدخل الوطني حسب الفكر الماركسي

يتجسد التوزيع الأولي للدخل حسب كارل ماركس في المبدأ القائل: "لكل حسب عمله ولكل حسب حاجته":

1- التوزيع الوظيفي للدخل حسب كارل ماركس: إذا كان الأساس في توزيع الدخل في النظام الرأسمالي هو الملكية الخاصة، حيث يتحدد ما يحصل عليه الفرد من دخل بمقدار ما يمتلكه من عوامل الإنتاج وأثمان تلك العوامل. فإن أساس التوزيع في النظام الاشتراكي هو العمل حيث أن الملكية العامة هي الملكية السائدة والعمل هو مصدر اكتساب الحقوق والحصول على الدخل.[7]

---

[1]- عبد الجاسم عباس علي الله الخالدي، **النظرية الماكسية**، متاح على الرابط: https://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture/aspxfid=9&lcid=36297، 2018/05/07، 23:39.

[2]- عبد الرحمان يسرى، **تطور الفكر الاقتصادي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 281.

[3]- محمود عبد المنعم، **نظرية ماركس**، مركز الدراسات الاشتراكية، 2014/08/21، متاح على الرابط: http://revsoc.me/theory/30294/، 2018/05/07، 23:50.

[4]- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 76.

[5]- وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2010، ص: 60.

[6]- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي: الاقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص: 290.

[7]- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **النظم الضريبية: مدخل تحليلي وتطبيقي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص ص: 152- 153.

2- **التوزيع الشخصي للدخل حسب كارل ماركس:** إهتم ماركس بعدم وجود أي ملكية فردية للأملاك وعناصر الإنتاج، عن طريق سعي طبقة العمال إلى الثورة على طبقة المالكين، وأطلق على الدولة التي ستؤسس بالاعتماد على أفكار ماركس والثورة العمالية اسم دولة البروليتارية الدكتاتورية، حيث يهتم اقتصادها ومجتمعها بضرورة تحقيق العدل بين الأفراد في توزيع الدخل الوطني مما شجع على إنشاء الفكر الشيوعي.[1]

ثالثا- إعادة توزيع الدخل الوطني حسب الفكر الماركسي

يحلل كارل ماركس عملية إعادة التوزيع من خلال:

1- **إعادة توزيع الدخل من خلال الثورة العمالية:** اعترض ماركس على المطالب الاشتراكية التي تدعو إلى تأسيس مبدأ عدالة توزيعية معين بالتحديد المطلب الذي يحصر هذه المطالب في الإصلاح الجزئي، بدلا من التحويل الثوري للرأسمالية، وهكذا يجادل بأن المقترحات لإعادة التوزيع، تعرب عن إخفاق في إدراك أن توزيع وسائل الاستهلاك هو فقط عاقبة لتوزيع شروط الإنتاج نفسها، كما أن استبعاد العمال عن وسائل الإنتاج مسؤول عن استغلالهم، ومن خلال الثورة تمثل علاجا حقيقيا يكسبهم القدرة على السيطرة على تلك الموارد؛[2]

2- **إعادة التوزيع من خلال تدخل الدولة:** رغم إلغاء الملكية الفردية إلا أنه لا يزال هناك تفاوت بين أفراد المجتمع ما يعني أن أجر فئات من العمال قد لا يفي باحتياجاتهم، كما أن هناك من الأفراد من يعجز عن العمل، وهو ما يتطلب على الدولة التدخل من خلال وضع خطة اقتصادية شاملة تحدد فيها الأجور بتفاوت يراعى فيه ليس مقدار ما يمتلكونه من عوامل الإنتاج وإنما يراعى: تفاوت المواهب والمهارات والجهود، تحقيق المصلحة العامة، التخصيص الأمثل للموارد، والتوازن بين العرض والطلب...الخ، لكن هذا التفاوت يكون مقصودا ومقبولا من وجهة نظر المجتمع.[3] إلا أن التفاوت الفعلي في الدخل غالبا يختلف عن المرغوب أو المخطط مما يستدعي تدخل الدولة عن طريق نظامها الضريبي للتأثير على التوزيع الفعلي ليتماشى والتوزيع المرغوب.[4] كما يمكن أن تدخل من خلال تحديد أسعار منخفضة للسلع الضرورية ومرتفعة للكمالية، تخصيص جزء من الدخل الوطني لتقديم الخدمات الاجتماعية.[5]

المطلب الثالث- دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني

الدولة وهي تباشر وظائفها في إطار الدور الذي تقوم به في المجتمع، تحدث تأثيرا في تكوين الدخل الوطني وفي توزيعه وإعادة توزيعه من خلال السياسة المالية*، وهو ما سيتم التفصيل فيه من خلال العناصر التالية:

---

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان، **النظام الضريبي وأهداف المجتمع**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2008، ص: 189.

[2]- Alex Kallincos، **المساواة**، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص ص: 29- 30.

[3]- عبد الكريم بريشي، **مرجع سابق**، ص: 176.

[4]- سعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سابق**، ص: 189.

[5]- أيمن مصطفى حسين الدباغ، **مرجع سابق**، ص: 30.

*- **السياسة المالية:** يقصد بالسياسة المالية الطريق التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية، الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة، لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى لتحقيقها الدولة.

أولا- الأدوات المالية التي تستخدمها الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني

الأدوات التي يمكن استخدامها من قبل الحكومة لإعادة توزيع الدخل متعددة إلا أنها تنظم في ثلاث مجموعات:

1- **تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات:** فقد تلجأ الدولة أحيانا إلى وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري، أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية لمحدودي الدخل، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية؛[1]

2- **تعديل الدخول الشخصية:** وذلك من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخل التي تحد من دخول الأفراد المرتفعة، أو من خلال النفقات التحويلية لأصحاب الدخول المتدنية مما يزيد من دخلهم الحقيقي؛[2]

3- **تكييف نمط ملكية الموارد:** قد تلجأ الدولة أو الحكومة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض ضرائب تصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلا، أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة، بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل.[3]

ثانيا- دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل الوطني

يمكن معالجة دور الضرائب* في إعادة توزيع الدخل من خلال التفريق بين نوعين منها، كالآتي:

1- **تأثير الضرائب المباشرة على إعادة التوزيع:** يقصد بالضرائب المباشرة الضرائب على الدخل وعلى رأس المال، وتمارس تأثيرها في توزيع الدخل من خلال كونها ضرائب نسبية أو تصاعدية:

1.1- **الضرائب النسبية:** لا تأخذ بعين الاعتبار العناصر الشخصية، ولا تراعي تفاوت القدرات المالية للممولين حيث تفرض بنسبة واحدة على كافة الأفراد، لذا فهي تعتبر أشد عبئا على الممولين الصغار، وتأثيرها المباشر في توزيع الدخل إنما يكون لصالح الممولين الأغنياء على حساب الفقراء لشدة الفوارق في التضحية التي يتحملها هؤلاء بسبب الاقتطاع الضريبي، مما يؤدي إلى خفض الدخول المتاحة بأيدي الممولين الفقراء بنسبة أكبر من نظيرتها بأيدي الأغنياء.

---

[1]- زوبير دغمان، **حدود نجاح وفشل الحكومة والسوق في ضمان العدالة الاجتماعية مع التنمية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جامعة محمد الشريف مساعدية بسوق أهراس، الجزائر، جوان 2015، ص: 315.

[2]- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 208.

[3]- زوبير دغمان، **مرجع سابق.**

*- **الضريبة:** تعرف الضريبة بأنها اقتطاع مالي في شكل مساهمة نقدية إجبارية من الأفراد، في أعباء الخدمات العامة تبعا لمقدرتهم على الدفع، ودون النظر إلى تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات، وتستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية ،وتقوم الدولة بتحصيلها.

ويستثنى من ذلك أنه في حالة انخفاض الأسعار المترتبة على فرض الضرائب المباشرة النسبية نتيجة انخفاض الطلب على السلع والخدمات فإن الأثر السلبي للضرائب المباشرة يكون أشد ضررا على الأغنياء (ذوي دخول متغيرة)؛[1]

2.1- الضرائب التصاعدية: تأخذ بعين الاعتبار عناصر الشخصية في الفرضية وتراعي القدرات المالية للممولين، تعتبر أخف عبئا على الممولين الصغار أصحاب الدخول الثابتة، وتسعى لتحقيق العدالة بين الأغنياء والفقراء، حيث تؤدي الضرائب التصاعدية وخاصة إذا ارتفع سعرها إلى التخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخل لأنها تتضمن استقطاع جزء أكبر نسبيا من الدخول المرتفعة، الامر الذي يؤدي إلى النقص النسبي في الاستهلاك الذي هو من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي في حالة ما إذا كان سعر الضريبة منخفضا بالنسبة للدخول المحدودة.[2]

من بين العوامل التي قد تحد من فاعلية الضريبة التصاعدية في التخفيف من حدة التفاوت يمكن ذكر:[3]

- لا يكفي أن توجد ضريبة تصاعدية في غلبة للضريبة النسبية على باقي أجزاء النظام الضريبي؛
- صعوبة نقل القوة الشرائية التي يحصل عليها من ذوي الدخول المرتفعة إلى ذوي الدخول المنخفضة؛
- المعدلات المرتفعة للضريبة التصاعدية تحد من الاستثمار الخاص وهو عماد السياسة الاقتصادية الهادفة لرفع التشغيل في اقتصاد يقوم على النشاط الفردي، فزيادة الاستهلاك على حساب الاستثمار تؤثر على التشغيل؛

2- تأثير الضرائب غير المباشرة على إعادة التوزيع: وهي الضرائب التي تفرض على السلع الاستهلاكية وتؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات، حيث يتحمل عبئها الضريبي ذوي الدخول المنخفضة، لارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك، ورغم ذلك يتوقف أثر هذا النوع من الضرائب على نوع السلع التي تفرض عليها الضريبة فيما إذا كانت ضرورية، شائعة، كمالية، وعلى أسلوب فرضها سواء كانت قيمية أو نوعية:[4]

1.2- التأثير حسب نوع السلعة: إذا فرضت الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية تعتبر عادلة لأن عبئها الضريبي يقع على الطبقة الغنية لارتفاع ميلها الحدي لاستهلاك هذا النوع من السلع، أما إذا ما فرضت على السلع الضرورية فسيقع عبئها على الفقراء، وهنا ستكون عملية إعادة التوزيع لصالح الطبقات الغنية؛

2.2- التأثير حسب نوع الضريبة غير المباشرة: إن فرض الضرائب غبر المباشرة على أساس قيمي سيعمل ولو قليلا على تقليل حدة التفاوت بين الطبقات، لأن أكثر السلع التي يستهلكها الأغنياء تتحمل عادة عبئا ضريبيا أكبر مما تتحمله السلع الرخيصة التي يستهلكها الفقراء، أما إذا فرضت هذه الضريبة بصورة نوعية فستؤدي إلى نتائج عكسية، لأنه في هذه الحالة سيزداد العبء الضريبي على السلع الرخيصة.

---

[1]- غازي حسين عناية، **النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص: 371- 372.

[2]- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد المالي النظرية العامة في مالية الدولة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص: 377.

[3]- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة – السياسات المالية للنظام الرأسمالي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 1999، ص: 404.

[4]- علي كنعان، عدنان غانم، رشا يحي إبراهيم، **دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 04، دمشق، سوريا، 2011، ص ص: 229- 230.

ثالثا- دور الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل الوطني

يعتبر الإنفاق الحكومي* بمثابة خلق دخول جديدة لفئات لم تكن قادرة على الحصول على الدخل، فالدولة وخصوصا الدولة النامية تعمل بشكل مباشر على زيادة الدخل بصورة غير مباشرة من خلال تأثير أدوات الإنفاق العام على الاستثمار والاستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني عن طريق تأثير المضاعف.[1] ويتوقف دور الإنفاق العام في التأثير على عملية إعادة التوزيع على طبيعة النفقات العامة من جهة ومصدر تمويلها من جهة أخرى:[2]

1- أثر الإنفاق العام على إعادة التوزيع حسب هدف الدولة وطبيعة النفقة: يتم توجيه النفقات العامة حسب الهدف المحدد من قبل الدولة، وفي إطار تدخلها لإعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق نفقاتها العامة، فتهدف إما للوصول إلى التوزيع العادل أو إلى زيادة درجة التفاوت في التوزيع، بحيث:

1.1- النفقات العامة وأثرها في التوزيع العادل: تعتبر سياسة الدولة الإنفاقية أداة هامة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق العدالة في توزيع الدخول أو التخفيف من حدة التفاوت، وتتمثل أوجه ذلك في:

- الإعانات الاجتماعية كمخصصات الضمان الاجتماعي والرواتب التقاعدية؛
- الإعانات الاقتصادية التي تهدف إلى مكافحة البطالة وتخفيض غلاء الأسعار؛
- النفقات العامة على الخدمات المجانية كالتعليم، الصحة، الملاجئ...؛
- النفقات العامة التي تقصد توسيع القطاع العام، وتقليص دور القطاع الخاص للحد من الملكية الخاصة.

2.1- النفقات العامة وأثرها في التوزيع بالزيادة في درجة التفاوت: سياسة الإنفاق العام هي كذلك أداة هامة بيد الدولة للعمل على تحقيق هدف الزيادة في درجة التفاوت في التوزيع من خلال النفقات التالية:

- الإعانات الاقتصادية التي تمنح بقصد تشجيع المشاريع الاقتصادية الخاصة؛
- فوائد الدين التي يحصل عليها الأغنياء غالبا؛

2- أثر الإنفاق العام على إعادة التوزيع حسب مصدر تمويل النفقة: في حالة تمويل النفقات العامة بواسطة الضرائب يقل حجم الإنفاق مالم تتدخل الدولة باستخدامها حصيلة الضرائب لتزيد منه، أما في حالة اقتراض الدولة يزيد الدخل ويرفع مستوى الاستثمار، إذا ما استخدمت هذه المبالغ لتمويل مشاريع إنتاجية، أما في حالة التمويل من خلال الإصدار النقدي ومع افتراض توافر موارد اقتصادية غير مستخدمة وتجاوب في الإنتاج لمقابلة تيار الإنفاق فإن ذلك يحسن من الدخل ويزيد من الإنفاق ويرفع مستوى العمالة.

---

* **- الانفاق الحكومي:** هو المبالغ النقدية التي تخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها لإشباع حاجة عامة.

[1] - عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012، ص: 227.

[2] - محمد بصديق، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص ص: 61- 63.

المبحث الرابع- عملية توزيع الدخل الوطني في الاقتصاد الإسلامي

العملية الإنتاجية في الاقتصاد الإسلامي لا تستهدف إنتاجا ماديا فقط، بل إنها تعتبر مرحلة لهدف أسمى وهو العبودية لله تعالى، وعلى ذلك فتحديد القيمة والتوزيع يرتكز على توجيهات وأوامر الله سبحانه وتعالى، وسيتم من خلال المطالب تالية الذكر تحليل مسألة توزيع الدخل الوطني وفق المذهب الإسلامي:

المطلب الأول- أساسيات التوزيع وفق المذهب الاقتصادي الإسلامي

يتمثل الأساس الحقوقي في التوزيع الذي ينطلق منه الإسلام في التسخير والاستخلاف والذي نتجت عنه المفاهيم المرتبة بالعمل والحاجة والملكية، وسيتم من خلال العناصر التالية توضيح ذلك:

أولا- مفهوم التوزيع في الاقتصاد الإسلامي

يتحدد من خلال الآتي:

1- **تعريف التوزيع في الاقتصاد الإسلامي:** يعرف بعض الباحثين الإسلاميين التوزيع بأنه انتقال وتقسيم أو إعادة تقسيم الدخل بين الأفراد سواء عن طريق المعاوضة (كما في المبادلة السوقية)، أو عن طريق الإرث، وسواء تم بين الأفراد كالهبات والأوقاف او عن طريق الدولة كزكاة الأموال الظاهرة، أو بين الدولة والأفراد كضمان بيت المال لحد أدنى لمعيشة الفرد.[1]

2- **خصائص نظام التوزيع في الإسلام:** وضعت الشريعة خطة عامة لتحقيق الأهداف التوزيعية تتميز ب:[2]

1.2- **كثرة وشمول نظم التوزيع:** تتعد نظم التوزيع التي عرفها الإسلام وهو ما يدل على أن الشريعة تفترض وجود حدود لفعالية أي معيار منفردا للتوزيع، وتراعي عدم التوسع في تطبيق أية وسيلة بمفردها حذرا من الآثار السلبية؛

2.2- **شدة العناية بالتوزيع:** فقد نص القرآن الكريم في كثير من الآيات صراحة على أن من مقاصد الشريعة تخفيف التفاوت بين الناس في المال، وكذا تفصيل الشريعة لكثير من نظم التوزيع سواءا كانت إلزامية أو غير إلزامية؛

3.2- **الوسطية والمرونة:** تظهر وسطية نظام التوزيع في استخدامها كلا من الوسائل الإلزامية والطوعية، وتظهر المرونة جعل بعض نظم التوزيع دائمة وواجبة التطبيق باستمرار كالزكاة، والاشتراك في ملكية بعض الثروات؛

4.2- **زيادة عرض المعونات وتخفيض الطلب عليها وتنظيمه:** إن العقيدة ، وثواب الآخرة، والتربية، وسلطة الدولة، وتنظيم عرض المعونات (مختلف أنواع المدفوعات التحويلية)، تؤدي إلى زيادة عرض المعونات.

---

[1]- كبداني سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص: 95.

[2]- محمود عبد الكريم إرشيد، **النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي وضوابطها في السوق الاسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص: 239- 241.

ثانيا- أهمية وأهداف التوزيع في الإسلام

تكتسي عملية التوزيع أهمية بالغة نظرا لجملة الأهداف التي تسعى إليها، وهو ما يوضحه الآتي:

1- **أهمية دراسة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي:** تظهر أهمية دراسة مسألة التوزيع في الإسلام في:

- كونها تساهم في حل جزء كبير من المشكلة الاقتصادية المتجسدة في الفقر، من خلال الحث على الاستثمار وعدم الاكتناز وزيادة فاعلية الوسائل المحققة للعدالة الاجتماعية كالزكاة، الفدية، الكفارة، والصدقات، والتي تعطى للفقراء دون غيرهم على خلاف الضرائب المتنوعة التي تقتطع من الأغنياء، والتي قد يستفيدون منها بشكل من الأشكال كالصحة والتعليم؛[1]
- الخوف من طغيان المال على مصالح الجماعة وطغيان أصحابه، لقوله تعالى: ﴿**كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى**﴾ (العلق: 6)، وقوله أيضا: ﴿**ولَو بسطَ اللَّه الرِّزْقَ لعباده لَبَغَوْا في الْأَرْضِ**﴾ (الشورى:27)؛
- الرغبة في نزع الأحقاد وسيادة التراحم بين فئات المجتمع، لقوله ﷺ: ﴿**يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خيره لك، وإن تمسكه شر لك، بشرط مراعاة ترك الورثة أغنياء**﴾، وقوله تعالى: ﴿**خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ**﴾ (الأعراف: 199)؛
- القضاء على الترف الذي يتبع الغنى مما يؤدي إلى الانحلال، لقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا**﴾ (الإسراء: 16).[2]

2- **الأهداف الشرعية للتوزيع:** إن نظرية الإسلام في التوزيع تهدف إلى تحقيق عدة أهداف شرعية تنسجم مع نظرة الإسلام الكلية في تحقيق مقاصد معينة من وجود التشريع، ومما يحققه التوزيع من أهداف ما يلي:[3]

- إشباع حاجات المخلوقات وإحداث آثار إيجابية في نفس المعطي وتطهير ماله، لقوله تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ (التوبة: 103)؛
- تثبيت المعطي على الطاعة والإيمان والاعتياد على العطاء، لقوله تعالى: ﴿**ومَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾(البقرة: 265)؛
- تأليف قلوب الرعايا، لقوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ**﴾(البقرة: 264)؛

---

[1]- كبداني سيد أحمد، **مرجع سابق**.

[2]- محمود حسين الوادي، إبراهيم محمد خريس، حسين محمد سمحان، كمال محمد رزيق، أمجد سالم لطايفة، **الاقتصاد الإسلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص ص: 121- 122.

[3]- محمود عبد الكريم إرشيد، **مرجع سابق**، ص ص: 236- 238.

- تخفيف التفاوت في التوزيع، من خلال أربع درجات: التوزيع النقدي المباشر على الناس بالسوية أو بالتفاوت، تخصيص الرواتب الدورية للمجاهدين وأسرهم، توزيع بعض الأقوات على الناس مجانا بالسوية والتحويلات لصالح الأجيال القادمة بحبس أراضي الفيء عن التوزيع وجعل خراجها ينفق على المصالح العامة؛
- زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية والأصول الثابتة؛
- تشجيع الآخرين على العطاء، وهذا الهدف هو الحكمة التي من أجلها أجاز الاسلام إظهار الصدقة، لقوله تعالى: ﴿**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾ (البقرة: 271).

المطلب الثاني- آلية معالجة الإسلام لمسألة توزيع الدخل الوطني

إعتمد الاقتصاد الإسلامي في معالجة مشكلة التوزيع على جملة من المعايير، مما جعله ينفرد بأسلوبه المتكامل في تحليل عملية توزيع الدخل الوطني، وهو ما سيتم إدراجه ضمن الآتي:

أولا- معايير التوزيع في الشريعة الإسلامية

يقصد بمعايير التوزيع الوسائل التي من خلالها يمكن تقسيم عوائد عناصر الإنتاج بين الأفراد، ويمكن حصرها في:

1- **العمل:** هو تكليف شرعي، إذ أن الدولة والأفراد في الإسلام مجبورين على تحقيق ما يلي:[1]

- إعطاء فرصة عمل للقادر عليه من خلال تزويده برأسمال ليبدأ مشروعا معينا، ومن هنا فإن من الوظائف الأساسية للزكاة تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه، بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة؛
- تساوي الأفراد في حدي الكفاف والكفاية وتفاوتهم بعد حد الكفاية تفاوتا غير مطلق؛
- الحياة الكريمة حتى لمن هم غير مسلمين؛
- المصاب بالضرر يعطى حسب حاجته وبالمقدار الذي يفرج ذائقته؛

2- **الحاجة:** تمثل الحاجة في المنظور الاقتصادي الإسلامي المحور الرئيسي الذي تدور حوله المشكلة الاقتصادية مفهوما ومصطلحا، ومؤشرا لما ينبغي أن يكون عليه المستوى الاقتصادي السائد، وأساسا في نمط التوزيع، ومعيارا في نمط الإنتاج، ومحورا نظريا هاما في نمط الاستهلاك،[2] فالتوزيع هنا يتم على أساس حد الكفاية الذي يتناسب مع العمل والموقع السياسي والإداري والعملي والاجتماعي للمواطن، وهناك شيآن يقدران حد الكفاية هما: العمل، والموقع الاجتماعي، والذي يعتمد على حجم الأسرة، وسائل الحياة، مستوى أسعار السلع، وتكاليف المعيشة؛[3]

[1]- آمال لحسن شوثري، **مرجع سابق**، ص : 117.

[2]- سلام سميسم، **التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الإسلامي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص: 100.

[3]- آمال لحسن شوثري، **مرجع سابق**، ص: 118.

3- **القيم والأخلاق:** عالج الإسلام مشكلة التوزيع في ظل إطار من القيم والأخلاق المستمدة من البعد الروحي، ما يجعل هذه المعالجة على قدر كبير من الفعالية والنجاعة التي لا تتوفر في أي نظام اقتصادي آخر؛[1]

4- **المعاوضات:** بحيث يمكن لكل فرد أن يأخذ من الدخل بقدر ما أعطى فالمبادلة التي تتم في أسواق عناصر الإنتاج هي من أبرز الأمثلة على هذا المعيار من معايير التوزيع؛[2]

5- **الملكية:** وهي علاقة شرعية بين الإنسان والمال تجعله يختص فيه اختصاصا يمنع غيره عنه، بحيث يمكنه التصرف فيه عند تحقق أهليته بكل الطرق السائغة له شرعا، وفي الحدود التي بينها الشرع.[3] والملكية في الإسلام لله وحده، وما الإنسان إلا خليفة الله على هذه الأرض، فيسمح له بالملكية الخاصة ولكنها مقيدة بأن تكون لأجل الصالح العام.[4]

ثانيا- مراحل توزيع الدخل الوطني في الاقتصاد الإسلامي

انفرد الفكر الإسلامي بمعالجة شكل التوزيع في إطار متكامل، وعالجه على ثلاث مراحل، وهي:

1- **التوزيع القاعدي:** يتعلق بتقسيم الدخل بين أفراد المجتمع من خلال القواعد التي تنظم الملكية العامة والخاصة وتحدد نطاق كل منهما، ووسائل الاكتساب، والقيود الواردة على الاستعمال... الخ.[5] فالنظام الاقتصادي الإسلامي يحرص في هذه المرحلة على تعميم الانتفاع بمصادر الدخل (المصادر المادية للإنتاج)، التي يمتلكها المجتمع، بمراعات ثلاث أبعاد للتوزيع تتضمن ثلاث مستويات وهي:[6]

1.1- **الأفراد:** الإسلام لم يمنع التملك الفردي ولم يعطه الحرية المطلقة، بل جعل للجماعة حقا من الثروات، فهو يرفض تمركز الثروة وعناصر الإنتاج في أيدي قلة قليلة تمارس بها الضغط الاقتصادي والسياسي، لقوله تعالى: ﴿**ما أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَي لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾ (الحشر: 7)؛

2.1- **الأجيال:** من مقتضيات التوزيع العادل تعميم منافع الموارد على الأجيال الحالية والمستقبلية؛

3.1- **القطاعات والمناطق:** يقتضي التوزيع العادل والاستخدام الأمثل للدخل توزيعه جغرافيا بين المناطق، وقطاعيا بين الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، لتفادي ظهور التفاوت بين الجهات والمناطق والقطاعات.

---

[1]- إبراهيم خليل عليان، **السلم الأهلي والتوزيع العادل للدخل**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2012، ص ص: 23- 24.

[2]- محمود عبد الكريم إرشيد، **مرجع سابق**، ص: 235.

[3]- مُحَمَّد عثمان بشير، **المدخل إلى فقه المعاملات المالية: المال/ الملكية/ العقد**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص: 117.

[4]- حربي مُحَمَّد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1997، ص ص: 121- 122.

[5]- إبراهيم خليل عليان، **مرجع سابق**، ص: 23.

[6]-كبداني سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص ص: 96- 98.

2- **التوزيع العملي:** يتم من خلاله توزيع الدخل الوطني على عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية. حيث يتم توزيع الدخول كعائد للخدمات الإنتاجية التي قدمتها عوامل الإنتاج، وهذه المرحلة يمكن تسميتها بتوزيع الدخل أو توزيع السوق.[1] وتحدد الشريعة عائد كل عنصر كالآتي:[2]

1.2- **دخل العمل:** يجب أن يكون الأجر عادلا متناسبا مع العرف السائد ومراعيا لنوع الخبرة ومعتمدا في تقديره على الرضا، الحرية والطواعية؛

2.2- **دخل الأرض:** يشترط المنهج الإسلامي في تحديد دخل الأرض عدم الإضرار بالمستفيد منها، فلا يلزم المستفيد منها تحمل تكلفتها إضافة إلى تلك التي تسببت له بخسارة مسبقا، ويكون ثمنها الخراج، أما ما يستخرج من بواطن الأرض والبحار فيشترط فيها بلوغ النصاب؛

3.2- **دخل رأس المال:** الفكر الإسلامي لم يعتبر النقود أبدا كسلعة، فأعطى مفهوما مختلفا لطبيعة الطلب عليها، خاصة وأنه يعتبر أن تكلفة الفرصة البديلة عند الاحتفاظ بالنقود السائلة هي تكلفة سالبة بمقدار معدل الزكاة؛

3- **التوزيع التوازني:** وتتعلق بإعادة تقسيم الدخل بين أفراد المجتمع بتدخل الدولة من خلال سياستها المالية (الزكاة والضرائب)، أو سياستها الاجتماعية (كما في إقامة المشاريع العامة وتقديم الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة) أو من خلال إجراءات يقوم بها الأفراد تطوعا أو إلزاما (الزكاة، الكفارات، الصدقات، التبرعات، والهبات).[3]

المطلب الثالث- عدالة توزيع الدخل الوطني في الإسلام

عندما يعكس التفاوت اتساع الفجوة بين ذوي الدخول المرتفعة والمحدودة، فإن الإسلام لا يعترف بهذا النمط من التوزيع ولهذا فهو يسلك منهجا يحقق العدالة في التوزيع، وهناك مجموعة من الضوابط والمحاور التي تتضمنها عدالة توزيع الدخل الوطني في الإسلام والتي يمكن التفصيل فيها ضمن الآتي:

أولا- ضوابط عدالة توزيع الدخل الوطني في الإسلام

للإسلام ضوابط في التوزيع أساسها إقامة اقتصاد متوازن وعادل ويكون ذلك من خلال:

1- **حد الكفاف:** هنا تتجسد عدالة توزيع الدخل الوطني في المساواة المطلقة بين الأفراد، ويعني ذلك أنه إذا كانت إمكانيات المجتمع تعطي فقط الحاجات الأساسية للأفراد فلا يجوز أن يتفاوت فرد عن فرد في الاستفادة من هاته الإمكانيات، فإذا كانت موارد المجتمع تعجز عن توفير حد الكفاف لكل فرد، بمعنى أن يكون هناك من لا يجد الاستهلاك الضروري، وهناك من يزيد استهلاكه عن الحاجات الأساسية فإن الإسلام لا يقر ذلك في كل الوجوه.

[1]- مراد جبارة، **إنعكاس إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة على دالة الاستهلاك الكلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2008- 2009، ص: 122.

[2]- كبداني سيد أحمد، **مرجع سابق**، ص ص: 98- 99.

[3]- إبراهيم خليل عليان، **مرجع سابق**، ص: 23.

وفي هذا يقول رسول الله ﷺ "**ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع**"، واستنادا إلى ذلك فقد رفض الإسلام الملكية الخاصة استنادا لقوله ﷺ: "**إذا بات مؤمن جائعا فلا مال لأحد**". ونتيجة لذلك فإنه إذا شاع الغنى بمستوياته العديدة في الوقت الذي نجد فيه ولو فردا واحدا في المجتمع محروما من إشباع حاجاته الأساسية، فإن هذا النمط من توزيع الدخول مدان من وجهة نظر الإسلام وغير معترف به من جانبه؛[1]

2- **حد الكفاية:** هو مفهوم يتحقق به العيش الكريم الذي يحفظ إنسانية الفرد، وهذا العيش الكريم له معاييره التي قد تختلف باختلاف الزمان والمكان، ويقع حد الكفاية في الترتيب الثاني بالنسبة لتصنيف مستويات المعيشة: فالأول مستوى الكفاف، والثاني الكفاية، والثالث مستوى الرفاه والرغد والأخير مستوى الترف والإسراف والتبذير.[2]

وعلى الدولة المسلمة أن تنقل الأفراد من حد الكفاف الذي يحفظ بقائهم على قيد الحياة إلى حد الكفاية. ليتمايز الناس المجتهدون والمتقنون والمبدعون عن الخاملين والعاديين، فهذه سنة من سنن الله تعالى في الدنيا والآخرة.[3]

ثانيا- المحاور الأساسية لعدالة توزيع الدخل في الإسلام

يفرض الإسلام تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني ضمن المحاور التالية:[4]

1- **التفاضل في الأرزاق وتكافؤ الفرص:** عرف الرزق بأنه العطاء، والناس يتفاوتون في عطاء الله تعالى لهم من النعم. وقد اقتضت حكمة الله تعالى المخالفة بين الناس بما فطرهم عليه، وقد ذكر القرآن الكريم هذا التميز في النعم، لقوله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾(الزمر: 9)، وقوله أيضا: ﴿**لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾ (النِّسَاء: 95).

إن ميزان التفاوت العادل والمفاضلة في الرزق الذي أراده الله بين الناس هو العلم، الكفاءة في العمل وإحسانه لقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ**﴾ (النحل:71) كماً قَال تبَارَك وتعالىَ: ﴿**أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ**﴾ (الزخرف: 32). وَهناك من الحقوق ما يتساوى فيه الأفرادُ كَحقّ الحياة، التملك، التعلَيم، العملَ، العلاجَ، الكفاية من العيش، والأمان من نكبات الدهر، هذه الحقوق استحقها الناس بصفتهم الإنسانية لذا يجب أن تتاح لهم فرصة متكافئة متساوية في ذلك.

---

[1]- عبد الهادي علي النجار، **الاسلام والاقتصاد: دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة**، دار المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1983، ص: 140.

[2]- حسن حسين أحمد البشايرة، **سياسة تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي**، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص: 133، 135.

[3]- محمود عبد الكريم إرشيد، **مرجع سابق**، ص: 267.

[4]- **المرجع نفسه**، ص: 262- 272.

2- **توفية العاملين حقوقهم وتقريب الفوارق بين طبقات المجتمع:** من العدل الذي أمر به الإسلام إعطاء العاملين أجورهم قبل جفاف عرقهم، لقوله صلّى الله عليه وسلّم: "**أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه**" (سنن ابن ماجة)، كما لا يجوز إنقاصه أو تأخيره للإضرار بالعامل، فعن أبي هريرة ﷺ عن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: "**قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعط أجره**" (صحيح البخاري)، ومن مكارم الأخلاق أن يزيد الأجير شيئا فوق أجره، كلمة طيبة، هدية، اقتداء بالبارئ تبارك وتعالى، الذي يقول: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنْكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا**﴾ (النساء: 173)؛

كما أنه من العدل تقريب الفوارق بين طبقات المجتمع، فلم يعرف الإسلام طبقات أشراف وأخرى سفلية، وإنما عرف طبقة وجب في أموالها حقوق (الأغنياء الذين قطعوا حد الكفاية وتمامها)، وأخرى وجب لها حقوق (فقراء قطعوا حد الكفاف ولم يصلوا بجهودهم إلى حد الكفاية).

3- **من العدل إقامة تكافل شامل بين المسلمين:** يفترض الإسلام ألا تترك الطبقات الضعيفة لتداس بأقدام الطبقات الغنية كما يحدث في ظل الرأسمالية بل يجب أن يؤخذ بأيديهم ليقووا ويكفوا أنفسهم حتى تصل الأمة إلى مستوى تمام الكفاية* ولذا فرض الإسلام نظم توزيع إلزامية وأخرى طوعية في إطار ما يعرف بالتكافل الاجتماعي** أو الضمان الاجتماعي، الذي لم تعرفه الأمم قبل الإسلام، لقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ (24) لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (25)**﴾ (المعارج: 24- 25). إذ يعتبر التكافل الاجتماعي أداة اسلامية هامة في إرساء مبادئ العدالة في توزيع الدخل وإنقاص الطبقات المحرومة في المجتمع من براثن الفقر، كونه يتدرج ليشمل الإنسانية جمعاء، حيث يبدأ الإنسان المسلم بدائرته الذاتية ثم الأسرية ثم محيطه الاجتماعي ثم إلى تكافل المجتمعات المختلفة. فالتكافل الاجتماعي في الإسلام ليس معنياً به المسلمون المنتمون إلى الأمة المسلمة فقط، بل يشمل كل بني الإنسان على اختلاف مللهم واعتقاداتهم داخل ذلك المجتمع،[1] كما قال الله تعالى: ﴿**لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾ (الممتحنة: 08)، أي أن التكافل الاجتماعي في الإسلام يعد غاية أساسية تتسع دائرته حتى تشمل جميع البشر مؤمنهم وكافرهم فقد قال الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ (الحجرات: 13) ، فأساس التكافل هو كرامة الإنسان حيث قال الله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**﴾ (الإسراء: 70).

---

* – **مستوى تمام الكفاية:** المراد منه ليس مجرد الكفاية وإنما الكفاية التامة بكل عناصرها ومقوماتها، فهو المستوى الذي يريده الإسلام لأبنائه والذي يقتضي توفير الضروريات الخمسة: توفير قدر كاف من الغذاء للفرد، توفير ما يكفي الفرد من الماء للشرب والري، توفير اللباس الذي يستر به عورته ويقيه الحر والقر، توفير المسكن الصحي الذي يحقق السكون والطمأنينة، وتوفير العلاج.

** – **التكافل الاجتماعي:** وهو أن تضمن الدولة لكل فرد فيها مستوى لائق للمعيشة، فهو رفع مستوى معيشة البشر وتحسينه بانتظام بما يكفل توفير حد الكفاية لجميع الأفراد، بمعنى إغناء كل فرد بحيث يكون قادرا على الإنفاق على نفسه وعلى من يعولهم، حتى يلحق بالناس وتصبح معيشته في المستوى المتعارف عليه الذي لا ضيق فيه.

[1] – عبد المجيد الزنداني، **التكافل الاجتماعي في الاسلام**، جامعة الايمان الاسلامية الخيرية، متاح على الرابط:

http://www.jameataleman.org/main/articles.aspx?article_no=1788,30/04/2018, 19:05.

المطلب الرابع- أدوات إعادة توزيع الدخل الوطني في الإسلام

تتحدد أدوات إعادة توزيع الدخل الوطني (التوزيع التوازني) في الشريعة من خلال نظام التوزيع المعتمد سواء كان طوعيا أو إلزاميا، وسيتم من خلال الآتي بيان تلك الأدوات وفق النظم التوزيعية:

أولا- نظام التوزيع التوازني الإلزامي

يعتبر نوعا من التوزيع التضامني، بحيث يلتزم الأغنياء وجوبا بدفع سلع مادية ونقدية إلى الأفراد الذين عجزت دخولهم عن تغطية احتياجاتهم الضرورية، وتحقق العيش الكريم الممثل بحد الكفاية، ويكون ذلك بواسطة:

1- **صندوق الزكاة:** تمثل الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة، فرضت في السنة الثانية من الهجرة، بالكتاب والسنة والإجماع وعرفها الفقهاء بأنها: تمليك المال إلى فقير مسلم بشروط مخصوصة، فهي عادة مالية شرعها الله تبارك وتعالى حقا للفقراء على الأغنياء،[1] فقال تعالى: ﴿**لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ**﴾ (البقرة: 177)، وقالَ ﷺ: "**بني الإسلام على خمسَ شهادة أن لَا إله إلا الله وأَن مُحَمَّدًا رسول الله وإقام الصلاة وإتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا**" (رواه البخاري).

هناك مجموعة من الأسس والمبادئ التي قامت وتقوم عليها فريضة الزكاة، والمتمثلة في:[2]

- العدالة التي تتضح من خلال المساواة في شروط تطبيقها طالما بلغ المال النصاب وحال عليه الحول؛
- التناسب والملائمة: حيث يتم دفعها عينا أو نقدا تناسبا مع ظروف دافعها، والزمان والمكان؛
- انخفاض تكاليف جبايتها: حتى يتم توفير أكبر قدر من أموالها بعد تكاليفها؛
- اليقين والوضوح: وقد حدد القرآن الكريم أوجه صرف الزكاة لمستحقيها بنص صريح لا يقبل التأويل؛
- التكرار والدورية: بحيث تتجدد كل موسم أو كل سنة، بالإضافة إلى العمومية والشمول، ومحاربة الربا.

لقد منح الإسلام صلاحيات كبيرة لولي الأمر ليتخذ القرارات التي من شأنها أن تساعد على إعادة توزيع الدخل بصورة عادلة، وأن يتدخل تدخلا مباشرا لغرض تقليل الفوارق الطبقية وتأمين الحاجات الضرورية لكل فرد في المجتمع.[3] لذلك بادرت بعض الدول الإسلامية إلى إنشاء ما يسمى صندوق الزكاة، لإدارة أموال الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية، حيث تشرف عليه هيئات وطنية رسمية، تقوم بجمع الأموال المزكّاة وتوزعها على الفئات الفقيرة، لتخفيف الضغط على ميزانياتها العامة.[4]

---

[1]- سناء عبد السلام جابر سليمان، **تحقيق التوازن الاقتصادي من منظور إسلامي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص: 54.

[2]- محمود حامد محمود عبد الرزاق، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص: 87- 88.

[3]- رياض صالح عوده، **مقدمة في الاقتصاد الاسلامي**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005، ص : 141.

[4]- سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق**، ص: 100.

صناديق الزكاة تنقل المال المدفوع من الغني إلى الفقير بهدف إعادة توزيع الدخل في المجتمع حتى يضمن كل فرد في المجتمع الحد الأدنى من المعيشة، وذلك من خلال:

- تنامي الموارد الزكوية يساهم بشكل فعال في ترشيد عمليات التوزيع الدخل على مستوى التوزيع الأولي (يتحول جزء من تلك المصادر إلى صندوق الزكاة)، أو العملي (يصبح جزءا من عوامل الإنتاج يوجه إلى الصندوق)، أو التوازني (يتم تحويل جزء من العوائد المتحققة لتكوين الموارد الزكوية وتوزيع منافعها على الجهات المستحقة)؛
- ترسيخ مبدأ التكافل في المجتمع الإسلامي بطريقة عملية شاملة مما يؤدي إلى تعميق المحبة والأخوة؛
- تعمل صناديق الزكاة في الظاهر على خصم التكوين الرأسمالي عند الأفراد، لكنها في حقيقة الأمر تخلق قاعدة واسعة للملكية، وبذلك تحفز الإنتاج، مما يزيد من حجم القوة العاملة ويولد المنافسة بين المشروعات؛[1]
- مساعدة الشباب البطال على إنشاء مشاريع صغيرة وذلك باستثمار أموال الزكاة، وللاستفادة من القرض المقدم من قبل الصندوق لا بد من توفر الشروط: القدرة على العمل، الحاجة إلى تمويل مشروعه الصغير؛[2]
- الحد من اكتناز الأموال وتعطيل الثروة، والدفع بالأموال إلى ميدان النشاط الاقتصادي، فالزكاة تدفع برؤوس الأموال إلى استعمالات متعددة وفي الوقت نفسه تشجع الاستثمارات الإنتاجية عوض الترف.[3]

2- مؤسسة التضامن الاجتماعي: قد تكون أحوال الأفراد في بعض البلدان الإسلامية غير جيدة، وتكون مساهماتهم في صندوق الزكاة ضئيلة، أو يكون الفقر متفشيا بصورة رهيبة في المجتمع، فيتوجب إنشاء مؤسسة للتضامن الاجتماعي، مكملة لصندوق الزكاة، وتوجه حصيلتها للإنفاق الاجتماعي المتعدد، وذلك بتعبأة النفقات الشرعية الواجبة على الأسرة، والمرتبطة بالمخالفات على مستوى المجتمع، وفي بعض الأحيان فرض الضرائب على الأغنياء.[4]

3- أدوات إجبارية أخرى: تتمثل في كل من:

1.3- نظام المواريث: إن عدالة الإسلام تجعله يعترف بنظام الإرث كأداة لتوزيع الدخول، فهو يعمل على إعادة توزيع الدخل عن طريق استفادة أكثر من شخص من هذا الدخل الذي كان يمتلكه شخص واحد، فيوسع بذلك دائرة الانتفاع بها من ناحية، ويحول دون تجميع ثروات كبيرة في يد فئة محدودة من الناس من ناحية أخرى؛[5]

2.3- الهدي والكفارات والنذور: يمكن التفصيل فيها كالآتي:[6]

---

[1]- مُحَمَّد خميسي بن رجم، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير صندوق الزكاة الجزائري وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الشاملة**، الملتقى الدولي العاشر حول الاقتصاد الإسلامي والمالية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب بالتعاون مع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية بجدة، السعودية، 2015/03/23، ص: 05.

[2]- نادية طيبي، **مساهمة صندوق استثمار أموال الزكاة في دعم سياسة التشغيل**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مُحَمَّد الصديق بن يحي بجيجل، الجزائر، ديسمبر 2017، ص: 261.

[3]- جمال لعمارة، **النظام المالي في الإسلام**، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص: 39.

[4]- سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق**، ص: 100.

[5]- عبد الكريم بريشي، **مرجع سابق**، ص: 181.

[6]- محمود حامد محمود عبد الرزاق، **مرجع سابق**، 110- 112.

1.2.3- الهدي: وهو ما يهديه الحاج أو المعتمر إلى بيت الله الحرام من إبل، بقر، غنم، كفارة لارتكابه أحد محظورات الإحرام، أو لتمتعه بالعمرة إلى الحج، أو لإقرانه العمرة بالحج، ومن ثم فإن هذا الهدى يقدم إلى الفقراء لإطعامهم وبالتالي توفير أهم ضروريات الحياة وتوفير جزء من حد الكفاية للمسلم في أحد مناطق العالم الإسلامي؛

2.2.3- الكفارات: شرعها الإسلام لكفر الذنوب على قيام المسلم بعمل محرم تحريما قطعيا، والتي تكون في شكل إنفاق من النعم أو الطعام حتى يحصل الفقراء على ما يسد رمقهم ويقل التفاوت بين أفراد المجتمع؛

3.2.3- النذور: ما قام الإنسان بنذره لله، والذي بأدائه له سيؤول إلى الفقراء في صورة نقدية أو عينية.

3.3- صدقة الفطر: وهي ضريبة تفرض على الأشخاص، بغض النظر عن جنسهم أو عمرهم أو وضعهم الاجتماعي، يقوم بإخراجها من تجب عليهم ليلة عيد الفطر.[1]

4.3- الفيء والغنائم والجزية والخراج: يتمثل مضمون كل منها في الآتي:[2]

1.4.3- الفيء والغنائم: الفيء هو الأموال المكتسبة بغير قتال، يؤخذ خمسها لبيت المال، ويوزع الباقي على المسلمين، وهي تشبه وتتطابق مع مستحقي الخمس[*]، أما الغنائم؛ أموال تكتسب من العدو خلال الجهاد عنوة يؤخذ خمسها لبيت المال ويوزع الباقي بين المحاربين؛

2.4.3- الجزية والخراج: الجزية هي المال المأخوذ من أهل الكتاب لإقامتهم بدار الإسلام كل سنة لحفظ ذممهم وحسن إدارتهم والتي تختلف عن الخراج في كونها تفرض على الأشخاص القادرين وليس على الأرض والغلّات، كما أنها تسقط باعتناق الإسلام في حين لا يسقط الخراج به، أما الخراج فهو أجرة الأراضي التي تعود ملكيتها للمسلمين يدفعها المستثمر المنتفع بها سواء كان مسلما أم غير مسلم، ويكون الهدف منه تفتيت الثروة وعدم السماح بتكديسها في أيدي فئة قليلة، والإبقاء على الأراضي موردا عاما للمسلمين، ينتفعون به بصورة مستمرة.

ثانيا- نظام التوزيع الاختياري

هو تلك الجهود التكافلية المبذولة تلقائيا والمتناسبة طرديا مع حالة القيم الاجتماعية والوعي المتقدم والنامي لأخلاق الأفراد، لتدل على درجة التطور والتكافل الاجتماعي، وتساعد التوزيع التوازني الإجباري،[3] ويعتمد على:

1- مؤسسة الأوقاف: يدخل الوقف ضمن الوسائل الاختيارية التي من الممكن أن تسهم إسهاما كبيرا في إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأغنياء والفقراء، ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية:

---

[1]- عبد الكريم بريشي، **مرجع سابق**، ص: 181.

[2]- سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق**، ص ص: 102- 103.

[*]- **الخمس:** عبادة مالية تمثل 20% من وعائها بالغ النصاب البالغ 20 دينارا ذهبا، يستفيد منه من حددهم القرآن الكريم في قوله تعالى: **"واعلموا أنّما غنمتم من شيء فأنّ لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شيء قدير"** (الأنفال: 41)، ويشمل على: المعدن، الكنز، المال الحلال المخلوط بالحرام، ما يفضل من مؤونة السنة من والغنائم.

[3]- سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق**، ص: 100.

1.1- مفهوم الوقف: يعرف الوقف في اللغة بأنه الحبس والمنع، أما في الاصطلاح فهو: "تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة"[1]، ويمكن تعريفه اقتصاديا بأنه: "تحويل لجزء من الدخول والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المستفيدة، مما يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية اللازمة لنمو القطاع التكافلي الخيري.[2]

2.1- دور مؤسسة الوقف في إعادة توزيع الدخل الوطني: هو مؤسسة إسلامية لها دور لا يستهان به في إعادة التوزيع وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، ويتجلى ذلك كونه:

- يعتبر صدقة جارية، يستفيد منها المجتمع على مر العصور،[3] وما يؤكد على وجود هذا النظام قوله ﷺ: "**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له**"؛
- تنقسم نشاطات مؤسسات الوقف إلى قسمين: أحدهما استهلاكي وهي ما ينفق في وجوه الخير والمساجد والمعاهد الشرعية، والثاني استثماري يضم إجمالي النفقات التي يتم رصدها للاستثمار، بما يعود بالفائض المالي على مؤسسة الوقف لينهض بالمشاريع المرتبطة به؛[4]
- إن رصد الموارد والإمكانيات وتسبيل منافعها على الفئات المحتاجة ساهم في الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره السلبية على مستوى الأسرة والمجتمع ككل، وتقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي؛
- تقوية الترابط الأسري والتكافل العائلي باعتبارها الخلية الحيوية في التكوين الاجتماعي.[5]

2- القروض الحسنة والجمعيات الخيرية: القرض الحسن قرض إرفاق يعني دفع المال لمن ينتفع به ويرد مثله.[6] وتمثل الجمعيات الخيرية مصدرا هاما من مصادر الإنفاق التكافلي التضامني لمساهمتها الكبيرة في مختلف الميادين، غير أنها تعاني في الكثير من البلدان النامية والإسلامية من العراقيل المفروضة عليها من قبل الأنظمة السياسية لنظرتهم السلبية تجاهها، مما يتوجب إعادة النظر في كيفية تنظيمها بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بأقل التكاليف ويخفف عن عاتق الحكومات النفقات الاجتماعية المتزايدة في ظل تراجع مواردها المالية.[7]

3- نظام الوصية: يجوز شرعا أن يوصي الإنسان بجزء من ثروته بشرط ألا يزيد عن الثلث لبعض من يستحق بخلاف الورثة قبل وفاته، مما يساعد أكثر على تفتيت الثروة والتوسعة على المسلمين لا سيما الفقراء والمحتاجين.[8]

---

[1]- حسن أيوب، **المعاملات المالية في الإسلام**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003، ص: 289.

[2]- وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي: مساهمة صندوقي الزكاة والوقف**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012- 2013، ص ص: 135، 139.

[3]- محمود حامد محمود عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص: 138.

[4]- صبرين كردودي، **مرجع سابق**، ص ص: 217، 219.

[5]- صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف**، دار الفجر للنشر، القاهرة، مصر، 2006، ص ص: 651- 652.

[6]- سراج الدين عثمان مصطفى، **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**، إتحاد المصارف العربية، عمان، الأردن، 2002، ص :335.

[7]- سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق**، ص: 100.

[8]- محمود حامد محمود عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص: 114.

خلاصة الفصل الأول

الدخل الوطني والنمو الاقتصادي من بين المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الكلي، ولدراستهما أهمية كبيرة في إعداد مختلف السياسات الاقتصادية. وقد اختلف تفسير النمو الاقتصادي باختلاف المذاهب الفكرية حيث يرى النظام الرأسمالي أنه يتحقق في إطار علاقات الإنتاج الطبقية، بينما رأى الفكر الماركسي أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في ظل الثورات العمالية للمطالبة بحقوق الطبقة الكادحة في المجتمع، ونظرا لذلك فقد ظهرت العديد من النماذج الاقتصادية التي حاول واضعوها تفسير النمو وتحليل عوامله بداية بنموذج هارود- دومار مرورا بنموذج سولو وصولا إلى نماذج النمو الداخلي أو الحديث.

نظرا لعدم إقرار الكلاسيك بضرورة تدخل الدولة فقد كان تركيزهم في توزيع ثمار النمو الاقتصادي المحقق فقط على التوزيع الوظيفي، مما جعلها قاصرة على معالجة التفاوت بين الأفراد إذ اتسعت الفجوة بين الرأسماليين والعمال، وبظهور أفكار كينز الذي كان معارضا للأفكار الكلاسيكية ومؤيدا لتدخل الدولة زادت أهمية تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل من خلال أدوات السياسة المالية، حيث أرجع التفاوت في الدخول إلى تفاوت الميل الحدي للاستهلاك بين الأفراد الذي يعود إلى زيادة كل من الطلب الاستهلاكي والاستثماري، بينما اعتمد كارل ماركس على الأفكار الاشتراكية مهتما بالطبقة العاملة لاغيا بذلك الملكية الفردية ومؤمنا بأنه لمعالجة التفاوت لابد من تدخل الدولة من خلال دعم الأسعار أو السياسة الضريبية، أو القيام بثورة عمالية، في حين كفل الإسلام التوزيع الأمثل للدخل الوطني مهتما بمختلف مراحل التوزيع، بحيث يتحقق أقصى مدى من العدالة الاجتماعية، والكفاءة الإنتاجية، ذلك أنه النظام الوحيد الذي يقيم التوازن والتكامل بين الروح والمادة وبين حق الفرد والجماعة.

الفصل الثاني– قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني وجدلية علاقته بالنمو الاقتصادي

الفصل الثاني– قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني وجدلية علاقته بالنمو الاقتصادي

في ظل المستجدات التي يشهدها العالم على مختلف الأصعدة ومجالات الحياة، كان لا بد من وضع مؤشرات كمية تمكن من تحديد حالة الدولة الاجتماعية وقوتها الاقتصادية، وهو ما ساعد في وضع آليات متعددة لقياس كل من النمو الاقتصادي وتحديد مدى حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني، بين الدول وحتى بين أفراد الدولة الواحدة.

لطالما أثارت قضية العلاقة بين كل من توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي الجدل بين مختلف المفكرين الاقتصاديين، فهناك من يعتبر أن النمو الاقتصادي هو المؤثر في توزيع الدخل وهناك من يعتبر العكس، كما أن هناك من يعتبر التفاوت معيقا، ومن يعتبره محفزا للنمو الاقتصادي، وفي خضم تلك المناقشات والاختلاف في الآراء، ساهم ذلك في تبلور مفهوم حديث يجمع بين المتغيرات الأساسية للتنمية الاقتصادية والمتمثلة في النمو، الفقر، والتفاوت. والذي يصطلح عليه النمو المحابي للفقراء.

ونظرا لما يشهده العالم يوميا من وقائع اقتصادية، فمن المؤكد أنها قد تباينت معدلات النمو الاقتصادي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل والثروة على الصعيد المحلي والعالمي.

سيتم خلال هذا الفصل بعد تحديد طريقة قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني، تقديم دراسة مختصرة توضيحية للعلاقة الجدلية بين كل من النمو الاقتصادي والتفاوت في التوزيع، مع الإشارة لما يصطلح عليه النمو المحابي للفقراء وعرض بعض الإحصائيات المرتبطة بالمتغيرين على الصعيد لعالمي، وذلك من خلال التعرض للمباحث التالية:

- **المبحث الأول– قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني؛**
- **المبحث الثاني– جدلية العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي؛**
- **المبحث الثالث– النمو المحابي للفقراء؛**
- **المبحث الرابع– واقع النمو الاقتصادي والتفاوت في التوزيع على المستوى العالمي.**

المبحث الأول– قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني

يستوجب تحويل مفاهيم التفاوت في التوزيع إلى مقاييس كمية جمع البيانات والإحصائيات الخام كمرحلة أولى تليها مرحلة تركيب وإعداد المؤشرات والنماذج الرياضية، وإن تعددت خصائص المؤشرات المستعان بها، فإنها مستمدة في أسسها من المقاربات التي تطرح جوانب الظاهرة سواء النقدية أو غير النقدية التي تتجه نحو التوسع، لذا لابد من وضع ضوابط لانتقاء تلك المؤشرات.

المطلب الأول– أسس قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني

تتعدد المقاربات النظرية لتحديد التفاوت في توزيع الدخل الوطني، وكذا المعايير التي يشترط توفرها لتحديد ذلك وهو ما توضحه العناصر التالية:

أولا– مقاربات تحديد مجال التفاوت في التوزيع

لتقييم أوضاع الفقر والتفاوت في التوزيع ظهرت العديد من المقاربات التعريفية لقياس اللاعدالة من أهمها:[1]

1– **المدرسة التقليدية:** تمثلها المدرسة النفعية باعتبارها المسيطرة على فكرة الرفاه الذي يقصد به الرفاهية المادية، حيث رفاهية المجتمع هي مجموع رفاهيات الأفراد، وبذلك فهي تعتمد على مؤشر الرفاه الاقتصادي، وتتضمن مقارنات بين مؤشرات مستوى المعيشة، من خلال الدخل أو الإنفاق، وهي معتمدة من طرف اقتصادي المؤسسات الدولية (البنك الدولي)، وكذا مؤسسات ومعاهد الإحصاء في مختلف الدول النامية؛

2– **مدرسة الحاجيات الإنسانية:** تعتبر كرد فعل واقعي وإنساني للمدرسة النفعية، ظهرت في سنوات السبعينات، الهدف الأساسي لها هو تخفيض التفاوت في توزيع الدخل في إطار سياسات مكافحة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية الإنسانية، باعتبار الفقر حالة غير مقبولة. وبالرغم من القصور في ملاحظة إشباع الحاجات الأساسية مباشرة، إلا أن ذلك لا يمنع بالاكتفاء بمقياس مقرب، عن طريق مؤشرات ملائمة عن مختلف الحاجيات الضرورية، وقياس القصور في إشباعها، بهذا فهي جد عملية عن سابقتها، ترتكز على مؤشر وحيد هو الرفاه بقياسات متعددة؛

3– **مدرسة الإمكانات:** طورت من قبل أمارتيا سان الذي يعتمد بصفة خاصة على نظرية للعقد الاجتماعي[*] تسمى "العدالة كإنصاف"، وهي فلسفة أخلاقية مختلفة تماما عن نظرية الغائية المنفعية. تعرف الفقر بصفته حرمانا من القدرات الأساسية وليس مجرد تدني في الدخل كما هو المعيار السائد، حيث أن الدخل هو أحد القدرات ولا يختزلها كلها.

---

[1]– هجيرة بن ساسي، **مقاييس اللامساواة والفقر: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر، 2012– 2013، ص ص: 34– 35.

[*]– **نظرية العقد الاجتماعي**: اقترحها John Rawls في كتابه الصادر عام 1971، والتي حاول من خلالها إيجاد نظرية سياسية تؤسس للديمقراطية الاجتماعية، هدفها تحقيق مجتمع عادل يضمن لأفراده الحرية واللامساواة العادلة وفق مبدأين: **الأول:** كل الناس أحرار ولهم الحق في النسق الموسع للحريات الأساسية بالتساوي، **والثاني:** من الطبيعي أن ينتج عن هذا النسق الموسع للحريات فوارق اقتصادية واجتماعية بين الناس لكن يشترط أن تكون نابعة من مبدأ تكافؤ الفرص، وأن تكون في مصلحة الأكثر حرمانا.

بالرغم من الطابع المعقد، ولتحويل فقر القدرات إلى قياس عملي يمكن الإشارة إلى ثلاث أساليب:

- الأسلوب المباشر الذي يقوم على دراسات ومقارنة الكميات الموجهة للأداء الوظيفي والقدرات؛
- الأسلوب التكميلي الذي يتضمن إجراءات تقليدية للمقارنة بين الأشخاص من حيث الدخل ولكنه يكملها بمتغيرات تتعلق بالقدرات؛
- الأسلوب غير المباشر الذي يتم من خلال قياس دخل الأسرة المعدل حسب بعض الخصائص ذات الصلة بالفقراء والتي ينتج عنها تعديل في خط الفقر. واللجوء إلى قياس غير مباشر للفقر والتفاوت فرضته صعوبة القياس المباشر من خلال الدخل او الإنفاق بصفته تعبيرا عن أحد الأبعاد الهامة، لكنه بعد ضمن أبعاد أخرى لا أكثر.

ثانيا– معايير قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني

توصلت الأدبيات النظرية استنادا على عدد من الفلسفات الاجتماعية والأخلاقية، إلى العديد من هذه المعايير التي تعكس أحاسيسنا الفطرية حول التفاوت في توزيع الدخل الوطني، ومن أهم هذه المعايير مايلي:[1]

1- **معيار البناء للمجهول:** من الناحية الأخلاقية ليس مهما التعرف على من يتحصل على الدخول، حيث يمكن على الدوام ترتيب توزيع الدخل بحيث يصنف الأفراد من الأفقر للأغنى على النحو:

$$y_1 \leq y_2 \leq y_3 \leq \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \leq y_n$$

2- **معيار السكان:** عند مقارنة توزيع للدخل حيث عدد السكان n مع توزيع آخر حيث عدد السكان 2n مع ثبات نمط الدخل الذي كان سائدا في n، فإنه لايكون هنالك اختلاف في درجة التفاوت في الحالتين، ما يعني أن حجم السكان لا يؤثر، والمؤثر في درجة التفاوت هو نسبة السكان الذين يحصلون على مستوى معين للدخل.

3- **معيار الدخل النسبي:** كما هو الحال بالنسبة لحجم السكان، ما يهم في قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل الوطني هو الدخل النسبي وليس الدخل المطلق، مما يعني أنه إذا ما تم الحصول على توزيع الدخل من توزيع قائم، بزيادة أو إنقاص دخل كل فرد بنفس المعدل، فإن درجة التفاوت ستكون متطابقة في التوزيعين.

4- **معيار دالتون (مبدأ التحويلات):** يقول أنه إذا تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم عن طريق سلسلة من التحويلات التنازلية* فإن التوزيع الجديد سيكون أكثر تفاوتا من التوزيع القائم.

على أساس تلك المعايير يمكن تعريف مؤشر التفاوت في توزيع الدخل الوطني على أنه قانون يتم على أساسه إعطاء درجة لعدم العدالة لكل توزيع للدخل بحيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر، كلما كان يعني ذلك ارتفاع التفاوت، وبذلك يمكن صياغة مؤشر كمي لقياس التفاوت في توزيع الدخل I على أنه دالة في كل أنواع التوزيع كالآتي:

[1]– رياض بن جليلي، **اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 19، الكويت، ص ص: 10– 11، متاح على الرابط: http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/66/، 2018/06/22، 11:25.

*– **التحويل التنازلي**: عكس التحويل التصاعدي، يعني بأنه تحويل للدخل من الفرد غير الغني (الفقير) إلى الفرد غير الفقير (الغني).

$$I= I (y_1, y_2, y_3 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots y_n)$$

على أساس هذا التعريف العام يمكن فهم مضامين المعايير الأربعة على النحو التالي:

- معيار البناء للمجهول يعني أن مؤشر التفاوت لا يتصف بالحساسية لاستبدال الدخول بين الأفراد؛

معيار السكان يعني أنه لكل توزيع فإن مؤشر التفاوت يظل كما هو إذا تضاعف عدد السكان لنفس نمط التوزيع:

$$I (y_1 \ldots y_n) = I (y_1 \ldots y_n ; y_1 \ldots y_n)$$

- معيار الدخل النسبي يعني أنه لكل مضاعف موجب λ فإن: $I (y_1 \ldots y_n) = I (\lambda y_1 \ldots \lambda y_n)$
- معيار دالتون يعني أنه لكل $\delta > 0$، ولكل توزيع $(y_1 \ldots y_n)$، فإن:

$$I (y_1 \ldots y_i \ldots y_j \ldots y_n) < I (y_1 \ldots y_i - \delta \ldots y_j + \delta \ldots y_n)$$

المطلب الثاني– قياس التفاوت في التوزيع الوظيفي للدخل الوطني

عند قياس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام التوزيع الوظيفي يتم أولا قياس الدخل الوطني، ومن ثم تقسيم عوائد الإنتاج إلى مجموعتين، تضم الأولى الأجور والثانية عوائد الملكية، وهو ما يوضح بإيجاز كما يلي:

أولا– طرق قياس الدخل الوطني

يتم قياس الدخل الوطني اعتمادا على مجموعة من الأدوات مثل: **حسابات الإنتاج والدخل الوطني** التي تهتم بإظهار العديد من المؤشرات الاقتصادية بالقيم المالية، **جدول المدخلات– المخرجات** الذي يعكس العلاقات المتبادلة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، **وبيانات تدفق الأموال** التي تهدف لإظهار العمليات المالية النقدية للدولة والتزاماتها المالية من قطاع لآخر، ويمكن قياسه بإحدى الطرق: [1]

1– **طريقة القيمة المضافة*:** تقوم على أساس ناتج كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي، حيث:[2]

الدخل الوطني= الناتج الوطني= إجمالي إنتاج كل القطاعات– إجمالي مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطية

يمكن الحصول عليه أيضا من الناتج الوطني الصافي بعد استبعاد ضرائب الأعمال غير المباشرة والمطلوبات غير الضريبية كرسم التفتيش والغرامات، والتي تصبح حقا نهائيا للحكومات وليست مبالغ متاحة للدفع إلى عوامل الإنتاج، استبعاد المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال التي لا تسعى إلى ربح (هبات، معونات، مساعدات ...)، ويضاف رصيد المساعدات مطروحا منه الفائض الجاري للمشروعات الحكومية إلى الناتج الوطني الصافي. [3]

---

[1]– حازم الببلاوي، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب للنشر، بيروت، لبنان، 2006، ص: 226.

*– **القيمة المضافة:** الفرق بين قيمة السلع والخدمات المنتجة وقيمة السلع والخدمات المستعملة في العملية الإنتاجية، أو هي ذلك الفرق بين قيمة الناتج عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج للسلع وقيمة السلع الوسيطية التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كل مرحلة.

[2]– مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص: 71.

[3]– مايكل أبدجمان، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص ص: 36– 37.

2- **طريقة الدخول المكتسبة:** الدخل الوطني هو عبارة عن مجموع دخول المواطنين نتيجة مساهمة عناصر الإنتاج خلال عام، سواء عملت داخل المجتمع أو خارجه، وهذه العوائد تأتي على شكل:[1]

1.2- **أجور وتعويضات:** تشمل المدفوعات النقدية والعينية المدفوعة للعمال، قبل خصم أي اقتطاع؛

2.2- **فوائد:** تشمل جميع الفوائد المكتسبة من ودائع البنوك وفوائد القروض المقدمة للمؤسسات وأية فوائد مكتسبة من أشكال الاستثمارات الداخلية؛

3.2- **ريع:** ويشمل جميع المدفوعات المقبوضة مقابل خدمات الأرض وعناصر الملكية القابلة للتأجير؛

4.2- **أرباح:** وتشمل جميع الأرباح سواء الموزعة على المساهمين أو المالكين، أو الأرباح المحجوزة لأغراض إعادة استثمارها في المؤسسات وذلك قبل اقتطاع أي ضريبة.

ويمكن قياس الدخل الوطني حسب طريقة الدخول المكتسبة بالمعادلة:[2]

الدخل الوطني= إجمالي عوائد عوامل الإنتاج = الدخل المحلي+ صافي عوائد الملكية من الخارج

حيث يعبر الدخل المحلي عن مجموع عوائد عوامل الإنتاج بغض النظر عن مالكها، أما صافي عوائد الملكية من الخارج؛ فهي كل عوائد خدمات عناصر الإنتاج الوطنية نتيجة مساهمتها في عمليات إنتاجية تمت خارج الدولة مطروحا منها خدمات عناصر الإنتاج الأجنبي التي تمت نتيجة المساهمة في العمليات الإنتاجية داخل الدولة.

3- **طريقة الإنفاق:** تستند على إضافة كل النفقات إلى السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة، مقومة بأسعار السوق، إي احتساب جميع ما أنفق على المنتجات النهائية المباعة إلى الأفراد والمشاريع لاستعمالها النهائي كسلع استهلاكية أو إنتاجية، ويمكن تصنيف الإنفاق الذي يحصل عليه المجتمع إلى أربعة أنواع تتمثل في: الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الخاص، الإنفاق الاستثماري الحكومي، الإنفاق على القطاع الأجنبي.[3]

فالدخل الوطني تبعا لهذه الطريقة يحسب كالتالي:[4]

الدخل الوطني= الإنفاق الاستهلاكي+ الإنفاق الاستثماري+ الإنفاق الحكومي+ الصافي التجاري

حيث يشمل الإنفاق الاستهلاكي كل ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع والخدمات، أما الإنفاق الاستثماري فهو ما ينفقه الخواص على السلع والخدمات الإنتاجية، بينما يضم الإنفاق الحكومي إنفاق الدولة على السلع والخدمات، و يمثل صافي التجارة الخارجية الفرق بين قيمتي السلع والخدمات المصدرة والمستوردة.

[1]- طالب عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، دائرة المكتبة الوطنية للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص: 29.

[2]- بسام الحجار، عبد الله رزق، **الاقتصاد الكلي**، دار المنهل اللبناني للدراسات، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان، 2010، ص ص: 28- 29.

[3]- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مرجع سابق**، ص ص: 103- 104.

[4]- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2004، ص: 52.

ثانيا– قياس نصيب عوامل الإنتاج من الدخل الوطني

بالاعتماد على طريقة الدخول المكتسبة تتحدد عوامل الإنتاج المشكلة للدخل الوطني ويقاس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام التوزيع الوظيفي عن طريق إجراء مقارنة بين النسبة المئوية لنصيب إجمالي الأجور من الدخل الوطني والنسبة المئوية لنصيب عوائد حقوق الملكية المتمثلة في عوائد عوامل الإنتاج الأخرى، ويدل التقارب بين النسبتين على أن التفاوت في توزيع الدخل منخفض والعكس بالعكس، ولقياس نصيب العامل الإنتاجي من الدخل الوطني يتم:[1]

- تحديد عائد العنصر الإنتاجي من خلال تحديد العرض والطلب؛
- تحديد عدد الوحدات المستخدمة من هذا العامل في العملية الإنتاجية؛
- الحصول على نصيب العنصر الإنتاجي من الدخل الوطني بضرب عائد كل عنصر في عدد الوحدات؛
- قسمة نصيب العنصر الإنتاجي من الدخل الوطني على إجمالي الدخل الوطني للحصول على النصيب النسبي للعنصر الإنتاجي من الدخل الوطني.

وقد بدأت الأهمية النسبية لهذا التقسيم الوظيفي في الانخفاض نظرا لأن الأسعار التي يتم تحديدها لعوامل الإنتاج لا تعبر عن الأهمية النسبية للعنصر الإنتاجي لعدم توافر شروط المنافسة التامة، حيث لا تعكس هذه الأسعار ظروف العرض والطلب بقدر ما تعكس وجود قوى غير اقتصادية تتولى تحديد هذه الأسعار مثل النقابات العمالية التي تؤثر على الأجور، أو بعض القوى الاحتكارية التي تجعل هذه الأسعار غير عادلة.

المطلب الثالث– مؤشرات قياس التفاوت في التوزيع الشخصي للدخل الوطني

هناك العديد من المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل الوطني، هذه الإشكالية التي باتت الهاجس الأول لمختلف المؤسسات المالية الدولية وصانعي السياسات الاقتصادية نظرا للانتشار الواسع الذي عرفته عبر العالم، وهو ما سيتم التفصيل فيه ضمن العناصر تالية الذكر:

أولا– أهم مؤشرات قياس التفاوت الشخصي في توزيع الدخل الوطني

يعتبر مؤشر جيني من المقاييس الأكثر شيوعا لقياس التفاوت في التوزيع، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، كما يمكن تقدير التفاوت في التوزيع من خلال النسب المعبرة عن علاقة الفئات فيما بينها، وهو ما يوضحه الآتي:

1– **منحنى لورينز ومعامل جيني:** للوصول إلى مؤشر جيني من خلال منحنى لورنز لابد من اتباع الخطوات التالية:

- يقسم المجتمع حسب الدخل إلى الفئات: $x_1, x_2, \dots x_n$ بالنسب المئوية، حيث N عدد أفراد المجتمع، حيث: $n_1 = x_1 * N$ (عدد أفراد الفئة 1)؛

[1]– أسامة أحمد الفيل، أحمد رمضان نعمة الله، سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها : مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص ص: 77– 75.

- ليكن y_1 النسبة المئوية من مجموع الدخل الذي تحصل عليه المجموعة الممثلة بالنسبة x_1؛ حيث:

$$x_1 \rightarrow y_1;\ x_2 \rightarrow y_2;\ x_3 \rightarrow y_3;\ \ldots\ldots\ldots\ldots x_n \rightarrow y_n$$

- بديهي أن هذه السلسلة من الأعداد تحقق الشرط التالي:

$$\sum_{i=1}^{n} y_i = 100 \sum_{i=1}^{n} x_i = 100\ ;$$

- ترتيب السلاسل x_i، وy_i ترتيبا تراكميا تصاعديا، بحيث تصبح: $x_n=100$، و$y_n=100$؛

- التمثيل البياني للقيم حيث يمثل المحور الأفقي نسب السكان les x_i، مقابل المحور العمودي الذي يمثل نسب الدخل المكتسب لكل فئة les y_i، وبالوصل بين الثنائيات التي تمثل نسب دخول المجموعات السكانية يتم الحصول على منحنى مائل هو "منحنى لورنز"[1]، ومن ثم فإن منحنى لورنز يوضح العلاقة الكمية الحقيقية بين النسبة المئوية لمتسلمي الدخل والنسب المئوية للدخل الكلي والذي يتسلمه السكان سنويا، كما يبينه الشكل:

الشكل رقم 01.02– التمثيل البياني لمنحنى لورنز

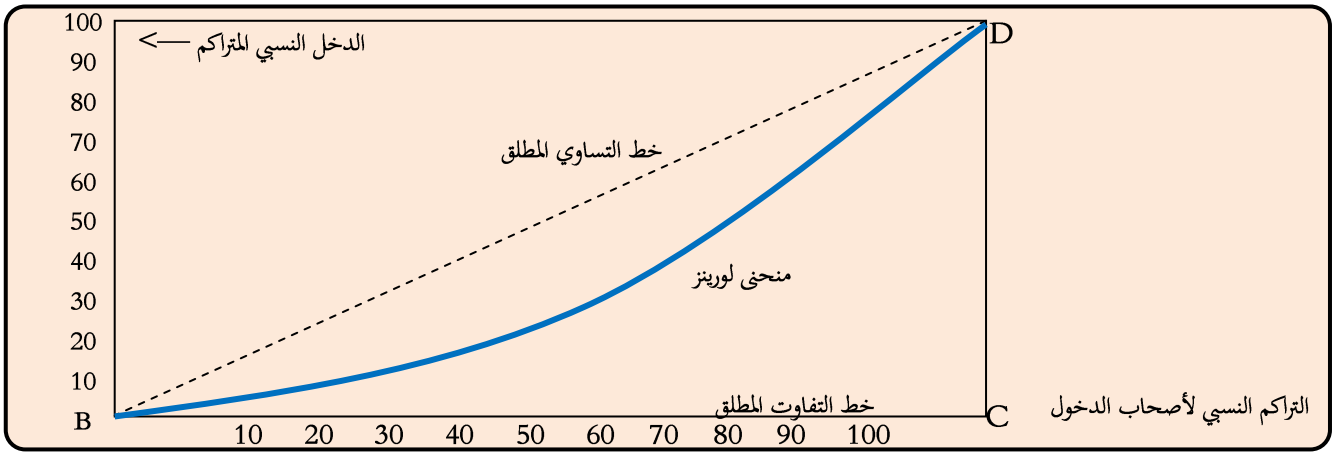

Source: Joseph Gastwirth, Reza Modarres, Efstathia Bura, **The use of the Lorenz curve, Gini index and related measures of relative inequality and uniformity in securities law**, International Journal of Statistics, vol LXIII, n°03, University of Rome, October 2005, P:458, Available on the link: http://ideas.reprc.org/s/mtn/ancoec.html, 27/07/2020, 14:31.

حسب التمثيل البياني تتم مقارنة منحنى لورينز بخط مستقيم مائل $45°$ والذي يمثل العدالة التامة في التوزيع وكلما ابتعد عن الخط المستقيم زاد التفاوت في توزيع الدخل بين السكان، وبما أنه لا توجد دولة تتمتع بالعدالة المطلقة فإن منحنيات لورنز للدول المختلفة سوف تقع في مكان ما على يمين خط المساواة التامة، كما أن انتقاله من فترة لأخرى إلى الأسفل فإنما يدل على تدهور حالة التوزيع وزيادة التفاوت، والعكس بالعكس عند انتقاله إلى أعلى.

- يقوم الاقتصاديون بحساب المساحة بين المنحنى والخط المستقيم (A) وقسمتها على مساحة نصف المربع (المثلث BCD) الواقعة فيه ويمثل الناتج ما يعرف اقتصاديا "بمؤشر جيني" نسبة إلى عالم الاقتصاد الإيطالي كورادو جيني، وهو مؤشر اقتصادي عالمي معمول به لحساب التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف الدول؛[2]

[1] – محمد باليزيد، **منحنى لورنز ومعامل جيني: شرح وبرهنة**، محور الإدارة والاقتصاد، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 3245، متاح على الرابط: http://ww.ahewar.org/drbat/show.art.asp?aid=241561، 2017/11/21، 14:26.

[2] – سعود عبد العزيز كابلي، **قياس عدالة توزيع الثروة في السعودية**، الشبكة الليبيرالية الحرة، متاح على الرابط: https://www.libral.org/vb/showthread.php?t=11511، 2017/11/21، 19:02.

– نظرا لأن مؤشر جيني يعتمد على التكرارات المتجمعة الصاعدة للدخل النسبي، يمكن حسابه بالعلاقة التالية:[1]

$$G= 1-\Sigma(P_i- P_{i-1}) (L_i+ L_{i-1})$$

حيث: P: التوزيع التكراري المتراكم للسكان أو أصحاب الدخل، L: هي التوزيع التكراري المتراكم للدخل

علما أن: $P_0= L_0= 0; P_n= L_n= 1$

– يعتبر مؤشر جيني أكثر المؤشرات المجمعة استخداما، فهو يقيس متوسط الفرق في الدخل بين أي أسرتين أو فردين، يتم اختيارهما عشوائيا من مجموع السكان، وتتم معايرة المؤشر من الصفر إلى واحد،[2] حيث يعبر الصفر على التوزيع الأمثل والعدالة التامة وعندها ينطبق منحنى لورنز على خط المساواة، أما الواحد فيعبر عن التفاوت الحاد وعندها ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي، مما يعني أنه كلما كانت قيمة مؤشر جيني صغيرة كان التوزيع أفضل.[3] هاذين الرقمين نظريين فقط، فإن متوسط مؤشر جيني للدول التي يوجد بها تفاوت في توزيع الدخل يقع بين 0.5 و0.7، بينما الدول التي لا يوجد بها تفاوت يقع بين 0.20 و0.35.[4]

2– **علاقة الفئات فيما بينها:** عند تقسيم المجتمع إلى شرائح عشرية أو خمسية أو ربعية، تظهر الحاجة لمعرفة كم يفوق العشير الأغنى D_{10} (أو الربيع Q_4 أو الخميس S_5) العشير الأفقر D_1 (أو الربيع Q_1 أو الخميس S_1)، ولأجل ذلك يحسب تشتت الدخل باستعمال إحدى العلاقات التالية:

– **الفرق بين دخل /إنفاق الفئات المتطرفة**، مثل: $D_{10}- D_1$ أو Q_4-Q_1 أو $S_5- S_1$؛

– **نسبة أغنى الفئات إلى أفقرها**، مثل: D_{10}/D_1، أو Q_4/Q_1 أو S_5/S_1؛

– **نسبة الفرق بين مداخيل الفئات المتطرفة إلى الوسيط**، مثل: $(D_{10}-D_1)/me$، أو $(Q_4-Q_1)/me$ أو $(S_5- S_1)/me$، حيث: me الوسيط

– نصيب أفقر 40% من السكان من إجمالي الدخل، حيث يعتبر البعض أن التفاوت في توزيع الدخول يكون منخفضا إذا بلغت حصة أدنى 40% من السكان دخلا يساوي أو أكثر من 17% من مجموع الدخول.[5]

ثانيا– مؤشرات أخرى لقياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني

بالإضافة إلى منحنى لورنز ومعامل جيني هناك العديد من المؤشرات الأخرى التي يمكن من خلالها قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل الوطني، والتي من بينها:

[1]– علي عبد القادر علي، **العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، العدد 13، الكويت، فيفري 2005.

[2]– جوناثان أوستري، أندرو بيرغ، **أداة القياس: عدم المساواة قد يكون موضوعا مثيرا للاهتمام ولكن يصعب تعريفه**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2014، ص: 36.

[3]– أحمد سرحان، **مؤشر جيني Gini coefficient**، متاح على الرابط: http://www.egyptconsultant.blogspot.com/2011/09/gini-coefficient.html، 2017/01/22، 23:16.

[4]– سعود عبد العزيز كابلي، **مرجع سابق.**

[5]– سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق**، ص: 193.

1– **المؤشرات البسيطة:** باعتبار y_i دخل الفرد i، و n عدد أفراد المجتمع فإن:[1]

1.1– **متوسط الدخل:** يعبر عن مجموع دخول أفراد المجتمع على عدد أفراده، حيث: $\mu = (\sum_{i=1}^{n} y_i)/n$

2.1– **نصيب الفرد من إجمالي الدخل:** يحسب بالعلاقة: $x_i = y_i/n\mu$

3.1– **المدى:** تتراوح قيمته بين الصفر عندما يحصل كل فرد على متوسط الدخل، و n عندما يحصل فرد واحد على كل الدخل، ويعرف كالتالي:

$$R = (max\ y - min\ y)/\mu$$

4.1– **متوسط الانحراف النسبي:** هو مجموع الانحرافات المطلقة من متوسط الدخل كنسبة من إجمالي الدخل يتراوح بين الصفر (عدالة كاملة)، و $\frac{2(n-1)}{n}$ (تفاوت تام)، حيث:

$$M = [\sum_{i=1}^{n} |\mu - yi|]/n\mu$$

5.1– **التباين:** من أهم خصائص التباين كمؤشر لقياس عدم عدالة التوزيع حساسيته اتجاه تحويلات الدخل من فرد فقير إلى آخر غني، بحيث يترتب على مثل هذه التحويلات ارتفاعا في التباين، ويؤخذ عليه أنه يعتمد على متوسط الدخل مما يجعله حساسا اتجاهه، ويحسب بالعلاقة:

$$V = [\sum_{i=1}^{n} (\mu - y_i)^2]/n$$

6.1– **معامل الاختلاف:** يقصد به التباعد أو التقارب بين قيم المشاهدات التابعة لمتغير ما عن وسطها، إذ يعرف أنه النسبة بين الانحراف المعياري في توزيع معين S إلى وسطه X، حيث: $cv = (s/x) * 100$

ويعد معامل الاختلاف من أهم معاملات التشتت، إذ يوضح نسبة حصة كل وحدة من وحدات الوسط الحسابي من الإنحراف المعياري، وتكون المجموعة أكثر تجانسا كلما نقص معامل الاختلاف فيها.[2]

2– **مؤشرات أخرى:** يمكن شرحها كالآتي:

1.2– **معامل كوزنتس:** اقترح كوزنتس عام 1957 معاملا لقياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني، يمكن حسابه من البيانات العائلية والفردية بعد تقسيمها إلى فئات دخلية متساوية من حيث نسبة العوائل والأفراد في كل فئة دخلية، كتقسيم الفئات إلى 10 فئات متساوية تتراوح قيمته بين الصفر الذي يمثل العدالة المطلقة، والواحد الصحيح وهي الحالة القصوى من التفاوت، ويمكن التعبير عنه بالصيغة:

$$K = [\sum_{i=1}^{n=10} |di - 10|]/180$$

[1]– رياض بن جليلي، **مرجع سابق.**

[2]– يونس علي أحمد، **مرجع سابق**، ص: 290.

حيث: d_i: النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاه الفئة العشرية i، 10 النسبة المئوية للأفراد في كل فئة، n: عدد الفئات الدخلية وتساوي 10.[1]

2.2– معيار ثايل: عبارة عن ملخص لإحصائيات تستخدم لقياس التفاوت في الدخل بناءا على طاقة المعلومات المهدرة، وهو يماثل معامل جيني غير أنه أقل استخداما، ومن مزايا المعيار أنه يضم مجموعة التفاوت المتوازنة في مجموعات جزئية تتضمنها مجموعة كبرى.[2]

وقد قدم كتاب هنري ثايل حول نظرية المعلومات (1967) علامة فارقة في تطوير تحليل التفاوت في التوزيع، حيث أضاف ثايل قاعدة فكرية خاصة به ركز فيها على التفاوت كمنتج ثانوي لمحتوى معلومات هيكل توزيع الدخل،[3] وذلك معتمدا على القانون الثاني للديناميكا الحرارية المعروف بقانون الأنتروبيا* التي تقاس بالعلاقة:[4]

$$H(P) = \sum_{i=1}^{n} P_i \, Ln(1/p_i)$$

ومنه يكتب مؤشر ثايل: $$T(P) = Ln(n) - H(P)$$

3.2– مؤشر أتكنسون: يستند إلى نظرية الرفاه الاجتماعي، ويعتمد على الدخل المكافئ للتوزيع العادل الذي يأخذ الصيغة:[5]

$$Y_{ede} = \left[\frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} Yi^{1-\varepsilon}\right]^{1/\,1-\varepsilon}$$

وبذلك فإن المؤشر يعطى بالعلاقة:[6] $$A = 1 - (y_{ede}/\mu)$$

حيث ε: معامل تجنب التفاوت، حيث كلما ارتفعت قيمته كان المجتمع عازفا عن حالات التفاوت ومفضلا للعدالة وهو في هذه الحالة أكبر من الواحد. وقد أوضح لامبيرت أن مؤشر أتكنسون هو مؤشر للتفاوت النسبي حيث أن المعامل ε هو مقياس النفور عن التفاوت وهو ثابت، أي أنه لا يتغير في دالة مستوى الدخل.[7]

---

[1] – **المرجع نفسه.**

[2] – **نحو مجتمع المعرفة: مكافحة الفقر**، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج العلمي، الإصدار 13، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ص: 53.

[3] –Frank A Cowell, **Theil, Inequality and the Structure of Income Distribution**, STICERD, London School of Economic and Political Science, London, February 2003, P: 03. Available on the link: http://eprints.lse.ac.uk/2288/1/Theil,_Inequality_and_the_Structure_of_Income_Distribution.pdf, 30/08/2019, 12:23.

* – **الأنتروبيا**: هي المعلومة في توزيع ما قائمة الاحتمالات، حيث كمية المعلومة المتعلقة بحدث ما i باحتمال P_i تقاس ب $Ln\,(1/P_i)$.

[4] –Essama- Nssah Boniface, **Inégalité, Pauvreté et bien-être social :fondement analytiques et normatifs**, De Boeck Supérieur, Bruxelles, Belgique, 2000, P: 58.

[5] – علي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص: 15.

[6] – Anthony .B. Atkinson, **On the measurement of inequality**, Journal of Economic Theory 2, Faculty of Economics and Politics, University of Cambridge, England, November 1969, P: 250. Available on the link: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.521.849&rep=rep1&type=pdf, 30/08/2019, 14:21.

[7] – Lambert Peter J, Aronson J Richard**, Inequality Decomposition Analysis and the Gini coefficient Revisted**, The Economic Journal, vol 103,N° 103, Royal Economic Society, september 1993, p: 1227. Available on the link: https://ideas.repec.org/a/ecj/econjl/v103y1993i420p1221-27.html, 30/08/2019, 15:08.

المطلب الرابع– قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني باعتبار آثاره

يعتبر كل من الفقر، التفاوت في الصحة والتعليم من بين أهم الآثار السلبية للتفاوت في توزيع الدخل الوطني، وبالتالي يمكن قياس حدة التفاوت بالاعتماد على المؤشرات المحددة لحدة آثارهن والتي يتمثل أهمها في:

أولا– حساب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة

يقدم دليل التنمية البشرية لسنة 1990 معدلات إجمالية تحجب فوارق كبيرة في التنمية البشرية بين السكان في أي بلد، كما أن التقديرات التي تضمنتها التقارير السابقة لقياس التفاوت كانت جزئية غالبا ما اقتصرت على مجال واحد كالدخل مثلا أو تغطي عددا قليلا من الدول، لكن التقرير لعام 2010 أطلق دليلا جديدا للتنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، حيث يقارن دليل التنمية البشرية الجديد بدليل التنمية البشرية الأصلي بتركيزه على عدم المساواة في كل بعد من أبعاده المتمثلة في الصحة، التعليم، والدخل، حيث يقيس دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة التفاوت في التوزيع بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية،[1] التي يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم 02.02– أبعاد دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة لعام 2010

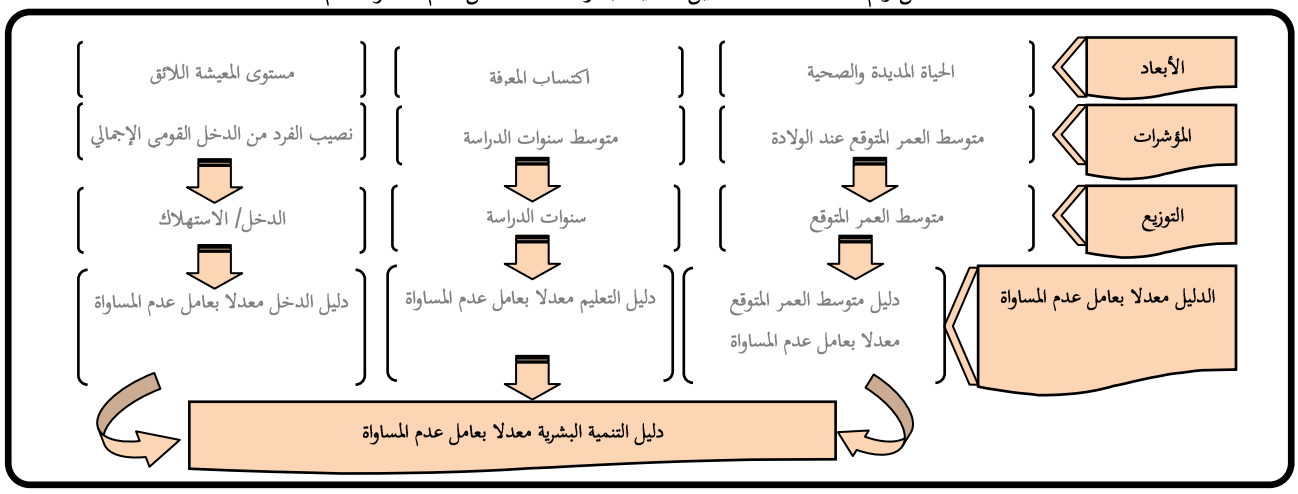

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: تقرير التنمية البشرية لعام 2010.

يتضح من خلال الشكل أن دليل التنمية البشرية الجديد يعكس المستوى الفعلي للتنمية من خلال التفاوت في كل من الأبعاد الثلاث بما فيها التفاوت في توزيع الدخل الوطني، ويحسب دليل التنمية البشرية الجديد المعدل بعامل عدم المساواة على ثلاث مراحل كالتالي:

1– **قياس التفاوت في التوزيع:** بالاستناد إلى مقياس التفاوت لأتكنسون سنة 1970 الذي يستند إلى نظرية الرفاه الاجتماعي، ويعتمد على مفهوم الدخل المكافئ للتوزيع العادل الذي يعرف بأنه "الدخل الذي إذا تحصل عليه كل فرد سيجعل مستوى رفاه المجتمع مساويا للمستوى الذي يترتب على التوزيع المشاهد.[2] ويأخذ الصيغة:

$$A = 1 - (Ye/\mu)$$

[1]– هجيرة بن ساسي، **مرجع سابق**، ص ص : 73– 75.

[2]– السيد أحمد كبداني، **مرجع سابق**، ص: 194.

حيث y_e: المتوسط الهندسي للتوزيع، μ: المتوسط الحسابي للتوزيع.

ونظر لاختلاف الأبعاد تصبح المعادلة من الشكل التالي:

$$A_y = 1 - \sqrt[n]{y1 \dots \dots . yn}/\bar{Y} \quad \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث تسلسل $(y_1 \dots\dots\dots y_n)$ يمثل التوزيع في البعد (العمر المتوقع، سنوات الدراسة، نصيب الفرد من الدخل، والتي تحسب على أساس بيانات مسح الأسر المعيشية وجداول الوفيات.

2- تعديل أدلة الأبعاد وفق عامل عدم المساواة: يعدل متوسط الإنجازات في بعد معين $\bar{Y}$ وفق عامل عدم المساواة على النحو التالي:

$$\bar{Y}^* = \bar{Y}(1 - Ay) = \sqrt[n]{y1 \dots \dots . yn}$$

وبالتالي $\bar{Y}^*$ هو المتوسط الهندسي الفعلي للتوزيع، يخفض من قيمة المتوسط على أساس التفاوت في التوزيع ويركز على الجزء الأدنى من التوزيع، فتحسب أدلة الأبعاد المعدلة بعامل عدم المساواة وفق المعادلة: $I_{Iy} = (1\text{-}A_y).\ I_y$

حيث: A_y يمثل مقياس أتكنسون للتفاوت في التوزيع في البعد y.

يستند دليل الدخل المعدل بعامل عدم المساواة إلى دليل الدخل القومي الإجمالي غير المعدل وبذلك يعبر دليل التنمية البشرية IDHI عن مجمل آثار عدم المساواة في الدخل.

3- قياس دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة: يحسب دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة على النحو التالي:

$$IDHI = \sqrt[3]{(1 - A1)(1 - A2)(1 - A3)}.IDH$$

حيث: A_1، A_1، A_1: مقياس أتكنسون للتفاوت في توزيع الأبعاد الثلاث.

تضمن تقرير التنمية البشرية لعام 2010 مجموع الخسارة في التنمية البشرية نتيجة لعدم المساواة في الأبعاد المختلفة، والخسارة في كل بعد من الأبعاد الثلاثة، وأثر عدم المساواة على ترتيب البلدان معا من حيث دليل التنمية البشرية، وقد بلغ متوسط الفارق بين الدليلين نسبة 22% تقريبا حيث يلاحظ عموما أن البلدان التي تشهد مستويات منخفضة في التنمية البشرية تسجل مستويات مرتفعة في عدم المساواة في مختلف الأبعاد، وبالتالي تتكبد خسائر في التنمية البشرية، لكن الوضع يختلف من بلد لآخر، ويتجاوز عدم المساواة في مجالي الصحة والتعليم أو في الاثنين معا في أكثر من ثلث البلدان عدم المساواة في الدخل، وبالرغم من قياس الدليل الجديد ما عجز عنه دليل التنمية البشرية السابق، لكنه لا يزال قاصرا عن رصد الفوارق المتداخلة لمعرفة ما إذا كان الأشخاص أنفسهم يعانون من وجه واحد أو من أوجه حرمان متعددة.

ثانيا– مقاييس ظاهرة الفقر

يعرف الفقر على أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد للدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من كل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة،[1] يوجد ثلاث مقاربات شائعة لدراسة الفقر وهي: المقاربة الكمية التي تعتمد على مستوى المعيشة اللائق حسب ما يعكسه متوسط إنفاق الفرد على السلع والخدمات، مقاربة الاستطاعة التي تشمل الجوانب المادية والفرص المتاحة ليعيش الفرد حياة يرضى عنها، ومقاربة دراسة الفقر بواسطة مشاركة الفقراء، وتعتبر المقاربة الكمية هي الأكثر استخداما في معظم الدراسات التي تستند عليها صياغة السياسات العامة[2]، وعليه يمكن تصنيف مؤشرات الفقر على النحو التالي:[3]

1– **مؤشرات المستوى المعيشي**: تتمثل في كل من:

1.1– **دخل الأسرة**: يعبر عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تعد المحور الأساسي لمستوى المعيشة ومن الصعوبات التي تعترض المؤشر تحديد الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة والأسر غير الفقيرة، وتباين الأسر من حيث حجمها وتركيبتها وفقا للعمر، الجنس، وتغير مستوى معيشة الأسرة التي قد لا يتطابق مع تغير مستوى دخلها وصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل لعوامل اقتصادية واجتماعي؛

2.1– **الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة:** استحدث هذا المؤشر لتلافي المشاكل الناجمة عن مؤشر دخل الأسرة ولكونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر.

3.1– **متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية:** يعتبر هذا المؤشر استكمالا لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبتها ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكي، يؤخذ على هذا المؤشر تفاوت إنفاق الوحدة الاستهلاكية من أسرة لأخرى تبعا للموقع وما يتطلبه من زيادة أو خفض في إنفاق الوحدة، واختلاف كيفية حساب عدد الوحدات الاستهلاكية.

4.1– **نسبة الإنفاق على المواد الغذائية:** يستخدم هذا المؤشر وفقا لوجهة النظر التي ترى أنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية.

---

[1]– Sylvain Lariviére et Frederic Martin, **Cadre d'analyse économique de la pauvreté et des conditions de vie des ménages**, série de discussion N°197, Université Laval, centre de recherche en économie agroalimentaire, Québec, septembre 1997, P: 05, Available on the link: https://idl-bnc-idrc.dspacedirect.org/handle/10625/24364?show=full, 27/07/2010, 14:52.

[2]– علي عبدالقادر، عادل عبد العظيم، **ملخص وقائع ورشة العمل الاقليمية حول: السياسات العامة والاقلال من الفقر في الدول العربية (القاهرة: 26– 27 سبتمبر 2005)**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 2005، ص: 12.

[3]– صادق علي طعان، **الفقر الاقتصادي والفقر المعرفي مقاربة** اقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، ص ص: 34– 35.

وبالتالي فإنه مؤشر أو دلالة على انخفاض مستوى المعيشة للأسر، ويمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر حتى وإن تباينت أحجامها أو وحدات العملة التي تتعامل معها.

5.1– حصة الفرد من السعرات أو البروتين: يعتبر هذا المؤشر من مؤشرات التغذية الذي يمكن استخدامه للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء وفقا لحاجة الفرد من السعرات الحرارية أو حاجته للبروتين، وباعتبار أن نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسية لمعاناة الفقراء.

2– أسلوب خط الفقر: يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، ويستند مفهوم خط أو عتبة الفقر إلى معيار واضح ومحدد مسبقا للتفرقة بين الفقراء وغيرهم.[1] وهو الأسلوب المعتمد من قبل البنك الدولي بغرض المقارنة بين الدول، حيث وضع البنك الدولي رقمين قياسيين يستندان الى الحد الأدنى من الاستهلاك، ومستوى المعيشة، لقياس الفقر على المستوى العالمي بصورة عامة، والدول النامية بصورة خاصة على أساس سعر السلع والخدمات الضرورية مقوما بالدولار الأمريكي ويعتمد ذلك علي الجوانب الآتية:[2]

1.2– نسبة الفقر أو عدد الفقراء: تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر.

2.2– فجوة الفقر: يقصد بها حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالعلاقة:

$$P_G = \frac{1}{N} \Sigma_{i=1} ((z-y_i)/z)^{\alpha}$$

حيث: Z: مستوى خط الفقر، N: عدد السكان الكلي، α: غير سالبة وأكثر من الواحد وتعبر عن درجة اهتمام المجتمع برفاه أفقر الفقراء.

3.2– شدة الفقر: يقيس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة.، حيث يصف توزيع الرفاه تحت خط الفقر، اي مدى التفاوت بين الفقراء أنفسهم، بما يمكن من التمييز بين الفقراء والأشد فقرا، ويحسب كالآتي:

$$P_S = \frac{1}{N} (\Sigma_{i=1} (z-y_i)^2/z).100$$

[1]– Milano Serge, **La pauvreté dans les pays riches : du constat à l'analyse**, Edition Nathan, Paris, France, 1992, P: 79.

[2]– نادية حصروري، **تحليل وقياس الفقر في الجزائر: دراسة تطبيقية في ولاية سطيف**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2008– 2009، ص ص: 61– 63.

المبحث الثاني– جدلية العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي

يعد تدني معدلات النمو والتفاوت في توزيع الدخل الوطني لب المشاكل التي تعترض عملية التنمية الاقتصادية، لذا ومنذ السبعينات زاد الاهتمام بالعلاقة بين كل من توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، وكيف يمكن تحقيق تنمية اقتصادية– اجتماعية، ومن خلال المطالب التالية سيتم تحديد أوجه تلك العلاقة وتوضيح ملامحها من خلال:

المطلب الأول– تأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل الوطني

يعتبر الاقتصادي سيمون كوزنتس* من الأوائل الذين اهتموا بدراسة العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي، وقد ركز في دراسته على تأثير النمو على التوزيع من خلال دراسته "النمو الاقتصادي واللامساواة" المنشورة عام 1955 والتي تضمنت الآتي:

أولا– استعراض لأطروحة سيمون كوزنتس

تتضح المعالم الأساسية لأطروحة سيمون كوزنتس من خلال التعرض لكل من:

1– **الفكرة العامة لأطروحة كوزنتس:** بالاستعانة ببيانات زمنية لفترة طويلة الأجل مداها 25 عاما لثلاث دول متقدمة هي ألمانيا، بريطانيا، والو.م.أ، وبالاعتماد على مجموعة من الافتراضات استطاع كوزنتس توضيح تأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل الوطني من خلال منحنى يعبر عن ذلك، حيث أظهرت دراسة كوزنتس أن تفاوت الدخل يرجع إلى تركز الادخارات لدى فئات الدخل المرتفع بسبب ارتفاع أصولها الدخلية وتحول الدول المتقدمة من الزراعة إلى الصناعة،[1] وهو ما يمكن التفصيل فيه كالآتي:

1.1– **افتراضات كوزنتس:** بنى كوزنتس تحليله على الافتراضات التالية:[2]

- التوزيع الشخصي للدخل يتغير بطريقة منتظمة على طول مسار التنمية في الدول؛
- الاقتصاد يتكون من قطاعين: أحدهما ريفي كبير، والآخر حضري صغير، والنمو الاقتصادي يقتضي انتقال عوامل الإنتاج من الأول للثاني؛
- القطاع الريفي (زراعي/تقليدي) يتميز بانخفاض نصيب الفرد من الدخل إلى جانب انخفاض مستوى التفاوت في التوزيع؛
- القطاع الحضري (صناعي/حديث) يرتفع فيه نصيب الفرد من الدخل بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التفاوت.

---

* – **سيمون كوزنتس (1901– 1985)**: اقتصادي أمريكي روسي درس في جامعة هارفارد، حاز على جائزة نوبل سنة 1971 في الاقتصاد لتفسيره التجريبي لأسس النمو الاقتصادي، عمل على دراسة الدخل ورأس المال، وكان رئيسا لمجلس بحوث البحوث الاجتماعية في لجنة النمو الاقتصادي، ومن أهم منشوراته: الحركات العلمانية في الإنتاج والأسعار، تغييرات طويلة الأجل في الدخل القومي للولايات المتحدة منذ 1870، الجوانب الكمية للنمو الاقتصادي للأمم، رأس المال في الاقتصاد الأمريكي.

[1] – يوسف يخلف مسعود، سامي عمر ساسي، **عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة الليبية نموذجا للفترة 1980– 2015**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الثامن، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، ديسمبر 2016، ص: 07.

[2] – Simon Kuznets, **Economic Growth and Income Inequality**, The American Economic Review, vol 45, N° 1, Mars 1955, p: 07. Available on the link: http://j-bradford-delong.net/teaching_folder/Econ_210c_spring_2002/Readings/Kuznets_Inequality.pdf, 30/08/2019, 13:23.

2.1– منحنى كوزنتس: يرى كوزنتس أن الدخل الشخصي ينزع نحو التفاوت في المراحل الأولى من التنمية قبل أن يتجه نحو المزيد من العدالة في المراحل المتقدمة منها، وهو ما يشكل منحنى على شكل حرف U مقلوب، كما يوضحه الشكل:

الشكل رقم 03.02– منحنى كوزنتس للعلاقة بين نصيب الفرد من الدخل والتفاوت في الدخل الشخصي:

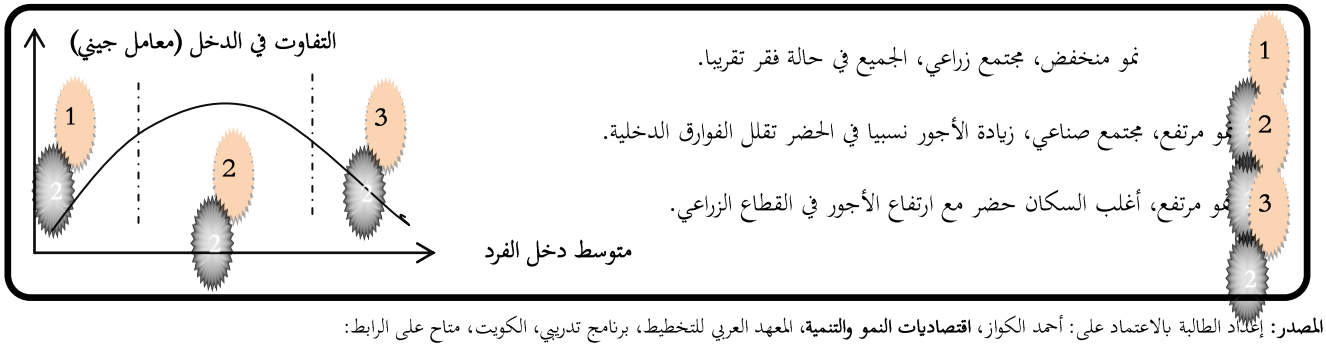

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: أحمد الكواز، **اقتصاديات النمو والتنمية**، المعهد العربي للتخطيط، برنامج تدريبي، الكويت، متاح على الرابط:
http://www.arab-api.org/images/training/programs/20/1/2008_c34-4.pdf, 19/09/2019, 23:51.

من خلال المنحنى الذي وضعه كوزنتس أوضح أن العلاقة بين النمو الاقتصادي (مقاسا بمتوسط الدخل الفردي) وتوزيع الدخل (غالبا ما يستخدم معامل جيني لتحديد العدالة أو التفاوت)، هي علاقة غير خطية، أي أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضا في المرحلة الأولى من النمو الاقتصادي (لعنة كوزنتس)، ثم تزيد حدته حتى يبلغ أقصى مدى له مع زيادة معدلات النمو، ثم يستقر وبعدها يأخذ بالتقلص في مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي، وقد تمكن كوزنتس من إثبات صحة هذه الفرضية من خلال دراسة تجريبية أجراها سنة 1963.[1]

2– تفسير كوزنتس لشكل العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل: أرجع سبب أخذ المنحنى الممثل لتلك العلاقة شكل حرف U المقلوب إلى مجموعة من الأسباب:

1.2– طبيعة التغير الهيكلي المصاحب للنمو: في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي تكون الاستثمارات في البنيات التحتية، والموارد الطبيعية هي المحرك الأساسي للنمو، ونظرا لتركز المداخيل لدى من يدخرون ويستثمرون أكثر (القطاع الحضري) فإن الفجوة بين القطاعين (الريفي/ التقليدي، والحضري/ الحديث) تتسع بسرعة في البداية. وفي مراحل النمو المتقدمة يصبح للرأس المال البشري ثقل أكبر في تحفيز النمو يفوق تأثير الرأس مال الكلاسيكي، مما ينتج عنه تباطؤ للتفاوتات والنمو الاقتصادي في الوقت نفسه، ويرجع ذلك حسب كوزنتس إلى التغيرات الهيكلية التالية:[2]

- تعميم وكلفة الولوج إلى التعليم والمعارف، وميول القوة السياسية للمجموعات منخفضة الدخل في المجتمعات (الديمقراطية) إلى تغيير التشريعات والسياسات لتواجه الآثار السلبية للتصنيع والتحضر؛
- تخلق الاقتصادات الديناميكية جوا من الحرية النسبية للفرص الفردية، وإعطاء الفرصة للمزيد من النمو السريع للصناعات الصغيرة، وبالتالي توسع الطبقة الوسطى الناشئة؛

[1]– رضا صاحب أبو حمد، **توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010، ص: 05.

[2]– أحمد مصطفى البطران، **العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980– 2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2012– 2013، ص ص: 52– 53.

– تطور قطاع الخدمات نتيجة استمرار التنمية قد يحد من التفاوت لسببين؛ أولهما أن دخول قطاع الخدمات تكتسب غالبا نتيجة التميز الفردي، وبالتالي الدخول المرتفعة فيه لا يكتسبها بالضرورة الأفراد الأكثر ثراء، والثاني أن احتمال ارتفاع دخل الأشخاص الذين هم في المهن ذات الدخل المرتفع فعلا هي احتمالات محدودة فالدخول المنخفضة مرشحة بشكل أكبر للإرتفاع، وبالتالي من المتوقع تحقيق العدالة في قطاع الخدمات أكثر من الصناعة؛

– التطور الكبير في الاقتصاد المعرفي والذي خلق المجتمعات المتقدمة ما بعد الصناعية والشركات المتعددة الجنسيات التي تنقل نشاطها إلى المناطق ذات أيدي عاملة متدنية.

2.2– تمدين العمالة القروية (التحركات الاجتماعية): اعتمد كوزنتس على نموذج لويس الذي يقضي بأن المراحل المبكرة للنمو تتركز في القطاع الصناعي الحديث، على هذا الأساس فإن النمو الاقتصادي يسمح بانتقال العمالة من القطاع الريفي إلى الحضري لتمتع هذا الأخير بمحدودية التوظيف وارتفاع الأجور والإنتاجية، مما يترتب عليه ارتفاع متوسط دخولهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة درجة التفاوت في التوزيع في المراحل الأولى من النمو.[1] غير أن الاستمرار في عملية التنمية ينتج عنه تقليص حجم القطاع الريفي ليسمح بارتفاع معدل أجره بالتوازي مع اندماج المهاجرين الأوائل داخل الحراك المهني في القطاع الحضري، ما يؤدي في نهاية المطاف لانخفاض درجة التفاوت في التوزيع في المراحل المتقدمة للتنمية.[2] مركزا في هذا السياق على تغيرات التفاوت في القطاع الحضري بدلا من تضييق فجوة الدخل بين القطاعين. كما اهتم بالآثار طويلة الأجل للتحضر والتصنيع باعتبارهما العملية التي من شأنها الحد من التفاوت.[3]

ثانيا– أطروحة كوزنتس بين التأييد والمعارضة

تعرضت أفكار كوزنتس التي لخصها في فرضيته المشهورة للنقاش من قبل العديد من المفكرين، وذلك بتطبيقها على الواقع واختبار مدى تطابقها معه، فانقسموا بذلك إلى مؤيدين أو معارضين لها:

1– الدراسات المؤيدة لأطروحة كوزنتس: تم اختبار أطروحة كوزنتس بعد توفر المعلومات المطلوبة من قبل العديد من الاقتصاديين ومن بين الدراسات التطبيقية المؤيدة لفرضية كوزنتس يمكن ذكر كل من:

1.1– دراسة أهلواليا 1976: استخدم أهلواليا بيانات المقطع العرضي عبر البلاد لعينة مكونة من 60 دولة (40 دولة نامية، 14 متقدمة، و6 اشتراكية)، ومن ثم قام بتطبيق الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين تفاوت توزيع الدخل كمتغير داخلي والنمو كمتغير خارجي، متمثلا في عدة متغيرات تعكس جوانب عملية التنمية ليلاحظ الآتي:[4]

– أنصبة الدخل لكل المجموعات الدخلية، ماعدا أعلى 20% الأولى، تنخفض ثم ترتفع طالما أن نصيب الفرد من الناتج الوطني يرتفع؛

[1]– ميشال تودارو، **مرجع سابق**، ص: 228.

[2]– السيد أحمد كبداني، **مرجع سابق**، ص: 276.

[3]– أحمد مصطفى البطران، **مرجع سابق، ص:** 52.

[4]– **المرجع نفسه**، ص: 57.

– أظهر نصيب الدخل لأغنى 20% نمطا معاكسا بالرغم من أن نقطة التحول لهذه الفئة تحدث قبل نقطة التحول لأقل 20% بوقت طويل، في حين أن نقطة التحول لفئة الدخل المتوسط تحدث قبل ال20% الأقل؛

– انعكاس المرحلة المتدهورة من التفاوت النسبي يبدأ في وقت مبكر نسبيا لفئة الدخل المرتفع والمتوسط وفي وقت أبعد بكثير لفئة الدخل المنخفض، ما يعني أن انتشار آثار النمو يستغرق وقتا أطول للوصول لقاع التوزيع؛

– عند استبعاد الدول المتقدمة والاشتراكية والتعامل مع الدول النامية فقط يظهر النمط نفسه، مع إزاحة نقطة التحول إلى الداخل في منحنى كوزنتس للدول النامية وزيادة شدة انحداره؛

– دعم للطرح القائل بأن التفاوت النسبي يزيد بشكل أولي في المراحل الأولى مع انعكاسه في مراحل لاحقة.

2.1– دراسة إرما أدلمان 1971: حاولت تحليل بيانات مقطع عرضي لعينة قدرها 43 دولة نامية للفترة 1950–1963، بالاعتماد على 3 متغيرات داخلية: حصة الدخل الأدنى 60%، والمتوسط 20%، والأعلى 5% من السكان، وعدد من المتغيرات الخارجية. فأظهرت تأييدا لفرضية كوزنتس، مستنتجة أنه في الجزء الأطول من عملية التنمية[*] كان التأثير الأولي للنمو على التوزيع هو على مستوى معدل تخفيض الدخول المطلقة والنسبية للفقراء. وأن عملية التنمية تقود نموذجيا إلى التساقط إلى الأعلى لصالح الطبقات الوسطى والغنية.[1]

3.1– دراسة ألماس هيشماتي 2004: بهدف دراسة علاقة التفاوت في التوزيع ببعض المتغيرات الكلية على غرار النمو الاقتصادي، في عينة مكونة من 146 دولة منها الصناعية والنامية والانتقالية، وذلك باستخدام البيانات المقطعية للفترة 1950– 1998، ليتم الوصول في الأخير إلى أن التفاوت في التوزيع آخذ في الانخفاض مع مرور الزمن، وهو بدوره يخفض من معدلات النمو الاقتصادي، في ظل التباين الكبير بين الأقاليم المختلفة فيما يخص مستويات المعيشة، وهو ما يدعو إلى إثبات فرضية سيمون كوزنتس في تلك الدول خلال فترة الدراسة.[2]

4.1– دراسة حسايمة جويجة وجلال الدين بن رجب 2012: باستخدام البيانات المقطعية لعينة من 52 دولة نامية للفترة ما بين 1990– 2005، وبهدف توضيح العلاقة بين التفاوت والفقر والنمو، وباستخدام العديد من المتغيرات، أوضحت النتائج أن الاستثمارات الحكومية في المجال الاجتماعي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض المساواة، كما أكد الباحثان أن فرضية سيمون كوزنتس محققة في عينة الدراسة.[3]

2– الدراسات المعارضة لأطروحة كوزنتس: تعرضت فرضية كوزنتس التي تفيد: النمو الاقتصادي كاف لامتصاص التفاوتات الاقتصادية بطريقة طبيعية لانتقادات حول نجاعتها إما على المستوى المنهجي أو النظري على النحو التالي:

---

[*]– **الجزء الأطول من عملية التنمية**: الفترة التي تتطابق مع التحول من حالة التنمية لإفريقيا شبه الصحراوية إلى تلك الدول الأقل تقدما في أمريكا اللاتينية.

[1]– مُحَمَّد صالح تركي القريشي، **مرجع سابق**، ص: 183.

[2]– Adams J, Richard H, **Economic growth, inequality and poverty: estimating the growth elasticity of poverty**, World Développent Journal, vol 32, N°12, February 2004, Available on the link: http://www.researchgat.net/publication/4783844_Economic_growth_inequality_and_poverty_estimating_thegrowth_elasticity_of_poverty, 27/07/2020, 15:35.

[3]– Housseima Guiga, Jaleleddine Ben Rejeb, **Poverty, Growth and Inequality in Developing Countries**. International Journal of Economics and Financial Issues, vol 02, n° 04, 2012, P: 470, Available on the link:https://www.econjournals.com/index.php/ijefi/article/view/262/pdf, 27/07/2020, 17:07.

1.2– الانتقادات المنهجية: يمكن إيجازها في:

– استعمال بيانات لدول مختلفة في نفس المرحلة الزمنية، ولم يستند على متواليات زمنية لقياس التفاوتات لكل بلد على حدا، كما قارن بين مجموعتين من الدول الغنية والفقيرة لاستنتاج المنحنى في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط، كانت الأغلبية لدول أمريكا اللاتينية المعروفة بتفاوتات صارخة، وعند تحييدها يختفي الشكل الجرسي؛[1]

– الاعتماد على بيانات مقطعية لعدد من الدول في مدة زمنية محددة، بينما أظهرت البيانات الطولية ذات الآماد الطويلة أن حصة الفرد من الدخل لا تتغير على نحو متناسب مع تغير معامل جيني في غالبية الدول، فكثير منها بدأ بمستوى دخل فردي منخفض ثم حقق بعد ذلك نموا سريعا دون ان يتغير معامل جيني.[2]

2.2– الانتقادات النظرية: بغض النظر على الجدل المنهجي فإن بعض اقتصادي التنمية يشككون في حتمية التتابع الذي أشار إليه كوزنتس فليس من الضروري أن يصحب المستويات المرتفعة للدخل ارتفاعا في درجة التفاوت مثلما هو الحال في تايوان، الصين، إيران، وكوريا الجنوبية لأن الأمر يتوقف على عملية التنمية.[3] ومن بين الدراسات التطبيقية التي هاجمت فرضية كوزنتس يمكن ذكر:

1.2.2– دينجر وسكواير 1996: عند اختبارهما لحركة النمو الاقتصادي وتفاوت الدخل تبين أنه لا صحة للأثر السلبي للنمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل. فمن بين 15 بلدا متقدما الذين شملتهم الدراسة التي قاما بها هناك بلدان فقط ارتفع معامل جيني فيها أكثر من 2.5% خلال المدة 1960– 1992.[4] فقد اعتبرا بيانات التفاوت المستخدمة في دراسة كوزنتس وأهلواليا تعاني من النقص فيما يتعلق بجودتها وقابليتها للمقارنة القطرية والزمنية إلى جانب عدم تغطيتها الجغرافية والزمنية، لذا فقد قاما بوضع عدة معايير* يجب أن تستوفيها بيانات توزيع الدخل لتصبح صالحة للتقدير، وبتطبيق تلك المعايير على عينة من 49 دولة قاما باختبار فرضية كوزنتس فظهر المنحنى U لأربع دول، وU المقلوب لخمس دول، بينما لم تكن هناك دلالة إحصائية للأربعين دولة المتبقية.[5]

2.2.2– دراسة طوما بيكيتي 2005: استنادا إلى البيانات الفرنسية والأمريكية بين أن التفاوتات لم تكن مرتبطة بالنمو الاقتصادي بل بأحداث أخرى غير منتظرة وبالتشريعات الضريبية. كما يرجح بأن كوزنتس بنى فرضيته في سياق كانت فيه المردودية الاقتصادية تتحسن بشكل كبير خلال مرحلة الثلاثين المجيدة (1945– 1973).

---

[1]– Mike Moffatt, **Essential Economics Terms: Kuznets Curve,** https://www.thoughtco.com/Kuznets-Curve-in-economics-1146122, 15/08/2018, 11:30.

[2]– عبد الحليم فضل الله، **أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي: حالة لبنان 1992– 2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014– 2015، ص: 06.

[3]– سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق**، ص: 279.

[4]– سعد عجيل شهاب، عصمت بكر أحمد، **أثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل: حالة دراسية عن العراق**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 02، العدد 03، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الأنبار، العراق، 2010، ص: 43.

*– يجب أن تكون بيانات توزيع الدخل معتمدة بشكل دائم على الأسر والأفراد، حيث تعطي البيانات المعتمدة على الحسابات القومية نتائج مصطنعة، وبالتالي تكون منحازة، يجب أن تغطي البيانات كافة السكان، أي أن الاقتصار على سكان المناطق الحضرية، أو أصحاب الأجور، أو دافعي الضرائب من شأنه أن يفسد هذا المعيار، وينبغي أخذ جميع مصادر الدخل في الاعتبار.

[5]– Klaus Deininger, Lyn Squire, **New ways of Looking at Old Issues: Inequality and Growth**, journal of Development Economics, vol 57, n°02, 1998, pp: 260- 279, Available on the link:https://www.sciencedrect.com/science/article/abs/pii/S0304387898000996, 27/07/2020, 17:24.

المطلب الثاني– مناهج تأثير توزيع الدخل الوطني على النمو الاقتصادي

بعد فرضية كوزنتس التي حاولت تحديد تأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل، انتقل المفكرون الاقتصاديون إلى ضرورة تحليل العلاقة في الاتجاه العكسي، فبرز بذلك منهجين أحدهما كلاسيكي والآخر حديث:

أولا– المنهج الكلاسيكي: التفاوت في التوزيع محفز للنمو الاقتصادي

يقر الكلاسيك بأن التفاوت محفز للنمو الاقتصادي، وذلك بزيادة الادخارات لدى الأغنياء الذين يمتازون بارتفاع الميل الحدي للادخار، ومن ثم استمرار تلك الادخارات التي تستخدم في العملية الاستثمارية النافعة للتنمية الاقتصادية، وبذلك تتضح مجموعة من القنوات التي ينتقل من خلالها الأثر الإيجابي للتفاوت إلى النمو على النحو التالي:

1– **حجج الكلاسيك المبرهنة لفكرة أن التفاوت في التوزيع محفز للنمو الاقتصادي:** يرى رواد الفكر الكلاسيكي أن التفاوت في توزيع الدخل الوطني محفز للنمو الاقتصادي ومن بين الحجج المبررة لذلك يمكن ذكر الآتي:

1.1– **التراكم الرأسمالي يدفع النمو الاقتصادي:** يرى آدام سميث أن التراكم الرأسمالي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية، وأنه يسبق تقسيم العمل، وكلما زاد معدل النمو السكاني أصبحت الحاجة أكبر لزيادة التراكم الرأسمالي، لتوسيع الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، على اعتبار أن معدل النمو الاقتصادي الناتج من التراكم الرأسمالي يعتمد بالدرجة الأولى على كفاءة الاستثمارات؛

2.1– **توزيع الدخل يختلف حسب مراحل النمو:** وفقا لدايفيد ريكاردو فإن توزيع الدخل على فئات المجتمع يختلف وفقا لمراحل النمو، حيث تحصل فئة الرأسماليين في المراحل الأولى على أرباح مرتفعة مقارنة بدخول بقية فئات المجتمع (أصحاب الأراضي والعمال)، ومع استمرار النمو الاقتصادي يزيد الريع الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي نتيجة زيادة الطلب على الغذاء، ومن ثم يزيد نصيبهم من الإنتاج وينخفض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال؛[1]

3.1– **السياسة التوزيعية المحاربة للتفاوت تعيق النمو الاقتصادي:** إن اللجوء إلى سياسات توزيعية غير كفؤة من خلال رفع الضرائب على الأغنياء من طرف الحكومات يمكن أن يؤدي إلى تقليص الحوافز على النشاط الاقتصادي والاستثمار، بما قد يضر بالنمو ويزيد معدلات الفقر ويشوه الهيكل الاقتصادي للبلد ككل، كما أن مباشرة السياسات التوزيعية المصممة للقضاء على الفقر والحرمان ومتابعتها يتطلب تحسين الدولة لمؤسساتها القائمة على ذلك، والقيام بمجموعة كبيرة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، ما يتطلب معه تمويلا مستمرا وغير منقطع لمشاريع العدالة الاجتماعية الأمر الذي يزيد من ثقل الموازنة العامة لارتفاع تكلفتها مما قد يحد من فعاليتها.[2]

---

[1]– زينب توفيق السيد، **عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69– 70، الجمعية العربية للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، لبنان، شتاء– ربيع 2015، ص ص: 10– 11، متاح على الرابط: https://www.asfer.org/archives/531، 2020/07/27، 18:00.

[2]– سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق**، ص: 275.

2– **أولوية النمو الاقتصادي على العدالة في توزيع الدخل:** يعطي الاقتصاديين الكلاسيك منظري هذا الاتجاه الأولوية القصوى للنمو الاقتصادي، ويرون أن فوائد النمو سوف تتابع لتصل في النهاية إلى ذوي الدخل المحدود، ويكمن الأساس المنطقي للمدافعين عن هذا الرأي بأنه عندما تصبح الدولة أكثر ثراء يجب على حكوماتها الاستثمار في التنمية المحققة للعدالة الاجتماعية عن طريق التتابع التنازلي، مقدمين الحجج التالية:[1]

- النمو ضرورة للحد من الفقر، وسوف تتابع فوائد النمو لتصل إلى باقي أفراد المجتمع في النهاية؛
- الغني يوفر أكثر وعدم المساواة العالية تعني معدلات أعلى من الوفورات والاستثمار والنمو المستقبلي؛
- يحافظ الفقر على رخص القوى العاملة مما يشجع الاستثمار؛
- الحد من السياسات والقوانين الاجتماعية يبقي سوق العمل مرنا، وبالتالي العمالة أيضا؛
- فرض الضرائب يجب أن يكون مقتصرا على فئات الدخل المرتفع لتعزيز الدخل المخصص للاستثمار.

ثانيا– المنهج الحديث: التفاوت في التوزيع معيق للنمو الاقتصادي

ظهرت أفكار حديثة تعارض الأفكار الكلاسيكية وتدافع على فكرة أن التفاوت في توزيع الدخل يعيق النمو الاقتصادي، مما يدفعهم لضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية قبل النمو السريع، وهو ما يمكن التفصيل فيه ضمن الآتي:

1– **الحجج المبرهنة لفكرة أن التفاوت في التوزيع معيق للنمو الاقتصادي:** من بين الحجج في هذا النحو:

1.1– **الانتقال من أهمية رأس المال المادي إلى البشري:** عندما كان رأس المال المادي هو الأكثر أهمية كانت المدخرات والاستثمارات من العناصر الأساسية في التنمية الاقتصادية، وبينما أصبح رأس المال البشري أكثر ندرة من الآلات أصبح التعليم واسع النطاق هو مفتاح النمو الاقتصادي لكن توفير التعليم المتاح للجميع لن يتيسر إلا إذا كان المجتمع يتمتع بقدر نسبي من التكافؤ في التوزيع؛[2]

2.1– **عدم تطابق الأفكار الكلاسيكية مع الوضع في الدول النامية:** يرى رواد هذا المنهج أن ما ذكره الكلاسيك يكون صحيحا في حالة استخدام تلك المدخرات في العملية الاستثمارية النافعة للتنمية الاقتصادية، والملاحظ في الدول النامية أن تلك المدخرات تذهب إلى قنوات أخرى بعيدة عن الاستثمار؛

3.1– **التفاوت يقلل الطلب الكلي الفعال:** يؤكد الكينزيون على أن التفاوت يؤدي إلى نقص الدخول لدى الأفراد الذين يشكلون غالبية السكان، وبالتالي يقل الطلب الكلي الفعال، مما يعيق النمو، كما أنه يزيد من استهلاك السلع التفاخرية لدى أصحاب الدخول المرتفعة ومن استيرادها والتي هي عامل يعوق أكثر مما يحفز النمو الاقتصادي؛[3]

---

[1]– خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، **العدالة الاجتماعية والتنمية في ظل الثورة المصرية**، 2016، ص: 21، متاح على الرابط: https://scholar.google.com/scholar?q=related:p16bDWkbF6MJ:scholar.google.com/&scioq=&hl=ar&as_sdt=0,5، 2020/07/27، 18:38.

[2]– برانكو ميلانوفيتش، **زاد تفاوت الأجور على مدار ربع القرن الماضي بدلا من أن ينخفض كما كان متوقعا**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 48، العدد 03، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2011.

[3]– سعد عجيل شهاب، عصمت بكر أحمد، **مرجع سابق**، ص: 02.

4.1- التفاوت يلغي تكافؤ الفرص: قد يؤدي التفاوت إلى عدم التكافؤ في الفرص المتاحة لصغار السن لاكتساب التعليم، فبينما يستطيع الأطفال في عائلات غنية تحصيل العلوم فإن أبناء الفقراء لا يستطيعون تحصيل ذلك في الغالب مما يؤدي إلى حرمان بعض الناس القادرين والمنتجين من التعليم بسبب فقرهم، ويعتبر هذا هدرا للموارد؛

5.1- الميل الحدي للفقراء أكبر من الميل الحدي للأغنياء: إن سياسة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة يحفز الطلب الكلي علما ان غالبية اقتصادات الدول المتقدمة تكون دون التشغيل التام، مما يعني ان الرفع من مستوى الاستهلاك من شأنه خلق فرص جديدة للاستثمار، مما يعني زيادة فرص التشغيل مما يزيد الناتج الوطني؛[1]

6.1- وجود علاقة تناسبية بين عدالة التوزيع والنمو الاقتصادي المستقر: عادة ما يؤدي الاختلال في توزيع الدخل إلى احتجاجات اجتماعية وعدم استقرار أمني، ما يؤثر سلبا في الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتشير أحدث التقديرات إلى ان تحسين توزيع الدخل بنسبة 10% يطيل فترة استقرار النمو بنسبة 50%، كما أن مساهمة عدالة توزيع الدخل في دعم نمو اقتصادي مرتفع ومستدام أهم كثيرا من مساهمة الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري الذي عادة ما تركز عليه الدول النامية في سياساتها الاقتصادية.[2]

2- أولوية العدالة في التوزيع على النمو الاقتصادي: يرى منظري هذا المنهج أن العدالة حاجة اقتصادية وسياسية من أجل النمو والاستقرار السياسي المستقبلي للحفاظ على دعم المواطنين لحكوماتهم على الأقل، كما أن التقليل من الفقر يعمق مشاركة جميع طبقات المجتمع في التنمية،[3] ذلك أن:[4]

- الاستثمار في الشعوب يزيد من جودة وإنتاجية العمال، ويتحسن مناخ الاستثمار، وبالتالي يتحسن النمو؛
- زيادة إيرادات الفقراء تزيد من الطلب المحلي وبدوره يعزز النمو وتساهم نسب الاستهلاك الأكبر من الفئات ذات الدخل الأقل في توسيع السوق المحلي؛
- يتسبب التفاوت من جهة في تعميق الفقر وسوء التغذية بين الأطفال وتدمير الصحة مما يؤدي إلى إنتاجية أقل، ومن جهة أخرى يكون الصراع الطبقي والتوترات الاجتماعية مما يعيق النمو الاقتصادي مما يلزم ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقليل التفاوت بين الأفراد حتى تزيد فرصتهم في الإنتاج ودفع النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث– قنوات انتقال أثر التفاوت في توزيع الدخل إلى النمو الاقتصادي

ينتقل أثر التفاوت في توزيع الدخل الإيجابي أو السلبي إلى النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من القنوات، أهمها:

---

[1]– عبد الكريم بريشي، **مرجع سابق**، ص ص: 170– 171.

[2]– سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق**، ص: 280.

[3]– البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، **تحليل العلاقة بيت توزيع الدخل، النمو، والفقر في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2013، ص: 10.

[4]– خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، **مرجع سابق**، ص: 22.

أولا– القنوات التي ينتقل من خلالها الأثر الإيجابي للتفاوت إلى النمو الاقتصادي

وفقا للمنهج الكلاسيكي الذي يعتبر العلاقة موجبة بين تفاوت الدخل والنمو الاقتصادي فإن القنوات التي يمكن ان ينتقل من خلالها ذلك الأثر الإيجابي المحفز للنمو تتمثل في الآتي:

1– **قناة الادخار والاستثمار:** تعتبر أهم القنوات، حيث يلعب كل من الادخار والاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو الاقتصادي في نماذج النمو الكلاسيكية، فمع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة معدل الادخار من شأنه تسريع النمو الاقتصادي فتبدأ عملية التنمية من ادخار الرأسماليين من أرباحهم، فطالما هذه الأخيرة تفوق حدودا دنيا معينة يستمر الرأسماليون في الادخار ومن ثم تراكم رأس المال، في حين يستهلك أصحاب الأراضي والعمال كل دخولهم، ومن ثم فالرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي في عملية التنمية، ويترتب على التوسع في الاستثمار ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال وبالتالي توسع قوة العمل وتزايد السكان، ومع تزايد السكان فإن مقابلة الطلب المتزايد على الطعام تؤدي إلى استغلال الأراضي الأقل جودة فيزيد نصيب أصحابها من الإنتاج.[1]

وفقا لفرضية كالدور فإن الميل الحدي للادخار أعلى عند الأغنياء منه لدى الفقراء، ومع وجود ارتباط بين الادخار الكلي والنمو يصبح التفاوت في التوزيع سببا لتحفيز النمو وزيادة حجم الاقتصاد، كما يوضحه الشكل:

الشكل رقم 04.02– تأثير التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي حسب فرضية كالدور

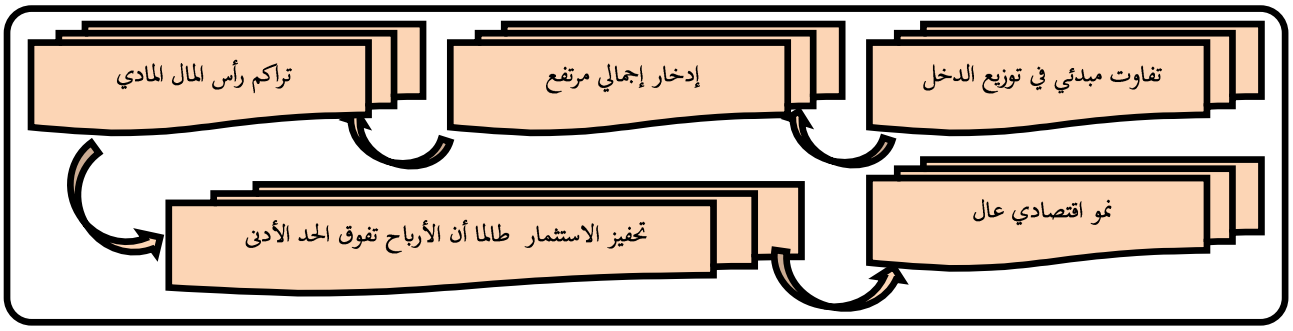

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

2– **ارتفاع كلفة التمويل:** تستند هذه الحجة إلى الخصائص غير المنظورة للاستثمار في تفسيرها للعلاقة الإيجابية بين التفاوت والنمو، فحين لا تعمل أسواق التمويل في ظل شروط المنافسة التامة يصير صعبا على الفقراء تحمل كلفة التمويل ويكون بوسع أصحاب الثروات وحدهم تحمل فوائد الاقتراض العالية، وهذه الفوائد تزيد عن الكلفة الحدية إذا كانت أسواق المال غير كفؤة وتعمل بشروط احتكارية، وفي وضع كهذا يصبح صعبا تحقيق التجديدات والابتكارات التكنولوجية في الأنشطة الصناعية، إلا في حالات تركز الثروة في يد قلة ميسورة بوسعها تحمل كلفة الاقتراض.[2]

[1]– أحمد مصطفى البطران، **مرجع سابق**، ص: 61.

[2]– عبد الحليم فضل الله، **مرجع سابق**، ص: 26.

3– قناة الحوافز والكفاءة: فالتفاوت ضروري من أجل توفير الحوافز للعمال، في المقابل فإن السعي لتحقيق المساواة يمكن أن يعمل على تقليل الكفاءة ذلك ان المساواة في توزيع الدخل تقلل الحوافز الدافعة للعمل والاستثمار.[1]

ثانيا– القنوات التي ينتقل من خلالها الأثر السلبي للتفاوت إلى النمو الاقتصادي

وفقا للمنهج الحديث الذي يعتبر العلاقة سالبة بين تفاوت الدخل والنمو الاقتصادي فإن القنوات التي يمكن أن ينتقل من خلالها ذلك الأثر السلبي المعيق للنمو تتمثل في الآتي:

1– قناة أسواق الائتمان: تعتبر أسواق الائتمان غير الكاملة عقبة في طريق النمو في الدول ذات الدخل المنخفض خاصة، لعدم تماثل المعلومات وافتقارها لمؤسسات قانونية ناضجة، مما يستبعد الفقراء من القيام باستثمارات منتجة خاصة تلك التي لا تتجزأ كالتعليم، والتي تتجاوز تكاليفها حدود قدراتهم الافتراضية مما يؤثر سلبا على النمو.[2] فإذا كان أفراد الطبقة الغنية يمكنهم الحصول على الائتمان بمعدل فائدة 10% فإن الفقراء يحصلون عليه بمعدل فائدة 50% لعدم امتلاكهم الضمانات، مما يحتم عليهم تنفيذ المشاريع التي يكون العائد فيها 50% فما فوق وبالتالي استبعاد المشاريع التي يقل معدل عائدها عن 50% وأكثر من 10%، وبالتالي التأثير في الاستثمار ومنه في النمو.[3]

2– قناة الاضطراب الاجتماعي والسياسي: يؤدي التفاوت في المداخيل إلى نشر عدم الرضى بين السكان ورفع معدلات العنف، مما يتحول مع مرور الوقت إلى شغب وانقلابات تلحق الضرر بالنشاط الاقتصادي، وتؤخر النمو؛[4]

3– السياسة المالية والضريبية: تفاوت التوزيع يؤدي إلى آثار توزيعية للسياسة المالية في صورة إنفاق حكومي مرتفع ونظام ضريبي مشوه، والذي من المحتمل أن يعيق النمو الاقتصادي، فالفقير يستفيد من الإنفاق الحكومي المعطى بشكل أكبر من تلك الخسارة التي يتعرض لها من الضرائب المفروضة لتمويل هذا الإنفاق، بينما الحالة العكسية بالنسبة للغني، بالتالي فإن مستوى الإنفاق والنظام الضريبي المفضل من جانب كل ناخب قد يختلف بصورة عكسية حسب مستوى الدخل، ومن المعتقد إن إعادة التوزيع في صالح الفقراء هو مطلب السواد الأعظم من الشعب؛[5]

4– الأنشطة الطالبة عن الريع: يستخدم مصطلح الأنشطة الطالبة عن الريع[*] لوصف الأنشطة المضيعة للموارد والتي يمارسها الذين يسعون للحصول على الثروة وتملكها، مما يدل على إنفاق الموارد في محاولة لإثراء الذات بشكل شخصي من خلال زيادة نصيب الفرد من كمية محددة وثابتة من الثروة بدلا من السعي لخلق ثروة جديدة مما يحد النمو الاقتصادي من خلال تحويل الموارد من الاستخدامات المنتجة إلى الاستخدامات غير المنتجة.

---

[1]– أحمد مصطفى البطران، **مرجع سابق**، ص: 67.

[2]– Klaus Deininger, Lyn Squire, **op cit**, p: 267.

[3]– François Bourguignon, **The Poverty- Growth- Inequality Triangle**, paper was presented at the Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi, 04/02/2004, p: 18, Available on the link: http://siteresources.worldbank.org/INTPGI/Resources/342674-1206111890151/15185_ICRIER_paper-final.pdf, 15:49, 02/04/2019.

[4]– عبد الحليم فضل الله، **مرجع سابق**، ص: 27.

[5]– خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، **مرجع سابق**، ص: 19.

[*]– **الأنشطة الطالبة عن الريع:** تشير إلى الأنشطة غير المنتجة والتي تنزع للملكية وتعمل على تحقيق عوائد إيجابية للأفراد على حساب المجتمع ككل، وهو محاولة الحصول على عائد اقتصادي من خلال التلاعب بالبيئة الساسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في كنفها الأنشطة الاقتصادية بدلا من خلق قيمة مضافة.

كما أن زيادة التفاوت تخلق الدافع لدى الفقراء للانخراط في أنشطة غير قانونية وغير منتجة بهدف تحقيق عوائد اقتصادية من خلال تلاعبهم بالبيئة السياسية والاقتصادية السائدة، بحيث تعمل هاته الأنشطة على استغلال الثروات الاقتصادية، دون أن يؤدي هذا الاستغلال إلى تحسين إنتاجيتها مما يعمل على إعاقة الاستثمار والنمو.[1]

المبحث الثالث– النمو المحابي للفقراء

تعود بداية النقاش بشأن فعالية النمو في تحقيق العدالة في التوزيع وتخفيض الفقر إلى خمسينات القرن الماضي وتعد دراسة البنك الدولي التي صدرت تحت عنوان "إعادة التوزيع مع النمو" سنة 1974 معلما على هذا الصعيد.

المطلب الأول– مفهوم النمو المحابي للفقراء

وصل البنك الدولي في تقريره عن الفقر والتفاوت سنة 1990 إلى أن الزيادة السريعة للنمو الاقتصادي وانخفاض الفقر والعدالة في التوزيع ليست أهدافا متعارضة، وعمم البنك الدولي مصطلح "النمو ذو القاعدة الواسعة"، وبعد أن تم التمييز بين النمو الذي يكون منصفا للفقراء وغير المنصف أصبح مصطلح النمو المنصف أو المحابي للفقراء* هو الرائج، وغدا محددا بدقة، ويتضح مفهومه كالآتي:

أولا– تعريف النمو المحابي للفقراء

النمو المحابي للفقراء هو ذلك النمو الذي يخفض بشكل معنوي نسبة الفقر[2]، وفي ظل هذا المفهوم هناك مقاربتين وتعريفين للنمو المنصف للفقراء:[3]

1– **التعريف المطلق:** من أهم رواده رافاليون وشين، إذ يعرف بأنه ذلك النمو الذي يقلل من الفقر، وهو ما يتناسب مع أحد أهم أهداف الألفية الإنمائية، والمتمثل في تقليص الفقر والفقراء بمقدار النصف بحلول سنة 2015، وهو تعريف مطلق بحكم أنه ينص على أن تكون عملية النمو مناصرة للفقراء، أي يكون هؤلاء قد انتفعوا من خلال زيادة دخولهم المطلقة، وبغض النظر عن مقارنة نسبة زيادة دخولهم مع زيادة دخول غير الفقراء فالمهم في هذا التعريف هو أن يتقلص الفقر حتى ولو كان الأغنياء هم الأكثر استنفاعا وكسبا لعوائد النمو مقارنة بالفقراء، حيث ان النمو يكون منصفا للفقراء إذا كان أثر نمو إنفاق الفرد أدى إلى انخفاض في هذا المؤشر؛

---

[1]– أحمد مصطفى البطران، **مرجع سابق**، ص ص: 67– 68.

*– **النمو المحابي للفقراء= النمو المنصف للفقراء= النمو الاحتوائي= النمو الشامل**: وهو مفهوم يقدم فرصا متكافئة للمشاركين الاقتصاديين خلال النمو الاقتصادي مع الفوائد التي يتحملها كل قسم من قطاعات المجتمع، ويتسع هذا المفهوم لنماذج النمو الاقتصادي التقليدية ليشمل التركيز على المساواة في الصحة ورأس المال البشري والجودة البيئية والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي. ويعني تعريف **النمو الاحتوائي** للجميع وجود صلات مباشرة بين محددات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي للاقتصاد والنمو الاقتصادي، حيث يجسد البعد الاقتصادي الجزئي أهمية التحول الهيكلي للتنويع الاقتصادي والمنافسة، في حين يشير البعد الكلي للتغيرات في المجاميع الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

[2]– Lamia Mokaddem, Ghazi Boulila, **Croissance pro-pauvres dans des pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord**, Revue d'économie du développement, Vol 19, 2011, p: 83.

[3]– الهواري بن لحسن، **الفقر وتفاوت توزيع الدخل في الجزائر: دراسة قياسية 1980– 2013**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، جوان 2017، ص ص: 53– 54.

2– **التعريف النسبي:** يعد حسب هذا التعريف النمو منصفا للفقراء إذا استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء، وهذا ما يعني ضرورة انخفاض درجة عدم المساواة خلال سيرورة عملية النمو، وظهرت هذه المقاربة بصورة جلية سنة 2000 نتيجة العديد من الكتابات على رأسهم كاكواني، سون، برينيا، الذين أكدوا أن مصطلح المنصف/ المحابي للفقراء يجب ان يعني حصول الفقراء على مكاسب أكبر نسبيا من غيرهم وليس أقل منهم.

من خلال التعريفين السابقين تتحدد عوامل النمو المنصف في الآتي:[1] نمو مرتفع لمتوسط مداخيل كل السكان، حساسية عالية لمعدلات الفقر تجاه تغير متوسط المداخيل، ونمط نمو يمتاز بأنه: مخفض للفقر، زيادة قدرة الفقراء على المشاركة النشطة في الاقتصاد، تحسين قدرة الفقراء على النفاذ إلى الفرص الاقتصادية.

ثانيا– مثلث العلاقة فقر/ نمو/ تفاوت

لم يلحظ الكثير من الاقتصاديين أن التفاوت يؤثر على علاقة النمو بالفقر إلا بعد مرور وقت طويل نسبيا من ظهور نظرية النمو بالتساقط، وفي مايلي تفصيل لتلك العلاقة:[2]

1– **الأساس المنطقي للعلاقة فقر/ نمو/ تفاوت:** بات وضع استراتيجيات التنمية وتطويرها وتوقع نتائجها يتم ضمن ما يعرف مثلث الفقر– النمو– التفاوت PGI، لكن العلاقة داخل المثلث ليست بسيطة نظرا لاختلاف مرونة الفقر بالنسبة للنمو بين بلد وآخر تبعا لاختلاف مستويات التنمية، والأمر نفسه ينطبق على مرونة الفقر للتفاوت، ومع ذلك فإن الشواهد التطبيقية تؤكد أن النمو فعال في خفض أعداد الفقراء مالم تتدهور أوضاع العدالة في البلد المقصود على نحو كبير. وعلى العموم فإن معادلة تغير الفقر هي دالة في النمو والتوزيع، وفي تغير نمط التوزيع. وكلما كان التفاوت مرتفعا في الوضع الأصلي كانت حصة الفقراء من مكاسب النمو اللاحقة أقل والعكس بالعكس. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 05.02– النمو الاقتصادي– الفقر– التفاوت في التوزيع

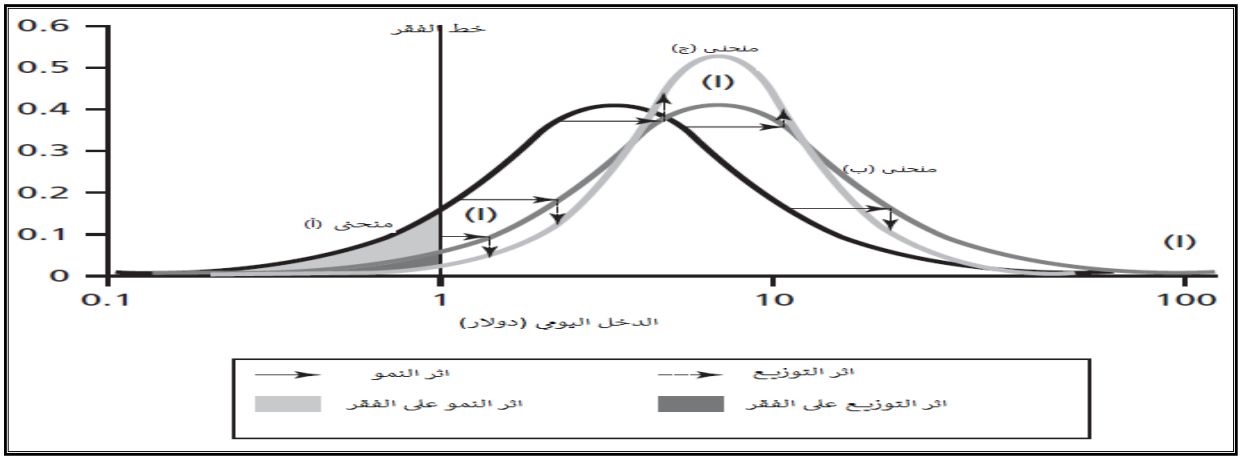

Source: J. Humberto López, **The Relative Roles of Growth and Inequality for Poverty Reduction**, POVERTY REDUCTION AND GROWTH: VIRTUOUS AND VICIOUS CIRCLES, worldbank, p: 60, Available on the link: http://siteresources.worldbank.org/BOLIVIA/Resources/Poverty_Reduction_and_Growth.pdf, 05/01/2020 , 21:03.

[1]– عبد الحليم فضل الله، **مرجع سابق**، ص ص: 31– 32.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص: 35– 38.

يتضح من خلال الشكل أنه مع ارتفاع متوسط الدخل أو الدخل النسبي ينتقل منحنى توزيع الدخل أفقياً من (أ) إلى (ب) مما يترتب عليه انخفاض معدلات الفقر بالجزء الموضح في الشكل، أما إذا ما اقترن هذا النمو بتحسن في توزيع الدخل فبالإضافة لانتقال المنحنى أفقياً فإن شكل التوزيع يختلف ليأخذ شكل المنحنى (ج) مؤدياً لخفض أكبر في معدلات الفقر.

2- سياسة التنمية داخل المثلث فقر/ نمو/ تفاوت: إن سياسة التنمية داخل المثلث ليس لها تأثيرات متماثلة في كافة المناطق حسب بورغينيون، فالنمو وإعادة التوزيع لهما أثر أكبر على الفقر النقدي في البلدان الأغنى وذات التفاوت الأعلى، وقد حلل كونغينيو المعطيات الواردة في دراسة بورغينيون، فوجد أن إعادة التوزيع قد تكون الخيار الأفضل لمكافحة الفقر في الدول ذات الدخل المتوسط والتباين المرتفع شرط أن تكون مرونة جيني إلى النمو عالية.

1.2- صعوبات استراتيجية خفض الفقر اعتمادا على معادلة النمو/ إعادة التوزيع: حسب بورغينيون:[1]

- حتى تكون عملية إعادة التوزيع مفيدة لخفض الفقر لابد أن تتم على نطاق واسع جدا، لكن ذلك بحد ذاته يتسبب في خفض معدلات النمو مما يزيد نسب الفقر من جديد بعد مرور مدة من الزمن؛
- استراتيجية مكافحة الفقر المدعومة بالنمو وإعادة التوزيع ليست ملائمة لجميع الدول لاختلاف الإمكانيات المتوفرة لديها، فالدول الفقيرة جدا والتي تحقق معدلات نمو منخفضة لا تملك موارد كافية يمكن استخدامها في هذا المجال، وهو ما يحتم عليها اللجوء إلى خيارات بديلة، ولو تم التسليم جدلا بأن تلك الاستراتيجية فعالة وقليلة الكلفة في مكافحة الفقر فهذا يطرح أسئلة لم تلقى بعد إجابات كافية حول طريقة وآلية تنفيذها وصياغتها، وهذه الأسئلة إما يصعب الإجابة عنها أو أنها تختلف اختلافا كبيرا بين حالة وأخرى.

2.2- إمكانية الربط بين الفقر، النمو والعدالة: إن الربط بين العناصر الثلاث يتعارض والأدبيات التقليدية التي تفاضل بين العدالة والفعالية، ومع ذلك فإن الخلاصة التي توصل إليها بورغينيون يمكن تلخيصها في عنصرين:

- مواجهة الفقر تتطلب اعتماد سياسات فعالة للتنمية تناسب احتياجات ذوي الدخل المحدود؛
- إعادة توزيع الدخل خيار مكمل للنمو في سبيل خفض الفقر، وهذا يتحقق إما بطريقة مباشرة من خلال استهداف الفقراء على نحو خاص بالمنح والتحويلات، أو بصورة غير مباشرة عبر إجراءات تزيد مرونة النمو/ الفقر، أو بخفض مستوى التفاوت الذي يعزز النمو ويقلل الفقر في آن واحد.

المطلب الثاني– قياس النمو المحابي للفقراء

نظرا للكم الهائل الذي تناول موضوع النمو المحابي للفقراء خاصة في الآونة الأخيرة، فقد تعددت بذلك المقاربات والمؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى نجاعة النمو في تخفيض الفقر، وهو ما يوضحه الآتي:

[1]– Voir : Bourguignon F, **The growth elasticity of poverty reduction: explaining heterogeneity across countries and time period**, DELTA (Département et Laboratoire Théorique et Appliquée), Working Paper N°2002-03, 2002, p: 12.

أولا– مقاربات قياس النمو المحابي للفقراء

يمكن تقسيم مقاربات قياس النمو المحابي للفقراء على النحو التالي:[1]

1– مقاربة القياس على أساس تعريف النمو المحابي للفقراء: يمكن تقسيمها إلى ثلاث مناهج أساسية:

1.1– المنهج التجميعي: حسب هذا المنهج فإن عملية تحليل توزيع عوائد النمو تتم بشكل مستقل عن نوع التعريف المأخوذ (مطلق أو نسبي)، وتتضمن بذلك مقاربة تفكيك الفقر لدات رافاليون (1992)، ومقاربة منحنى أثر النمو CIC لرافاليون وسن (2003)؛

2.1– المنهج النسبي: حسبه يكون النمو داعما للفقراء إذا تصاحب مع تخفيض درجة التفاوت داخل المجتمع، ومن بين المؤشرات المعتمدة على هذا المنهج مؤشر النمو الداعم للفقر ICPP لكاكواني وبرنيا (2001)، معدل النمو المكافئ للفقر لكاكواني وسن TCEP (2002)، منحنى نمو الفقر CCP لسن (2004)؛

3.1– المنهج المطلق: يكون قياس النمو الداعم للفقراء مطلقا إذا تسبب في التخفيض من نسب الفقر بغض النظر عن التغير الحاصل في معدلات التفاوت، ومن بين أهم المؤشرات المذكورة في هذا المنهج يمكن ذكر: معدل النمو الداعم للفقراء TCPP لرافاليون وسن (2003)، طريقة مرونة النمو للفقر، وطريقة التفكيك لكراي (2004).

2– مقاربة القياس على أساس اختيار خط الفقر: على هذا الأساس يمكن التمييز بين:

1.2– المنهج الجزئي: يعتمد على أدوات التمثيل البياني دون الحاجة إلى قياس الفقر بوضع خط للفقر، ويتميز نتائج هذا المنهج بأنها صالحة لكل خطوط الفقر مهما كان مؤشر قياس الفقر المستخدم، إلا أنها لاقت العديد من الانتقادات من بينها من بينها انه في حالة ما إذا كان لدينا سياستين اثنتين توصف كل منهما بأنها داعمة للفقراء، لا يمكن من خلال هذا المنهج تحديد السياسة الأصلح، ومن بين أهم المؤشرات المستخدمة لهذا المنهج منخنى أثر النمو CIC لرافاليون وسن (2003)، منحنى نمو الفقر CCP لسن (2004)؛

2.2– المنهج الكلي: يمر أولا بوضع خط ومؤشر للفقر، ويكون اللجوء إليه مفضلا عندما لا تعطي المقاربة المبنية على المنهج الجزئي نتائج واضحة، وعلى خلاف المنهج الجزئي فإن المنهج الكلي يسمح بترتيب السياسات على أساس درجة دعمها وصلاحيتها للفقراء بناءا على خط الفقر ومؤشر الفقر المحسوب، ومن بين اهم مؤشرات القياس في هذا الصدد مؤشر النمو الداعم للفقراء ICPP لكاكواني وبرنيا (2001)، معدل النمو المكافئ للفقر TCEP لكاكواني وسن (2002)، ومعدل النمو الداعم للفقراء لرافاليون وسن (2003)؛

3.2– المنهج المختلط: وهو المنهج الذي يدمج بين كل من المنهج الجزئي والكلي.

3– مقاربة القياس النقدية وغير النقدية: تتضمن الآتي:

[1]– سيد أحمد بوحازم، **النمو المحابي للفقراء في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970– 2016**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عالمي، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2017– 2018، ص ص: 180– 185.

1.3– المقاربة النقدية: لاقت رواجا كبيرا سواء بين الباحثين أو على مستوى واضعي السياسات والاستراتيجيات المكافحة للفقر، وكذا على مستوى المؤسسات الدولية، وقد سارت معظم الأبحاث التي أجريت حول النمو الداعم للفقراء معتمدة على الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي كمقياس للرفاهية، وجميع السابقة تحت هذا التوجه؛

2.3– المقاربة متعددة الأبعاد: نظرا لكون الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ولا يمكن تحجيم قياسها في مؤشر نقدي واحد، قامت العديد من الدراسات على هذا الأساس ببناء مؤشرات قياس النمو المحابي للفقراء بناءا على المقاربة غير النقدية، وذلك بحجة توسيع دائرة تحليل النمو الداعم للفقراء ليشمل مؤشرا غير نقدي إضافة للمؤشر النقدي الاعتبار المتعدد الابعاد للفقر وعلاقته بالتوزيع، القياس غير النقدي للنمو الداعم للفقراء من شأنه أن يعطي معلومات إضافية للساسة حول ديناميكية النمو المحابي للفقراء مع التوزيع، وهو ما يتعذر في ظل القياس النقدي.

ثانيا– مؤشرات قياس النمو المحابي للفقراء

تتمثل مؤشرات النمو المحابي للفقراء في المؤشرات التالية:

1– مؤشرات القياس وفق مقاربة التعريف المطلق للنمو المحابي للفقراء: تشمل كلا من:

1.1– معدل النمو المحابي للفقراء TCPP: تشمل أهم الأدبيات التي تناولت مؤشرات قياس النمو المحابي للفقراء انطلاقا من مؤشر الفقر على مساهمات كل من كاكاواني وبرنيا (2000)، ورافاليون وسن (2001)، وقد اعتمدت هذه الأخيرة على مؤشر واطس لقياس الفقر، حيث تم النظر إلى أثر نمو إنفاق الفرد على المؤشر بحيث يعتبر النمو محابيا للفقراء إذا ما ترتب عليه انخفاض في مؤشر واطس[1]، ويحسب معدل النمو المحابي للفقراء على النحو التالي:

$$TCPP= (dW_t/ dW_t^*) Y_t$$

حيث: dW_t: التغير الحقيقي للفقر باستعمال مؤشر واطس، dW_t^*: تغير الفقر الناتج عن توزيع حيادي، Y_t: معدل النمو الكلي للفترة t، وعلى هذا الأساس يكون النمو محابيا للفقراء إذا كان $TCPP> Y_t$.[2]

2.1– المؤشر المعتمد على المرونة*: بالنظر إلى التغيرات التي تحدث في حالة الفقر، نتيجة نمو دخل الفرد بعد الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في حالة توزيع الانفاق، اعتبر أن أي مؤشر للفقر يتغير مع الزمن ومن ثم عندما ينمو دخل الفرد، وذلك من خلال مكونين هما:[3]

---

[1]– علي عبد القادر علي، **النمو الاقتصادي المحابي للفقراء**، مجلة جسر التنمية، المجلد 08، العدد 82، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2009، ص: 05، متاح على الرابط: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/35/35_develop_bridge82.pdf، 2019/11/07، 15:03.

[2]– الهواري بن لحسن، **التفاوت في توزيع الدخل وإشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، ديسمبر 2016، ص: 108.

*– أسلوب المرونات هو أحد الأساليب المستعملة في قياس النمو المحابي للفقر، ونميز ههنا بين نوعين من المرونات، مرونة النمو الجزئية للفقر والتي تعرف على أنها التغير النسبي في معدل الفقر إذا تغير الدخل المتوسط بنسبة 1% مع الحفاظ على ثبات توزيع الدخل، ومرونة النمو الكلية للفقر، والتي تعرف على أنها التغير النسبي في معدل الفقر بين فترتين إذا ارتفع الدخل المتوسط بنسبة 1% لخط فقر معطى، ويعبر كذلك عن علاقة إحصائية بين تخفيض الفقر والنمو والمستنبطة من طريقة الانحدارات الخطية.

[3]– علي عبد القادر علي، **النمو الاقتصادي المحابي للفقراء**، مرجع سابق، ص ص: 05– 06.

1.2.1– المكون الفرعي للنمو الاقتصادي: وهو عبارة عن المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع متغير مستوى المعيشة (نسبة إنفاق الفرد لخط الفقر للفرد) مضروبا معدل نمو إنفاق الفرد (هذه المرونة سالبة)؛

2.2.1– المكون الفرعي لتوزيع الانفاق: وهو عبارة عن المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع درجة التفاوت في التوزيع (على سبيل المثال معامل جيني) مضروبا في معدل تغير درجة التفاوت (هذه المرونة موجبة).

على أساس هاذين المكونين تم تعريف مؤشر النمو المحابي للفقراء على أنه نسبة المرونة الكلية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة إلى المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:[1]

مؤشر النمو المحابي للفقراء= 1+ (المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع/ المرونة الفرعية مع مستوى المعيشة

لذا اقترح كاكاواني وبرنيا القيم التالية للتعرف على مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقراء:

الجدول رقم 01.02– مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقراء من خلال قيم المؤشر

علامة وقيمة المؤشر	حالة محاباة النمو
سالبة	نمو اقتصادي ضد الفقراء
موجبة وأقل من 0.33	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة ضعيفة
أكثر من 0.33 وأقل من 0.66	نمو اقتصادي محابي للفقراء بطريقة متوسطة
أكثر من 0.66 وأقل من 1	نمو محابي للفقراء
1 فأكثر	نمو اقتصادي محابي للفقراء بشدة

المصدر: علي عبد القادر علي، **النمو الاقتصادي المحابي للفقراء**، مجلة جسر التنمية، المجلد 08، العدد 82، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2009، ص: 06، متاح على الرابط:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/35/35_develop_bridge82.pdf، 2019/11/07، 15:03.

2– مؤشرات القياس وفق مقاربة التعريف النسبي للنمو المحابي للفقراء: في ورقة نشرت عام 2004 اقترح كل من كاكوان، خاندكار وسون تعريف بسيط ومعقول للنمو المحابي للفقراء، مفادها أن النمو يعد محابيا للفقراء إذا استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء، مما يساهم في انخفاض درجة التفاوت خلال فترة النمو، وهو ما يعني انتقال منحنى لورنز في اتجاه وتر المثلث (في اتجاه العدالة الكاملة).[2] وبذلك برزت المؤشرات التالية لقياسه:

1.2– معدل النمو المكافئ للفقر: قدم كل من كاكواني وخاندر وسون منهجية لتقدير مدى النمو المنصف أطلق عليها اختصار KKS، هذه المنهجية تعطي وزنا إضافيا لمداخيل الفقراء من مجموع المداخيل المرصودة في إحصاءات أحوال الأسر، تسمى هذه المنهجية أيضا "معدل النمو المكافئ للفقر PEGR".

[1]– **المرجع نفسه**، ص: 06.

[2]– **استراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، متاح على الرابط: http://kassioun.org/economic/item/53620-27379، 2019/07/29، 15:22.

إذا كان هذا المعدل أعلى من المعدل الفعلي كان النمو منصفا، لكن لا يتوقع حصول ذلك إلا إذا انخفض معامل جيني أثناء النمو وانتقل منحنى لورنز بأكمله إلى الأعلى، وهذه المنهجية تختلف عن المنهجيات الأخرى الأقل تعقيدا كالتي اعتمدها رافاليون، وفيها أن النمو المنصف هو الذي يؤدي ببساطة إلى خفض معدل الفقر؛[1]

2.2– معدل النمو المصحح بالفقر: يتضمن المؤشرين التاليين:

1.2.2– معدل النمو المكافئ للفقر TCEP: بحيث يتم تقدير معدل نمو افتراضي يطلق عليه معدل النمو المصحح بالفقر؛ يعطي وزنا أكبر لدخل الفقراء، وتعتمد الأوزان على مقياس الفقر المستخدم. فإذا كان معدل النمو المصحح أكبر من معدل النمو الفعلي (الحالة التي ينمو فيها دخل الفقراء بمعدل أكبر من معدل نمو متوسط الدخل)، عندئذ يكون النمو محابيا للفقراء، والعكس بالعكس[2]، يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{TCEP}=\left(\frac{\delta}{\eta}\right)y$$

حيث: δ: المرونة الفقر الكلية للنمو[*]، η: مرونة النمو للفقر مع ثبات التفاوت.[3]

2.2.2– مؤشر النمو الداعم للفقر ICPP:[4] اقترحه الباحثان كاكواني وبرنيا (2001)، اعتمادا على مقاربة تفكيك الفقر تبعا للتغير في النمو، حيث يقيس مؤشر النمو المحابي للفقر النسبة بين مرونة الفقر الكلية للنمو δ ومرونة الفقر للنمو مع ثبات مستوى التفاوت η، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{ICPP}=\delta/\eta$$

3– مؤشرات القياس وفق المقاربة التجميعية للنمو المحابي للفقراء: من بين أهم المؤشرات التي تتضمنها يمكن ذكر:[5]

1.3– مقياس دات ورافاليون: على أساسه تم تقسيم الفقر إلى ثلاث مكونات فرعية، وتم الجمع بينها كما تبينه حدود المعادلة التالية:

مقياس دات ورافاليون= أثر النمو الذي يدل على التغير في الفقر مع ثبات منحنى لورنز+ تغير الفقر تبعا لتغير إعادة التوزيع مع ثبات متوسط الدخل+ تفاعلات الآثار السابقة

---

[1]– عبد الحليم فضل الله، **مرجع سابق**، ص: 35.

[2]– إدواردو زيبدا، **النمو المحابي لصالح الفقراء: ماهو؟**، المركز الدولي لمكافحة الفقر، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، متاح على الرابط: https://ipcig.org/pub/arab/IPCOnePager1.pdf، 2020/01/05، 20:21.

[*]– **مرونة الفقر الكلية للنمو**: تقيس التغير النسبي في الفقر تبعا للتغير في النمو، وتحسب بالعلاقة: $\delta=\eta+\vartheta\times k$، حيث: δ: مرونة الفقر الكلية للنمو، η: مرونة الفقر للنمو مع ثبات مستوى التفاوت والتي تقيس التغير في الفقر الناجم عن التغير في الدخل المتوسط ب 1%، ϑ: مرونة الفقر بالنسبة للتفاوت والتي تقيس أثر ارتفاع مؤشر التفاوت (gini) بنسبة 1% على الفقر في ظل ثبات النمو، وk: مرونة التفاوت بالنسبة للنمو والذي يقيس التغير في التفاوت الناجم عن ارتفاع النمو ب 1%.

[3]– الهواري بن لحسن، **التفاوت في توزيع الدخل وإشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر**، مرجع سابق، ص: 107.

[4]– Lamia Mokaddem, Ghazi Boulila, **Croissance pro-pauvres dans des pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord**, Revue d'économie du développement, Vol 19, N° 01, De Boeck Supérieur, Bruxelles, Belgique, Janvier 2011, https://www.cairn.info/revue-d-economie-du developpement-2011-1-page-77.htm, 08/01/2020, 22:00.

[5]– Dorothée Boccanfuso, Caroline Ménard, **La croissance propauvre un aperçu exhaustif de la « boîte à outils»**, groupe de recherche en économie et développement international, cahier de recherche 09-06, université de Sherbrooke, Québec- Canada, Février 2009, Disponible sur le lien, https://econpapers.repec.org/paper/shrwpaper/09-06.htm, 06/01/2020, 13:12.

2.3– منحنى أثر النمو: يحلل أثر النمو الاقتصادي المجمع لمختلف الأجزاء المئوية لتوزيعه الدخل على المجتمع ويكون النمو محابيا للفقراء إذا كان $g_{t(p)}$ موجبة لكل الأجزاء المئوية في التوزيع، حيث:

$$g_{t(p)} = \left(\frac{Yt(p)}{Yt-1\ (P)}\right) - 1$$

حيث: gt(p) معدل نمو الدخل yt(p): للجزء المئوي $P^{ième}$ بين t-1 و t

هذه الدالة هي تمثيل بياني للأجزاء المئوية من 8 الى 822 مرتبة حسب الدخل على محور السينات ومعدل النمو السنوي للدخل بالفرد لكل جزء مئوي على محور العينات.

المطلب الثالث– استراتيجية دعم النمو المحابي للفقراء

تتضمن استراتيجية دعم النمو المحابي للفقراء جملة من السياسات التي تضمن تحقيق معدلات نمو إيجابية، ويشترط في تلك المعدلات الموجبة ان تنصرف إلى استفادة الطبقات الفقيرة من المجتمع لانتشالهم من الفقر وتحسين مستواهم المعيشي، وهو ما يعزى إلى تنفيذ مجموعتين من السياسات؛ الاولى لدعم النمو الاقتصادي والثانية لتحقيق عدالة التوزيع من أجل ضمان انسياب ذاك النمو إلى أسفل، وهو ما يمكن جمعه في حزمتي السياسات التالية:

أولا– سياسات داعمة للنمو الاقتصادي

من بين أهم السياسات التي يمكن من خلالها تحقيق معدلات نمو اقتصادي إيجابية في الدول النامية يمكن ذكر:[1]

1– **سياسة استثمارية:** يترتب عليها:

- زيادة معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي) بنقطة مئوية واحدة يتوقع أن تزيد معدل نمو دخل الفرد بحوالي 0.1 إلى0.2 نقاط مئوية؛
- زيادة معدل الاستثمار في المعدلات (الاستثمار في المعدات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) بثلاث نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى زيادة معدل النمو بنقطة مئوية واحدة؛

2– **سياسات لسعر الصرف:** يترتب عليها زيادة في علاوة سعر الصرف في السوق السوداء بحوالي عشر نقاط مئوية، يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض معدل النمو بحوالي 0.4 نقطة مئوية

3– **سياسة نقدية:** يترتب عليها:

- زيادة العمق النقدي في الاقتصاد (نسبة أشباه النقود للناتج المحلي الاجمالي) بحوالي 10 نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو بحوالي 0.2 إلى 0.4 نقاط مئوية

[1]– علي عبد القادر علي، **الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سبتمبر 2003، ص ص: 05– 06.

– دفع معدلات الفائدة الحقيقية من السالب إلى الموجب يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو بحوالي 1.5 نقطة مئوية؛

4– **سياسة مالية**: يترتب عليها زيادة نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 10 نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو بحوالي 1.2 نقطة مئوية؛

5– **سياسة تجارة خارجية**: يترتب عليها زيادة في نسبة الصادرات للناتج المحلي الاجمالي بحوالي 10 نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو بحوالي 0.6 نقطة مئوية؛

6– **سياسة تعليمية**: يترتب عليها:

– زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بحوالي 10 نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو بحوالي 0.2 إلى 0.3 نقطة مئوية؛

– زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي بحوالي 10 نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى زيادة في معدل النمو بحوالي 0.2 إلى 0.3 نقطة مئوية.

وبذلك على كل قطر أن يتخذ حزمة السياسات التي تناسب الظروف الابتدائية السائدة فيه.

ثانيا– سياسات توزيع الدخل

إن مؤشر توزيع الدخل يتغير عبر الزمن، وبالتالي يتوقع أن يتجه توزيع الدخل نحو تفاقم التفاوت واللاعدالة في التوزيع مما يزيد من حدة الفقر في المجتمع في المراحل الابتدائية للتنمية، وتوضح بعض الدراسات الحديثة أنه بعد الأخذ بعين الاعتبار المرحلة التنموية للقطر، تتمثل أنواع السياسات التوزيعية (استنادا على عينة تضم 80 قطرا توفرت لها المعلومات كمتوسطات لفترة الثمانينات) فيما يلي:

1– **شبكات الأمان الاجتماعي**: والتي تشمل خطط ضمان التوظيف بحيث يتم توفير عمل لائق لكل طالبي العمل، والعمل اللائق هو العمل المنتج الذي يستخدم الفرد فيه مهاراته ويحقق امكاناته في النمو، وفي ظروف تضمن الكرامة الانسانية، وبحيث يمكن للفرد تحقيق دخل كاف لتفادي الفقر والضيم؛[1]

2– **سياسة التحويلات النقدية والعينية**: حيث تشمل التحويلات النقدية والعينية على التزامات المعاشات وعلاوات العائلة والأطفال وتعويضات الإجازات المرضية، وتعويضات البطالة والتعليم والعناية الصحية، هذا وقد عبر عن التحويلات النقدية والعينية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

[1]– https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr02/ch6.pdfhttps://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr02/ch6.pdf, 29/07/2019, 15:56, p: 09.

3- سياسات التشغيل في قطاع الدولة: (معبرا عنها بنسبة كل العاملين في قطاع الدولة من إجمالي العاملين في القطر) توضح النتائج أن زيادة نسبة العاملين بقطاع الدولة بحوالي 10 نقاط مئوية يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني بحوالي 2.1 نقطة مئوية؛

4- سياسات الاستثمار في رأس المال البشري: والذي يعبر عن متوسط سنوات الدراسة للسكان من عمر 25 سنة وأكثر، وتوضح النتائج أن زيادة رأس المال البشري بسنة دراسية من شأنه تخفيض معامل جيني بحوالي 1.4 نقطة مئوية؛

5- سياسات تثبيت الأسعار: توضح النتائج أن الأقطار* التي تعاني من التضخم الجامح عادة ما يكون فيها التوزيع أكثر تفاوتا بحوالي 8 نقاط مئوية مقارنة بمتوسط درجة تفاوت تساوي 50% (معامل جيني) لعينة الأقطار، من جانب آخر ففي الأقطار ذات التضخم المرتفع أو التضخم المنخفض تقل درجة التفاوت في التوزيع بحوالي 7و8 نقاط على التوالي مقارنة بدرجة متوسط التفاوت في العينة، وتؤكد هذه النتيجة ما كان معروفا عن تأثير التضخم على حالة توزيع الدخل، ما يعني ان سياسة تثبيت الأسعار لها مردود إيجابي في تحسين حالة توزيع الدخل؛

6- برامج الاصلاح الزراعي: على الرغم مما تعرضت له مثل هاته البرامج من نقد إلا أن نجاح تجربة أقطار شرق آسيا في إطار طويل المدى يمكن أن تعتبر مضمون توزيع يعتد به؛[1]

7- برامج الإقراض بالغ الصغر: يشير مصطلح التمويل الأصغر إلى توفير الخدمات المالية والقروض صغيرة الحجم للعملاء الفقراء النشيطين اقتصاديا الغير قادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية، وكذا لحوجتهم للدخول في مشروعات مدرة للدخل للذين ليس لديهم ضمانات عينية بهدف خلق فرص مستدامة للفقراء مما يساهم في معالجة التفاوت في توزيع الدخل الذي تعاني منه أغلب المجتمعات، ويعتبر بنك الفقراء (بنك جرامين بماليزيا) تجربة فريدة ذات طبيعة اجتماعية في ثوب اقتصادي، ابتدأها وطورها مُحَمَّد يونس* حتى استحقت هاته التجربة النجاح الذي منحها 7 جوائز محلية وعالمية، ومنح صاحبها 60 جائزة محلية عالمية، إضافة إلى 27 دكتوراه فخرية، و15 تكريما خاصا من بلدان العالم المختلفة قبل أن يتوج ذلك بجائزة نوبل للسلام في 13 أكتوبر 2006.[2]

---

* – يمكن تصنيف الأقطار حسب معدلات التضخم التي تسود فيها إلى أقطار ذات تضخم جامح (بمعدل تضخم سنوي يفوق 300% يؤخذ كمتوسط ل 5 سنوات سابقة على سنة مشاهدة معامل جيني)، وأقطار ذات تضخم مرتفع (بمعدل تضخم سنوي ما بين 40– 300%)، وأقطار ذات تضخم منخفض (بمعدل تضخم سنوي ما بين 5– 40%)ن وأقطار ذات تضخم منخفض للغاية (بمعدل تضخم سنوي أقل من 5%).

[1] – علي عبد القادر علي، **الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية**، مرجع سابق، ص ص: 07– 08.

* – **مُحَمَّد يونس:** ولد مُحَمَّد يونس عام 1940 في مدينة شيتاجونج التي كانت تعتبر في ذلك الوقت مركزا تجاريا لمنطقة البنغال الشرقي شمال شرق الهند، وفي عام 1965 حصل على منحة من مؤسسة فولبرايت لدراسة الدكتوراه في جامعة فاندربيلت بولاية تينيسي الأمريكية، وفي فترة تواجده بالبعثة نشبت حرب تحرير بنغلاداش واستقلالها عن باكستان، وبعد مشاركته في تلك الحركة عاد إلى بنغلاداش المستقلة حديثا عام 1972، ليصبح رئيسا لعلم الاقتصاد في جامعة شيتاغون.

2– مجدي علي سعيد، **تجربة بنك الفقراء**، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2007، ص ص: 09– 18.

المبحث الرابع– واقع النمو الاقتصادي والتفاوت في التوزيع على المستوى العالمي

شهد الاقتصاد العالمي تطورات مستمرة في ظل تباين العوامل المؤثرة في النمو وهيكل توزيع الدخول، ويمكن تشخيص واقع النمو الاقتصادي العالمي وكيفية توزيع ثماره بين الدول وحتى بين أفراد الدولة الواحدة، وما تولد عن ذلك من عدالة أو تفاوت في التوزيع، من خلال التطرق إلى كل من:

المطلب الأول– ملامح النمو الاقتصادي العالمي

يتضمن معدل النمو الاقتصادي معدلا اسميا وآخر حقيقيا خال من الآثار التضخمية، وبذلك تتضح ملامح النمو الاقتصادي العالمي من خلال دراسة وتحليل المنحى الذي تسلكه معدلات النمو الاسمية والحقيقية، ويمكن التفصيل في ذلك من خلال الآتي:

أولا– تطور معدل النمو الاقتصادي الاسمي العالمي

يحسب النمو الاقتصادي على أساس التطور في نصيب الفرد من الدخل الوطني أو الناتج المحلي، كما يحسب من خلال الفرق بين معدلي نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني والسكاني، والذي تطور على النحو التالي:

الشكل رقم 06.02– تطور معدل النمو الاقتصادي الاسمي العالمي خلال الفترة 1980– 2017 (%)

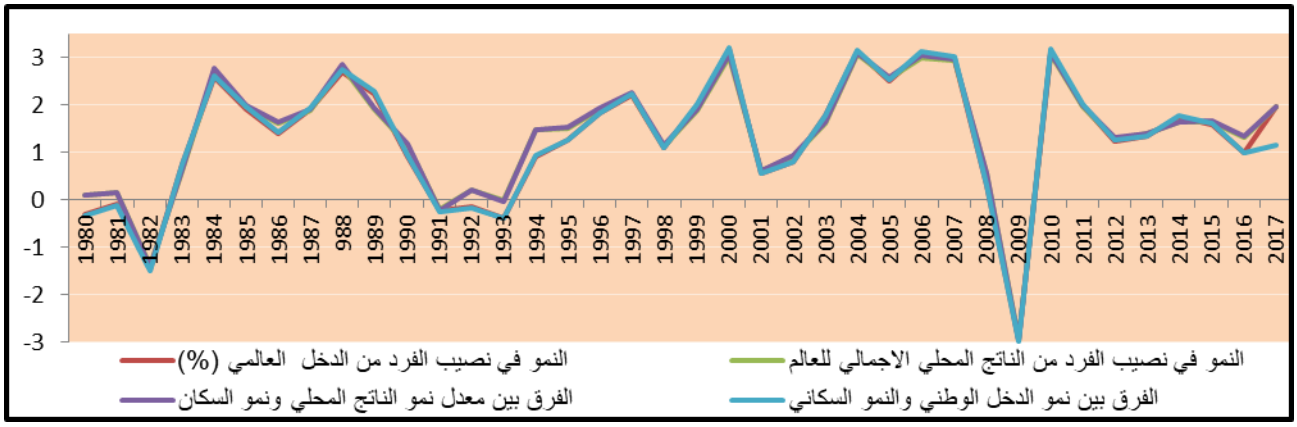

Source: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG, 31/07/2018, 06:48.

يتضح من الشكل البياني أن هناك تطابقا بين كل المنحنيات مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي هو نفسه تقريبا مهما اختلفت طريقة حسابه وتقديره، وقد شهد تذبذبا مستمرا طوال الفترة 1980– 2017 منحصرا بين 3- و3.5%، وقد سجلت معدلات إيجابية طوال الفترة المدروسة باستثناء السنوات 1982، 1991، 1993، و2009. هذه الأخيرة التي بلغ فيها معدل النمو الاقتصادي العالمي أدنى مستوى له نتيجة الأزمة المالية العالمية التي زعزعت الاقتصاد العالمي في تلك الفترة. ويمكن تفسير معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي والدخل الوطني بنسبة أكبر من الزيادة في التعداد الإجمالي لسكان العالم، مما يترجم بزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني (الناتج المحلي الإجمالي) العالمي بنسب متفاوتة بين السنة والأخرى.

ثانيا– معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية بين الدول المتقدمة والنامية

حسب صندوق النقد العربي فقد تطور معدل النمو الاقتصادي العالمي بين الدول المتقدمة والنامية، منذ بداية الألفية الثالثة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 07.02– تطور معدلات النمو الحقيقية بين الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 2000– 2017 (%)

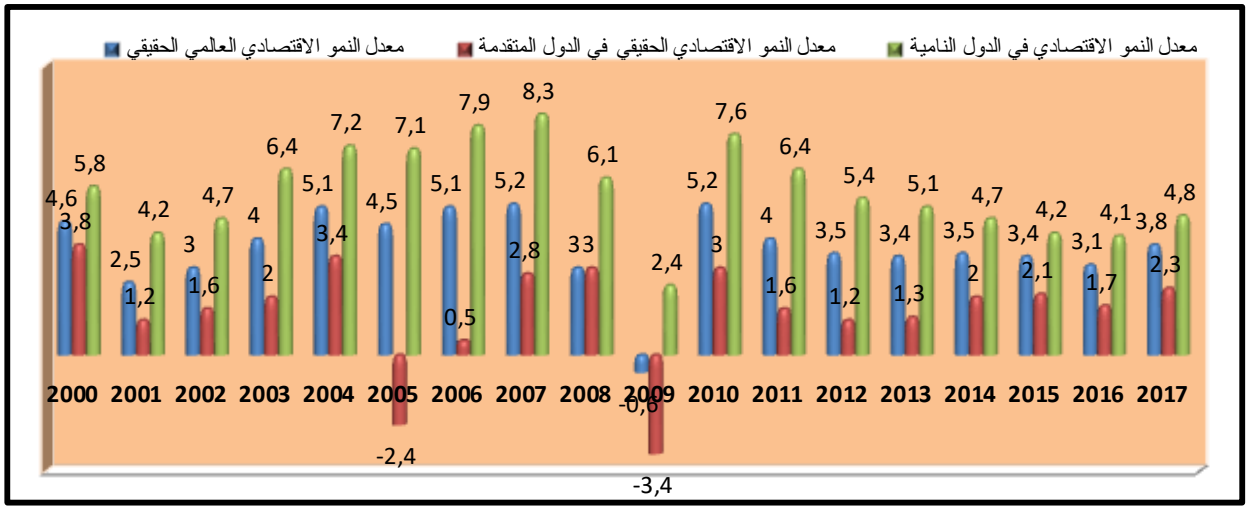

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، **الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية**، متاحة على الموقع: www.amf.org.ae.

يتضح من الشكل أن معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية شهدت تطورات هامة خلال فترة الألفية الثالثة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى تلك التطورات التي شهدتها معدلات النمو للدول المتقدمة* أو النامية والأسواق الناشئة الأخرى**:

1– **قبل الأزمة المالية العالمية:** بعد تراجع معدل النمو الحقيقي العالمي من 4.6% إلى 1.2% سنة 2001 تحسن أداء الاقتصاد العالمي بعدها ليستمر في التزايد طوال الفترة 2001– 2007، باستثناء سنة 2005، ليصل إلى 5.2% وهي أعلى نسبة حققها خلال تلك الفترة، وترجع إلى التزايد المستمر لمعدل النمو في الدول النامية والسوق الناشئة الأخرى، حيث انتقل من 4.2% سنة 2001 إلى 8.3% كأعلى معدل خلال الألفية، وارتفعت معدلات النمو بصورة ملحوظة في كافة المجموعات الفرعية لدول المجموعة، باستثناء منطقة الشرق الأوسط، أما فيما يتعلق بالدول المتقدمة فقد شهدت معدلات النمو تزايدا مستمرا من 1.2% سنة 2001 إلى 3.4% سنة 2004، حيث ارتفعت في كل من الولايات المتحدة، منطقة اليورو (2% سنة 2004)، المملكة المتحدة، اليابان، كندا، والدول الآسيوية حديثة التصنيع، والدول المتقدمة الأخرى*.

2– **أثناء الأزمة المالية العالمية:** في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي تفاقمت أعراضها اعتبارا من منتصف عام 2008، وامتدت تأثيراتها إلى عمق الاقتصاد الحقيقي، دخل بذلك الاقتصاد العالمي فترة من الركود اتسمت بتراجع معدل النمو

* – **الدول المتقدمة**: تشمل حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أفريل 2016): الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة، وكندا.

** – **الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة**: إفريقيا، رابطة الدول المستقلة، دول الشرق الأوسط، دول نصف الكرة الغربي (أمريكا اللاتينية وأفريقيا)، الدول النامية الآسيوية (بنغلادش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، أندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلنكا، تونكا، فانوات، والفيتنام).

* – **الدول المتقدمة الأخرى**: تضم: أستراليا، قبرص، الدنمارك، ايرلندا، إسرائيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا.

العالمي الحقيقي من 3% سنة 2008 إلى انكماش بنسبة 0.6% سنة 2009 نتيجة تراجع معدل النمو الحقيقي في الدول المتقدمة من 3 إلى انكماش ب3.4% سنة 2009 نتيجة الركود الحاد الذي سجلته دول المجموعة (الو.م.أ 2.6- منطقة اليورو 4.1-%، المملكة المتحدة 4.9-%)، إضافة إلى تراجع النمو الحقيقي في الدول النامية من 6.1 إلى 2.4% سنة 2009.

3- بعد الأزمة المالية العالمية: خلال سنة 2010 استعاد الاقتصاد العالمي عافيته من الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد سجل نموا بلغ معدل 5.2% نهاية عام 2010، وقد ارتكز هذا النمو على تحسن أداء اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وإن كان أداء الدول النامية أكثر وضوحا ويرجع ذلك خاصة إلى استمرار كل من الهند والصين في تحقيق معدلات نمو عالية نسبيا وصلت إلى 10.4% و10.3% على التوالي عام 2010. ليدخل الاقتصاد العالمي بعد سنة 2010 في حالة من تباطؤ النمو. فرغم الانحسار النسبي للأزمة والتحسن في أداء الاقتصاد الأمريكي إلا أن الاقتصاد العالمي قد تراجع أدائه من 5.2 إلى 3.9% سنة 2017.

المطلب الثاني– أهم معدلات النمو الاقتصادي في العالم

تتمثل أهم معدلات النمو الاقتصادي العالمية في تلك المعدلات التي يكون الحديث عنها باستمرار، فإما أن تتمثل في تلك المنسوبة لأقوى الاقتصادات في العالم، وإما ان تكون أعلى أو أدنى المعدلات المسجلة في العالم.

أولا– معدلات النمو الاقتصادي لأقوى الاقتصادات في العالم

تعمل العديد من الحكومات على دفع اقتصاد بلادها نحو العشر الأوائل بزيادة نسب النمو وتفعيل القطاعات الإنتاجية والخدمية، ويصنف اقتصاد الدول الأقوى وفق عدة معايير منها الناتج المحلي، الدخل الوطني، المستوى المعيشي، النمو، ...وغيرها، وفي صدد الحديث على النمو الاقتصادي العالمي يمكن التركيز على المعايير التالية:

1- حسب الدخل الفردي ومساهمة الدولة في الاقتصاد العالمي: بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي فإن أقوى اقتصاديات العالم حسب هذا المعيار لعام 2017 تظهر حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 08.02- أقوى دول العالم حسب الدخل الوطني ومساهمتها في الاقتصاد العالمي سنة 2017

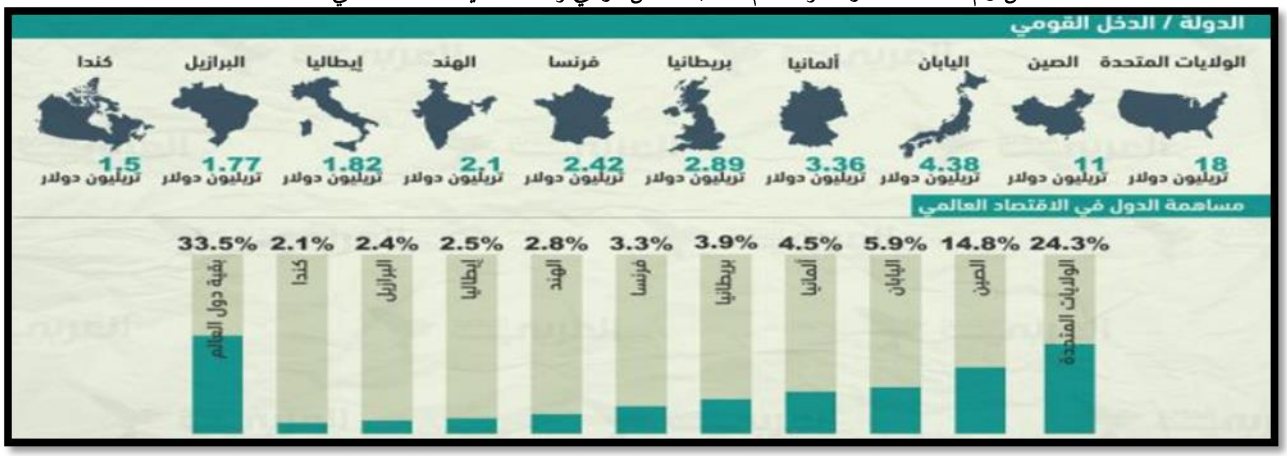

المصدر: تعرف إلى أقوى 10 اقتصادات في العالم، متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/8/30/، 2018/08/01، 02:18.

تمكنت الولايات المتحدة منذ سنوات من احتلال المركز الأول عالميا، حيث يصل الدخل الوطني فيها إلى نحو 18 ترليون دولار مسيطرة بذلك على 24.3% من الاقتصاد العالمي، وتأتي الصين في المركز الثاني كأقوى اقتصاد عالمي فيصل الدخل الوطني فيها إلى نحو 11 ترليون دولار مشكلا بذلك ما يقارب 11.8% من الاقتصاد العالمي، أما في المركز الثالث تأتي اليابان التي يبلغ دخلها الوطني 4.38 ترليون دولار مشكلا 5.9% من الاقتصاد العالمي، تليها ألمانيا ثم بريطانيا ثم فرنسا ثم الهند ثم إيطاليا، فالبرازيل فكندا، وقد بلغ الدخل الوطني لكل منها: 3.36، 2.89، 2.42، 2.1، 1.82، 1.77، و1.5 ترليون دولار على الترتيب، وهو ما يعادل النسب: 4.5، 3.9، 3.3، 2.8، 2.5، 2.4، و2.1% على الترتيب، وقد بلغت معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول الأقوى اقتصاديا المعدلات التالية:

الجدول رقم 02.02– معدلات النمو الاقتصادي لأقوى اقتصادات العالم سنة 2017

الترتيب	الدولة	النمو الاقتصادي%		الترتيب	الدولة	النمو الاقتصادي%
01	الولايات المتحدة	2.27		06	فرنسا	1.81
02	الصين	6.9		07	الهند	6.62
03	اليابان	1.71		08	إيطاليا	1.50
04	ألمانيا	2.22		09	البرازيل	0.97
05	بريطانيا	1.78		10	كندا	3.04

Source: http://data.albankadawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG, 31/07/2018, 06:48.

من خلال الجدول يمكن الاستخلاص أنه أن تمتلك الدولة أقوى اقتصاد في العالم لا يعني أن تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي، فالولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من سيطرتها على ربع الاقتصاد العالمي تقريبا إلا أن اقتصادها نمى بمعدل 2.27%، كما لم يتجاوز المعدل 2% في كل من اليابان، بريطانيا، إيطاليا، البرازيل، في حين بلغ 2.22، و3.04% في كل من ألمانيا وكندا، أما الصين والهند فقد حققت معدلات نمو فاقت 6%.

2– حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: على الرغم من أن أكبر 10 اقتصادات في العالم تمثل نحو 70% من الناتج العالمي، إلا أن الاقتصاد الكبير لا ينعكس بالضرورة على نصيب الفرد من الناتج المحلي:

الجدول رقم 03.02– أكبر 10 اقتصادات من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي سنة 2017 (ألف دولار)

الترتيب	الدولة	نصيب الفرد	النمو الاقتصادي%		الترتيب	الدولة	نصيب الفرد	النمو الاقتصادي %
01	لوكسمبورغ	107.5	2.29		06	أمريكا	59.57	2.27
02	سويسرا	80.92	1.08		07	قطر	58.82	1.59
03	النرويج	73.33	1.91		08	الدنمارك	55.93	2.24
04	آيسلندا	70.22	3.64		09	أستراليا	54.88	1.95
05	إيرلندا	67.34	7.80		10	سنغافورة	53.84	3.61

المصدر: أكبر 10 اقتصادات في العالم خلال عام 2018، نشر في 2018/01/24، متاح على الرابط: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/526292، 2018/08/01، 03:10.

تعتبر لكسمبورغ أحسن دولة من حيث نصيب الفرد من الناتج، تليها سويسرا، النرويج، آيسلندا، إيرلندا، في حين جاءت أمريكا في المركز الأول كأكبر اقتصاد في العالم إلا أنها تأتي في المركز السادس ضمن قائمة أكبر 10 اقتصادات

من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي، بينما جاءت كندا في المركز السابع عشر، تليها ألمانيا في المركز الثامن عشر، كما تراجعت الصين لتحتل المركز الثاني والستين، ومن ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي فهي محصورة لدول المجموعة بين 1 و2.29% باستثناء إيرلندا وسنغافورة أين بلغت معدلات النمو الاقتصادي فيها 7.8، و3.6% على الترتيب.

ثانيا– أعلى وأدنى معدلات النمو الاقتصادي في العالم

حسب إحصائيات البنك الدولي فإن متوسط أعلى وأدنى معدلات للنمو الاقتصادي في العالم خلال الفترة 2000–2017 كانت من نصيب الدول التالية:

الجدول رقم 04.02– أعلى وأدنى معدلات النمو الاقتصادي العالمية خلال الفترة 2000– 2017 (%)

أعلى معدلات النمو الاقتصادي			أدنى معدلات النمو الاقتصادي		
الترتيب	الدولة	النمو الاقتصادي	الترتيب	الدولة	النمو الاقتصادي
01	غينيا الإستوائية	10.73	01	جنوب السودان	-1.89
02	ميانمار	10.12	02	اليمن	-1.56
03	أذربيجان	9.56	03	ماريانا	-1.37
04	قطر	9.37	04	جزر فرجن (الو. م. أ)	-1.14
05	الصين	9.28	05	ساموا الأمريكية	-0.83
06	ناورو	9.25	06	سان مارينو	-0.22
07	ماكاو (الصين)	8.29	07	اليونان	0.22
08	تركمانستان	8.27	08	زمبابوي	0.24
09	شرق آسيا	8.20	09	بورتوريكو	0.27
10	تيمور ليشتي	8.01	10	إيطاليا	0.36

Source: http://data.albankadawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG, 31/07/2018, 06:48.

المطلب الثالث– التوزيع غير العادل للدخل الإجمالي على الصعيد العالمي

يعتبر البنك الدولي من بين أهم المؤسسات المالية الدولية التي طورت مجهوداتها للبحث في آليات قياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني وتحديد واقعه، هذا الأخير الذي كان كالآتي:

أولا– تطور التفاوتات الإجمالية العالمية

شهدت التفاوتات العالمية زيادة منذ سنة 1980، حيث شهد أفقر نصف السكان زيادة دخلهم بشكل كبير بفضل النمو القوي من آسيا (خاصة الصين والهند)، ومع ذلك تنامت التفاوتات بشكل واضح منذ سنة 1980، ذلك أن أغنى 1% من الأفراد في العالم استولوا على ضعف نصيب أفقر 50%، وهو ما يوضحه الشكل:

الشكل رقم 09.02– منحنى عدم المساواة العالمية (منحنى الفيل*) خلال الفترة 1980– 2016

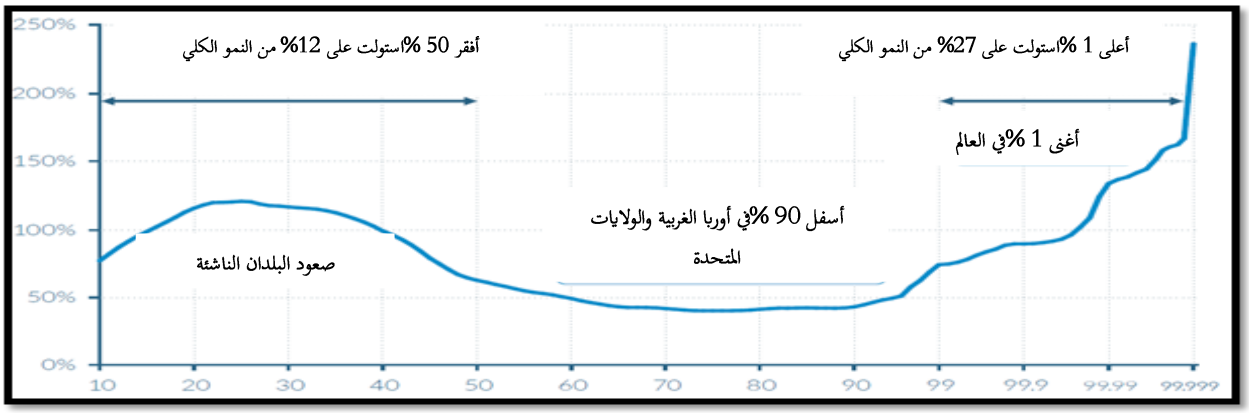

Source: Facundo Alvaredo, Lucas Chancel, Thomas Piketty, Emmanuel Saez, Gabriel Zucman, **World Inequality Report 2018**, p:13, Available on the link: http://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity, 20/12/2018, 12:43.

يعتبر مخطط الفيل أحد أهم وأشهر المخططات في علم الاقتصاد في العقد الماضي والذي يهدف إلى تلخيص حالة الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يرى الأغنياء نموا أعلى بكثير في الدخل، ولا يزال الفقراء في البلدان النامية يكسبون لكن نسبة نمو ما يكسبونه من الدخل ضعيفا مقارنة بنمو أعلى 1 و0.1 و0.001% على مستوى العالم[1]، ذلك أن أغنى 1% في العالم استحوذ على 27% من إجمالي النمو المقدر ب74%، في حين أن أفقر 50% يحوزون 12% فقط من النمو الإجمالي، نمو التفاوتات العالمية لم تكن منتظمة إذ أن حصة دخل أغنى الفئات ارتفعت بنسبة 16% في 1980 إلى 22% سنة 2000، لتتراجع بعدها إلى 20% في حين أن نصيب أفقر 50% من الأفراد يتقلب حول 9% منذ عام 1980، وهو ما يوضحه الشكل:

الشكل رقم 10.02– صعود أعلى 1% على مستوى العالم مقابل ركود القاع العالمي (50% الأدنى) خلال 1980– 2016

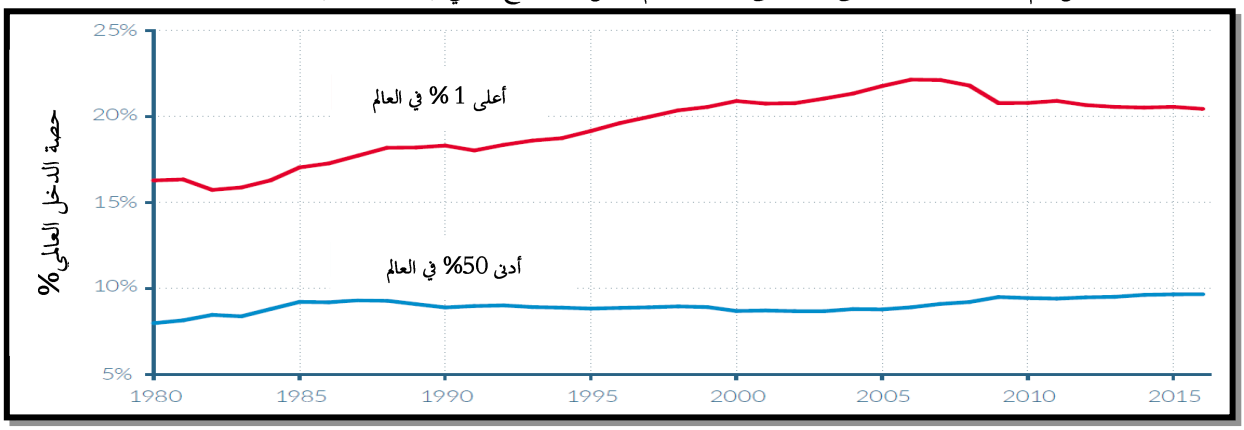

Source: Facundo Alvaredo, Lucas Chancel, Thomas Piketty, Emmanuel Saez, Gabriel Zucman, **op-cit**, p:13.

يلاحظ من خلال الشكل أن كسر اتجاه التفاوتات العالمية بدأ منذ سنة 2000 بانخفاض عدم العدالة من حيث متوسط الدخل بين البلدان، لتستمر التفاوتات بالتقدم، ففي سنة 2016 تلقت النسبة المئوية الأعلى (1% من الدخل)

* – على المحور السيني ينقسم عدد سكان العالم إلى 100 مجموعة متساوية في الحجم، ويتم ترتيبها من اليسار إلى اليمين بترتيب متزايد للدخل، وقد تم تقسيم لنسبة المئوية العلوية إلى 10 مجموعات، ثم تم تقسيم الأغنى منهم إلى 10 مجموعات، كما يشير المحور العمودي إلى إجمالي نمو الدخل الحقيقي لشخص بالغ ينتمي إلى كل مجموعة بين 1980– 2016.

[1]– Dylan Matthews, **The global top 1 percent earned twice as much as the bottom 50 percent in recent years**, available on the link: https://www.vox.com/policy-and-politics/2018/2/2/16868838/elephant-graph-chart-global-inequality-economic-growth, 13/02/2019, 16:37.

22% من الدخل العالمي مقارنة ب10% في القاع(50% الأفقر)، بينما في 1980 حصلت النسبة المئوية الأعلى على 16% من الدخل العالمي مقارنة ب8% في القاع.

ثانيا– اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم

وفقا لمبدأ باريتو* فإن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر يبلغون 80% من سكان العالم وحسب دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تزايدت الفجوة في الدخل بين الأغنياء والفقراء في جميع دول العالم على مدار 30 عاما، حيث كانت في الثمانينات نسبة دخل أغنى الأشخاص مقارنة بأكثر الأشخاص فقرا داخل كل دولة تبلغ 7 أضعاف لتصل إلى 8 أضعاف في التسعينات، ثم 9 أضعاف في الألفية الثالثة.[1]

وقد أورد التقرير السنوي لمنظمة أوكسفام الخيرية للتنمية في تقريرها الذي أطلق بمناسبة بدء المنتدى الاقتصادي العالمي، أرقاما صادمة حول اتساع الفجوة بين فقراء وأغنياء العالم، حيث أنه منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 زاد عدد أصحاب الميليارات الضعف (2200 مليارديرا في جميع أنحاء العالم)، وفي الوقت نفسه انخفضت ثروة النصف الأفقر من البشرية (3.8 مليار شخص) بنسبة 11%، وبذلك أصبح الدخل العالمي أكثر تركزا في يد حفنة من الناس.[2] وفي ما يلي عرض لحجم ثروة أغنى 8 رجال في العالم:

الجدول رقم 05.02– أغنى ثمانية رجال في العالم خلال سنتي 2017 و2018 (مليار دولار)

سنة 2017			سنة 2018	
الميلياردير	الشركة	الثروة	الميلياردير	الثروة
الأمريكي بيل جيتس	مؤسسة مايكروسوفت	75.0	جيف بيزوس	112
الإسباني أمانسيو أورتيجا	مؤسسة شركة الأزياء "إينديتيكس" التي تمتلك متاجر "زارا"	67.0	بيل جيتس	90
الأمريكي وارن بافين	المدير التنفيذي لشركة "بيركشير هاثاواي"	60.8	وارن بافيت	84
المكسيكي كارلوس سليم الحلو	مالك الشركة المكسيكية "كروبو كارسو"	50.0	الفرنسي برنارد أنولت	72
الأمريكي جيف بيزوس	المؤسس والمدير التنفيذي لشركة "أمازون"	45.2	مارك زوكربيرغ	71
الأمريكي مارك زوكربيرغ	المؤسس والمدير التنفيذي لشركة "فايسبوك"	44.6	أمانسيو أورتيجا	70
الامريكي لاري إليسون	المؤسس والمدير التنفيذي لشركة "أوراكل"	43.6	سليم الحلو	67.1
مايكل بلومبارغ	المؤسس والمدير التنفيذي لشركة "بلومبارغ"	40.0	تشارلز كوش	60

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– **كيف يعاني العالم من توزيع غير عادل للثروات؟**، المجلة الإلكترونية: الرجل– مال وأعمال، متاح على الرابط: www.arrajol.com/content/89616/، 2018/01/29، 22:37.

– **ثروة ثمانية أغنى ثمانية أشخاص في العالم**، متاح على الرابط: https://arabic.oxfam.org/press_release/، 2019/02/13، 18:37.

* – **"مبدأ باريتو/ قاعدة باريتو"**: نسبة إلى الاقتصادي الإيطالي فيلفريدو باريتو، الذي يرى أن 80 % من النتائج تعود إلى 20% من الأسباب، ويعرف هذا المبدأ بقاعدة 20/80، حيث لا حظ باريتو الذي كان يدرس غنى الأمم أن 80 % من الثروة في إيطاليا مملوكة لـ20 % من السكان.

[1] – **ماذا تعرف عن "معامل جيني"؟**، موقع أرقام، نشر في 24/11/2016، متاح على الرابط: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/45629 ، 22/06/2018، 11:25.

[2] – https://d1holjzgk5247a.cloudfront.net/arabic.oxfam.org/s3fspublic/file_attachments/FINAL%20Full%20Davos%202019%20Report%20-%20AR.pdf, 13/02/2019, 18:17.

ثالثا– مستجدات تفاوت توزيع الدخل بين الدول الأساسية في العالم

أظهر تقرير البنك الدولي أن التفاوت يختلف من دولة لأخرى حتى عندما تتقاسم البلدان مستويات متماثلة من التطور، وقد زاد في جميع مناطق العالم تقريبا في العقود الأخيرة، ولكن بسرعات مختلفة، وهو ما يوضحه البيان التالي:

الشكل رقم 11.02– نصيب أغنى 10% من بلدان العالم الأساسية سنة 2016

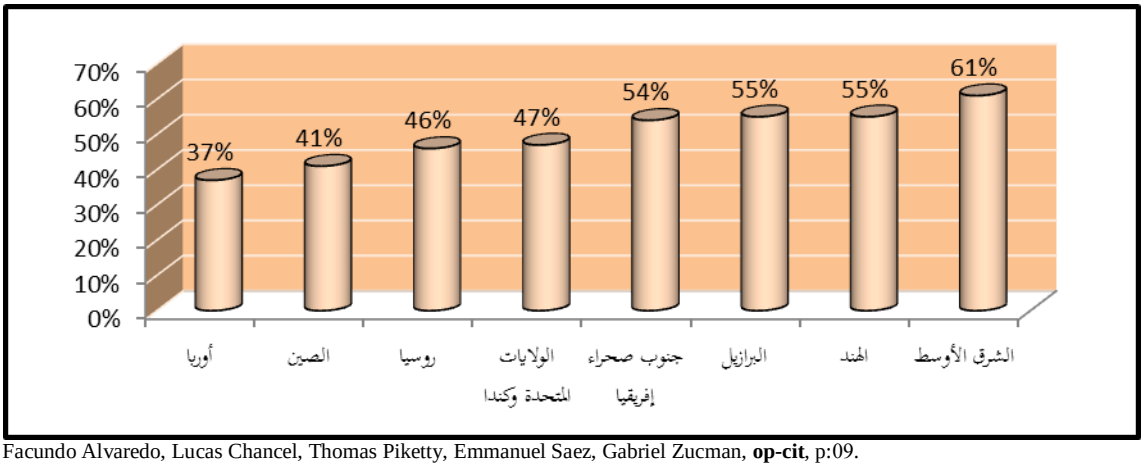

Source: Facundo Alvaredo, Lucas Chancel, Thomas Piketty, Emmanuel Saez, Gabriel Zucman, **op-cit**, p:09.

يظهر الشكل أن التفاوت في الدخل يختلف إلى حد كبير عبر مناطق العالم، وهو أدنى مستوى في أوروبا، وأعلى في الشرق الأوسط، ففي عام 2016، استقبل أكبر 10% في أوروبا نسبة 37% من الدخل الوطني مقابل 61% في منطقة الشرق الأوسط. في حين بلغ نصيب أغنى 10% ما يبلغ 41% في الصين، 46% في روسيا، 47% في الولايات المتحدة وكندا، 54% جنوب صحراء افريقيا، 55% في كل من البرازيل والهند، ويرجع اختلاف حدة التفاوت بين دول العالم للدور الحاسم للمؤسسات والسياسات العامة الوطنية والتي تلعب دورا هاما في تطور عدم المساواة، وقد زاد التفاوت في توزيع الدخل في جميع البلدان تقريبا، ولكن بسرعات مختلفة، مما يوحي أن المؤسسات والسياسات مهمة في تشكيل عدم المساواة، فمنذ عام 1980 زادت حدة التفاوت بسرعة في أمريكا الشمالية، الصين، الهند وروسيا، وباعتدال في أوروبا، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 12.02– تطور نصيب أغنى 10% من الدخل الوطني في العالم خلال 1980– 2016

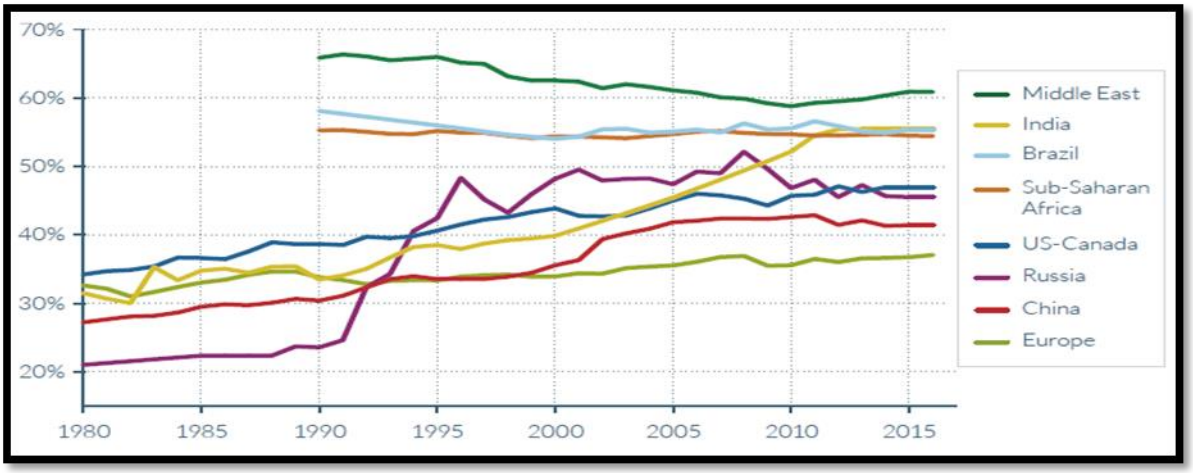

Source: Facundo Alvaredo, Lucas Chancel, Thomas Piketty, Emmanuel Saez, Gabriel Zucman, **op-cit**, p:09.

يتضح من خلال الشكل البياني أن النمط العام يتمثل في الزيادات في حدة التفاوت في أغلب دول العالم، إلا أن تنوع تلك المسارات يعود لتنوع الاتجاهات التي لوحظت في الدول المختلفة منذ عام 1980 من خلال الديناميات الوطنية المتبعة في مجال الدخل بفعل التنوع المؤسسي والسياسي، والسياسات المتخذة من قبل تلك الدول من حيث التسوية والانفتاح، وقد نجم عن ذلك أن يكون التفاوت في التوزيع مفاجئا بشكل خاص في روسيا، معتدلا في الصين، وتدريجيا في الهند، وهذه الزيادات إنما تدل على نهاية نظام العدالة في التوزيع الذي اتخذ أشكالا مختلفة في مختلف تلك الدول بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذا النمط العام له استثناءات تتمثل في الشرق الأوسط، أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي البرازيل حيث بقي التفاوت في الدخل مستقرا نسبيا عند معدلات عالية.

أما فيما تعلق بطرفي الاقتصاد العالمي والمتمثلين في كل من أوربا الغربية وأمريكا الشمالية، فإن الملاحظ أنه في حين كان نصيب أغنى 10% متقاربا بين الدولتين سنة 1980 فقد اختلف اختلافا جذريا سنة 2016 مما ساهم في اتساع الفجوة بين الدولتين من حيث عدالة التوزيع، وهو ما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم 13.02– نصيب أعلى 1% وأدنى 50% من الدخل في كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية 1980– 2016

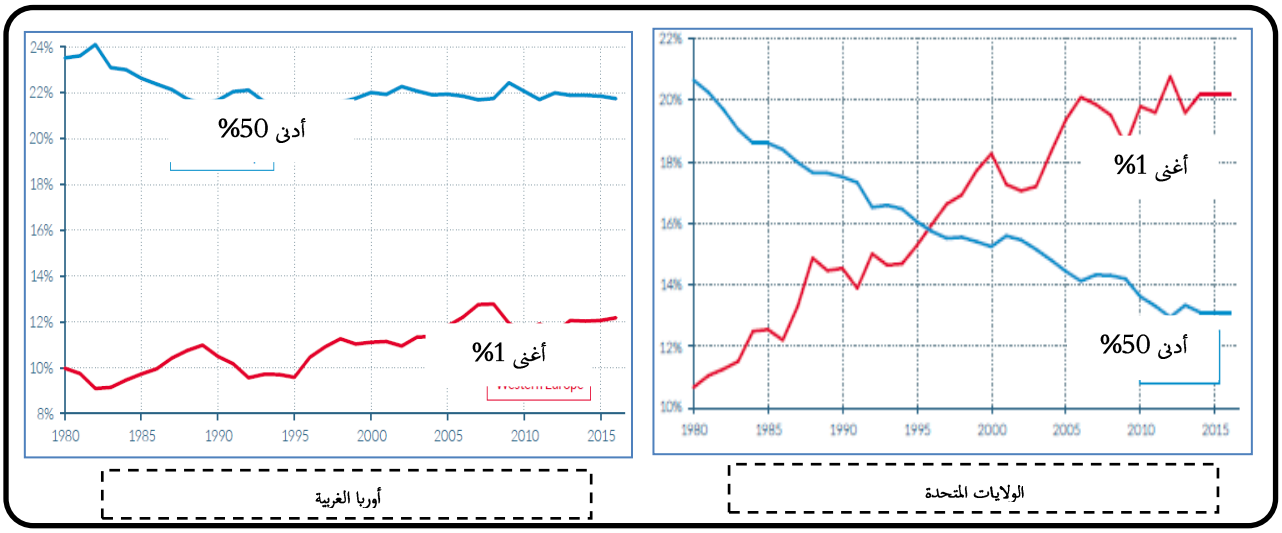

Source: Facundo Alvaredo, Lucas Chancel, Thomas Piketty, Emmanuel Saez, Gabriel Zucman, **op-cit**, p:12.

في حين أن نصيب أغنى 1% من الدخل الوطني في كل من الولايات المتحدة وأوربا الغربية كان قريبا من 10% سنة 1980، فقد ارتفعت حصة تلك الفئة بصفة متسارعة لتصل إلى 20% في الولايات المتحدة، في حين استقرت في أوربا بين 9 و13% طوال الفترة 1980– 2016، أما فيما يخص نصيب أفقر 50% فعوض أن يزيد تحقيقا لمبدأ العدالة في التوزيع قد تراجع في كلا البلدين لكن بحدة أكبر وسرعة أكثر في أمريكا مقارنة بأوروبا متراجعا من أكثر من 20% سنة 1980 إلى 13% سنة 2016 في الولايات المتحدة مقارنة بتراجع نصيب أدنى 50% في أوروبا من 23.5% سنة 1980 إلى 22% سنة 2016، ويمكن اعتبار أن تراجع نصيب أدنى 50% مع تزايد نصيب أغنى 1% دليلا على تزايد حدة التفاوت في كلا البلدين والذي كان في الولايات المتحدة أكثر حدة منه في أوربا الغربية.

المطلب الرابع– تحليل التفاوت العالمية حسب معامل جيني

باستخدام معامل جيني قامت العديد من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية بتقييم التفاوت في الدخل حسب البلد، كما يستخدم مؤشر جيني على نطاق واسع في البنك الدولي لاعتباره مؤشرا موثوقا ومعمولا به لقياس توزيع الدخل على مستوى كل بلد على حدا.

أولا– تطور معامل جيني العالمي

سيتم التفصيل في ذلك من خلال العنصرين التاليين:

1– تقدير معامل جيني خلال الفترة 1980– 2006: حسب تقرير صندوق النقد الدولي، فقد تطور معامل جيني العالمي كدليل على التفاوتات في التوزيع خلال الفترة 1980– 2006 على النحو التالي:

الشكل رقم 14.02– مؤشر جيني العالمي خلال الفترة 1980– 2006

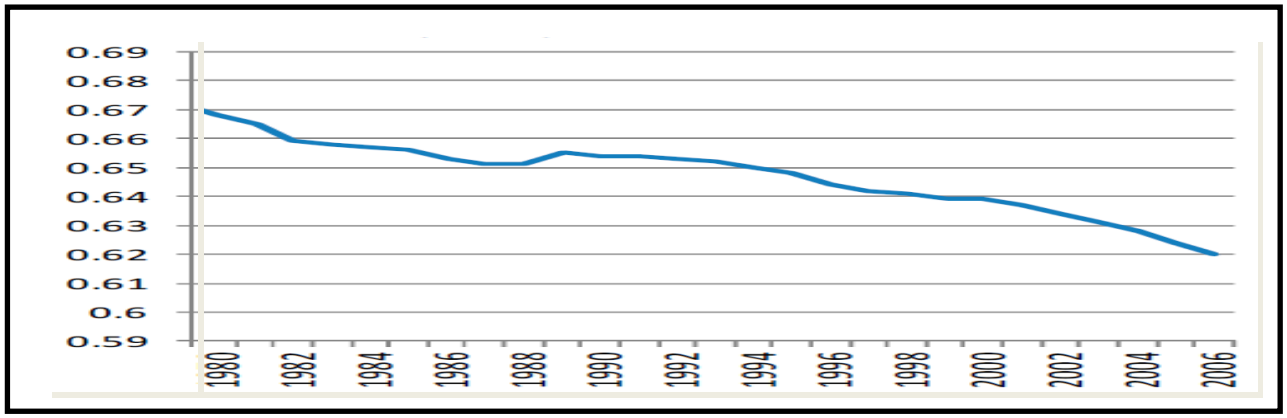

Source: Olivier Blanchard,Carlo Cottarelli, Siddharth Tiwari, **jobs and growth: analytical and operational considerations for the fund**, International Monetary Fund, 14 March 2013, p: 09.

يتبين من خلال الشكل أن التفاوت في توزيع الدخل والثروة العالمية* قد انخفض على نطاق عالمي، لكنه لم يصل بعد إلى المستوى المقبول خلال سنة 2006، ويعود ذلك إلى ارتفع التفاوت داخل البلد، وقد أظهر هويلر وآخرون عام 2012، أن معظم التفاوتات العالمية في تلك الفترة كانت مدفوعة بعدم المساواة في العمل أو الأجور بدلا من دخل العمالة مقابل دخل رأس المال، مما يعني انها تفاوتات شخصية أكثر منها وظيفية، وتعتبر التغيرات التكنولوجية والعولمة العامل الأساسي المسبب للتباين في البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة على مدى العقود الأخيرة. حيث تعكس الزيادة في التفاوت داخل البلد التغيرات في التكنولوجيا، وبدرجة أقل التغيرات في العولمة المالية، إلا أن هذه النتائج بالطبع لا تعني أنه يجب وقف التقدم التكنولوجي أو عكس العولمة، هذين الاتجاهين هي مصادر ازدهار المكاسب على المدى الطويل، ولكن فهم الآثار التوزيعية التي تحدث، والقنوات، يمكن أن تساعد في

* – يتم احتساب التفاوتات العالمية من خلال الجمع بين توزيعات الدخل الفردي ل 138 دولة، وسائل توزيعات البلدان الفردية هي المستويات المرجحة للسكان من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، في حين يقدر التشتت حول الوسائط باستخدام بيانات المسح الجزئي (لحصة صغيرة من البلدان ، ويتم احتساب التوزيع حول المتوسط باستخدام بيانات المسح من دول أخرى). على أساس هذا التوزيع للدخل العالمي، يتم حساب معامل جيني كما لو كان العالم دولة واحدة.

وضع تدابير السياسة التي تخفف من الآثار السلبية وتقاسم الرخاء على نطاق أوسع. على سبيل المثال، يمكن التخفيف من حدة الآثار السلبية للعولمة المالية على التوزيع من خلال ضمان أن يتم التخطيط الجيد لأي عملية تحرير وتوقيت وإعطاء الوقت المناسب لتطوير المؤسسات المالية والأسواق.[1]

2- آخر تقديرات معامل جيني العالمي

قيس مؤشر جيني العالمي بقيمة 0.52 اعتبارا من عام 2016، مما يعني أن هناك تفاوتا في توزيع الدخل على المستوى العالمي، وهو ما يبرهن فكرة وجود دول غنية تعيش في الرفاه والترف وأخرى فقيرة تعيش الحرمان والمأساة، والخريطة التالية توضح معاملات جيني في مختلف دول العالم سنة 2014:

الشكل رقم 15.02- مؤشر جيني العالمي لسنة 2014

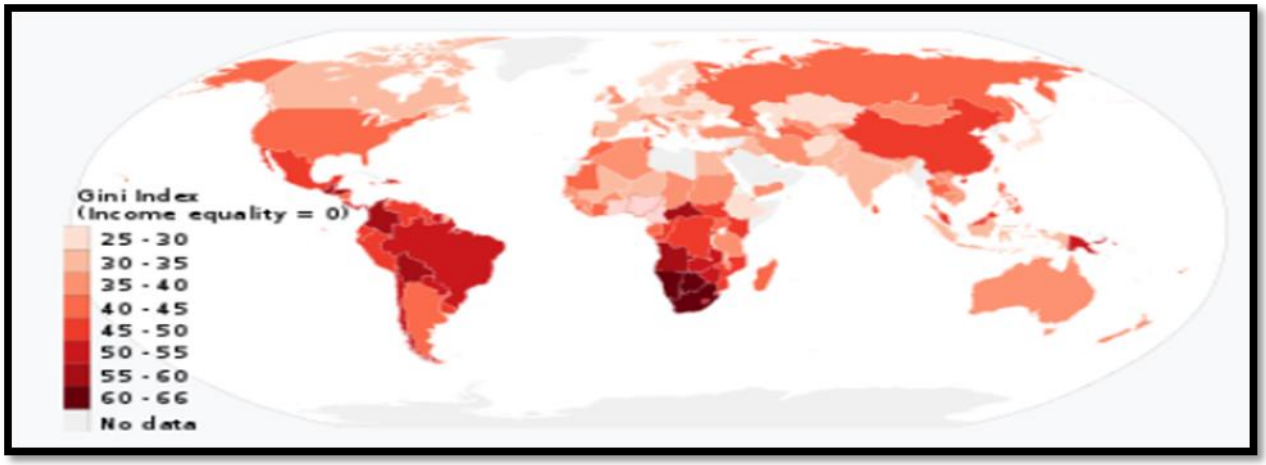

المصدر: متاح على الرابط: توزيع- الدخل /https://ar.m.wikipedia.org/wiki، 2017/11/21، 14:07.

من خلال الخريطة يمكن التمييز بين 3 مجموعات من دول العالم حسب مؤشر جيني:

1.2- الدول التي تعاني التفاوت الحاد في التوزيع: يفوق معامل جيني في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا والصين بأكثر من 50%، ليفوق 55% في دول جنوب إفريقيا، ولكنها لم تتجاوز 66%، مما يدل على التفاوت الحاد في توزيع الدخل الوطني، ذلك أنه يبلغ دخل السكان البيض الذين يمثلون 14% من مجموع السكان في جنوب أفريقيا 10 أضعاف دخل السود، فيملكون 88%[2] من الأملاك الخاصة والتجارة والصناعة؛

2.2- الدول التي تعاني من التفاوت في التوزيع: يتراوح معامل جيني في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ألاسكا، روسيا، أستراليا، دول إفريقيا الوسطى والشمالية بين 35 و50%، مما يعني أنه رغم وجود التفاوت في توزيع الدخل الوطني إلا أنه لا يعتبر حادا والفجوة بين الأغنياء والفقراء تقل عن المجموعة السابقة؛

[1]- Olivier Blanchard,Carlo Cottarelli, Siddharth Tiwari, **jobs and growth: analytical and operational considerations for the fund**, International Monetary Fund, 14 March 2013, p: 07.

[2]- سعود عبد العزيز كابلي، **مرجع سابق.**

3.2- الدول التي تقترب من العدالة في التوزيع: ينحصر المعامل في أغلب دول أوربا وكندا بين 25 و35%، وهي نسب معقولة ومقبولة للتفاوت في توزيع الدخل الوطني، مما يدل أنها تقترب من العدالة في توزيع الدخل؛

ثانيا– أفضل وأسوأ الدول في العالم من حيث توزيع الدخول

تتمثل الرسالة الرئيسية للبنك الدولي في تخفيف حدة الفقر وتعزيز الرخاء المشترك الذي تتحسن فيه مستويات المعيشة للجميع، ويورد آخر تقاريره تفاصيل الصعوبات الإضافية التي تواجهها البلدان منخفضة الدخل في سعيها لتحسين مستويات المعيشة، وقد ارتقى عدد من البلدان منخفضة الدخل إلى مصاف البلدان متوسطة الدخل بين عامي 2000 و2017، لكن الكثير من البلدان منخفضة الدخل اليوم ازدادت فقرا وتفاقمت فيها أوضاع الهشاشة.[1]

وفقا لأحدث الأرقام الخاصة بمعامل جيني والصادرة عن البنك الدولي ل140 دولة فقد تم تصنيف أفضل وأسوأ 5 دول في العالم من حيث العدالة في توزيع الدخول وفق ما يحتويه الجدول التالي:

الجدول رقم 06.02– أفضل وأسوأ 5 دول من حيث العدالة في توزيع الدخل في العالم

أفضل 5 دول من حيث عدالة التوزيع				أسوأ 5 دول من حيث عدالة التوزيع		
الترتيب	البلد	معامل جيني		الترتيب	البلد	معامل جيني
01	أوكرانيا	24,09		01	جنوب إفريقيا	65.24
02	سلوفينيا	25,59		02	ناميبيا	60.46
03	النرويج	25,90		03	هايتي	60.79
04	سلوفاكيا	26,12		04	بوتسوانا	60.97
05	التشيك	26,13		05	جمهورية أفريقيا الوسطى	63.38

المصدر: كيف يعاني العالم من توزيع غير عادل للثروات؟، مجلة الرجل، مال وأعمال، متاح على الرابط: http://ww.arrajol.com/content/89616/، 2018/01/29، 22:37.

يتضح من خلال الجدول أن العدالة في توزيع الدخل تتمركز في الدول الأوربية بينما تعاني الدول الأفريقية خاصة جنوب أفريقيا من التفاوت في توزيع الدخول

المطلب الخامس– مستويات الفقر العالمي كمحصلة لتفاوت توزيع الدخول

تعتمد حدة الفقر على مستوى الدخل الوطني والتفاوت في توزيعه، فتزداد حدته بانخفاض الدخل وزيادة حدة التفاوت، وفي ما يلي توضيح لواقع ظاهرة الفقر في العالم:

أولا– تقدير البنك الدولي لخط الفقر العالمي

جعلت مجموعة البنك الدولي قياس الفقر هدفا صريحا لها وتعهدت بالقيام بمتابعة دقيقة لبلوغ تلك الغاية منذ 1979، وبمنهجية أكثر منذ تقرير التنمية في العالم 1990، وبذلك صيغت خطوط الفقر التالية:

[1]– David Malpass, **Boostin growth amid a global slowdown**, world bank blogs, Available on the link: http://blogs.worldbank.org/ar/voices/boosting-growth-amid-global-slowdown, 07/11/2019, 18:11.

1– **خط الفقر الدولي (الفقر المدقع):** إن قياس فقر الدخل مقابل خط يتطلب جهدا ويعكس مطلبين: أولهما **معايير الفقر المطلق في أشد بلدان العالم فقرا** والذي قاد الباحثين إلى احتساب خط الفقر العالمي على أساس الخطوط الوطنية لكل بلد نام شديد الفقر، وثانيهما **تعادل المستوى الحقيقي للرفاه في جميع البلدان** والذي قاد الباحثين إلى استخدام أسعار الصرف لتعادلات القوى الشرائية بدل التعادلات الإسمية لتحويل هذا الخط إلى دولار أمريكي، والأهم إلى عملة كل بلد من البلدان النامية، ورغم منطقية كلا المطلبين إلا أنهما انطويا على بعض المدلولات التي آلت إلى تعديل خط الفقر الدولي من 1.08 دولار لليوم سنة 1993، إلى 1.25 دولار سنة 2005، ليصل سنة 2011 إلى مايقارب 1.90 دولار لليوم.[1] وبناءا على معلومات عن الاحتياجات الأساسية التي جمعت من 15 دولة من البلدان منخفضة الدخل، يعرف البنك الدولي الفقراء المدقعين بأنهم أولئك الذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار للفرد.

2– **خطوط الفقر الأعلى:** لأن عدد الفقراء في البلدان متوسطة الدخل أكثر من الذين يعيشون في بلدان منخفضة الدخل، تم إنشاء خطي فقر أعلى هما 3.20 دولار و5.50 دولار للفرد في اليوم.[2]

والجدول التالي يبين معدل الفقر حسب المنطقة عند خط الفقر الأعلى 3.20، و5.50 دولارا للفرد في اليوم:

الجدول رقم 07.02– معدل الفقر حسب المنطقة عند خطي الفقر الأعلى 3.20 و5.50 دولار للفرد يوميا (PPP 2011):

عند خط الفقر 5.50 دولارا للفرد يوميا (%)					عند خط الفقر 3.20 دولار للفرد يوميا (%)					
2015	2013	2008	1999	1990	2015	2013	2008	1999	1990	السنة
34.9	42.4	63.6	87	95.2	12.5	17.5	37.4	67.1	85.3	شرق آسيا والمحيط الهادي
14	14.1	17.1	44.5	25.3	5.4	5.7	7.5	21.1	9.9	أوربا وآسيا الوسطى
26.4	27.2	33.3	47	48.6	10.8	11.4	15.7	27	28.3	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
42.5	42.3	46.6	54.5	58.8	16.3	14.4	16.7	21.7	26.8	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
81.4	84.2	89.8	93.1	95.3	48.6	53.9	67.9	76	81.7	جنوب آسيا
84.5	85.4	88.1	90.5	88.5	66.3	67.8	72.2	78.3	74.9	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
53.7	57	66.5	79.3	80.5	30.7	33.7	45	60.1	66.4	مجموع المناطق
1.5	1.5	1.2	1.3	1.7	0.9	0.8	0.7	0.8	0.8	بقية العالم
46	48.7	56.5	66.8	67	26.3	28.8	38.2	50.6	55.1	العالم

Source: http://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity, p: 70, 13/02/019, 21:12.

يتضح من خلال الجدول أن هناك انخفاضا في معدلات الفقر على أساس الخطين المحددين بين 1990– 2015، حيث أصبح سنة 2015 ربع سكان العالم يعيشون على أقل من 3.20 دولار أمريكي للشخص الواحد في اليوم، وكان ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون على أقل من 5.50 دولار للشخص الواحد يوميا، وبالرغم من ذاك التراجع إلا أن عدد الفقراء ظل مرتفعا بشكل غير مقبول، وقد سجلت أدنى معدلات الفقر في دول أوربا وهو ما يعكس انخفاض

[1]– Francisco Ferreira, **international poverty line has just been raised 1.90 day global poverty basically unchanged how even,** available on the link**:** http://www.blogs.worldbank.org/voices/ar/developmental, 28/01/2018, 01: 07.

[2] –http://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity, p: 67, 13/02/019, 21:12.

حدة التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد تلك الدول، في حين سجل أقصاها في دول شرق آسيا والمحيط الهادي وجنوب افريقيا الصحراء الكبرى، هذه الأخيرة التي فاقت نسبة الفقراء فيها ثلثي السكان خلال الفترة 1990– 2015 على أساس كلا الخطين.

3– خط الفقر المجتمعي: قد تختلف تكلفة أداء نفس الوظيفة باختلاف البلدان وفقا لمستوى الدخل الإجمالي، ولرصد هذا أدخل البنك الدولي خط فقر مجتمعي يستند إلى المستوى العادي للاستهلاك أو الدخل في كل بلد، وبهذا المعيار في عام 2015 كان 2.1 مليار شخص من الفقراء نسبة إلى مجتمعاتهم، أي 3 أضعاف عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ومع وجود أكثر من نصف السكان فقراء اجتماعيا، فإن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لديها معدلات أعلى بكثير للفقر المجتمعي بنسبة 38 نقطة مئوية. ومنذ عام 1990 انخفض الفقر المجتمعي في جميع المناطق النامية، لكنه ظل ثابتا في البلدان ذات الدخل المرتفع.

ثانيا– معدلات الفقر المدقع في العالم

إن الحصول على تقديرات متكررة ذات جودة وقابلة للمقارنة عن أوضاع الفقر في مختلف أنحاء العالم أبعد ما يكون عن مجرد عملية إحصاء، فهي ركيزة أساسية لتوجيه البرامج وخطط الدعم والمشورة إلى الجهات والأماكن المناسبة من أجل تحقيق أكبر أثر ممكن.[1] وفي هذا الصدد يمكن تشخيص الفقر المدقع على المستوى العالمي من خلال تحليل تطور معدلات الفقر المدقع الدولية عند خط الفقر 1.90 دولار يوميا للفرد وفقا لتعادل القوى الشرائية لعام 2011 عبر المناطق والسنوات، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 16.02– معدلات الفقر المدقع الدولية خلال الفترة 1987– 2013

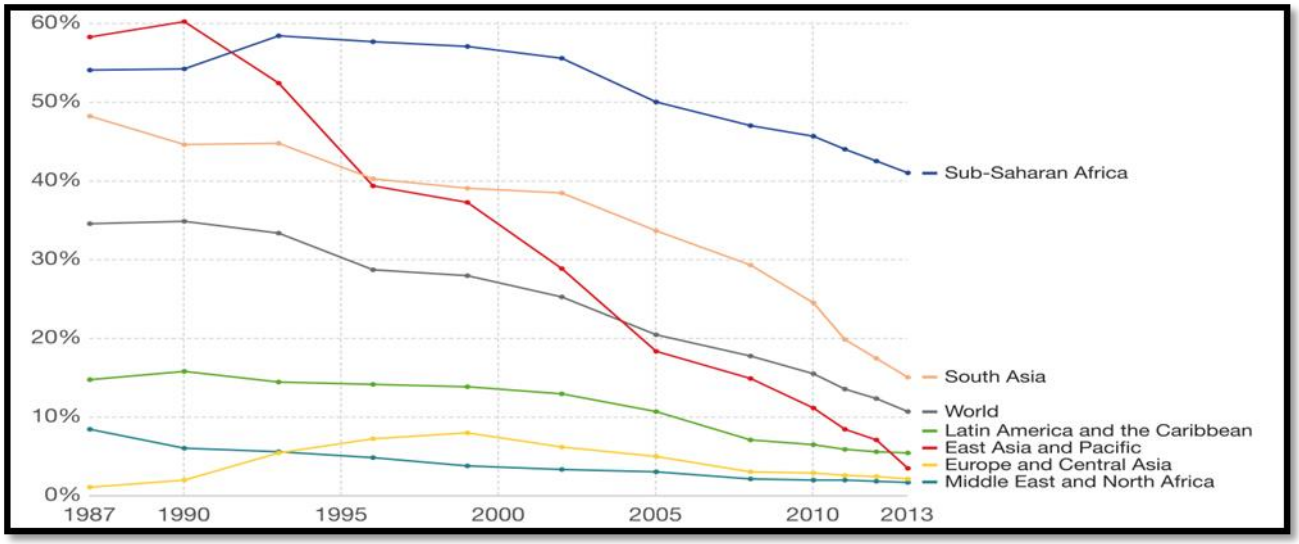

Source: Dylan Matthews**, op-cit.**

[1]– Gabriég Lara Ibar, global poverty puzzle case Algéria, , available on the link: www.worldbank.org/arabvoices/en/global-poverty-puzzle-case-algéria?CID=MENA_TT_MENA_EXT, 28/01/2018, 00:52.

يؤكد الشكل الانخفاض في معدلات الفقر المدقع، وذلك في جميع المناطق الرئيسية في العالم من عام 1987 إلى عام 2013، رغم ذاك التراجع المحقق إلا أن العيش على دولارين في اليوم لا يزال سيئا للغاية، حتى لو كان أفضل من العيش على 1.25 دولارا فقط،[1] وقد ساعده في ذلك التراجع النمو الفائق الشحن في كل من الصين والهند وحتى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وإن كانت بوتيرة أبطء من نظيراتها. وقد كان ذاك التراجع بوتيرة أبطء في الفترة الأخيرة.

تعتبر دول إفريقيا جنوب الصحراء أكثر الدول معاناة وانتشارا لمعدلات الفقر المدقع حيث كانت أدنى نسبة لمعدل الفقر المدقع أكبر من كل النسب التي وصلت لها مختلف الأقاليم الدولية الأخرى (40% سنة 2013)، وهذا نتيجة التفاوت الحاد في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد، وبين جنوب إفريقيا والدول الأخرى.

وحسب تقديرات البنك الدولي فقد تراجع معدل الفقر العالمي عند خط الفقر 1.9 دولار للفرد يوميا من 11.2% سنة 2013 إلى 10%[2] فقط سنة 2015. ورغم التراجع إلاّ أن نصف سكان العالم تقريبا مازالوا يعانون من عدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية، ونسبة كبيرة منهم تعيش في البلدان الأكثر ثراء، مما يدعو لتحديد خطوط إضافية للفقر والتوصل إلى فهم أوسع نطاقا له، كي يتسنى القضاء عليه، مما يؤكد أهمية الاستثمار في البشر، وتجاوز المقاييس النقدية للفقر.[3]

2– عند خط الفقر 1.25 دولار لليوم: تطور عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد في العالم ككل خلال الفترة 1990– 2015 على النحو التالي:

الجدول رقم 08.02– تطور عدد الفقراء المدقعين عبر العالم خلال الفترة 1990– 2015 عند خط الفقر 1.25 دولار لليوم (الوحدة: ملايين شخص)

السنة	1990	1992	1996	1999	2002	2005	2008	2011	2015
عدد الفقراء	1926	1929	1754	1751	1622	1671	1655	1011	826

المصدر: الأمم المتحدة، **الأهداف الإنمائية للألفية**، تقرير عام 2015، نيويورك، 2015، ص: 15.

يتضح من خلال الشكل أن عدد الفقراء في العالم تراجع بنسبة تزيد عن النصف مقارنة بمستواه سنة 1990، منتقلا من 1.9 بليون شخص سنة 1990 إلى بليون 0.8 بليون سنة 2015، هذا فيما يخص الرقم المطلق، اما من حيث المناطق فبطبيعة الحال فإن هناك تباينا في توزيع الفقراء، حيث يعيش أغلبهم في منطقتين هما جنوب آسيا وأفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى)، والذين يمثلون نحو 80% من مجموع السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم.

[1]– Dylan Matthews**, elephant graph chart global inequality economic growth**, available on the link: https://www.vox.com/policy-and-politics/2018/2/2/16868838/elephant-graph-chart-global-inequality-economic-growth, 14/02/2019, 11:11.

[2]–https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY?locations=1W&start=1981&end=2015&view=chart, 04/02/2019, 14:47

[3]– http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/10/17/nearly-half-the-world-lives-on-less-than-550-a-day, 8/01/2019, 14:14.

خلاصة الفصل الثاني

وضعت العديد من المعايير والمؤشرات التي تضبط وتحدد درجة التفاوت ومقدار العدالة في توزيع الدخل الوطني ويعتبر مؤشر جيني أهمها والذي يستنبط من منحنى لورينز، وعادة ما يكون الهدف من قياس التفاوت في توزيع الدخل هو مقارنة عدم العدالة النسبية لتوزيعين للدخل (حسب الفترات الزمنية أو الأقاليم أو الأقطار)، ولأغراض مثل هذه المقارنة يتوجب الإحاطة الفطرية بمعايير قابلة للتطبيق ومن ثم اختيار المؤشرات الكمية المناسبة والمساعدة على القياس.

تباينت آراء الاقتصاديين من خلال دراساتهم التحليلية والتجريبية حول طبيعة العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، حيث حاول الاقتصادي سيمون كوزنتس التركيز على تأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل مستنتجا أنها تأخذ شكل حرف U المقلوب، أما الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والحديث فقد حاولا تحديد تأثير التفاوت في الدخول على النمو الاقتصادي والذي اتضح من خلاله أن التفاوت يكون محفزا للنمو الاقتصادي (المنهج الكلاسيكي) من خلال قناة الادخار- استثمار، أو قناة الحوافز والكفاءات، كما أنه قد يكون معيقا (المنهج الحديث) فينتقل الأثر السلبي للتفاوت إلى النمو الاقتصادي إما من خلال قناة ارتفاع كلفة التمويل للطبقات المحدودة، الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، أو السياسة المالية والضريبية.

مؤخرا ظهر مذهب جديد يبحث في الطريقة التي يمكن من خلالها معالجة الفقر من خلال المعادلة نمو/ إعادة التوزيع وبهذا ظهر ما يعرف بالنمو المحابي للفقراء، الذي وصل له البنك الدولي في تقريره عن الفقر والتفاوت سنة 1990 والذي يدل على أن الزيادة السريعة للنمو الاقتصادي وانخفاض الفقر وعدم العدالة في التوزيع ليست أهدافا متعارضة.

وبتشخيص واقع الاقتصاد العالمي من خلال دراسة ملامح النمو الاقتصادي على المستوى الكلي وتحليل مؤشرات قياسه، ودراسة مدى تحقق العدالة في التوزيع بين أقاليم ودول العالم، اتضح أن الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 تعد منعرجا حاسما في تفسير تطورات النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي، ونظرا لكون الدول المتقدمة قد وصلت إلى مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج خاصة منها العمل ورأس المال، وبالرغم من أنها تعتبر قوى اقتصادية عظمى إلا أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية أكبر منها في الدول المتقدمة ذلك أن الدول النامية مازالت لم تصل إلى حالة التشغيل الكامل مما يعني أن الاستغلال والمزج الأمثل لعوامل الإنتاج المختلفة قد يساعد تلك الدول على التقدم والازدهار، أما عن تقسيم ثمار النمو المحقق فقد وجد أن درجة التفاوت في التوزيع تختلف بين مختلف أقاليم العالم، فتعتبر دول أوربا الأكثر عدالة مما يفسر تراجع معدلات الفقر فيها، في حين تعاني دول أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا الصحراء الكبرى من سوء توزيع الدخل الوطني وتفشي ظاهرة الفقر المدقع، أما باقي الأقاليم فتختلف حدة التفاوت فيها بدرجة أقل من جنوب إفريقيا وأكبر من دول أوروبا.

الفصل الثالث– دراسة هيكل توزيع الدخول والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

1988– 2017

الفصل الثالث– دراسة هيكل توزيع الدخول والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017

مع نهاية ثمانينات القرن الماضي وبداية التسعينات بدأت تطفو إلى السطح بوادر تخلي الدولة الجزائرية على النظام الاشتراكي الموروث منذ الاستقلال، والتوجه نحو اقتصاد السوق، وبذلك بدأت الجزائر تدخل مرحلة من التحول جعلتها تعيش جملة من المحطات الهامة التي اعترتها العديد من التطورات على مستوى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، مما أثر بدوره على جل المتغيرات الكلية والجزئية، على غرار معدلات النمو الاقتصادي وهيكل توزيع الدخول، ومعدلات الفقر السائدة في البلاد.

تتميز الجزائر بنوع من الانفتاح يسمى الانفتاح الطبيعي، إذ تعتمد في تشكيلة الدخل الوطني بشكل رئيسي على المنتجات الأولية والنفط، وهو ما جعل من جهة، الاقتصاد الوطني بمختلف مركباته قائما على التغيرات التي قد تحدث على مستوى أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما يؤثر بشكل مباشر على معدلات النمو الاقتصادي المحققة، ومن جهة أخرى، فإن هذا النوع من الانفتاح يجعل هيكل توزيع الدخول يتسم بدرجة من التفاوت، حيث أن الجزء الأكبر من الدخل يكون في حوزة أقلية الشعب، ولمعالجة تلك التفاوتات لابد على الدولة الجزائرية من التدخل من خلال سياسة إعادة التوزيع باستخدام جملة من الأدوات التي قد تؤثر إما على أصحاب المداخيل المرتفعة لتقلل من دخلهم وإما على أصحاب المداخيل المنخفضة لتزيد من دخلهم، وتحسن مستواهم المعيشي.

بناءا على ما تقدم سيتم خلال هذا الفصل تشخيص واقع الاقتصاد الوطني من حيث معدلات النمو الاقتصادي وهيكل توزيع الدخول خلال الفترة 1988– 2017، وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول– المحطات الأساسية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة؛**
- **المبحث الثاني– واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛**
- **المبحث الثالث– التوصيف الاقتصادي لتفاوت توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال فترة الدراسة؛**
- **المبحث الرابع– أدوات إعادة توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال فترة الدراسة.**

المبحث الأول– المحطات الأساسية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1988– 2017 العديد من التحولات التي أضفت تغييرات جذرية على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الاقتصادي، بمختلف هياكله، أفراده، ومؤسساته، وهو ما سيتم التفصيل فيه من خلال تقسيم فترة الدراسة على المراحل التالية:

المطلب الأول– مرحلة التحول والإصلاحات المدعمة بالمؤسسات الدولية 1988– 1999

هي فترة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، لاجئة خلالها للمؤسسات المالية الدولية من أجل الحصول على الدعم المالي خاصة، حتى يتسنى لها إعادة بناء اقتصادها خاصة بعد ثبوت فشل النظام الاشتراكي المتبنى منذ الاستقلال، ومن بين أهم ميزات تلك الفترة ما تعرضه العناصر التالية:

أولا– حيثيات نهج التحول لاقتصاد السوق

أظهرت الوقائع التي سجلها الاقتصاد الجزائري نهاية الثمانينات من القرن الماضي عيب الأسلوب التنموي الاشتراكي المتبنى منذ الاستقلال، مما حتم إدخال تغييرات جذرية وإصلاحات عميقة للقضاء على المشاكل المطروحة والتحول لاقتصاد السوق[*]، للخروج من المأزق المالي الخارجي الذي سجل انطلاقا من 1986 مع سقوط أسعار البترول وانهيار الدولار الأمريكي (عملة تسديد صادرات الجزائر). الذي ساهم في تراجع حصيلة الصادرات، تفاقم المديونية الخارجية وخدمات الدين، وتدهور أهلية الجزائر للاقتراض.[1] فبدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة، حيث تم التصديق على جملة من القوانين التي كانت ترمي في مجملها إلى إصلاح المؤسسات العمومية التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري[**]، وقد كانت نية الدخول في اقتصاد السوق ظاهرة بوضوح في بيان السياسة العامة للحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر 1990، وتتمثل خصوصية ذاك الانتقال في نقطتين أساسيتين هما: الانفصال عن نظام اقتصادي أثبت فشله ليس في الجزائر فقط بل في مختلف دول العالم، وتحقيق هذا الانفصال في محيط سياسي متعدد أي ناتج انتخابات ديمقراطية تعددية.

وفي خضم ذلك أقبلت السلطات العمومية على التعامل مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، وعقدت اتفاقيات تثبيت متوجة ببرنامج التعديل الهيكلي، وإعادة جدولة الديون الخارجية.[2]

---

[*] – **التحول نحو اقتصاد السوق**: هو ظاهرة جذبت انتباه الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم عند انهيار الامبراطورية السوفياتية ودول أوربا الوسطى وآسيا سنة 1990، تستند فلسفة التحول الاقتصادي إلى المفهوم الذي جاء به شومبيتر عام 1950 في كتابه Capitalisme Socialisme and Democracy، والمبنية على فكرة "الهدم– البناء"، بما يعني التشويه المستمر داخل الهيكل الاقتصادي للنظام القديم وبناء مستمر لنظام جديد، والتحول نحو اقتصاد السوق يقتضي تفتيت الملكية والإدارة التي تتركز بيد الدولة في النظام السابق (الاشتراكي)، وتغيير الإدارة مع كل ما يلحق بها من تفكيك للمشروعات والمؤسسات والقوانين "عمليات الهدم"، وتخصيص وتوجيه شامل للموارد "عمليات البناء".

[1] – بلقاسم ماضي، صباح قروي، **دراسة تقييمية لواقع التنمية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 26، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، جوان 2018، ص:244.

[**] – طبقا لقانون المالية 03/88 الصادر في 1988/01/12 تعتبر المؤسسة العمومية شخصا اعتباريا، يخضع للقانون التجاري، ومنبعا لتراكم رأس المال، ومولدا للسلع والخدمات.

[2] – سكينة بن حمود، **مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق**، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/05/13، ص: 07.

ثانيا– مضمون الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1988– 1999

مع انتفاضة الشعب الجزائري سنة 1988 مناديا بالإصلاح والعدالة الاجتماعية، دخلت الجزائر في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية، وقد نتج عن هذه المفاوضات:

1– الاستعداد الائتماني الأول (30 ماي 1989– 31 ماي 1990): بعد إجراء المفاوضات وافق صندوق النقدي الدولي* على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب خاصة**، واستفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي 315.2 مليون وحدة نظرا لانخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988،[1] وذلك ضمن شروط معينة أهمها: تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة، الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار، تحرير التجارة الخارجية، إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.[2]

2– الاستعداد الائتماني الثاني (30 جوان 1991– 30 مارس 1992): بتاريخ 30 جوان 1991 تم الاتفاق على تقديم صندوق النقد الدولي 300 مليون وحدة سحب للجزائر، بما يعادل 403 مليون دولار مقسمة على أربعة أقساط، ويهدف هذا الاتفاق إلى:[3]رفع معدل الفائدة على القروض البنكية، تحرير التجارة الخارجية والداخلية بالعمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار، وترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات. وذلك بتطبيق جملة من الإجراءات من بينها:[4]زيادة وتيرة تحرير التجارة الخارجية والأسعار، وإصلاح النظام المالي والضريبي. الذي يرتكز مضمونه على تأسيس ثلاث ضرائب جديدة (الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على القيمة المضافة).[5]

3– سياسة الإصلاح الهيكلي (أفريل 1994– 1999): والتي تتضمن:

1.3– التثبيت الاقتصادي (أفريل 1994– مارس 1995): نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي، وفي إطار إعادة جدولة الديون الخارجية، لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى صندوق النقدي الدولي لإبرام برنامج تكييفي معه لمدة سنة، وفي هذا الإطار تحصلت على 731.50 مليون وحدة سحب خاصة، وقد تم تنفيذه على مرحلتين. ومن البنود التي استهدفها الاتفاق: بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في مجال

---

* **– صندوق النقد الدولي**IMF: وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية سنة 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، مقره واشنطن، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 184 بلدا. وهو المؤسسة المركزية يراقب أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات ويسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة، ويستهدف منع وقوع الأزمات في النظام.

** **– حقوق السحب الخاصة DTS:** هي إعطاء كل دولة مشتركة في صندوق النقد الدولي الحق بأن تسحب مبلغاً محدداً، بالعملات القابلة للتحويل، مما يعادل حصتها من هذه الحقوق. وهي وحدة حسابية وليست عملة، أنشائها صندوق النقد الدولي من أجل الحفاظ على استقرار النظام النقدي الدولي.

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص: 166.

[2]– بلعزوز بن علي، **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص: 190.

[3]– شعوبي محمود فوزي، كماسي محمود أمين، **الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1998–1999**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 22–2003/04/23، ص: 76.

[4]– وليد بشيشي، **دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة– لبنان، 2017، ص: 406.

[5]– محي الدين بوري، **مجالات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر 1990– 2013**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، 2016، ص: 100.

الفلاحة والصناعة، تخفيض حدة التضخم، وتحرير التجارة الخارجية.[1] وقد لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة إجراءات عملية لتحقيق أهداف الاتفاق.[2]

2.3– برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998): قامت الجزائر بإبرام اتفاق في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لمدة 03 سنوات في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض. وبمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر بـ 1.169 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9 % من حصة الجزائر في الصندوق. وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر، فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس* ونادي لندن** ، إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق في وقت لاحق.[3] أما الشروط التي فرضها الصندوق فقد كانت على النحو التالي:

– مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، وأي زيادة فيها لابد أن توجه للادخار، لضعف العرض الوطني المحلي، وفتح شبكة متنوعة للحماية الاجتماعية من خلال الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار بتخفيض دعمها من 5% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.6% سنة 1998 استكمالا لإجراءاتها السابقة المتعلقة بالضغط على النفقات الجارية، لتحقق فائض ميزانية 0.6% سنة 1997؛[4]

– إنشاء سوق ما بين البنوك، ومكاتب للصرف ابتداء من 01 جانفي 1996، وتخفيض سعر صرف الدينار لتضييق الفجوة بين الرسمي والموازي، والعمل على تحويل الدينار لأجل المعاملات الخارجية الجارية؛

– تخفيض تدريجي لعجز ميزان المدفوعات من 6.9 % إلى 2.2 % خلال الفترة 1994– 1998؛[5]

– تخفيض معدل التضخم إلى حدود 10% سنة 1996 والذي لا يتحقق إلا بضمان معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي قدره 5% خارج قطاع المحروقات؛

– إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص استكمالا لإعادة الهيكلة والتطهير المالي الذي بلغت تكلفته 13 مليار دولار سنة 1999 بخصخصة أكثر من 800 مؤسسة محلية صغيرة مع بداية 1998.[6]

---

[1]– الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص ص: 202– 203.

[2]– عبد الله بلوناس، **برامج التثبيت والتعديل الهيكلي**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 29–2001/10/30، ص: 02.

*– **نادي باريس:** إطار دولي غير رسمي للتنسيق بين حوالى 19 دولة دائنة و78 دولة نامية ومدينة لتجاوز صعوبات التسديد بالاتفاق على إعادة جدولة الديون.

– **نادي لندن: هو إطار أقل رسمية من سابقه، حيث ينسق بين ممثلي حوالى 600 بنك تجاري تابع لمجموعة G8، حيث يتخصص في الإقراض الدولي.

[3]– كريم النشاشيبي وأخرون، **مرجع سابق**، ص: 123.

[4]– مُحَمَّد راتول، **تحولات الاقتصاد الجزائري: برنامج الإنعاش الاقتصادي وانعكاساته على المعاملات الخارجية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص: 51.

[5]– بوحفص حاكمي، **الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات: دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 29–2001/10/30، ص: 08.

[6]– سيد أحمد كبداني، **مرجع سابق**، ص: 231.

المطلب الثاني– تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات خلال الفترة 2000– 2017

منذ الاستقلال وبعد تأميم المحروقات سنة 1971 ظلت الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للنشاط الاقتصادي، وعلى مدى تعاقب المخططات والبرامج التنموية بقي الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز أحادي المورد وأحادي التصدير، وهو ما يمكن تحليله من خلال الآتي:

أولا– مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني

تتضح مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني من خلال نسبة مساهمة هذا الأخير في كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات العمومية، وإجمالي الصادرات، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم01.03– مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000– 2017 (%)

السنة	نسبة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة عوائد المحروقات من الايرادات العمومية	نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات
2000	39.20	76.88	97.27
2001	33.89	66.52	97.07
2002	32.55	62.87	96.84
2003	35.58	68.65	98.07
2004	37.94	70.40	97.93
2005	44.33	76.32	98.39
2006	45.56	76.90	97.93
2007	43.94	75.84	98.38
2008	45.48	80.00	98.24
2009	31.19	65.63	98.30
2010	34.86	66.13	98.31
2011	36.10	68.73	98.32
2012	32.88	66.01	98.39
2013	29.84	61.91	98.38
2014	27.04	59.05	97.28
2015	18.77	46.51	95.70
2016	17.38	34.85	95.25
2017	19.09	38.37	96.05
المتوسط	30.66	64.53	97.80

Source: Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2004, 2008, 2012 et 2017.

يتضح من خلال الجدول أن قطاع المحروقات يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، حيث يعتبر:

1– **محرك النشاط الاقتصادي:** حيث يساهم قطاع المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي فاقت الثلث في أغلب سنوات الدراسة، لتبلغ في متوسطها نسبة 30.66% خلال الفترة 2000– 2017.

2– عماد الموازنة العمومية: حيث تمثل الجباية البترولية العنصر الأول والأساسي لتمويل الميزانية العمومية نظرا للنسبة العالية التي فاقت نصف الإيرادات العمومية في متوسطها خلال الفترة 2000– 2017 مسجلة بذلك نسبة 64.53% من الايرادات العمومية.

3– ركيزة الصادرات: حيث تحتل صادرات المحروقات حصة الأسد في تركيبة الصادرات الجزائرية، وذلك بنسبة مساهمة بلغت في متوسطها 98.70% خلال الفترة 2000– 2017 من إجمالي الصادرات، ما يعني أن الاقتصاد الجزائري أحادي التصدير لاعتماده شبه الكلي على صادرات المحروقات.

ثانيا– أهم مميزات الفترة 2000– 2017

من خلال التحليل السابق يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز يفتقر للتنويع الاقتصادي، كونه يعتمد اعتمادا شبه كلي على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للدخل والنمو والنشاط الاقتصادي، ما يعني أنه عرضة للصدمات الناجمة عن التقلبات المفاجئة لأسعار البترول في الأسواق العالمية لارتباط مختلف متغيراته الكلية بأسعار المحروقات، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 01.03– تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد مقارنة بتطور سعر البترول خلال الفترة 2000– 2017

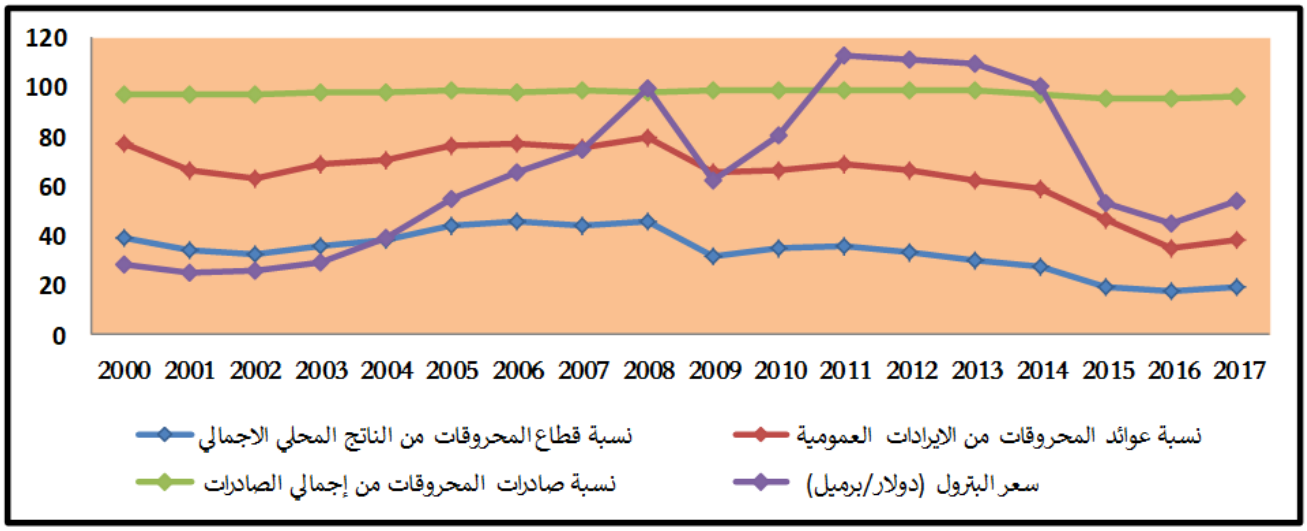

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل أن نسبة مساهمة عوائد قطاع المحروقات في كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات العمومية، وإجمالي الصادرات تتطور تبعا لتطور أسعار البترول وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الفترة 2000– 2017 من تاريخ الاقتصاد الجزائري إلى مرحلتين مهمتين وهما:

1– مرحلة الوفرة المالية 2000– 2013: وهي فترة البحبوحة المالية كما يسميها البعض، فمع بداية الألفية الثالثة أخذت أسعار البترول في الارتفاع (باستثناء سنة الأزمة المالية العالمية 2008) منتقلة من 28.5 سنة 2000 إلى 109.5 دولار/ للبرميل سنة 2013، مما ساهم في زيادة العوائد المتحققة من قطاع المحروقات وبذلك أخذت حصة هذا

الأخير من الناتج المحلي والإيرادات العمومية والصادرات في الارتفاع متخذة نفس المنحى الذي اتخذته أسعار البترول. وهو ما ساعد على تحسن الوضعية المالية الخارجية للبلاد، وتسديد الديون الخارجية، فضلا عن تبني سياسة مالية توسعية تتضمن أربع برامج تنموية كان هدفها إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم النمو الاقتصاد والتنمية المحلية للبلاد.

2- **مرحلة الصدمة النفطية 2014- 2017**: خلال الربع الأخير من سنة 2014 أخذت أسعار البترول بالتراجع في الأسواق العالمية حيث انتقلت من 100.2 إلى 45 دولار للبيرميل بين سنتي 2014 و2016 على الترتيب (لتتحسن قليلا سنة 2017 فأصبحت 54 دولار للبرميل)، مما جعل حصة قطاع المحروقات تأخذ ذات المنحى حيث تراجعت حصته من الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من الثلث، ومساهمته في الإيرادات العمومية إلى أقل من النصف، ونسبته في تكوين الصادرات إلى حدود 96%، وهو ما أثر على باقي المتغيرات الكلية والجزئية وجعل الاقتصاد الوطني يدخل في حالة من الصدمة السلبية التي دعت الدولة الجزائرية إلى تكثيف جهودها من أجل السعي لتنويع مواردها.

وبذلك يمكن اعتبار فترة الوفرة المالية والصدمة النفطية من المحطات المهمة في تاريخ اقتصاد الجزائر وهو ما سيتم التفصيل فيه من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الثالث- مرحلة الوفرة المالية 2000- 2013

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000- 2013 وضعية اقتصادية مميزة نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، لتحقق الجزائر وفرة مالية جعلتها تتبنى سياسة تنموية تهدف من خلالها لإنعاش الاقتصاد الوطني وفيما يلي إيجاز لأهم ما وقع خلال تلك المرحلة:

أولا- مؤشرات الوفرة المالية في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة

تعبر الوفرة المالية عن تلك الفوائض التي يحققها الاقتصاد خلال فترة معينة، وهناك العديد من المؤشرات التي يستدل بها عن وجودها، والتي من بين أهمها مقابلات الكتلة النقدية[*]، والتي تترجم تطوراتها من خلال:

1- **تطور احتياطي الصرف الأجنبي:** تطور احتياطي الصرف الأجنبي[**] في الجزائر على النحو التالي:

[*] – **مقابلات الكتلة النقدية:** تمثل الغطاء الذي على أساسه يتم إصدار النقد، وتعرف بأنها: "مجموع الديون العائدة لمصدري النقد التي تكون سببا للكتلة النقدية"

[**] – **احتياطي الصرف الأجنبي:** وهو تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات والتنظيم غير المباشر لكمياتها من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى.

الشكل رقم 02.03– تطور احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000– 2013 (مليار دولار)

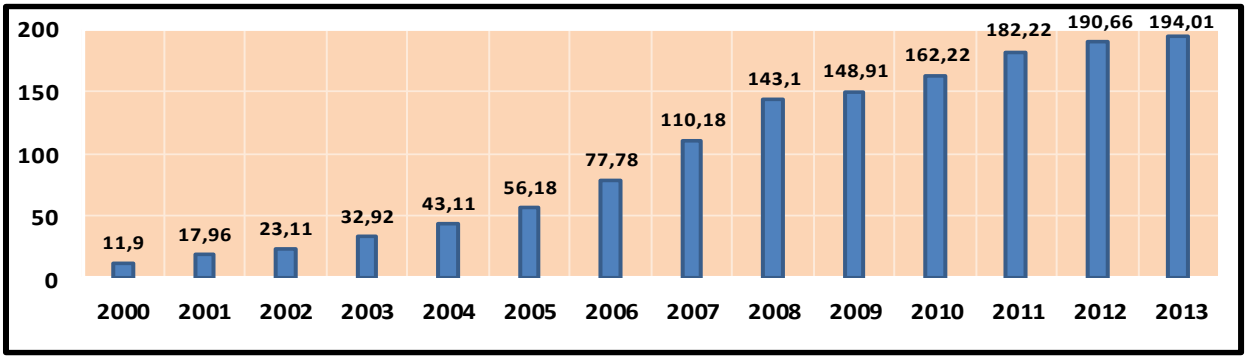

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، **التحولات النقدية والمالية في الجزائر**، التقارير السنوية 2003، 2008، و2013.

يتضح من خلال الشكل أن احتياطي الصرف الأجنبي خلال الأربع عشرة سنة المذكورة شهد نموا مستمرا لكن بنسب متفاوتة، حيث تزايد بما يقارب 15.30% عن عام 2000، وما ذلك إلا انعكاس للتدفق المستمر للعملات الأجنبية الناجم عن التزايد الذي شهدته صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول (باستثناء سنة 2009 التي عايشت الأزمة المالية العالمية). ذلك أنها مثلت حصة الأسد بما يفوق 96% من إجمالي الصادرات طوال فترة الوفرة المالية، هاته الأخيرة التي انتقلت من 12.32 مليار دولار[1] سنة 2000 إلى 64.377 مليار دولار[2] سنة 2013.

2– القروض المقدمة للدولة: تقترض الحكومة من القطاع المصرفي لتمويل عجزها في شكل سلف مباشرة قصيرة الأجل كما يمكنها إصدار سندات وبيعها؛[3] وقد تطورت القروض المقدمة للدولة على النحو التالي:

الجدول رقم 02.03– تطور القروض المقدمة للدولة خلال 2000– 2013 (مليار دينار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المبالغ	677.4	569.7	578.6	423.4	-20.6	-933.2	-1304.1
النمو %	----	-15.89	1.56	-26.82	-104.9	4430.1	39.7
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبالغ	-2193.1	-3627.3	-3488.9	-3392.9	-3406.6	-3334.0	-3235.4
النمو %	68.2	65.4	-3.8	-2.8	0.4	-2.1	-3.0

Source: Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2003, 2008, et 2013.

يتضح أنه منذ سنة 2004 الدولة الجزائرية قد أصبحت دائنة لبنك الجزائر* بعد أن كانت مدينة له، وذلك إنما يعود إلى تزايد الإيرادات العمومية الناجم بدوره عن زيادة الإيرادات النفطية التي تمثل نسبة هامة من الإيرادات الكلية للدولة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[1]– بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2003**، جوان 2004، ص: 113.

[2]– بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2013**، نوفمبر 2014، ص: 228.

[3]– هيل عجمي الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 70.

*– **"بنك الجزائر"**: هي التسمية الجديدة التي أطلقت على البنك المركزي الجزائري بموجب القانون 10/90 المؤرخ في 14/04/ 1990.

الشكل رقم 03.03– تطور الإيرادات العمومية ونسبة مساهمة العوائد البترولية فيها خلال فترة الوفرة المالية 2000– 2013

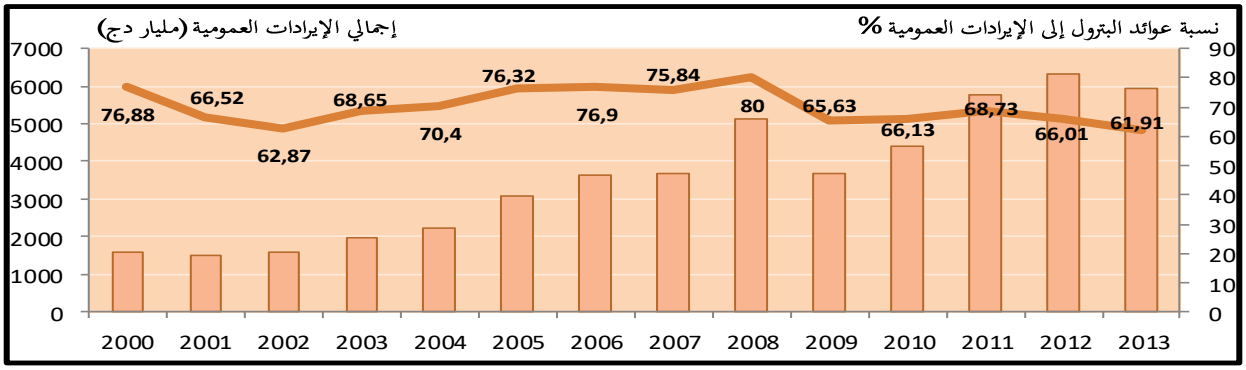

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، **التحولات النقدية والمالية في الجزائر**، التقارير السنوية 2003، 2008، و2013.

يتضح من خلال الشكل أن إجمالي الإيرادات العمومية للدولة شهد تزايدا مستمرا طوال الفترة 2000– 2008 منتقلا من 1578.1 مليار دج إلى 5111 مليار دج بين السنتين، ما يعني أنها قد تضاعفت بمقدار 3 مرات تقريبا منذ بداية الألفية الثالثة إلى غاية الأزمة المالية العالمية التي امتد تأثيرها من الدول المتقدمة إلى النامية بما فيها الجزائر. حيث تراجعت الإيرادات الكلية إلى 3676 مليار دج سنة 2009، لتعود إلى التزايد مرة أخرى لتصل إلى 6339.3 مليار دج سنة 2012 ثم تتراجع سنة 2013 إلى 5940.9 مليار دج، وهو ما يقترن بتلك التطورات التي شهدتها العوائد البترولية التي سجلت التذبذبات ذاتها طوال فترة الدراسة منتقلة من 1213.2 مليار دج سنة 2000 إلى 4088.6 مليار دج سنة 2008، أي أنها تضاعفت بنفس عدد المرات التي تضاعف بها إجمالي الإيرادات، ومن 2412.7 إلى 4184.3 ثم 3678.1 مليار دج خلال السنوات 2009، 2012، و2013 على الترتيب، ما يعني أن العوائد البترولية تمثل العنصر الأساسي لتمويل الميزانية العمومية للدولة، وهو ما تدل عليه الأهمية النسبية لهاته الأخيرة ضمن إجمالي الإيرادات، مترجمة بنسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات العمومية والتي بلغت في متوسطها ما يقارب 70% أثناء فترة الوفرة المالية.

3– القروض المقدمة للاقتصاد: تتمثل في الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للأعوان الاقتصاديين مباشرة، وبخصم الأوراق التجارية أو فتح اعتمادات مما يؤدي إلى خلق نقود الودائع.[1] وتصنف تلك القروض حسب القطاعات المقدمة لها أو مدة استحقاقها (النضج)، والجدول التالي يبين تطورها:

[1]– حسيبة مداني، **أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الكلية: دراسة تحليلية للفترة 1994– 2004 لحالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2006– 2007، ص: 14.

الجدول رقم 03.03– تطور القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة 2000– 2013 (مليار دينار)

البيان / السنة	التقسيم حسب القطاعات			التقسيم حسب الآجال		الإجمالي	التغير %
	القطاع العام	القطاع الخاص	الإدارات المحلية	قصيرة الأجل	متوسطة وطويلة الأجل		
2000	740	337.0	0.2	467.0	525.7	993.7	------
2001	740.3	337.9	0.2	513.3	565.1	1078.4	08.52
2002	715.5	551.0	0.3	628	638.8	1266.8	17.47
2003	791.5	588.5	0.3	770.5	608.4	21380.	08.95
2004	859.3	675.4	0.3	828.3	706.7	1535.0	11.20
2005	882.4	897.3	0.1	923.3	856.5	1779.8	15.94
2006	847.0	1057.0	1.4	915.7	989.7	1905.4	7.05
2007	988.9	1216.0	0.3	1026.1	1179.1	2205.2	15.73
2008	1201.9	1413.3	0.3	1189.4	1426.1	2615.5	18.60
2009	1485.1	1600.6	0.8	1320.5	1766.0	3086.5	18.00
2010	1460.6	1806.7	0.8	1311.0	1957.1	3268.1	05.88
2011	1741.6	1984.2	0.7	1363.0	2363.5	3726.5	14.02
2012	2040.2	2247.0	0.4	1361.6	2926.0	4287.6	15.05
2013	2434.0	2721.9	0.4	1423.4	3732.9	5156.3	20.26

Source: Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2003, 2008, et 2013.

تزايدت القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة 2000– 2013 باستمرار، وهي في أغلبها قروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل استثمارات الطاقة والمياه، وشراء السلع المعمرة، والملاحظ أن تلك القروض كانت في أغلبها قروضا مقدمة للقطاع العام إلى غاية سنة 2005 أين أصبحت أكثر من 51% منها قدمت للقطاع الخاص، أما القروض المقدمة للقطاع العام فقد تراجعت لتصبح الخزينة دائنة لبنك الجزائر، وبالتالي تراجع القروض الممولة للدولة.

ثانيا– مجالات استغلال الوفرة المالية

حسب المادة 40 من القانون 03/11* يعتبر بنك الجزائر المسؤول عن إدارة الاحتياطيات الدولية المعتبرة والمحافظة على قيمتها الحقيقية، وقد استخدم تلك الوفرة لمعالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية من بينها:

1– **تسيير الدين الخارجي:** بعد إعادة جدولة الدين الخارجي لدى نادي باريس ونادي لندن بين 1994 و1998 ونظرا للوفرة المالية المحققة، فقد قررت الجزائر التسديد المسبق لديونها اتجاه العالم الخارجي، وتحويل الباقي منها إلى استثمارات. وبذلك أصبحت من أقل الدول للدين الخارجي ضمن ال20 دولة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث تراجعت مديونيتها من 25.261 مليار دولار[1] سنة 2000 إلى 3.396 مليار دولار[2] سنة 2013.

* – **المادة** 40 **من القانون** 03/11: "يجوز لبنك الجزائر أن يبيع أو يشتري أو يخصم أو يعيد الخصم أو يضع أو يأخذ تحت نظام الأمانة، ويرهن ويسترهن أو يودع ويأخذ كوديعة كل سندات الدين المحررة بالعملات الأجنبية وكذا كل الأرصدة بالعملات الأجنبية ويدير احتياطات الصرف ويوظفها، كما يجوز له في هذا الإطار الاقتراض والاكتتاب بسندات مالية محررة بعملات أجنبية ومسعرة بانتظام في الفئة الأولى لدى الأسواق المالية الدولية".

[1] – بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2003**، مرجع سابق، ص: 114.

[2] – بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2013**، مرجع سابق، ص: 232.

2- التوظيف في السندات الدولية للخزانة: وهي توظيفات متعددة أغلبها على شكل سندات خزانة أمريكية بنسب فوائد لا تتعدى 4% لكنها تظل مؤمنة وبعيدة عن التقلبات التي تعرفها مختلف الأسهم والمؤشرات المالية.[1]

3- تمويل صندوق ضبط الإيرادات: يحتل قطاع المحروقات مكانة بارزة في الاقتصاد الجزائري، كما أن الاعتماد شبه الكلي على إيرادات النفط المتقلبة يعقد كثيرا السياسات المالية للبلد، مما دعا إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات* لتفادي بعض المشكلات التي قد يواجهها الاقتصاد، وقد تمكن الصندوق من امتصاص الصدمات الخارجية الإيجابية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول منذ إنشائه نظرا لضخامة المبالغ المحولة له والفائضة عن ميزانية الدولة، وتعتبر تلبية رغبة الحكومة في ضبط الإيرادات العامة للدولة والحفاظ على استقرار الموازنة العامة الدافع الأساسي من وراء إنشاءه الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.[2]

4- تمويل البرامج التنموية: شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية ونقدية عميقة وفقا لسياسة الإنعاش الاقتصادي، مدعمة بذلك سياساتها الاقتصادية العامة حيث تركزت على تدعيم الانفاق الكلي وزيادة الطلب الكلي لأجل زيادة نمو الناتج المحلي والذي بدوره ينعكس إيجابيا على باقي أهداف السياسة الاقتصادية،[3] وبذلك اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة منحى جديد في سير السياسة الاقتصادية تجلى في التركيز على السياسة المالية بالتوسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يرتكز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الاقتصادي، وقد كان للوفرة المالية دورا هاما في إتباع هذه السياسة، خصوصا وأن الفترة السابقة شهدت ترديا كبيرا في الوضع الاجتماعي على غرار الوضع الاقتصادي.

المطلب الرابع- مرحلة الصدمة النفطية 2014- 2017

مع الربع الأخير من سنة 2014 بدأ الاقتصاد الجزائري يخرج من حالة الوفرة المالية ليدخل صدمة مالية سببها الأساسي انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، ولعل أهم ما ميز هاته الفترة ما يلي:

---

[1]- بلقاسم زايري، **"كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة وهران، الجزائر، 2007، ص ص: 63- 64.

*- **صندوق ضبط الإيرادات:** صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية الجزائرية (حسابات التخصيص الخاص)، أنشئ بموجب المادة 10 من القانون 02/2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، والتي تنص: "يفتح في كتابات الخزينة العمومية حساب تخصيص رقم 302/103 بعنوان صندوق ضبط الموارد"، بدأ في العمل فعليا ابتداء من 20 جويلية 2002 بعد صدور المقرر رقم 42 المؤرخ في 17 جويلية 2002 المحدد للمبالغ المخصصة للصندوق، حددت وظائفه في: إمتصاص فائض الجباية البترولية والذي يفوق تقديرات وتوقعات قانون المالية، تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية، تسوية المديونية العمومية للدولة.

[2]- نبيل بوفليح وعبد القادر لعاطف، **فاعلية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 07- 2008/04/08، ص ص: 02- 03.

[3]- اكرام بن عزة، فتحي بلدغم، **تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والاصلاح الاقتصادي: عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990- 2017**، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 02، العدد 07، جامعة أدرار، الجزائر، 2018، ص: 218.

أولا– تراجع احتياطيات الصرف الأجنبي

وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04.03– مؤشرات الصدمة النفطية خلال الفترة 2014– 2017

السنوات	2014	2015	2016	2017
سعر البترول دولار/برميل	100.2	53.1	45	54
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-5.88	-27.54	-26.03	-21.76
إجمالي إحتياطي الصرف دون ذهب (مليار دولار)	178.93	144.13	114.14	97.33
التغير في احتياطي الصرف الأجنبي (%)	-7.75	-19.45	-20.93	-14.72

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2017**، جويلية 2018.

يلاحظ من خلال الجدول أنه بمجرد تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية سجل رصيد ميزان المدفوعات الجزائري عجزا متواصلا وذلك نتيجة تراجع صادرات المحروقات التي تهيمن على تركيبة الصادرات الاجمالية، مما يعني تراجع تدفق العملات الأجنبية إلى الداخل، وقد ارتبطت حدة العجوزات المسجلة ارتباطا طرديا بمقدار التراجع في أسعار البترول من جهة، وبمعدل تغير احتياطيات الصرف الأجنبي من جهة أخرى.

ثانيا– تفاقم العجز في الميزانية العمومية الجزائرية

سجل رصيد الميزانية العمومية الجزائرية منذ سنة 2009 عجزا متواصلا تفاقمت حدته خاصة مع نهاية سنة 2014 مما جعل هذا الأخير الأساس في صياغة السياسات الاقتصادية لتلك الفترة.

1– **تطور عجز الميزانية العامة:** وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 05.03– تطور مؤشرات المالية العامة الجزائرية خلال الفترة 2014– 2017 (مليار دينار)

السنوات	2014	2015	2016	2017
إيرادات عامة	5738.4	5103.1	5110.1	6182.8
نفقات عامة	6995.7	7656.3	7297.5	7389.3
الرصيد	-1257.3	-2553.2	-2187.4	-1206.5
نسبة العجز من GDP	7.3	15.4	12.6	6.4

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2017**، جويلية 2018.

سجلت المالية العمومية عجزا في الميزانية طوال الفترة 2014– 2017 بلغ أقصاه سنة 2015 بنسبة 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي نجم عن انخفاض إيرادات الميزانية (11-%) المرتبطة بالانخفاض في الإيرادات الجبائية للمحروقات (30-%) وعن الارتفاع في نفقات الميزانية (9.4%)[1]، أما فيما يخص السنوات 2016- 2017 فقد تراجعت نسبة العجز المحقق من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يمكن إرجاعه إلى خريطة الطريق المتبناة من أجل تقويم المالية

[1]– بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص: 77.

العمومية* مما ساهم في تخفيض الإنفاق العام 14% سنة 2017 بعد خفضه 6% سنة 2016، وفي الوقت نفسه ارتفاع معتبر في إيرادات الميزانية نتيجة ارتفاع متوسط سعر البترول من 45 إلى 54 دولار/ البرميل بين 2016/ 2017 من جهة، وارتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية من جهة أخرى، وبذلك يمكن إرجاع أسباب العجوزات المسجلة إلى العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع النفقات الإجمالية العمومية و/أو عوامل تؤدي إلى تراجع الإيرادات الإجمالية العمومية والتي يمكن عرضها في الآتي:

1.1– عوامل زيادة النفقات العامة: تقسم النفقات العامة في الجزائر حسب طبيعتها إلى نفقات التسيير (الجارية) والتجهيز (رأس المال)، حيث أن نفقات التسيير هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين، مصاريف صيانة البنايات الحكومية وما شابهها من النفقات التي لا ينجر عنها أي قيمة مضافة مباشرة للاقتصاد الوطني،[2] في حين أن نفقات التجهيز هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، وتتكون من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية.[3] وفي ما يلي توضيح لتطور هيكل النفقات العمومية خلال فترة الصدمة النفطية:

الشكل رقم 04.03– تطور نفقات الميزانية العمومية خلال فترة الصدمة النفطية 2014– 2017 (مليار دج)

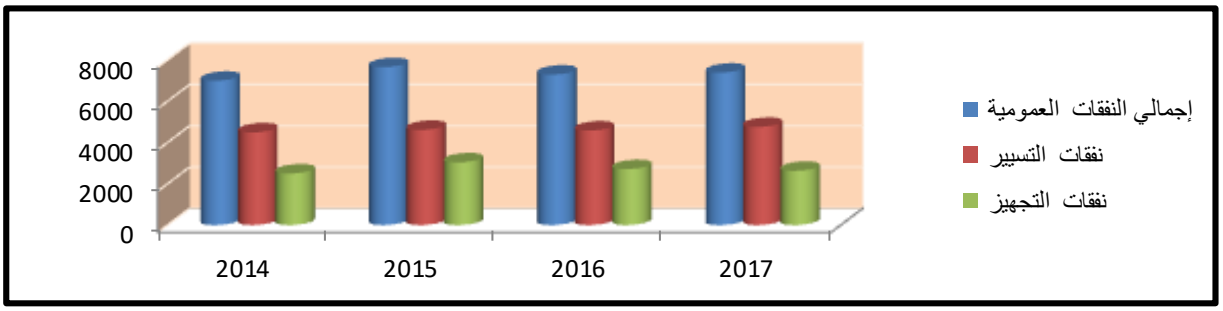

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2017**، جويلية 2018، ص: 144.

يتضح من خلال الشكل أن نفقات التسيير تشكل ثلثي النفقات العمومية، مما يجعل تأثيرها أكبر من نفقات التجهيز على حجم الإنفاق الكلي، والتي تفاقمت نتيجة ارتفاع مبالغ التحويلات الجارية أغلبها يخص بند دعم الأسعار والجماعات المحلية بشكل رئيسي، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات المستخدمين والزيادات المتواضعة في معاشات المجاهدين، وفي الوقت ذاته يلاحظ أن ارتفاع نفقات التجهيز (نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية) أسرع من ارتفاع النفقات الجارية، إلا أن هذه الأخيرة تبقى المساهم الأكبر في ارتفاع النفقات الكلية.

---

* – تهدف خريطة الطريق المتبناة من أجل تقويم المالية العمومية إلى: ضمان ديمومة الأموال العمومية، إصلاح تسيير النفقات العمومية، ضمان توزيع عادل للتحويلات الاجتماعية لفائدة السكان، تحفيز النشاط الاقتصادي، إعادة توازن الميزانية العمومية على المدى المتوسط حسب مخطط عمل الحكومة، إصلاح الإدارة الجبائية من أجل تحسين التحصيلات، إرساء الجباية المحلية، وعقلنة النفقات العمومية من خلال التقليل إلى أدنى حد نفقات التسيير.

[2] – عبد الباسط بوزيان، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2006– 2007، ص: 177.

[3] – مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990– 2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005– 2006، ص:351.

2.1– عوامل تراجع الإيرادات العامة: سجلت ميزانية الدولة تراجعا في الإيرادات الكلية خلال الفترة 2014–2017، حيث تطورت على النحو التالي:

الشكل رقم 05.03– تطور إيرادات الميزانية العمومية خلال فترة الصدمة النفطية 2014– 2017 (مليار دج)

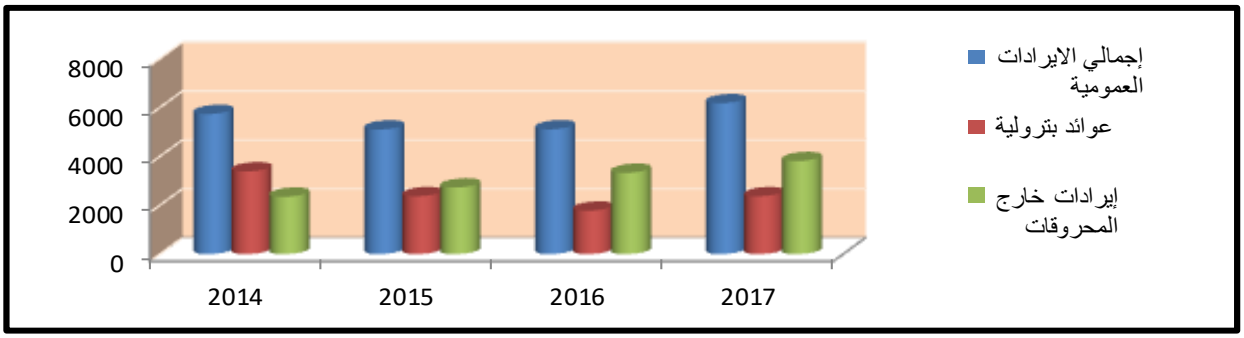

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2017**، جويلية 2018، ص: 144.

يتضح من الشكل أن الإيرادات العمومية تراجعت خلال السنوات 2014، 2015، وذلك نتيجة تراجع عوائد البترول التي تمثل نسبة هامة من إجمالي الإيرادات، حيث انتقل متوسط سعر برميل البترول من 100.2 إلى 53.1 ثم 45 دولار/ برميل خلال السنوات 2014، 2015، و2016 على الترتيب وهو ما أدى إلى تراجع موارد صندوق ضبط الإيرادات التي وصلت في فيفري 2016 إلى 740 مليار دج، ومع تحسن الايرادات خارج المحروقات (نتيجة خطة الحكومة المتبناة بهدف ضمان ديمومة الأموال العمومية والتي أدت إلى تراجع نسبة العوائد البترولية من إجمالي الايرادات وزيادة الأهمية النسبية للإيرادات خارج المحروقات خاصة سنة 2016)، وارتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية، قد ساهم ذلك في ارتفاع الإيرادات العمومية سنة 2016 و2017.

2– آليات تمويل عجز الميزانية العامة خلال الفترة 2014– 2017: بينما تم تمويل عجوزات السنوات السابقة (2009– 2012) دون اللجوء إلى أي اقتطاع من مخزون الادخار المالي المودع لدى بنك الجزائر، فإن تمويل العجز المالي منذ 2014 تم بواسطة اقتطاعات معتبرة من قائم هذا الصندوق إضافة إلى:

1.2– سياسة ترشيد الإنفاق العام: تبنت الجزائر منذ سنة 2016 سياسة ترشيد الإنفاق العام* والتي تتضمن خفض بنسبة 9% في الإنفاق (معظمه في الاستثمارات) وزيادة بنسبة 4% في العائدات الضريبية على أساس زيادة بنسبة 36% في أسعار البنزين وزيادة أسعار الكهرباء وتسجيل ملكية السيارات كما تخول أيضا الموازنة للسلطة المالية خفضا آخر في الإنفاق إذا هبطت أسعار البترول إلى ما دون المتوسط المفترض.[1]

2.2– الاعتماد على القرض السندي: في 17 أفريل 2016 أقدمت الحكومة الجزائرية على الاستدانة الداخلية من خلال طرح سندات دين لمواجهة الصدمة النفطية التي تعرضت لها البلاد بداية من سنة 2014، وكي تتمكن من

* – **سياسة ترشيد الإنفاق العام:** تعني حسن تصرف الدولة في تصريف الأموال دون إسراف ولا تقتير، مع مراعاة البعدين الكيفي والكمي، حيث زيادة الإنفاق عن موضع الاعتدال يسمى إسرافا، وإنقاصه تقتيرا، ولا يمكن الحكم على السلوك الاقتصادي بالرشادة بناءا على مؤشر واحد وإنما يتم في ذلك الاعتماد على منهج التحليل الشمولي.

[1] – البنك الدولي، **الآفاق الاقتصادية العالمية**، أكتوبر 2016، ص: 138. متاح على الرابط: http://pubdocs.worldbank.org/en/888891475673524626/Algeria-MEM-Fall2016-ARA.pdf، 2019/04/04، 19:25.

تمويل المشاريع الحكومية الكبرى، محددة نسبة الفوائد على السندات بنحو 5% إذا كان أجل استحقاقها 5 سنوات و7.5% لفترات الاستحقاق التي تساوي أو تفوق 5 سنوات، لجذب أكبر قدر ممكن من السيولة النقدية.[1]

3.2– آلية التمويل غير التقليدي*: مع نهاية سنة 2017 قررت الحكومة اعتماد آلية التمويل غير التقليدي لتمويل العجز المتوقع لسنة 2018، وبذلك تحولت الخزينة العمومية من دائن إلى مدين لبنك الجزائر من أجل بعث واستكمال المشاريع المجمدة في مجال التنمية البشرية والمعطلة في غضون السنوات الأخيرة.[2]

المطلب الخامس– مضمون برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية

نظرا لتحسن المؤشرات الداخلية والخارجية مع ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 عملت الجزائر على وضع برامج تنموية، للتخفيف من تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد، وتمثلت تلك البرامج في:

أولا– المخطط الثلاثي 2001– 2004 (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي)

يعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجها في الاقتصاد العالمي، ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، وتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي، وتنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية المحلية. بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، ليصبح في نهاية الفترة 1.216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة.[3] تضمن 15974 مشروعا موزعة حسب القطاعات التالية:

الجدول رقم 06.03– عدد المشاريع على أساس برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001– 2004

القطاعات	المشاريع		القطاعات	المشاريع
الري، الفلاحة، والصيد البحري	6312		اتصالات وصناعة	623
السكن، العمران، والأشغال العمومية	4316		صحة، بيئة، ونقل	653
تربية، تكوين مهني، تعليم عالي، وبحث علمي	1369		حماية اجتماعية	223
هياكل قاعدية، شبابية، وثقافية	1296		طاقة ودراسات ميدانية	200
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982		**المجموع الكلي**	**15974**

المصدر: سعيدة ممو، نجاة قفايفية، سميرة مومن، **سياسة ترشيد الإنفاق العام (واقع وآفاق): التركيز على حالة الجزائر منذ سنة 2000**، الملتقى الدولي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي بتبسة، الجزائر، 13– 2018/03/14، ص: 19.

[1]– حمزة كحال، **سندات حكومة الجزائر لا تجد إقبالا من السوق المحلية**، متاح على الرابط: https://www.alarabby.co.uk/economy/17734538-89e2-407d-a891-79c337e772b8، 2018/02/13، 15:46.

*– **التمويل غير التقليدي:** الاعتماد على التمويل من خلال طباعة الأوراق المالية دون تغطية بعد تعديل قانون النقد والقرض، وقد بين برنامج الحكومة تلك الفترة أن التمويل غير التقليدي هو الذي يقوم على أساسه البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة وتمويل الدين العمومي الداخلي وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار.

[2]– تقرير الوزير الأول أحمد أويحي خلال عرضه لمخطط عمل الحكومة أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، نشر في البلاد أون لاين يوم 17 سبتمبر 2017 بعنوان: **التمويل غير التقليدي المحلي ... أويحي يطمئن**، متاح على الموقع: www.djazairess.com، 2017/11/15، 12:21.

[3]– كريم زرمان، **"التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2009"**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2010، ص: 200.

يوضح الجدول أن برنامج الإنعاش الاقتصادي خصص لدعم العديد من القطاعات، وهو ما يؤكده حجم المشاريع المخصصة لكل قطاع، والشكل التالي يوضح توزيع تخصيصات البرنامج للفترة 2001– 2004:

الشكل رقم 06.03– توزيع تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2004

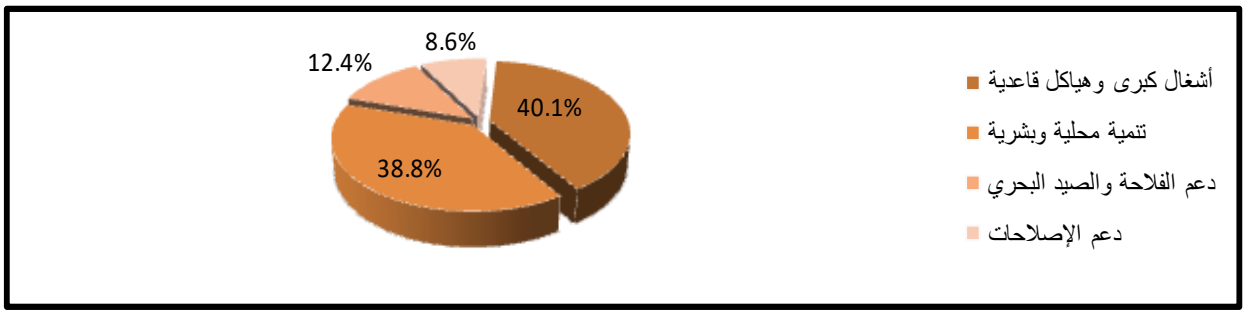

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص: 252.

يتضح من خلال الشكل أن 40.1% من مخصصات البرنامج وجهت للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، و38.8% من أجل التنمية المحلية والبشرية، 12.4% لدعم النشاطات المنتجة (الفلاحة والصيد البحري)، في حين وجهت 8.6% من المخصصات لدعم الإصلاحات لمحاولة توفير الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار، الانتاج، والمنافسة لضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية، بما يضمن إعادة هيكلة وتحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة.

خلال الفترة سبتمبر 2001– ديسمبر 2003، تم الانتهاء من إنجاز 73% من إجمالي المشاريع لتبقى 26% قيد الإنجاز. فسمح البرنامج بإحداث 728666 منصب شغل دائم ومؤقت بين أوت 2001 وديسمبر 2003، ليتضح أنه استهلك فعلا 478 مليار دج موزعة على النحو التالي:

الجدول رقم 07.03– التوزيع الفعلي للأموال التي استهلكتها عمليات برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001–2003 (مليار دج)

طبيعة العمليات	تحسين الإطار المعيش للسكان	هياكل قاعدية	نشاطات إنتاجية	حماية المحيط	موارد بشرية	منشآت إدارية	المجموع
المبلغ	155	124	74	20	76	29	478

المصدر: نبيل بوفليح، **أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 المطبق في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2005، ص: 117.

ثانيا– البرامج التنموية التالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

بانتهاء الفترة المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الأول وضعت الحكومة الجزائرية مخططات أخرى لدعم النمو الاقتصادي، تمثل مضمونها في الآتي:

1– المخطط الخماسي الأول 2005–2009 (البرنامج التكميلي لدعم النمو): خصصت له مبالغ أولية بمقدار 8.705 مليار دينار أي 114 مليار دولار أمريكي، لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دينار أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية والتمويلات الأخرى، بحيث قدر المبلغ الأولي المخصص له

ب 4202.7 مليار دينار أي ما يقارب 55 مليار دولار، والذي يعتبر غير مسبوق من حيث قيمته، وقد أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين احدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دينار وآخر بمنطقة الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار، هذا إضافة إلى الموارد المتبقية من المخطط السابق والمقدرة ب1071 مليار دينار، والتحويلات الخاصة بحساب الخزينة بقيمة 1140 مليار دينار.[1] وذلك بهدف:[2]

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الوطني أو الأجنبي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج.

تم توزيع الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو حسب القطاعات، مرتكزا بالدرجة الأولى على تحسين الطروف المعيشية للسكان بنسبة 45.5% من اجمالي المبلغ المخصص، يليه مباشرة تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%. ولقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الميزانية العامة وابتعدت عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج.[3] وهو ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم 08.03– مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

Source:http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf ,20/03/2019, 16:44, p: 02.

2– المخطط الخماسي الثاني 2010–2014 (برنامج توطيد النمو الاقتصادي): خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ ضخم لم يسبق لدولة سائرة في طريق النمو

[1]–World Bank, "**a public expenditure review**", rapport n^0: 36270, vol 1, 2007, p: 02. Available on the link: http://ddp-ext.worldbakk.org/Adstrats/DZAper07a.pdf, 20/08/2014, 16:30.

[2] – كريم بودخدخ، محمد سلامنة، **أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001–2009**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15–2011/11/16، ص: 10.

[3] – محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (1999–2011)**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة تكريت، العراق، 2012، ص: 324

تخصيصه حتى الآن والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة.[1] والذي يمكن تلخيص مضمونه في الجدول التالي:

الجدول رقم 09.03– مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010– 2014 (مليار دج)

الهدف	القطاعات	المبالغ	%
تحسين ظروف معيشة السكان	السكن(3700)، التربية والتعليم العالي (1898)، الصحة (619)، تحسين وسائل وخدمات الإدارة العمومية (1800)، أخرى (1886).	9903	45.42
تطوير الهياكل القاعدية	الأشغال العمومية (5900)، المياه(2000)، التهيئة (500).	8400	38.53
دعم التنمية الاقتصادية	الفلاحة والتنمية الريفية (1000)، دعم القطاع الصناعي العمومي (2000)، دعم التشغيل، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(500).	3500	16.05

المصدر: سعيدة ممو، نجاة قفايفية، سميرة مومن، **مرجع سابق**، ص: 20.

3– المخطط الخماسي الثالث 2015– 2019 (برنامج آفاق التنمية): رصد له نحو 262 مليار دولار أي ما يعادل حوالي 22100 مليار دج، والتي يتعدّى تمويلها الخزينة العمومية إلى الوسط التجاري لاسيما عن طريق البنوك والسوق المالية، والذي يستهدف معدل نمو 7%مع آفاق سنة 2019، والحد من التضخم في حدود 3.5%.[2]

خلال الربع الأخير من سنة 2014 بدأ انخفاض أسعار البترول، ليدخل الاقتصاد حالة من الصدمة النفطية ولأجل تدارك الوضع بادرت السلطات في الجزائر بالتوجه نحو ترشيد الإنفاق العام مما اقتضى قفل حساب البرنامج مع 31 ديسمبر 2016 وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغا قدره 300 مليار دج.[3]

المبحث الثاني– واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة

على ضوء التحول نحو اقتصاد السوق، وتبني الاصلاحات الاقتصادية منذ 1988، انعكس ذلك كلّه على مختلف المتغيرات الاقتصادية، لعل من بين أهمها معدلات النمو الاقتصادي، التي لطالما كانت محل الاهتمام الأساسي إلى جانب التنمية الاجتماعية، وسيتم التعرض لواقع النمو الاقتصادي في الجزائر على النحو الآتي:

المطلب الأول– تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة

تتمثل أهم مؤشرات النمو الاقتصادي في كل من الناتج المحلي الإجمالي* والنمو السكاني، وفي مايلي عرض لمنحى تطور تلك المؤشرات في الجزائر:

---

[1]– محمّد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 147.

[2]– كلمة الوزير الأول عبد المالك سلال، **إفتتاح أشغال اجتماع الثلاثية**، الإذاعة الجزائرية، سبتمبر 2014، نقلا عن الموقع: www.radioalgerie.dz.

[3]– الجريدة الرسمية، **مرسوم تنفيذي رقم 17/11 المؤرخ في ربيع الثاني 1438 الموافق ل 17 جانفي 2017 والذي يحدد كيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص**، المادة 03، العدد 03، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017، ص 04.

* **إجمالي الناتج المحلي الحقيقي:** هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات بالسعر الثابت للعملة المحلية.

أولا– منحى تطور الناتج المحلي الإجمالي

تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017 كالآتي:

الشكل رقم 07.03– نمو الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني الحقيقين في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017 (مليار دج)

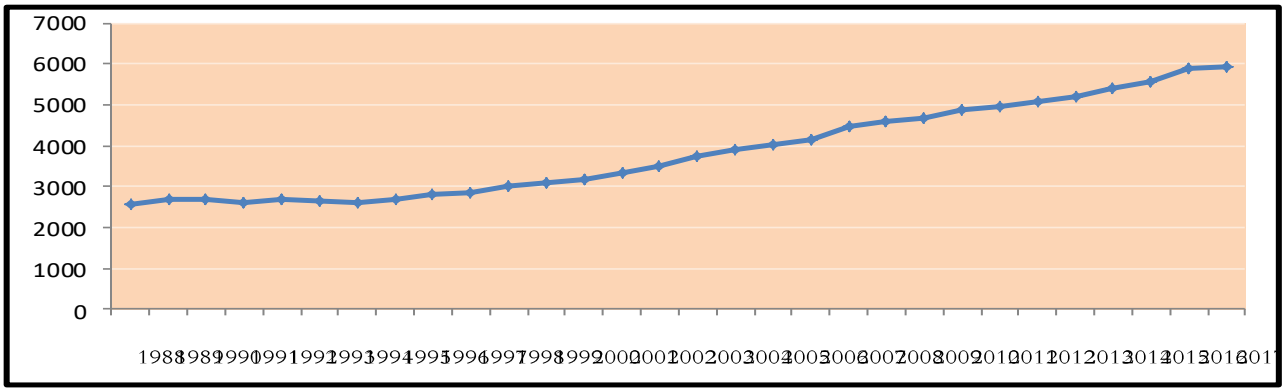

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي، **مؤشرات التنمية في الجزائر**، ديسمبر 2018، متاح على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY?locations=DZ، 2019/04/02، 18:58.

يتضح من خلال الشكل أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر شهد نموا مستمرا (بصفة مجملة) خلال الفترة 1988– 2017، وفي مايلي إيضاح لتلك التطورات:

1– خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية 1988– 1999: انتقل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2568.9 إلى 3085.74 مليار دج مما يعني تضاعفه ب1.02 مرة من سنة 1988 إلى سنة 1999، مما يعني أن تلك الزيادات كانت بوتيرة متباطئة جدا خلال فترة العشرية السوداء نظرا للأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية، والأمنية المتردية التي سادت تلك الفترة، بالإضافة إلى آثار الأزمة النفطية لسنة 1986، التي أثرت على التوازنات الكلية باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يفتقر إلى التنويع.

2– خلال فترة الوفرة المالية 2000– 2013: انتقل الناتج المحلي الإجمالي من 3161.65 مليار دج سنة 2000 إلى 5184.74 مليار دج سنة 2013، أي أنه تضاعف ب1.63 مرة خلال 14 سنة، مما يعني أنه قد تزايد بوتيرة أسرع من سابقتها نظرا للوضع المالي المميز داخليا وخارجيا. الذي عايشته الجزائر في ظل الوفرة المالية المحققة من جراء ارتفاع أسعار البترول، والتي مكّنت من تبني مشاريع تنموية لتعزيز الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية ودعم البنية التحتية. إلا أن تلك الزيادة في الناتج المحلي لا يمكن اعتبارها مثالية، وكانت لتحقق زيادة أكبر في الإنتاج إذا ما تحققت فعالية الإصلاحات المتبعة وواكبت سير البرامج وتنفيذها؛

3– خلال فترة الصدمة النفطية 2014– 2017: استمر الناتج المحلي الإجمالي في التزايد منتقلا من 5382.4 مليار دج سنة 2014 إلى 6083.05 مليار دج سنة 2017، متضاعفا ب1.13 مرة خلال 4 سنوات فقط وهو ما يمكن ارجاعه للاهتمام بسياسة تنويع الاقتصاد الوطني المتبناة من أجل الخروج من الصدمة النفطية التي زعزعت الاقتصاد مع نهاية سنة 2014.

ثانيا– منحى النمو السكاني

مع نهاية الثمانينات وفي إطار الاصلاح من أجل دفع عجلة التنمية، تم ايلاء اهتمام كبير للمسألة السكانية التي كانت تهدد التنمية وتعتبر عائقا في طريقها، مما دعا إلى تطبيق برامج التنظيم أو التخطيط العائلي، وانتشار استعمال وسائل منع الحمل، والشكل التالي يبين نسب الزيادة السنوية لعدد السكان في الجزائر:

الشكل رقم 08.03– الزيادة السكانية في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017 (%)

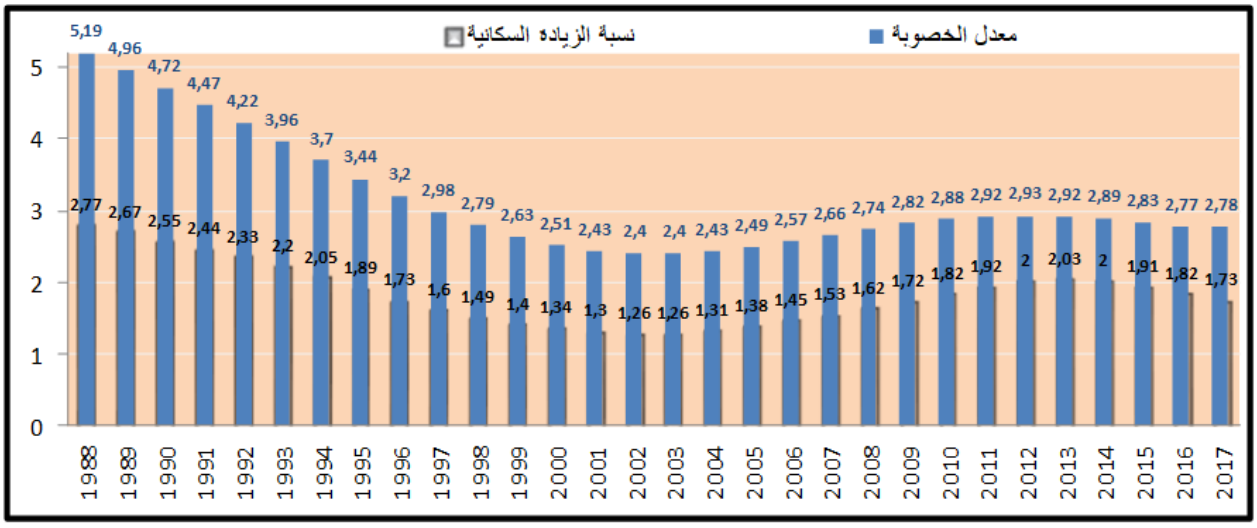

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي، **مؤشرات التنمية في الجزائر**، ديسمبر 2018، متاح على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY?locations=DZ، 2019/04/02، 18:58.

يتضح من الشكل أن معدلات الزيادة السكانية في الجزائر سجلت منحى متموجا انحصرت بين 1.26 و2.77% كل سنة. وهو ذات المنحى الذي سلكته معدلات الخصوبة (متوسط عدد الولادات لكل امرأة خلال حياتها)، مما يعني أن النمو السكاني تأثر بشكل أساسي بمعدل الخصوبة والعلاقة طردية بينهما، ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

1– **خلال الفترة 1988– 2003:** تراجعت معدلات النمو السكاني نتيجة تراجع معدلات الخصوبة في تلك الفترة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة تراجع القوى الشرائية للمواطنين والأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية السيئة التي عايشتها فترة التسعينات؛

2– **خلال الفترة 2004– 2013:** تزايدت معدلات النمو السكاني تزامنا والزيادة في معدلات الخصوبة، وهو ما يمكن إرجاعها إلى التحسن التدريجي في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بالفترة السابقة، وبالرغم من أنها زيادة متسارعة إلا انها لم تتجاوز 2.03%؛

3– **خلال الفترة 2014– 2017:** تراجعت معدلات النمو السكاني مع تراجع معدلات الخصوبة خلال فترة الصدمة النفطية، وهو ما يمكن إرجاعه إلى التراجع الكبير في القدرة الشرائية للمواطن، بالإضافة إلى السياسة التوعوية التي تبنتها وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بداية من سنة 2014 معتمدة في إيصال رسالتها على الشؤون الدينية من خلال الأئمة والمرشدات الدينيات.

المطلب الثاني– مسار النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر

شهدت معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي* معبرا عنها بتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تطورا مستمرا كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 09.03– تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017 (%)

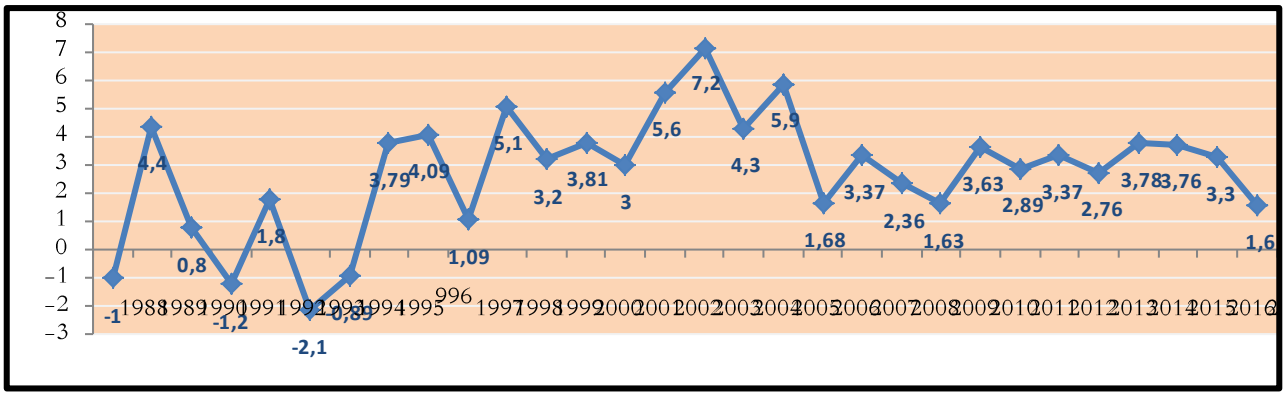

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: البنك الدولي، **مؤشرات التنمية في الجزائر**، ديسمبر 2018، متاح على الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY?locations=DZ، 2019/04/02، 18:58.

يتضح من خلال الشكل أن معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017 أخذت منحى متذبذبا بين التراجع والزيادة بين السنة والأخرى، ليبلغ لمتوسط الهندسي لمعدل النمو الاقتصادي حوالي 3% على طول الفترة، وهو معدل يعتبر متدنيا بالنسبة لاقتصاد نامي لم يصل بعد لحالة التشغيل التام لمختلف عوامل الإنتاج. خاصة في ما تعلق بعنصري العمل ورأس المال، (بالنسبة لعنصر العمل فإن الجزائر تملك ثروة شبابية مما يرفع من نسبة السكان النشيطين فيها، أما فيما تعلق بعنصر رأس المال فخلال فترة الوفرة المالية حققت الجزائر مداخيل هامة عززت احتياطيات الصرف لديها)، ويمكن تفسير تلك التطورات بتقسيم الفترة للمراحل التالية:[1]

أولا– مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1988– 1999

شهدت مرحلة الإصلاحات المحتشمة 1988– 1991 ومرحلة التراجع والتردد في الإصلاح 1992– 1994 تذبذبا مستمرا لمعدلات النمو، الذي بقي يتأرجح بين السلب والإيجاب، وقد كان سلبيا في أغلب الفترة وذلك تزامنا مع انهيار أسعار البترول وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. مما انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وصعوبة التمويل وقلة التموين بوسائل الإنتاج من مواد أولية، لتدخل فيما بعد مرحلة متسارعة من الإصلاحات 1995– 1999، والتي تهدف في الأساس لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني مما ساهم في تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق، لتتمكن بذلك من العودة إلى معدلات نمو إيجابية، ليبلغ متوسطها الهندسي 3.07% خلال الفترة 1995– 1999، نتيجة تحسن أسعار

* – **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر**: تم الاعتماد على معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدينار الجزائري والتي وفقا لإحصائيات البنك الدولي فهي تتطابق ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

[1] – تحليل الطالبة اعتمادا على معطيات تقارير بنك الجزائر السنوية والاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تضمنت واقع الاقتصاد الوطني خلال كل فترة.

النفط، وبداية تحسن الأوضاع الاقتصادية ولو على حساب الوضع الاجتماعي، إلا أنه يعتبر معدلا ضعيفا يعكس التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج نتاجا لبرنامج التعديل الهيكلي من جهة وما انجر عنه من غلق للعديد من المصانع وتسريح العمال، ومن جهة أخرى انخفاض وتيرة التراكم الرأسمالي الذي يعتبر ضرورة للنمو الاقتصادي، حيث استحوذت فئة قليلة من المجتمع على رأس المال (معدلات نمو رأس المال 2.42%[1])، مما ساهم في تراجع معدلات الاستثمار، ومن جهة ثالثة الضعف الكبير الذي سجلته القطاعات الواعدة بالنمو والمتمثلة في كل من الصناعة، الزراعة والخدمات.

ثانيا– مرحلة الوفرة المالية 2000– 2013

استمر الاقتصاد الجزائري في تحقيق معدلات نمو اقتصادي إجمالية موجبة بمتوسط 3.37% خلال تلك الفترة. وبالرغم من ضعفها، إلا أنها متحسنة نوعا ما عن سابقتها خلال العشرية السوداء، نظرا للوضعية المميزة التي شهدها الاقتصاد الجزائري بفعل الوفورات المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، محققة أعلى معدل نمو اقتصادي طوال فترة الدراسة سنة 2003 أين وصل إلى 7.2%، وذلك بسبب الطفرة التي أصابت أسواق النفط العالمية نتيجة حرب العراق، وبذلك ساهم تحسن الوضعية المالية الخارجية للبلاد وتراكم موارد الادخار الميزاني للاقتصاد الوطني أن يثبت قدرته على مقاومة الصدمة الخارجية الكبيرة التي حدثت سنة 2009، والناجمة عن تفاقم الأزمة المالية الدولية، والأزمة الاقتصادية العالمية. لتتراجع فيما بعد معدلات النمو بتراجع حصة الجزائر من السوق العالمية للغاز الطبيعي بظهور منافسين آخرين. ولعل من أهم ما ميز هاته الفترة في إطار دعم النمو الاقتصادي سياسة الإنعاش[*] متضمنة البرامج التنموية سابقة الذكر لتعميق الاصلاحات الاقتصادية، إلا أنه وبالرغم من التحسن التدريجي لمعدلات النمو تلك خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2004، فقد عادت للتراجع فيما بعد بالرغم من البرامج الممتدة بعده نظرا لسوء التسيير، عدم احترام مواعيد تنفيذ المشاريع المفتوحة، غياب التقييم الرشيد من قبل المختصين في التخطيط الاقتصادي وارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما خصص لها في الميزانية الأولية، مما ساهم في تبذير الموارد المالية بشكل أثر سلبا على فعالية الانفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي عامة.

ثالثا– مرحلة الصدمة النفطية 2014– 2017

شكل انخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من سنة 2014 واستمراره خلال السنوات التالية صدمة كبيرة على الاقتصاد الوطني. لاسيما على المالية العامة والحسابات الخارجية، ونظرا لأهمية قطاع المحروقات البالغة في الاقتصاد الجزائري فقد انجر عن ذلك تراجعا في متوسط النمو الاجمالي خلال مرحلة الصدمة النفطية ليبلغ 2.84%، نتيجة التراجع المستمر لوتيرة التوسع في قطاع المحروقات. وهو ما يعني أن التحسن في النمو الاقتصادي هو ظرفي وغير مستديم، فمع استمرار انخفاض سعر البترول ولتدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر الى تبني عدة اجراءات سنة 2015

[1]– حمزة مرداسي، **النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة 1969– 2016**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص: 192.

[*]– **سياسة الإنعاش الاقتصادي:** هي سياسة مالية توسعية تتضمن جملة من برامج إنفاق استثماري تجسد إرادة الدولة ومساهمتها في توليد العديد من النشاطات الإنتاجية وتقوية البنية التحتية الإدارية والصناعية إلى جانب تطوير المستوى المعيشي للمواطن وكذا التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى تدعيم ذلك بسلسلة من الإصلاحات المؤسساتية.

الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، فتم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق من برنامج آفاق التنمية 2014– 2019 كما صاحب ذلك الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي تطمح لها البرامج خاصة ما تعلق منها بالنمو والتشغيل، ليتم فيما بعد اتخاذ قرار التمويل غير التقليدي بضخ كمية من النقود دون مقابل قصد المساهمة في إكمال تلك المشاريع المجمدة.

المطلب الثالث– تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر

لطالما هيمن قطاع المحروقات على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وفي مايلي عرض للمصدر القطاعي للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال المراحل الأساسية التي شهدتها فترة الدراسة:

أولا– مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 1988– 1999

سجل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1988– 1994 حالة من الركود أكدتها معدلات النمو المنخفضة وحتى السلبية المحققة في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة فيما تعلق بقطاعي الصناعة والفلاحة، اللذان لم تتحسن مردوديتهما.[1] وحتى تستطيع الجزائر تحقيق نوع من الاستقرار سارعت بالدخول في مرحلة الاصلاحات المتسارعة سنة 1995 والشكل التالي يوضح المساهمة القطاعية لمختلف القطاعات في النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة:

الشكل رقم 10.03– معدلات النمو القطاعية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995– 1999 (%)

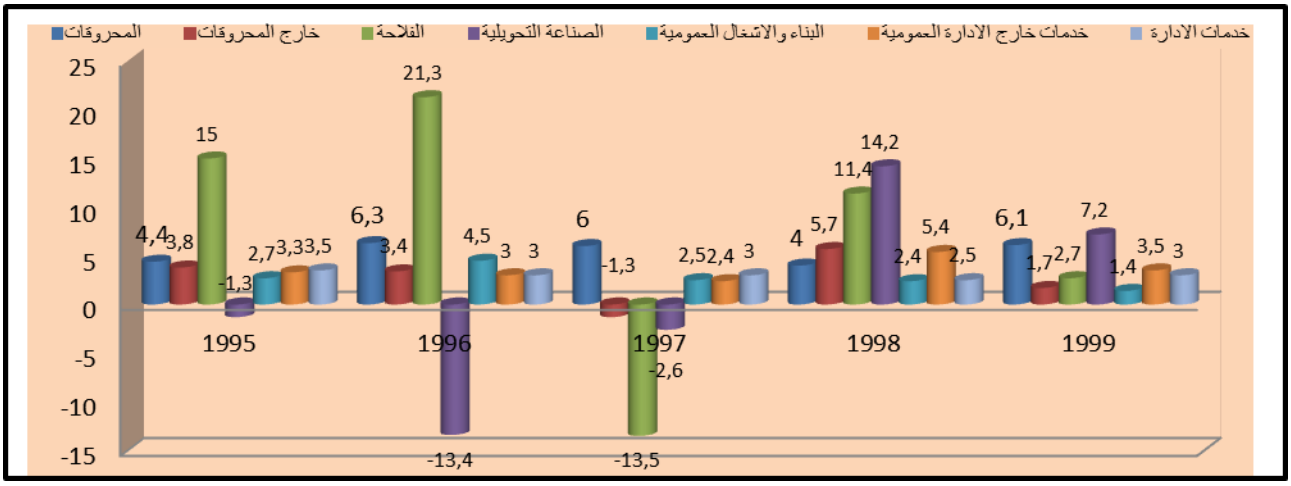

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport: 2002, avril 2003.
- وليد عبد الحميد، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة، بيروت، لبنان، 2010، ص: 287.

يتضح من الشكل أن مصدر النمو خلال الفترة 1995– 1999 يعود للتحسن الملحوظ في معدلات نمو قطاع المحروقات بمتوسط 5.36% للفترة، مقارنة ب 2.66% للقطاعات خارج المحروقات وهو ما يفسر كالآتي:

[1]- Oufriha Fatima Zohra, **Adjustment structurel stabilisation et politique monétaire**, in colloque bilan du P.A.S et perspectives pour l'économie Algérienne, Cread et ANDRU, Algérie, 1998, p: 246.

1– نمو قطاع المحروقات خلال الفترة 1995– 1999: يرجع تزايد معدلات النمو لقطاع المحروقات إلى بداية تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية مما شجع على إنتاجه وتصديره.

2– نمو القطاعات خارج المحروقات خلال الفترة 1995– 1999: تراجعت معدلات النمو خارج المحروقات لتراجع إنتاجية العمل* من جهة، ومن جهة أخرى التباين والتدني في مختلف معدلات نمو القطاعات الأخرى. والتي سجل أدناها في قطاع الصناعة بمتوسط 0.82% وهو القطاع الأكثر تضررا من التعديل الهيكلي، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بمتوسط 2.7%، ثم قطاع الخدمات 3.26%، في حين سجل قطاع الفلاحة متوسط نمو 7.36% وقد ارتفع مقارنة ب0.4% للفترة 1990– 1995، إلا أن بلادا كالجزائر بمساحتها الشاسعة وتنوع أقاليمها المناخية تملك ثروة طبيعية لو استغلت برشد وعززت بإمكانيات متطورة لحققت الأفضل بين جل القطاعات الأخرى.

ثانيا– مرحلة الوفرة المالية 2000– 2013

في محاولة لتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي في ظل تنامي احتياطيات الصرف الأجنبي مع بداية الألفية الثالثة تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية وفق المنهج الكينزي بتنفيذ برامج حكومية متتالية، تسعى من خلالها لرفع معدلات النمو الاقتصادي والتي تطورت في مختلف القطاعات على النحو التالي:

الشكل رقم 11.03– معدلات النمو القطاعية والأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000– 2013 (%)

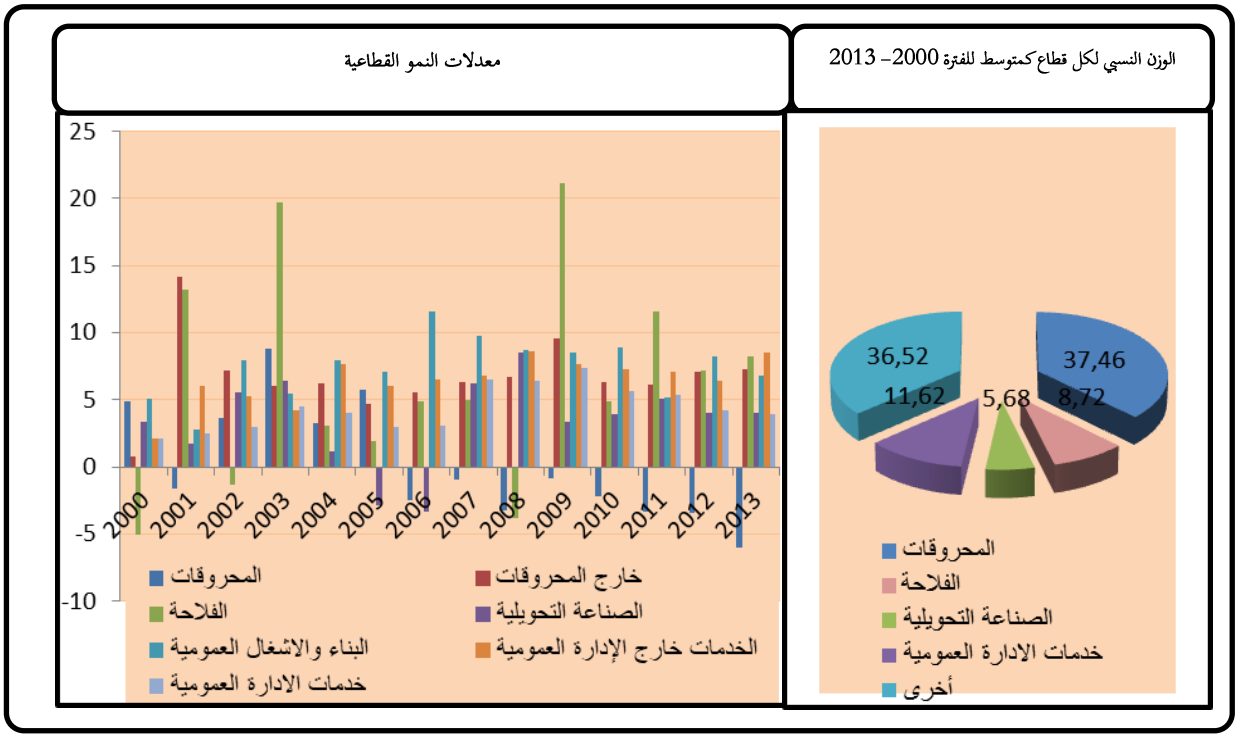

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: بنك الجزائر، **التحولات النقدية والاقتصادية في الجزائر**، التقارير السنوية للسنوات 2002، 2007، 2012، و2013.

* **– تراجع إنتاجية العمل:** الجزائر بلد فتي وذو كثافة سكانية عالية وهو ما يجعل من عنصر العمل عاملا أساسيا من عوامل النمو الاقتصادي، وفي ظل برنامج التعديل الهيكل الذي فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر تطبيقه لغاية تقوية الجهاز الإنتاجي وخفض عجز الميزانية، وما صحبه من عمليات لإعادة الهيكلة المالية والقانونية والخوصصة والتطهير المالي والتصفية، ونتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد والتي سببت هجرة السكان من الأرياف بحثا عن العمل، فقد أدى ذلك إلى تفاقم معدلات البطالة لتفوق 28% من إجمالي القوى النشيطة، بالإضافة إلى أنه حتى الأفراد العاملين فهم يشتغلون في القطاع العام الذي يفتقر لأدنى عناصر التحفيز على الإنتاج، وبالتالي تراجع الإنتاجية المتعلقة بعنصر العمل.

يتضح من الشكل أن فقد تميزت الأداءات الاقتصادية والمالية للجزائر بين 2000– 2013 تميزت بقابلية الاستمرار نتيجة الأداء القوي للنمو خارج المحروقات، وهو ما يمكن التفصيل فيه كالآتي:

1– نمو القطاعات خارج المحروقات خلال الفترة 2000– 2013: بلغ متوسط النمو الاقتصادي خارج المحروقات معدل 6.72% خلال فترة الوفرة المالية بنسبة مساهمة 63.48% أغلبها ناجمة عن المساهمة الجوهرية لقطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، حيث بلغ متوسط نمو قطاع الخدمات 10.84% أغلبها في قطاع الخدمات المسوقة والذي يفسر حركيته ب: التوسع المرتبط بقطاع التجارة (ارتفاع حصيلة الواردات وأثرها على نشاط وديمغرافية مؤسسات التوزيع التي مثلت 56% من بين 5037 مؤسسة جديدة تم تقييدها سنة 2008[1])، والنقل وتزايد الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى كثافة النسيج الاقتصادي*، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بمتوسط نمو 7.44% للفترة 2000– 2013، ويعود التوسع في هذا القطاع إلى التوسع القوي في نفقات التجهيز للدولة (الاستثمارات العمومية) والموجهة أساسا لتطوير البنية التحتية وبناء السكن*.

بالرغم من النمو المعتبر لهذا القطاع إلا أنه يعتبر هشا لتبعيته الكبيرة إلى نفقات الدولة ويجب تنويع مصادره لتجنب خطر التراجع في حالة تقلص محتمل لإيرادات الميزانية. أما فيما تعلق بقطاع الفلاحة فقد سجل متوسط نمو 6.47% خلال الفترة 2000– 2013، نتيجة التحسن الهائل الذي سجله خلال 2001، 2003، 2011، وخاصة 2009 التي حقق خلالها طفرة نمو وصلت إلى 21.1% نتيجة الوفرة في إنتاج الحبوب، لتصبح مساهمته في النمو 8.72% كمتوسط خلال 2000– 2013، في حين بقي قطاع الصناعة التحويلية متأخرا محققا متوسط نمو 3.37% ويعد الأضعف في تحقق الثروة بنسبة 5.68%، وهذا راجع خاصة إلى:[2] تراجع نمو الصناعة المعملية بالنظر إلى متطلبات السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارات وكذا مناصب العمل، لاسيما المؤهلة منها، وبالرغم من الإمكانيات الفلاحية التي تملكها الجزائر بفعل موقعها الجغرافي وثرواتها الطبيعية، ورغم الاجراءات التي اتبعتها منذ الاستقلال لتحفيز القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية إلا أن مساهمة كل الفلاحة والصناعة محدودة جدا، لندرة العمالة في القطاع الفلاحي، وغياب الحماية الاجتماعية للعاملين فيه، وتضرر المنتجات الزراعية في غالب الأحيان نتيجة المضاربة وغياب المصانع لتحويلها، كما ان الصناعة الوطنية لا تتماشى ومعايير التصنيع.

2– نمو قطاع المحروقات خلال الفترة 2000– 2013: سجل قطاع المحروقات معدلات نمو سلبية في أغلب سنوات هاته الفترة ليصل متوسط النمو فيه إلى 0.18% بنسبة مساهمة فاقت الثلث كمتوسط (36.52%)، حيث أصبح قطاع

[1]- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport: 2007, juillet 2008, p: 40.

* – حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2013 فقد ازداد النسيج الاقتصادي كثافة ليضم 994000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وقد تم إنشاء 60500 منها بين 2012– 2013، والتي تتميز بهيمنة قطاع الخدمات مما سمح بعرض 139000 منصب شغل منها 78500 مناصب شغل بأجرة.

* – حسب معطيات وزارة السكن والعمران تم تسليم 276900 مسكن في 2013، بارتفاع قدره 38.9%، وعرف الانتاج تزايدا محسوسا بالنسبة للفئات الأربعة للمساكن (البناء الفردي، السكن الاجتماعي، السكن المدعم، والسكن الترقوي)، مسجلة السكنات المدعمة أقوى نموا، كما استقام البناء الفردي بإنجازه 18900 مسكن ليبلغ إجمالي التسليمات خلال الفترة 2004– 2013 حوالي 1925000 مسكنا.

[2]- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport: 2013, novembre 2014, p: 30.

المحروقات يعيش ركودا قويا، نظرا لفقدان القطاع ما يزيد عن ربع قيمته المضافة (29.5%) في غضون 8 سنوات (2006– 2013)، وهذا تزامنا مع تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وبروز العروض الجديدة الناتجة خصوصا عن استغلال الغاز الصخري، على الطلب، وعلى الأسعار.

ثالثا– مرحلة الصدمة النفطية 2014– 2017

حقق الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014– 2017 معدلات نمو موجبة لكنها ضعيفة نوعا ما، وفي ما يلي عرض لمعدلات النمو القطاعية المكونة للنمو الإجمالي في تلك الفترة:

الشكل رقم 12.03– معدلات النمو القطاعية والأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2014– 2017 (%)

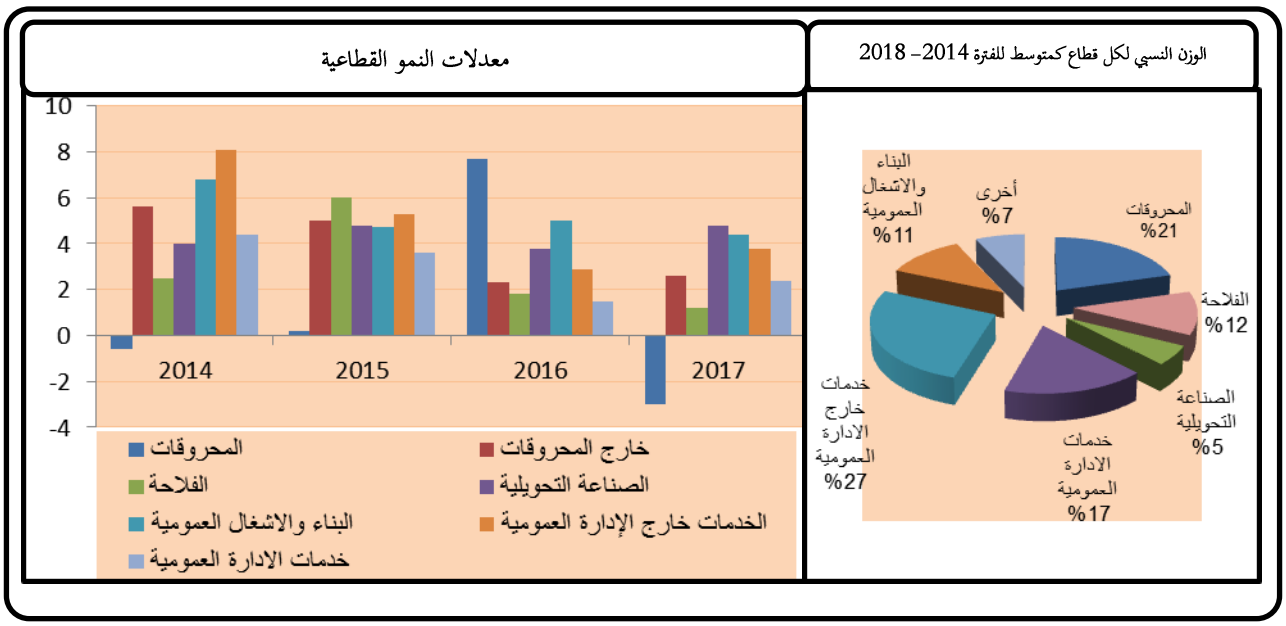

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapport: 2017, juillet 2018.

يتضح أن النمو الإيجابي خلال فترة الصدمة النقطية في العموم راجع لنمو القطاعات خارج المحروقات التي حققت نوعا من التجانس من حيث تقارب الأوزان النسبية لها باستثناء قطاع الصناعة، وهو ما يمكن التفصيل فيه كالآتي:

1– النمو خارج المحروقات خلال الفترة 2014– 2017: تحسن الوزن النسبي للقطاعات خارج المحروقات خلال الفترة 2014– 2017 إلى 72%، موزعة بشكل أقل تباينا من الفترة السابقة بين مختلف القطاعات باستثناء قطاع الصناعة الذي بقيت مساهمته لم تتعدى حتى الوزن النسبي للرسوم والحقوق على الواردات (7%)، ليبقى قطاع الخدمات محتلا الصدارة يليه قطاع البناء والأشغال العمومية ثم الفلاحة، ثم الصناعات التحويلية.

2– نمو قطاع المحروقات خلال الفترة 2014– 2017: تراجع الوزن النسبي لقطاع المحروقات إلى 21% خلال5 سنوات من الصدمة النفطية نتيجة الركود الذي سجله القطاع سنة 2014 لينتعش قليلا سنة 2015 (0.2%)، وبنسبة أكبر سنة 2016 (7.7%)، وقد حققت هاته الطفرة لتعويض الانخفاض الحاد في أسعار النفط بزيادة انتاج الهيدروكربونات

ثم يعود للتراجع سنة 2017 (3-%)، لضعف انتعاش النمو في البلدان المتقدمة وتراجعه الواضح في البلدان النامية والناشئة والذي أدى بدوره إلى تراجع النمو للإنتاج العالمي مخلفا ضعفا في الطلب على المحروقات.

المطلب الرابع– التحدي الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات النفطية التي تعاني من التبعية شبه الكاملة لقطاع المحروقات، مما جعلها عرضة للعديد من الاختلالات الهيكلية خلال العقود الماضية ليصبح تنويع الاقتصاد[*] ضرورة ملحة للاقتصاد الوطني.

أولا– مساعي الجزائر لتنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة 1988– 2017

بغية تنويع الاقتصاد الوطني ودعم القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات انتهجت الجزائر السياسات التالية:

1– **ترقية وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تم إنشاء العديد من الهياكل والهيئات المتخصصة بهدف ترقية وتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار دعم التنويع الاقتصادي، والتي من بينها:[1]

1.1– **هيئات الدعم التابعة لوزارة PME:** وهي وزارة منتدبة أنشأت سنة 1991، وتحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، تهدف لترقية هذا القطاع من خلال إنشاء المشاتل، مراكز التسهيل، والمركز الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

2.1– **هيئات دعم وتحفيز الاستثمار:** والمتمثلة في: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (1994)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (1996)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2004)، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2005)، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (2007)؛

3.1– **الهيئات المساعدة على الحصول على التمويل البنكي:** والمتمثلة أساسا في شركات رأس المال الاستثماري[**] وتعتبر FINALEP أول شركة أنشأت في هذا المجال (1991)، ثم شركة SOPHINANCE (2000)، ثم الجزائر للاستثمار سنة 2009)، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع (1998)، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2002)، صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2004)، وصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (2004).

---

[*] – **التنويع الاقتصادي:** يعتبر الحل المناسب لما بعد النفط، وهو عملية توسيع القاعدة الإنتاجية وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل لتنويع مصادره وتخفيض الاعتماد على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد بغية الرفع من معدلات النمو في الأجل الطويل وتحقيق التنمية المستدامة، وضمان استقرار الاقتصاد على المدى الطويل خاصة في الميزانية العامة، ويكون ذلك إما بتنويع الإنتاج من خلال زيادة الوزن النسبي لمختلف القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و/أو بتنويع التجارة الخارجية بتوسيع أصناف الصادرات وتقليل أصناف الواردات.

[1] – ربيعة بوقادير، عبد القادر مطاي، **تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001– 2016**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2018، ص ص: 274– 275.

[**] – **شركات رأس المال الاستثماري:** رأس المال الاستثماري هو تقنية للتمويل عن طريق امتلاك مساهمة صغيرة ومؤقتة، ويأخذ شكل: رأس المال المخاطر لتمويل إنشاء مؤسسة، أو رأس مال التطوير لتمويل تطوير مؤسسة، وقد حدد القانون الجزائري المعدل الأقصى لمساهمة شركة رأس المال الاستثماري في أي مؤسسة ب49%، ومدة المساهمة بين 5 و7 سنوات.

2– **برامج التأهيل*** **الصناعي:** لدعم القطاع الصناعي من خلال تأهيل المؤسسة ومحيطها والمناطق الصناعية وضعت الجزائر العديد من البرامج التأهيلية للقطاع الصناعي، وهي:

1.2– **برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة والتأهيل:** تم اقتراحه من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على الجزائر سنة 1998 تحت اسم البرنامج المدمج لدعم إعادة الهيكلية وتحسين القدرة التنافسية في الجزائر، والموجه للمؤسسات الاقتصادية ومحيطها، وحتى أكتوبر 2006 من بين 401 ملف مقدم تم قبول 283 ملف وبعد التقييم المالي وجد أن 117 مؤسسة فقط استفادت من دعم الصندوق لتنفيذ برنامجها التأهيلي.[1]

2.2– **البرنامج الأوربي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهو بمثابة الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، اهتم بتنظيم وتسيير الإنتاج، وقد تمت برمجته على مدة 5 سنوات بمبلغ تمويلي 62,9 مليون€، ويهدف لاطلاع المؤسسات بتحديات السوق، ودفعها لاعتماد طرق مثلى في التسيير، وقد ثبت أن 36% من المؤسسات فقط استطاعت إكمال على الأقل 5 عمليات تأهيل (29% في الصناعة الغذائية، 18% في الصناعة الكيميائية، و11% في مواد البناء).[2]

3.2– **البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** انطلق سنة 2007 مدته 6 سنوات ورصدت له ميزانية تقدر ب6 مليار دج، حيث بلغ عدد المؤسسات التي باشرت عملية التأهيل 351 مؤسسة، استفادت 32 منها من كافة عمليات التأهيل، ليتم استكمال عمليات التأهيل بتبني برنامج جديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010– 2014 بهدف تأهيل 20000 مؤسسة وخلق 200000 مؤسسة خلال الفترة ذاتها، بتكلفة كلية تقدر ب385.736 مليار دج، وبلغ عدد المؤسسات المنخرطة إلى غاية جويلية 2016 نحو:[3] 4783. إلا أنه أحرز فشلا ذريعا لمحدودية مدة المشروع، قلة الوسائل المادية والبشرية التي تملكها الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشرفة عليه، والتي لا يمكنها تسيير ميزانية ضخمة كتلك، بالإضافة إلى غياب برامج التكوين والتدريب.

4.2– **البرنامج الوطني الاستشرافي للمناطق الصناعية في الجزائر:** بعد إنجاز الطريق السيار شرق غرب، غيرت الدولة الجزائرية نضرتها للمناطق الصناعية من مناطق مدمجة إلى مناطق صناعية جديدة، وفي إطار التعاون وتبادل التجارب بين دول البحر المتوسط تم تبني البرنامج خلال الفترة 2012– 2017 بهدف تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي، الغاء الحواجز العقارية في القطاع الصناعي، وضع برنامج جديد لتهيئة الإقليم، ورفع مردودية الهياكل القاعدية، حددت التكلفة الإجمالية للمشروع ب 88 مليار دج لتأهيل 42 منطقة صناعية في 34 ولاية.[4]

---

* – **التأهيل:** يرى دوجلاس نورث أن التأهيل عملية معقدة وتأخذ وقتل طويلا، حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين الخاص والعام، إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة، وهو ما يتطلب تغييرا في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة وواضحة وصريحة من أجل إيجاد أنجح السبل لتمويل هذا البرنامج، بغية التأقلم مع التحولات الاقتصادية الدولية.

[1] – محمد بوبكر، **تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوربية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 04، العدد 06، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، 2014/01/31، ص ص: 359– 361.

[2] – **المرجع نفسه**، ص ص: 362– 366.

[3] – Ministère de l'industrie et des mines, **Bulletins d'information statistique de la PME N° 29**, Algerie, edition novembre 2016, pp: 32-33.

[4] – صهيب خبابة، كمال قاسمي، **استراتيجية الحضائر الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 49، جامعة بغداد، العراق، 2016، ص ص: 331– 334، متاح على الرابط: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=117111، 2019/04/15، 15:49.

3– برنامج تطوير الطاقات المتجددة: إدماج الطاقة المتجددة يمثل تحديا كبيرا من أجل استدامة الموارد الأحفورية وتنويع مصادر الكهرباء، وقد تبنت الجزائر لتحقيق ذلك برنامجا لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية الذي انطلق في فيفري 2011، وهو برنامج طاقوي مفتوح أمام المستثمرين من القطاعين العام والخاص المحليين والأجانب لتطوير الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع وإدخال الفروع الأخرى (تثمين استعادة النفايات، الطاقة الحرارية والأرضية، وتطوير الطاقة الشمسية الحرارية) بالتدريج، بوضع طاقة متجددة منذ البداية بقدرة 22000 ميغاواط في أفق 2030 بالنسبة للسوق الوطني مع التمسك بخيار التصدير كهدف استراتيجي إذا سمحت ظروف السوق بذلك، وبفضل هذا البرنامج الجديد فإن الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقوية سيكونان في صلب السياسة الطاقوية والاقتصادية التي تنتهجها الجزائر، وهكذا مع حلول 2030 فإن 37% من القدرة القائمة و27% من الإنتاج الكهربائي الموجهة للاستهلاك الوطني ستكون من أصل قابل للتجدد مما سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي بما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014.[1]

4– سياسة التجديد الريفي والفلاحي: شرع في تنفيذها من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2009، وكان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند على تحرير المبادرات والطاقات وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها البلاد، وقد خصصت السلطات العمومية في إطار المخطط الخماسي للتنمية للفترة 2010– 2014 غلافا ماليا قدره 1000 مليار دج لتنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي، 70% منها لتجديد الاقتصاد الفلاحي، 18% لتجديد الاقتصاد الريفي، و12% لتقوية القدرات البشرية والدعم التقني.[2]

ثانيا– قياس درجة تنوع النمو الاقتصادي في الجزائر

بغرض التعرف على واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر هناك العديد من المؤشرات التي يمكن قياسه من خلالها، وهو ما سيتم التفصيل فيه كالآتي:

1– مؤشرات تحديد درجة التنويع الاقتصادي: هناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد درجة التنوع، إلا أن مقياس هرفندل – هيرشمان، و ومقياس فلاديمير كوسوف يعتبران أبرز وأمثل المؤشرات، واللذان يحسبان كالآتي:[3]

1.1– مقياس هرفندل– هيرشمان H.H: يحسب بالعلاقة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (xi / x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث: x_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i، x: الناتج المحلي الإجمالي، وN: عدد القطاعات.

[1]– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **البرنامج الوطني لتطوير الطاقة المتجددة 2011– 2030**، الجزائر، تحيين أفريل 2017.

[2]– ناصر بوعزيز، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاساتها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 43، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، مارس 2016، ص ص: 418– 420.

[3]– أحمد ضيف، أحمد عزوز، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2018، ص ص: 23– 24.

يأخذ المؤشر القيمة 0 عندما يكون هناك تنوعا كاملا في النمو، والقيمة 1 عندما يتمركز النمو في قطاع واحد.

2.1– مقياس فلاديمير كوسوف Cos: يحسب بالعلاقة:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta_i^2}}$$

حيث: α_i، β_i: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترتي الأساس والمقارنة على الترتيب.

2– واقع التنويع في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1988– 2017: نظرا لعدم القدرة على جمع الاحصائيات الكافية حول الأهمية النسبية لكل قطاع مكون للنمو الاقتصادي فسيتم الاعتماد على مؤشر H.H في تحديد درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 10.03– قيمة مؤشر H.H في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1988– 2017

السنة	1989	1992	1995	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المؤشر	0,1059	0,0957	0,113	0,1736	0,1744	0,1677	0,2004	0,1802	0,1842	0,1873	0,1967	0,2393
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤشر	0,2436	0,2224	0,1856	0,0920	0,1200	0,1444	0,1205	0,1095	0,1319	0,1202	0,1242	0,1184

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معادلة مؤشر HH سابقة الذكر، والاستعانة ببرنامج Microsoft Excel لحساب المؤشر بالاستناد إلى الاحصائيات الواردة في كل من:

– محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 1980– 2014:** مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2016، ص: 663.

- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2002, 2007, 2012,2013 et 2017.

يتضح من خلال الجدول أن قيمة المؤشر انحصرت بين 0.0920 و0.2436 ما يعني أن هناك نوعا من التنويع في القطاعات المشكلة للنمو الاقتصادي، ذلك أن المؤشر أقرب إلى الصفر منه إلى الواحد، وهو ما يترجم بمساعي الحكومة الجزائرية لتنويع الاقتصاد الجزائري تحسبا للأخطار التي لطالما سببتها التقلبات المفاجئة لأسعار البترول في الأسواق العالمية من خلال محاولة دعم القطاعات المنتجة، إلا أنه وبالنظر لإمكانيات الجزائر التي تسخر بها* على غرار الثروات الباطنية من المحروقات، فهي تملك العديد من المؤهلات المرتبطة بكل من الفلاحة، والصناعة، والسياحة باعتبارها قطاعات إنتاجية قادرة على الحلول محل قطاع المحروقات، لو استطاعت تسييرها برشادة وعقلانية لحققت معدلات أحسن للتنوع الاقتصادي، إلا أن واقع الاقتصاد الجزائري يقول عكس ذلك، فبتحليل معدلات النمو الاقتصادي القطاعية في الجزائر اتضح أن المساهم الأول في تكوينه هو قطاع المحروقات، ما يعني أن الاقتصاد الجزائري يفتقر إلى التنويع وهو عكس ما يظهره المؤشر المحسوب في الجدول السابق.

يمكن تحليل هذا الاختلاف من خلال تحليل علاقة مؤشر التنويع بالأوزان النسبية لقطاعات الإنتاج كالآتي:

* – بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي يجعل الجزائر بوابة أفريقيا، محور الدول المغاربية، وقربها من السوق الأوربية، فهي تملك العديد من الإمكانيات التي قد تمكنها من تنويع اقتصادها والخروج من التبعية لقطاع المحروقات، خاصة فيما تعلق بالاهتمام بالتنمية الفلاحية فالقطاع الفلاحي يمكن له أن يكون القاطرة التي تخرج الاقتصاد الجزائري من أي صدمة عاشها فهي تملك أراضي خصبة شاسعة وموارد مائية هامة (مطرية، سطحية، وجوفية)، وقدرات بشرية هائلة، بالإضافة إلى العديد من المقومات الجغرافية والطبيعية (تعدد الأقاليم، الحمامات المعدنية، الحضائر الوطنية...)، والمقومات التاريخية والثقافية (الآثار الرومانية والاسلامية، والمتاحف الوطنية...) التي تعتبر من أهم عوامل الجذب السياحي.

الشكل رقم 13.03– علاقة مؤشر التنويع H.H بأسعار البترول والأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1988– 2017 (%)

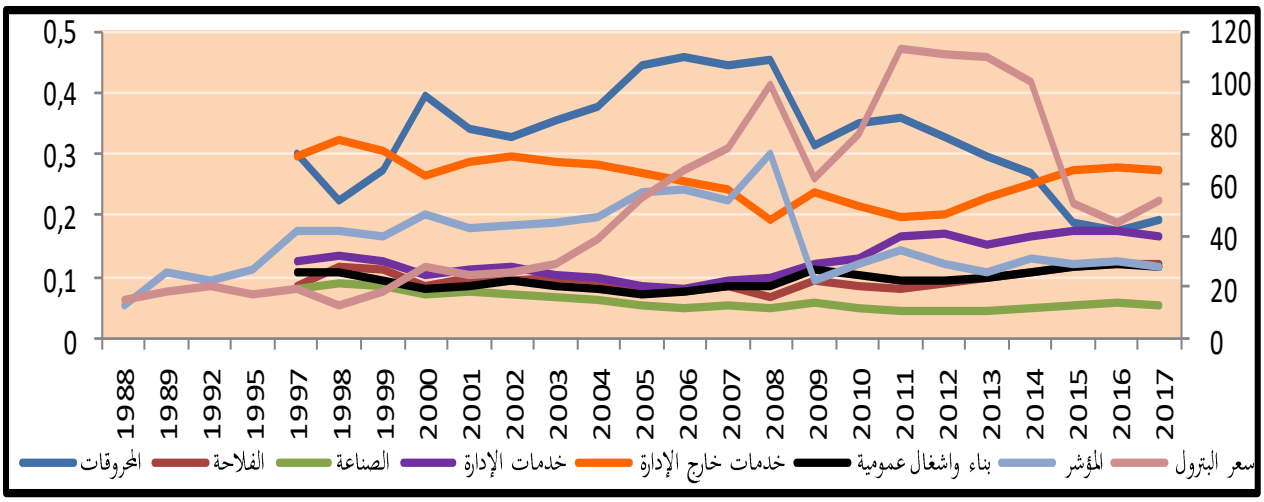

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق و تقارير بنك الجزائر للسنوات 2002، 2007، 2013، و2017.

يتضح من خلال الشكل ومعادلة مؤشر H.H للتنويع الاقتصادي أن قيمته مرتبطة ارتباطا وثيقا بحصة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي، وباعتبار قطاع المحروقات يحوز حصة الأسد من الناتج في الجزائر فإن هناك ارتباطا وثيقا بين الوزن النسبي لقطاع المحروقات ومؤشر التنويع لهرفندل– هيرشمان وأن العلاقة بينهما طردية في أغلب سنوات الدراسة. وهو ما يوضحه الشكل البياني، حيث يلاحظ من خلاله في ظل الاستقرار النسبي الذي تسجله القطاعات خارج المحروقات فإن اتجاه تغير المؤشر يتبع تغير الوزن النسبي لقطاع المحروقات أكثر من القطاعات الأخرى، الذي يتأثر بدوره بأسعار البترول في الأسواق العالمية، ما يعني أن ارتفاع المؤشر وتراجعه يدل على زيادة التركيز على قطاع المحروقات من عدمه، ولا يدل على تنويع الاقتصاد الوطني، وهو ما يفسر بأن ارتفاع مؤشر التنويع يعود إلى زيادة تركيز الدولة على قطاع المحروقات لارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية وهو ما يترجم بتراجع التنويع في الاقتصاد الوطني لشدة اعتماده على قطاع إنتاجي أكثر من باقي القطاعات، والعكس بالعكس، أي أنه مع تراجع أسعار البترول يقل اعتماد الدولة على قطاع المحروقات وبتراجع وزنه النسبي من الإنتاج الكلي وبذلك تتراجع قيمة المؤشر باتجاه ال0 وهو ما لا يعني بالضرورة تنوع الاقتصاد الوطني فالأوزان النسبية لباقي القطاعات خارج المحروقات لم تتحسن وإنما بقيت مستقرة تقريبا عند نفس المستوى.

المبحث الثالث– التوصيف الاقتصادي لتفاوت توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال فترة الدراسة

يعتبر تحديد الدخل الوطني وعملية توزيعه أحد أهم الأركان الأساسية في الاقتصاد الكلي، نظرا لما يكتسيه ذلك من أبعاد اقتصادية واجتماعية على المستوى الكلي والجزئي للاقتصاد، وما ينجر عنه من تفاوت بين طبقات المجتمع، وفي مايلي تشخيص لإشكالية التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر منذ سنة 1988 من خلال:

المطلب الأول– عملية التوزيع الوظيفي للدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017

بعد قياس الدخل الوطني يتم توزيعه توزيعا وظيفيا على عوامل الإنتاج، وهو ما توضحه العناصر التالية الذكر:

أولا– تطور الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017

يتم إعداد الحسابات الاقتصادية المتعلقة بالمحاسبة الوطنية والتي من بينها الدخل الوطني في الجزائر استنادا إلى نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية SCEA، وبالقيم الجارية، كما ترفق ببعض الحسابات المعدة حسب النظام الدولي للمحاسبة الوطنية للأمم المتحدة SCN، لغرض احتياجات المقارنة الدولية، وقد شهد الدخل الوطني الجزائري خلال الفترة 1988– 2017 تطورات هامة، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 14.03– تطور الدخل الوطني الجزائري خلال الفترة 1988– 2017 (مليون دج)

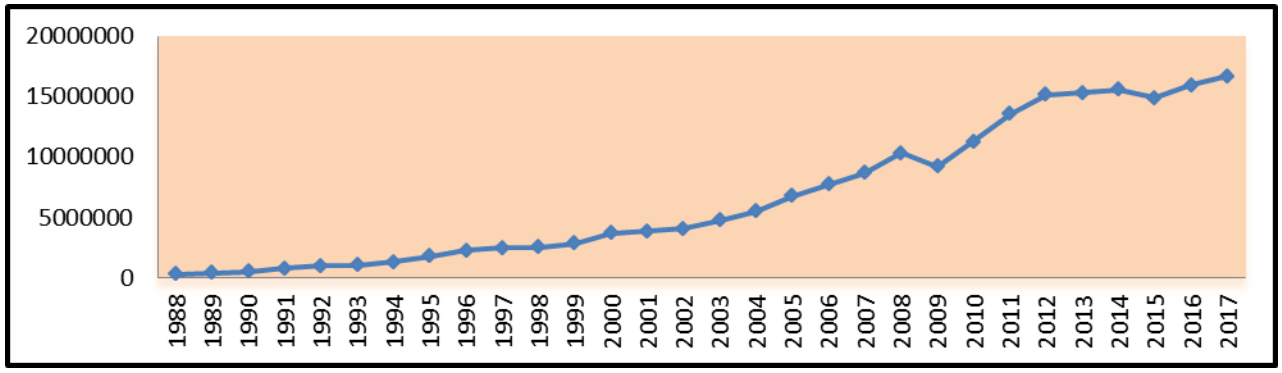

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في بند الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء.

يتضح من الشكل أن الدخل الوطني في الجزائر باستثناء السنتين 2009، و2015 اللتان تراجع فيهما نظرا لتراجع الإيرادات النفطية خلال سنتي 2008، و2014 متأثرة بالأزمة المالية العالمية والصدمة النفطية على التوالي؛ شهد تزايدا مستمرا خلال الفترة 1988– 2017 منتقلا من 303414.4 مليون دج إلى 16704655.9 مليون دج أي أنه تضاعف بما يقارب 55 مرة منذ سنة 1988، وقد كانت تلك الزيادات بمعدلات متباطئة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية 1988– 1999، نظرا لما شهدته الفترة من أوضاع اقتصادية، اجتماعية، وأمنية متردية، في حين بدأت تتسارع تدريجيا منذ سنة 2000 نتيجة التحسن في أسعار البترول، وهو ما يعني بدوره أن المصدر الأول والأساسي للدخل الوطني الجزائري يتمثل في قطاع المحروقات.

ثانيا– التوزيع الوظيفي للدخل الوطني خلال الفترة 1988– 2017

تتمثل عوائد عوامل الإنتاج في الجزائر في ثلاث عوائد أساسية وهي **تعويضات الأجراء** كعائد على عنصر العمل (التدفقات العينية والنقدية المدفوعة للمستخدمين من قبل أرباب العمل والحكومة)، **مداخيل الملكية والمؤسسة** (كعائد عن الفوائد التي تمثل نسبة ثابتة من الودائع والقروض وسندات الأسهم التي تتحصل عليها المؤسسة نتيجة استثماراتها في البنوك أو لدى الغير، العلاوات المرتبطة باستغلال الأراضي والمباني واستئجارها، المداخيل الناتجة عن براءة الاختراع والعلامة التجارية، المداخيل التي تتحصل عليها المؤسسات المقتطعة من أرباحها والمخصصة لتلبية حاجياتها الخاصة[1])

[1]– عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2002، ص: 41.

والفائض الصافي للاستغلال الذي يعبر عن الجزء المتبقي من القيمة المضافة خلال الفترة الإنتاجية وذلك بعد دفع مكافاة الأجراء ومقابل اهتلاك رأس المال الثابت والضرائب غير المباشرة وبعد إجراء التعديلات الخاصة بإعانات الإنتاج.[1]

1– هيكل التوزيع الوظيفي للدخل الوطني: بعد خصم عوائد الدولة من الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج والفائض الصافي للاستغلال، يوزع الدخل على كل عامل إنتاج ساهم في تكوينه، (الملحق رقم 01.03)، والبيان يوضح ذلك:

الشكل رقم 15.03– هيكل توزيع الدخل الوطني على عوامل الإنتاج خلال الفترة 1988– 2017 (%)

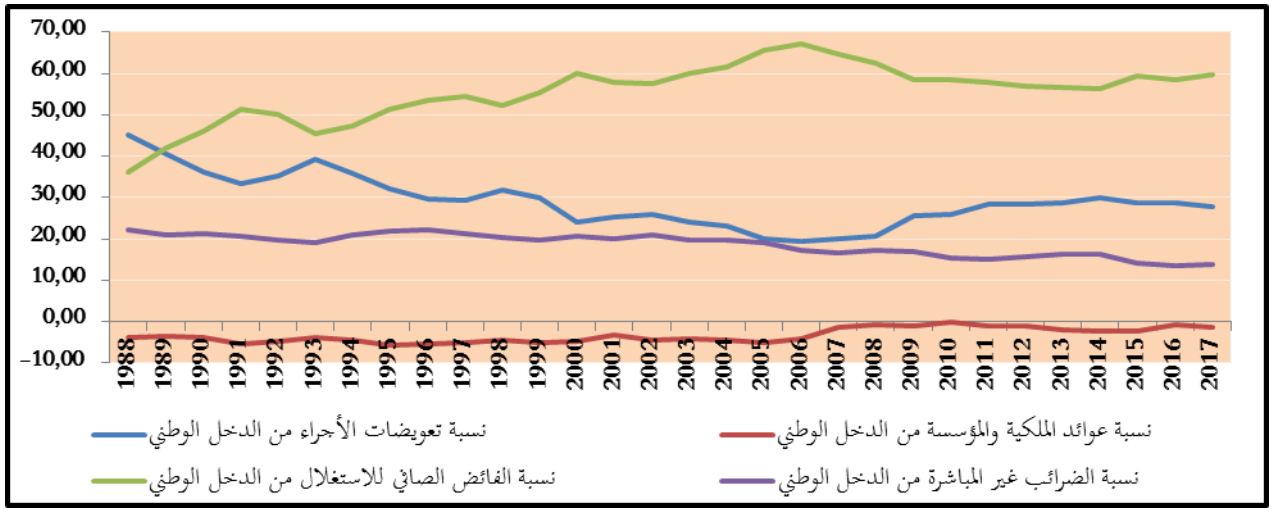

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01.03

يوضح الشكل تطور نصيب كل عامل من عوامل الإنتاج من خلال نسبة كل عائد من الدخل الوطني والذي يتضح من خلاله أن سنة 2007 تعتبر مركز لانقلاب النسب، ففي ظل التزايد المستمر للدخل الوطني فإن نسبة تعويضات الأجراء من الدخل الوطني سجلت تراجعا من ما يقارب نصفه 45.3% سنة 1988 إلى 19.9% سنة 2007، وذلك في ظل التزايد الهام الذي سجله نصيب العوائد الأخرى بما فيها الدولة (خاصة الفائض الخام للاستغلال)، منتقلا من 54.7% إلى 80.1% من الدخل الوطني بين السنتين 1988، و2007، لترتفع تعويضات الأجراء إلى 32.2% سنة 2017 مقابل تراجع نسبة العوائد الأخرى من 80.1% إلى 67.8% وذلك لظهور رصيد إيجابي لصافي الأجور والتعويضات من وإلى الخارج، بالإضافة إلى تزايد الرصيد السلبي لصافي عوائد الملكية والمؤسسة. والذي انتقل من 15686.7 مليون دج سنة 2010 إلى 253577.8 مليون دج سنة 2017. مسجلا قيما سالبة طوال فترة الدراسة بمتوسط 3.33-%، أما عوائد الدولة من الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات 18.64% كمتوسط بينما حققت كل من تعويضات الأجراء والفائض الصافي للاستغلال أعلى نصيب من الدخل الوطني.

2– التفاوت في التوزيع الوظيفي للدخل الوطني: من خلال التوزيع الوظيفي يمكن تحديد مدى التفاوت بين عوائد عوامل الإنتاج مما يمكن من تحديد درجة التفاوت القطاعي سواء بين القطاعات القانونية أو القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال التحليل التالي:

[1]– رضا عقون، **عرض نظام معلومات المحاسبة الوطنية مع دراسة تقييميه لحالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، جوان 2003، ص: 135.

1.2– حقق الفائض الصافي للاستغلال (الشكل السابق) النصيب الأوفر من الدخل بمتوسط 55.54% خلال 1988– 2017، ما يعني أن العائد المتمثل في الأرباح والريوع (الفائض الخام للاستغلال)، والتي تعود للدولة فاق مختلف عوائد عوامل الإنتاج الأخرى خاصة الأجور، ما يعني أن هناك تفاوتا في توزيع العوائد، وبما أن جل القطاعات الإنتاجية في الجزائر يغلب عليها الطابع العام، ما يعني أن النصيب الأكبر من الفائض الصافي للاستغلال يستحوذ عليه القطاع العام هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه ومن خلال التحليل السابق لمعدلات النمو القطاعية تبين أن قطاع المحروقات هو الذي بقي مسيطرا طوال الفترة 1988– 2017 ما يعني أن النصيب الأكبر من الفائض الصافي للاستغلال سوف يوجه إلى هذا القطاع وبالأحرى إلى مؤسسة سونطراك وهي بدورها إما أن تقرر توزيع تلك الأرباح أو احتجازها، وبالتالي فإن الفائض الخام للاستغلال يستفيد منه أكثر القطاع الحكومي وقطاع المحروقات ما يعني التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

2.2– بلغت نسبة تعويضات الأجراء 29.15% كمتوسط خلال نفس الفترة، وفي حين أن نسبة مساهمة القطاعات الأخرى خارج الفلاحة بما فيها قطاع المحروقات اجتاحت النصف في المتوسط إلا أن قطاع الخدمات متمثلا في الإدارة بما فيها الشؤون العقارية والمؤسسات المالية استحوذ على أكثر من 45.8% من تعويضات الأجراء، وذلك رغم مساهمته بنسبة أقل في تشكيل القيمة المضافة (42.3%)، بينما ساهمت القطاعات الأخرى مجملة باستثناء الفلاحة بنسبة متذبذبة ضمن المجال 33.4– 48.4%، في حين اقتصر قطاع الفلاحة على نسبة لم تتجاوز 6.1% كحد أقصى والذي تراوحت نسبة مساهمته في القيمة المضافة الإجمالية من 9% سنة 2000 إلى 12.7% سنة 2017، وبالرغم من الزيادة في نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة إلا أن الملاحظ أن نسبة العائد المحقق من تعويضات الأجراء في تراجع مقابل تزايد عائد قطاع الخدمات. ما يعني التفاوت في التوزيع من حيث القطاعات.[1]

المطلب الثاني– عملية التوزيع الشخصي للدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017

من خلال التوزيع الشخصي للدخل الوطني يتحدد نصيب الفرد، الأسرة، والفئة المكونة للمجتمع الاقتصادي من الدخل الوطني بغض النظر عن طبيعة الوظيفة التي يمارسها، وهو ما يوضحه الآتي:

أولا– تحليل الدخل الشخصي للمواطن

يتلقى كل مواطنا نصيبا من الدخل الوطني يحق له التصرف فيه، يمكن تحليل التفاوت اعتمادا عليه كالآتي:

1– تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح* في الجزائر: يتضح مما ورد في (الملحق رقم 02.03) أن الدخل الوطني المتاح تضاعف 51 مرة لينتقل من 334347.6 مليون دج سنة 1988 إلى 17138577.5 مليون دج سنة 2017. وذلك نتيجة التزايد الذي سجلته التحويلات الجارية الأخرى منتقلة من 30933.2 مليون دج إلى 433921.6 مليون

[1]– تحليل الطالبة مع الاستدلال بالإحصائيات الواردة في بند الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء.

*– ينبثق عن عملية التوزيع الشخصي للدخل الوطني تلقى كل فرد دخلا يسمى الدخل الشخصي المتاح، يوجهه إما للاستهلاك النهائي أو الادخار حسب الميل الحدي للاستهلاك أو الادخار، وذلك بعد إضافة مختلف التحويلات الجارية الأخرى من وإلى الخارج، والتي لم تصنف ضمن صافي عوائد المقيمين.

دج خلال نفس الفترة، والتي تأخذ في العادة عدة أشكال منها: المساهمات في المنظمات الدولية، إعانات مقدمة من وإلى الخارج، وتحويلات العائلات المقيمة في الخارج لذويها في الداخل، وقد سجلت تلك الزيادات خاصة منذ 2000 أين بدأت احتياطيات الصرف بالتضاعف نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

بالرغم من التزايد المعروف في عدد السكان إلا أن نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح قد أخذ منحى إيجابيا في اتجاهه العام من حيث القيمة (الملحق رقم 02.03) منتقلا من 1036.1 دج في الشهر لكل مواطن جزائري إلى 34566.4 دج للشهر باستثناء بعض السنوات التي عانت فيها البلاد من مشاكل مالية نتيجة تراجع إيراداتها (1998، 2009، 2015)، وقد نشر موقع نومبيو المتخصص في إصدار الإحصائيات المتعلقة بالمعيشة ورفاهية الحياة والتلوث والجريمة، ترتيب 115 دولة حسب معدل الدخل الصافي لمواطنيها، وكانت كل من الجزائر، المغرب، وتونس حاضرة في هذا الترتيب الذي ضم 13 دولة من إفريقيا، وقد جاءت الجزائر في المرتبة الثانية على مستوى شمال إفريقيا والرتبة ال100 بين 115 دولة شملها الترتيب، وقد بلغ معدل الدخل الفردي الصافي خلالها للجزائريين حسب الموقع 288.21 دولار[1].

ولتحديد التفاوت بين أفراد المجتمع الناجم عن عملية التوزيع الشخصي لابد من تحليل متغيرات الشكل التالي:

الشكل رقم 03– 16– نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح شهريا مقارنة بتطور معدلي البطالة والتضخم خلال 1988– 2017 (%)

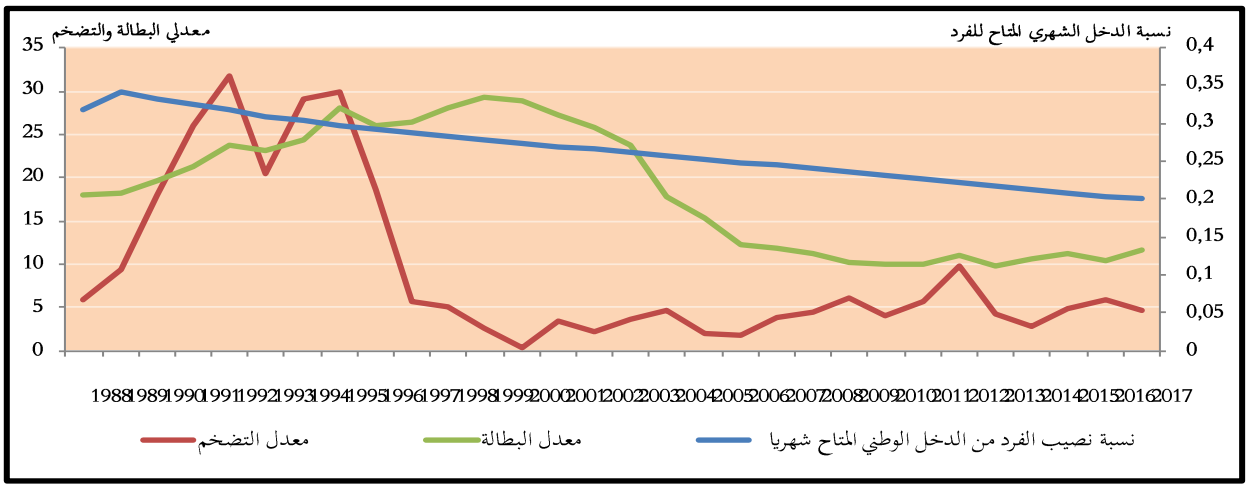

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 02.03.

يتضح من خلال الشكل أنه بالرغم من التزايد الذي شهده نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح شهريا (كقيمة)كما أظهره (الملحق رقم 02.03) إلا أن النسبة المئوية للدخل الفردي المتاح الشهري تتناقص باستمرار بين السنة والأخرى، وبمعدلات متسارعة منتقلة من 0.34% (من الدخل الوطني المتاح السنوي) إلى 0.20% سنة 2017، ما يعني أنه مع تزايد الدخل الوطني فإن النسبة المئوية التي يتلقاها المواطن منه تتراجع بين السنة والأخرى ما يعني أن نسبة الزيادة في الدخل الفردي أقل من نسبة الزيادة في الدخل الوطني، وهو ما يمكن تفسيره إما بالزيادات التي شهدها السكان في الجزائر بين السنة والأخرى، وإما بالتوزيع غير العادل لثمار النمو الاقتصادي. وبذلك فإن نصيب الفرد من الدخل لا يمكن اعتباره لوحده مقياسا للتفاوت، فهناك العديد من القيم الشاذة التي تتشتت عن الوسط الحسابي المحسوب وتؤثر

[1]– **الدول حسب الدخل الشهري: 3 بلدان مغاربية في القائمة**، متاح على الرابط: http://www.maghrebvoices.com/a390959.html، 28/ 12/ 2018، 20:19.

فيه، وبالتالي يمكن تحليل التفاوت بربط متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح بكل من معدلات التضخم والبطالة، حيث يؤثر الأول في القيمة الحقيقية للدخل الفردي وتؤثر معدلات البطالة في العدد الحقيقي لمتلقيه ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

– وجود معدلات تضخم فاقت في بعض السنوات 17% (خلال الإصلاحات الاقتصادية*)، لكن مع تحسن الوضعية الخارجية للبلاد منذ بداية الألفية الثالثة ونظرا لمساعي الحكومة الجزائرية لتفعيل السياسة النقدية وسياسة التعقيم النقدي فقد تم تخفيض تلك المعدلات حتى أنها لم تتجاوز ال10%، ما يعني أن القدرة الشرائية للعملة الوطنية فقدت الكثير من قيمتها خلال الفترة 1988– 2017، مما يجعل الدخل الشهري للفرد غير كاف لتلبية كل حاجياته في الوقت الحاضر وبالتالي تراجع ميله للادخار؛

– سجلت معدلات عالية من البطالة، خاصة خلال فترة الإصلاحات**، لتفوق في جل السنوات نسبة 9% من السكان النشيطين مما يعني أن هناك من الأفراد من لا يتلقون دخلا شهريا، وبالتالي فنصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح لا يمكن اعتباره مؤشرا على مدى التفاوت في التوزيع.

2– تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون***: تبين من خلال دراسة قام بها المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية INSEE بتاريخ 8 ديسمبر 2009 ونشرت هذه الدراسة موضحة أن 3% فقط من لهم أجورا تعتبر مكافأة عادلة[1]، وقد تطور الأجر الوطني الأدنى على النحو التالي:

الجدول رقم 11.03– تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون (دج)

التاريخ	الأجر الوطني الأدنى المضمون	التاريخ	الأجر الوطني الأدنى المضمون
1 جانفي 1990	1000	1 سبتمبر 1998	6000
1 جانفي 1991	1800	1 جانفي 2001	8000
1 جويلية 1991	2000	1 جانفي 2004	10000
1 أفريل 1992	2500	1 جانفي 2007	12000
1 جانفي 1994	4000	1 جانفي 2010	15000
1 ماي 1997	4800	1 جانفي 2012	18000
1 جانفي 1998	5400	1 جانفي 2015	18000+التعويضات والمنح والعلاوات

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، **حوصلة إحصائية**، الفصل الثالث: الأجور، ص: 77.

* – نظرا للارتفاع الكبير في أسعار السلع والخدمات بسبب تحرير الأسعار وفقدان العملة الوطنية لأكثر من 50% من قيمتها، في الوقت الذي بقيت فيه الأجور ثابتة نسبيا، مما عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة مما زاد من حدة الفوارق في تلك الفترة.

** – والتي اهتمت بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية والتطهير المالي على حساب التشغيل، بالإضافة إلى أهداف برنامج التعديل الهيكلي، في ظل وضع تميز بانعدام الاستقرار والأمن، وبذلك انتقلت معدلات البطالة من 18 إلى 29.3% بين 1988 و1999، مما دفع الحكومة للشروع في إجراءات استثنائية من خلال وضع برامج لترقية الشغل، وإنشاء هياكل متخصصة لتنفيذها مستفيدة من ارتفاع أسعار البترول مما ساهم في التقليل من حدة البطالة.

*** – **الأجر الوطني الأدنى المضمون**: يعتبر الأجر الوطني الأدنى المضمون المحدد لمدة عمل قانونية أسبوعية قدرها 40 ساعة مؤشرا ومقياسا للأجور، ودليلا لوضعية السياسة الأجرية إن كانت فعالة تعكس توزيعا عادلا من قمة التدرج إلى أسفله.

[1] – كلثوم بوخروبة، **تطور سياسة الأجور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم في القانون العام، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2016– 2017، ص: 203.

بالرغم من ارتفاع تكاليف المعيشة في الجزائر الناجم عن التخفيضات المتتالية لقيمة العملة المحلية من جهة وارتفاع معدلات التضخم من جهة أخرى فإن مستوى الأجر الأدنى المضمون بالرغم من تزايده بين السنة والأخرى إلا أنه لا يزال متدنيا ولا يفي باحتياجات أغلب العمال، فما يزيد في الأجر يؤخذ من خلال الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية سيما إذا كان المتحصل على ذلك الأجر المتدني يعيل أسرة بأكملها. كما أن الأجر الوطني الأدنى المضمون كان ولا زال محل نقد من قبل العديد من المحللين من حيث قاعدة حسابه القائمة على مؤشرات مجهولة، ففي فرنسا مثلا إذا زاد معدل التضخم عن 2% تتم مراجعة الأجر الأدنى المضمون أوتوماتيكيا، إلا أن ذلك غير موجود في الجزائر التي تدير الأجر الوطني الأدنى المضمون حسب ظروف الساعة، والتي تكون في الغالب استجابة للاحتجاجات الاجتماعية التي تتلقى استجابة من السلطات العمومية، وهو ما يؤكده مراجعة وإلغاء المادة 87 مكرر من القانون 11/90 المؤرخ في 21 أفريل 1990 والمتعلق بعلاقات العمل، بما يعني إعادة تقييم الأجر الأدنى المضمون بأثر رجعي ابتداء من أول جانفي 2015 ب18000 دج كحد أدنى.

ثانيا– تحليل الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية

بعد حصول الفرد على نصيبه من الدخل الوطني والذي لا يكون أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون فهو يخصصه إما للاستهلاك أو الادخار، وكون الاقتصاد الجزائري لطالما اعتبر مجتمعا استهلاكيا تتغلب فيه أعداد الأسر على الإدارات العمومية يمكن اعتبار الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية محددا من محددات التفاوت في توزيع الدخل الوطني وهو ما يمكن تحليله كالآتي:

1– تخصيصات الدخل الوطني المتاح خلال الفترة 1988– 2017

يتم توجيه الدخل الوطني المتاح إما للاستهلاك النهائي من خلال الأسر المعيشية أو الإدارات العمومية، أو للادخار، وهو ما يوضحه الشكل:

الشكل رقم 17.03– تخصيص الدخل الوطني المتاح في الجزائر كمتوسط خلال الفترة 1988– 2017 (%)

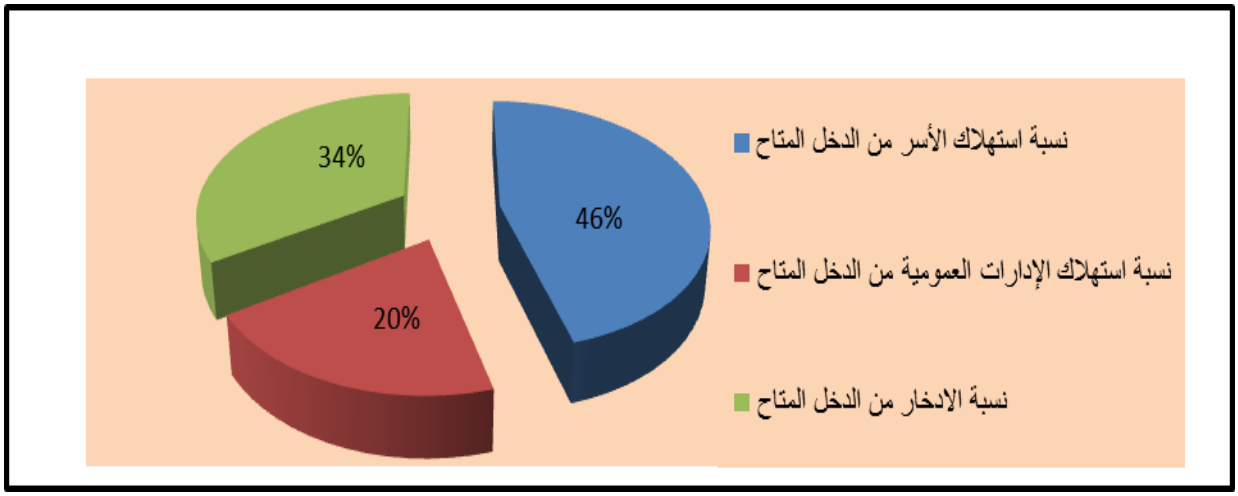

المصدر: إعداد الطالبة بعد حساب المتوسط المرجح لنسب الاستهلاك والادخار السنوية للفترة 1988– 2017، بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في بند الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء.

يتضح من الشكل أن هناك تفاوتا بين نسب الادخار والاستهلاك، ذلك أن أكثر من نصف الدخل الوطني (66%) يخصص للإنفاق الاستهلاكي للأسر والادارات العمومية مقابل 34% التي تكون الادخار الوطني الصافي وهو ما يعكس طبيعة المجتمع الجزائري الذي لطالما اعتبر مجتمعا استهلاكيا أكثر منه منتجا أو مدخرا، ذلك أن جزء كبير من الدخل يذهب لطبقات محدودة من المجتمع وهي الطبقات الغنية التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للادخار، مع العلم أن أغلب أفراد المجتمع من الطبقة المتوسطة والفقيرة وهي فئات تميل للاستهلاك أكثر منه للادخار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد الوازع الديني الذي يمنع الأفراد من التعامل مع البنوك من أجل الادخار باعتبارها مصدرا ربويا، بالإضافة إلى ضعف الوعي الادخاري المصرفي وانتشار ظاهرة الاكتناز.

كما يبين الشكل أن أغلبية الإنفاق الاستهلاكي يكونها قطاع الأسر المعيشية بمتوسط 46% خلال الفترة 1988-2017، مقابل 20% للإدارات العمومية، مما يعني أن العدالة أو التفاوت في التوزيع الشخصي للدخل الوطني يمكن تحديده من خلال هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية.

2- واقع التفاوت من خلال الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية في الجزائر: يهتم الديوان الوطني للإحصاء خلال كل عشرية بالقيام بعملية مسح شاملة للأسر الجزائرية، كانت أولها سنة 1959، وذلك بهدف دراسة المستويات الاجتماعية والاقتصادية للأسر والوقوف على رفاهية المجتمع، وهو ما يوضحه الآتي:

الجدول رقم 12.03- توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر حسب الأعشار خلال 1988، 1995، 2000، و2011 (%)

الأعشار	نصيب الأسر من الإنفاق سنة 1988	نصيب الأسر من الإنفاق سنة 1995	نصيب الأسر من الإنفاق سنة 2000	نصيب الأسر من الإنفاق سنة 2011
الأول	2.58	2.67	3.2	3.5
الثاني	3.96	4.12	4.6	4.9
الثالث	4.94	5.24	5.3	5.9
الرابع	5.95	6.25	6.4	6.7
الخامس	6.85	7.35	7.5	7.7
السادس	7.96	8.66	8.3	8.8
السابع	9.32	10.27	10.0	10.0
الثامن	11.27	12.40	11.6	11.8
التاسع	14.58	15.84	14.5	14.7
العاشر	32.62	27.20	28.6	26.0
المجموع	%100			

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في المسوح الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011.

يتضح من خلال الجدول أن الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية في تفاوت بين مختلف الأعشار المكونة للمجتمع، مما يدل على التفاوت في توزيع الدخل الوطني، حيث أن ال10% الأفقر ينفقون أقل مما ينفقه ال10% الأغنى ب12، 10، 8، و7.4 مرة خلال السنوات 1988، 1995، 2000، و2011 على الترتيب، كما أن ال30% الأغنى ينفقون

أكثر من 50% من إجمالي الاستهلاك (58.47، 55.44، 53.1، 50.7 خلال 1988، 1995، 2000، و2011 على الترتيب) وهو ما يفوق استهلاك ال70% الأقل ثراءا (41.53، 44.56، 46.9، 49.3 خلال نفس السنوات على الترتيب)، إلا أن هذا التفاوت قد تحسن نوعا ما، ذلك أن إنفاق ال50% من الأسر الأقل ثراءا قد تحسن من 24.28 إلى 25.63 ثم 27، و28.7% مقابل تراجع نصيب ال50% الأغنى من 75.72، إلى 74.37، ثم 73، و71.3% خلال نفس السنوات على الترتيب، إلا أن عدالة التوزيع لم يتم تحقيقها بعد طالما أن إنفاق ال50% الأفقر لم يقترب بعد من إنفاق ال50% الأغنى، وهو ما يؤكد حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال سنوات الدراسة، إلا أن ذاك التفاوت قد تراجع بين العشرية والأخرى، ذلك أن نظام الدخول منذ سنة 1988 دعا الدولة الجزائرية إلى تبني العديد من الإصلاحات، وإبرام العديد من الاتفاقات، والتي تمخض عنها برنامج التعديل الهيكلي وما تضمنته بنوده من آثار سلبية على الطبقة المتوسطة من تسريح للعمال، وتدهور القدرة الشرائية، وحرمان من عدة آليات للدعم، ونظرا لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ سنة 2000 والذي ساعد في تزايد الدخل الوطني، بدأت الجزائر بتبني مجموعة من المشاريع التنموية التي تسعى من خلالها لتحقيق العدالة الاجتماعية، تخفيض معدلات التضخم، تحفيز التشغيل والاستثمار، ودعم النمو الاقتصادي مما ساهم في التقليل من حدة التفاوت في العشر سنوات الأخيرة خاصة.

بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء فإن هناك تباينا بين الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية الجزائرية بين القطاعين الريفي والحضري، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 13.03– توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر حسب الأعشار والمناطق خلال 1988، 1995، 2000، و2011 (%)

الأعشار	نصيب الأسر من الإنفاق سنة 1988		نصيب الأسر من الإنفاق سنة 1995		نصيب الأسر من الإنفاق سنة 2000		نصيب الأسر من الإنفاق سنة 2011	
	المدن	الأرياف	المدن	الأرياف	المدن	الأرياف	المدن	الأرياف
الأول	2.0	5.0	2.0	4.0	2.5	4.4	2.7	5.4
الثاني	3.0	7.0	3.0	5.0	3.6	6.3	3.9	7.3
الثالث	4.0	7.0	4.0	6.0	4.0	7.8	5.0	8.0
الرابع	5.0	8.0	5.0	8.0	6.0	7.2	5.7	9.2
الخامس	7.0	8.0	7.0	8.0	6.8	8.7	7.2	9.0
السادس	8.0	9.0	8.0	10.0	7.3	10.2	8.9	8.5
السابع	10.0	9.0	11.0	10.0	9.3	11.4	10.1	9.7
الثامن	12.0	10.0	13.0	12.0	11.8	11.2	12.2	10.7
التاسع	16.0	12.0	18.0	14.0	15.4	13.0	15.4	13.0
العاشر	34.0	25.0	31.0	23.0	33.3	19.8	28.7	19.3
المجموع	%100							

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في المسوح الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011.

يتضح من خلال الجدول أن هناك تباينا بين الانفاق الاستهلاكي لسكان المدن والريف، حيث يتبين أن:

– ال50% الأفقر من سكان المدن ينفقون أقل من ال50% الأفقر من سكان الريف، في حين أن ال50% الأغنى من سكان المدن ينفقون أكثر من ال50% الأغنى من سكان الريف وهو ما يمكن إرجاعه لاختلاف الأذواق والتفضيلات الاستهلاكية التي تختلف باختلاف الدخل المتحصل والوسط المعاش فيه وطبيعة المستهلك وكذا حجم الأسرة، وهذا كله يختلف بين المناطق الحضرية والريفية؛

– تحسن وضع ال50% الأفقر من القطاعين الحضري والريفي وفي القطاع الريفي بشكل أكبر خلال السنوات المدروسة. ذلك مع تراجع نصيب ال50% الأغنى خاصة العشير الأخير الأغنى الذي انتقت حصته من الانفاق الاستهلاكي من 34.0% سنة 1988 إلى 28.7% سنة 2011 بالنسبة للقطاع الحضري، ومن 25% إلى 19.3% بالنسبة للقطاع الريفي، ما يعني أن عملية تحويل القدرة الشرائية في القطاعين كانت من الأعلى نحو الأسفل ما يعني التحسن النسبي لسياسة إعادة توزيع الدخل من الأغنياء نحو الفقراء منذ سنة 1988.

المطلب الثالث– المؤشرات الإحصائية لتفاوت توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017

يعتبر كل من منحنى لورينز ومعامل جيني من بين أهم المؤشرات الإحصائية لقياس التفاوت في توزيع الدخل الوطني كميا، وهو ما يمكن التفصيل فيه كالآتي:

أولا– منحنى لورينز في الجزائر خلال فترة الدراسة

نظرا لقلة الإحصائيات اللازمة حول الفئات الدخلية في الجزائر فسيتم تحليل منحنى لورنز حسب الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية خلال كل عشرية كالآتي:

الشكل رقم 03– 18– منحنى لورنز للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011

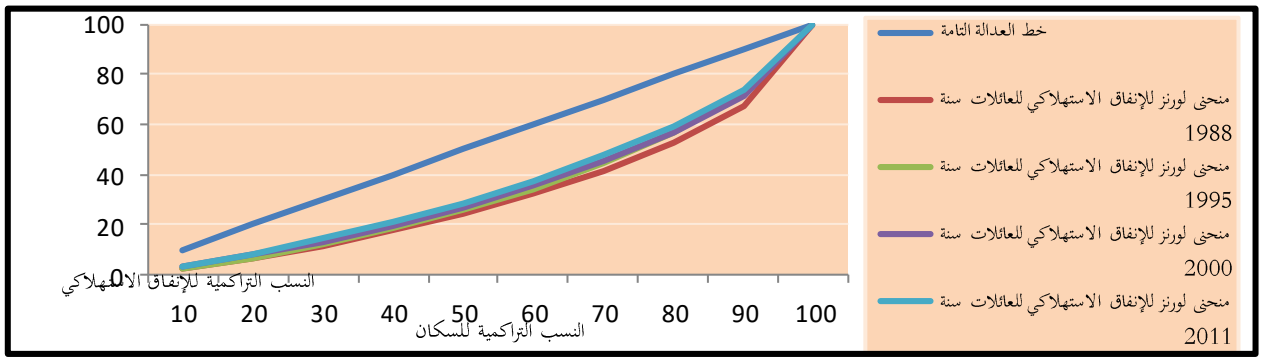

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في المسوح الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011.

يوضح الشكل وضعية منحنى لورينز في الجزائر خلال السنوات 1988، 1995، 2000، و2011، والذي يتبين من خلاله أنّ كل المنحنيات تقع في النصف الأدنى من المربع مما يعني أن هناك تفاوتا في توزيع الدخل الوطني في الجزائر إلا أن هذا التفاوت يتجه شيء فشيئا نحو العدالة ذلك أن مختلف المنحنيات تقترب من منحنى العدالة التامة (خط 45°). أما وضعية توزيع الدخل من خلال الانفاق الاستهلاكي للعائلات بين القطاعين الحضري والريفي، يبرزها منحنيات لورينز المبينة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم 19.03– منحنى لورينز للأسر الحضرية للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011

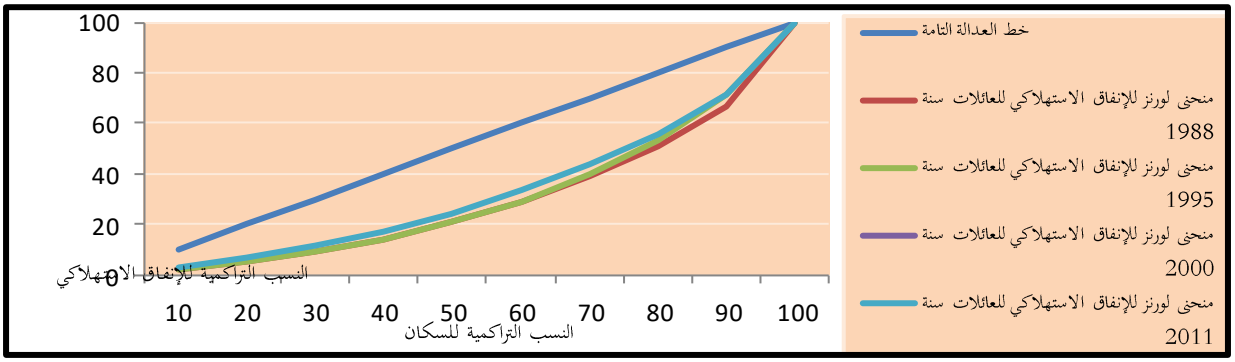

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في المسوح الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011.

الشكل رقم 20.03– منحنى لورينز للأسر الريفية للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011

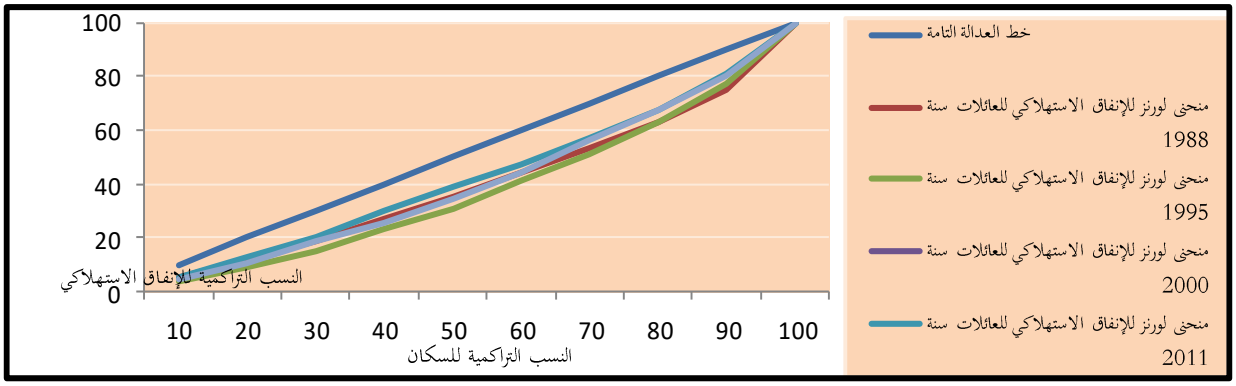

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في المسوح الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011.

أول ما يلاحظ من خلال الشكلين أن منحنيات لورنز المشتقة من الانفاق الاستهلاكي للأسر الريفية أقرب منها لخط العدالة التامة من تلك المشتقة من الانفاق الاستهلاكي لفئات الأسر الحضرية ما يعني أن التفاوت في توزيع الدخل الوطني المسجل في القطاع الريفي أقل منه في القطاع الحضري، وهو ما يمكن إرجاعه إلى النزوح الريفي الكبير نحو المدن بحثا عن العمل، كما يلاحظ من خلال الشكلين الآتي:

– تبين منحنيات لورنز أن هناك تحسنا ضعيفا في الانفاق الاستهلاكي للأسر الحضرية الأفقر مقابل تراجع حصة الأسر الغنية والمتوسطة، حيث يمكن إرجاع التحسن في إنفاق الأسر الفقيرة إلى لجوئهم للسوق غير الرسمي للحصول على دخل يعيلهم، أما تراجع حصة الأسر المتوسطة يعود إلى تضررها من برامج التعديل الهيكلي التي صحبها تسريح لعدد كبير من العمال وتخفيض أجور البعض الآخر، أما الفئة الغنية فقد تراجع دخلها لامتلاكها مؤسسات غير قادرة على الصمود والمنافسة مما أدى إلى تراجع أدائها خاصة بعد رفع دعم الدولة عنها بإصلاح النظام الضريبي؛

– من خلال موقع من حنيات لورنز في الشكل الثاني (القرب والبعد عن خط العدالة) يتضح أنه وبعد تزايد التفاوت في التوزيع بين الفئات الأسرية للقطاع الريفي سنة 1995 (نتيجة الشروط القاسية لفترة الاصلاحات الهيكلية التي أثرت سلبا خاصة على الطبقة المحدودة الدخل والمتوسطة) مقارنة بسنة 1988 فقد بدأت الوضعية بالتحسن خلال 2000، و2011، حيث يلاحظ من خلال الشكل أن هناك ثباتا نسبيا في نصيب الفئات الفقيرة الريفية مقابل تحسن طفيف في حصة الفئات الغنية (لاستفادتها من الدعم إما بصورة مباشرة أوغير مباشرة أو العمل

بشكل غير رسمي)، أما الفئة الوسطى فتارة يتحسن نصيبها وتارة يتراجع، ويرجع ذلك إلى الأوضاع التي عايشتها كل عشرية والتي أثرت في القطاع الريفي عامة.

ثانيا– معامل جيني في الجزائر

معامل جيني هو مقياس رقمي لمدى التفاوت في توزيع الدخل، وقد تطور على النحو التالي:

الشكل رقم 21.03– تطور معاملات جيني في الجزائر خلال 1988– 2017 (%)

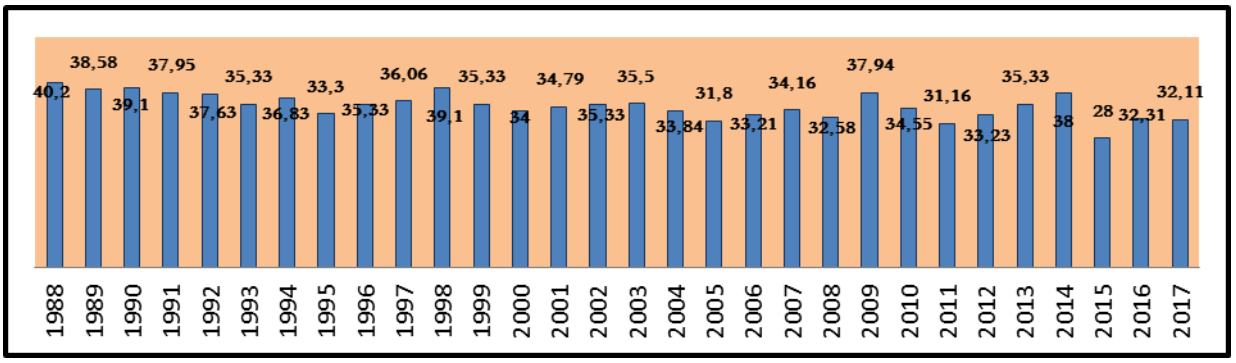

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة، قاعدة بيانات البنك الدولي POVCALNET بالإضافة إلى:

– https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart, 22/07/2019, 13:48.

–http://www.imf.org/external/english/np/sec/misc/qualifiers.ht?, 12/05/2019, 12:58.

– أما باقي القيم المفقودة عشوائيا، والتي تمثل 13% من إجمالي البيانات، فقد تم تقديرها من قبل الطالبة باستغلال طريقة التعويض بالانحدار Linear trend at point وذلك باستخدام برنامج SPSS V.19.

يتضح من الشكل أن معاملات جيني قد شهدت تذبذبا مستمرا خلال الفترة المدروسة مما يدل على وجود تفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر تراجعت حدته خلال كل مرحلة، حيث بلغ متوسط معاملات جيني خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية 1988– 1999 ما يقارب 37.06%، ليتراجع خلال فترة الجيل الثاني من الإصلاحات إلى 34.10%، ليبلغ بعدها ما يعادل 32.60% خلال الصدمة النفطية، مع العلم أن هذا التفاوت لا يمكن اعتباره تفاوتا حادا ذلك أن التفاوت الحاد يكون فيه معامل جيني محصورا بين 0.5 و0.7، إلا أنه لابد من علاجه لتقريب معاملات جيني من المستوى المقبول وهو 0.2– 0.35. أما بالنسبة لاتجاهات عدالة توزيع الدخل بين سكان المدن والريف، فقد تطورت معاملات جيني بين القطاعين على النحو التالي:

الشكل رقم 22.03– معاملات جيني بين سكان المدن والأرياف في الجزائر خلال السنوات 1988، 1995، 2000، 2005، و2011 (%)

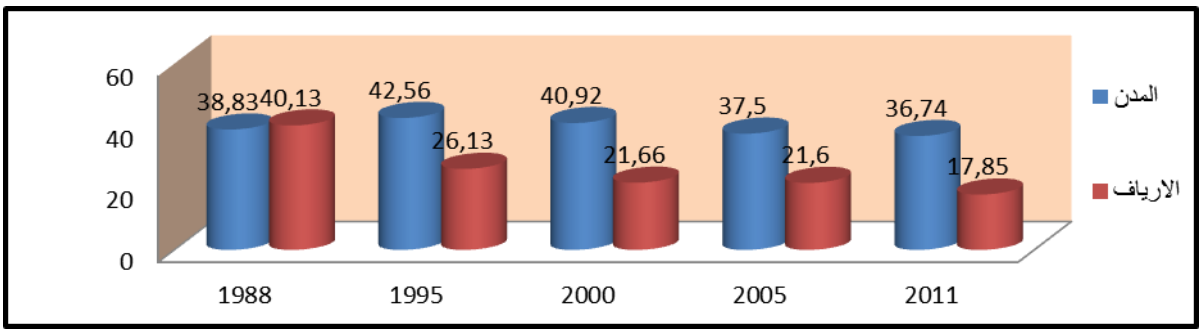

المصدر: إعداد وحساب الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في المسوح الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011.

يوضح الشكل أن هناك تفاوتا في التوزيع بين القطاعين وهو ما يدل عليه التباين المسجل بين قيم معاملات جيني* بين الأسر الريفية والحضرية، وقد اختلفت حدة ذاك التباين بين العشرية والأخرى فخلال 1988 سجل تقارب في معاملات جيني بين القطاعين لتزيد حدة التفاوت في القطاع الحضري عن الريفي خلال السنوات التالية مقارنة بسنة 1988، ما يعني أن الدخل يتمركز في يد فئة قليلة من القاطنين في المدن.

ثالثا– الفجوة بين الفئات الدخلية

يحسب معامل جيني التفاوت في توزيع الدخل بصفة إجمالية دون توضيح لتمركز المداخيل، ولهذا عادة ما يتم اللجوء لاحتساب الفجوة التي تفصل بين الفئات الدخلية من خلال تحديد العلاقة التي تربط بين الفئات:

1– **نسبة دخل أدنى إلى أعلى فئة دخلية:** تسمح بمقارنة الفئات تصاعديا، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 14.03– حصة الدخل الوطني لأدنى وأعلى 20% من السكان في الجزائر (%)

	1988	1995	2000	2005	2011
حصة الدخل لأدنى 20%	6.5	6.792	7.8	7.3	8.4
حصة الدخل لأعلى 20%	47.2	43.04	43.1	42.1	40.7
نسبة أدنى 20% إلى أعلى20%	13.77	15.87	18.09	17.33	20.63
حصة الدخل لأدنى 10%	2.7	احصائيات غير متوفرة	2.9	احصائيات غير متوفرة	4
حصة الدخل لأعلى 10%	32.8		26.9		22.9
نسبة أدنى 10% إلى أعلى10%	8.23		10.78		17.46

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في مسوحات الديوان الوطني للإحصاء حول الانفاق الاستهلاكي للسنوات 1988، 1995، 2000، 2005، و2011، بالإضافة إلى بيانات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات التنمية العالمية المتاحة على الرابط: https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart, 22/07/2019, 13/48 .

يلاحظ أن 20% من السكان يحصلون على نسبة تتراوح بين 6 إلى 8% فقط من الدخل الوطني خلال الفترة 1988– 2011، أي ما يقارب من 13.77 إلى 20.63% من دخل الفئة الأغنى، كما أن أفقر 10% من السكان يحصلون على نسبة من 2 إلى 4% من الدخل الوطني أي ما يعادل من 8 إلى 17% من دخل ال10% الأغنى، وهو ما يدل على وجود فرق كبير بين ما يحصل عليه فقراء وأغنياء المجتمع الجزائري من الدخل الوطني، إلا أن تحسن تلك النسب الدالة على نصيب أفقر إلى أغنى فئات الدخل يدل على تحسن التوزيع بين كل عشرية مقارنة بالتي قبلها، وبالتالي تراجع حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال تلك السنوات.

* – نظرا للشح الكبير في المعلومات المتعلقة بالفئات العشرية على أساس الدخول سواءا على المستوى الكلي وحتى على المستوى القطاعي فقد تم حساب معاملات جيني الواردة في الشكل على أساس الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، وذلك بتطبيق القانون الموضح في الجانب النضري للأطروحة.

2– **نسبة دخل أغنى إلى أدنى فئة دخلية:** تسمح بمقارنة الفئات تنازليا، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 15.03– حصة الدخل الوطني لأدنى وأعلى 20% من السكان في الجزائر (مرة)

	1988	1995	2000	2005	2011
نسبة أعلى20% إلى أدنى20%	7.2	6.3	5.5	5.7	4.8
نسبة أعلى 10% إلى أدنى10%	12	--	9	--	5

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في مسوحات الديوان الوطني للإحصاء حول الانفاق الاستهلاكي للسنوات 1988، 1995، 2000، 2005، و2011، بالإضافة إلى بيانات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات التنمية العالمية المتاحة على الرابط: https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart, 13/48 ,22/07/2019 .

يتحصل ال20% الأغنى على أكثر من 40% من الدخل الوطني والذي يفوق نصيب 20% الأفقر ب7.2 ثم 6.3 ثم 5.5 ثم 5.7 ثم 4.8 مرة خلال الفترة 1988– 2011، حيث ال10% الأغنى يحوزون 12، 9، ثم 5 مرات دخل ال10% الأفقر خلال السنوات 1988، 2000، و2011 على الترتيب، وهو ما يدل على وجود تفاوت بين مداخيل أغنى وأفقر فئات المجتمع الواحد، ما يعني تمركز الدخل في يد فئة قليلة من المجتمع، إلا أن تراجع عدد المرات التي يتضاعف بها دخل الفئات الغنية عن الفقيرة يدل على تراجع حدة التفاوت نتيجة سعي الحكومة الجزائرية لاحتواء الطبقات الفقيرة وتحقيق تراجع تمركز المداخيل.

المطلب الرابع– المؤشرات الاجتماعية لتفاوت توزيع الدخل الوطني في الجزائر

يعد شبح الفقر من أكثر المشكلات التي باتت تؤرق ساكنة الكرة الأرضية، وقد تضافرت جملة من الظروف والعوامل على المستويين المحلي والعالمي في توسيع دائرة الفقراء على الصعيد العالمي، وفي الجزائر تفاقم حجم الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وبذلك فإن الفقر النقدي والبشري من بين الدلائل على مدى التفاوت في توزيع الدخل الوطني، واللذان يمكن التفصيل فيهما كالآتي:

أولا– مؤشر الفقر النقدي في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017

يعبر الفقر النقدي عن تحديد مستوى الفقر وفق المقاربة النقدية القائمة على تحديد عتبة نقدية للفقر، حيث كلما ارتفع معدل الفقر فإن ذلك مؤشر عن زيادة التفاوت والابتعاد عن العدالة في التوزيع.

1– **خطوط الفقر المعتمدة في الجزائر:** تعتمد الجزائر في تحديد الفقر على خطوط وطنية ودولية، يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 16.03– خطوط الفقر المعتمدة في الجزائر

خط الفقر	المفهوم
الفقر الغذائي (الفقر المدقع)	يحسب على أساس مستوى الإنفاق الاستهلاكي الضروري لتلبية الحاجات الغذائية الضرورية الدنيا، وهو ما يقابل حوالي 2160 حريرة للفرد في اليوم. كما قدرت التكلفة المالية لسلة المواد الغذائية التي تمكن من الحصول على هذه الحريرات ب 2172 دج للفرد في السنة عام 1988، وأصبحت 10943 دج للفرد في السنة عام 1995 ، ووصلت إلى 13905 دج للفرد في السنة عام 2000، وتختلف هذه العتبة بين سكان الريف وسكان المدينة، وفقا لحد الفقر الغذائي فإن نسبة الفقر قدرت ب 3.6% من إجمالي السكان سنة1988، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى5.7% سنة 1995، لتصل إلى 3.1% بما يعادل 951622 شخص فقير سنة 2000.
خط الفقر المطلق	قدر في الجزائر عام 1988 ب 2791 دج، وعند تقديره سنة 1995 وجد أنه يقدر ب 14.827 دج، ووصل سنة 2000 إلى 19.794دج، ويرجع هذا الارتفاع في خط الفقر المطلق إلى ارتفاع الحد الأدنى من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الأساسية، أي ارتفاع تكاليف السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية من مواد استهلاكية وملبس، وذلك راجع الارتفاع أسعار السلع في السوق الدولية وكذلك لاستمرار الانخفاض في القدرة الشرائية للدينار الجزائري.
خط الفقر الأدنى (عتبة الفقر العام (SA	يأخذ بعين الاعتبار النفقات الاستهلاكية غير الغذائية بمستواها الأدنى، لتضاف إلى خط الفقر الغذائي Kفي حدود تكلفة التغذية المقدرة ب 2791 دج للفرد عام 1988 ، وحوالي 19.571 دج عام 2000، وعلى أساسه قدرت نسبة الفقر سنة 1988 ب8.1% لتصل سنة 1995 إلى 14.1% ثم انخفضت سنة 2000 إلى 12.1% أي ما يقارب 3718600 فقير.
خط الفقر الأعلى (العتبة العليا SPG)	يأخذ في الحسبان النفقات الاستهلاكية غير الغذائية لمستوى أعلى عن تلك المحددة في خط الفقر الأدنى، تخص فئات هشة مهددة بالفقر كونها جد حساسة لأدنى التغيرات التي تطرأ على مداخيلها. وحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصاء سنة 1995 حددت عتبة الفقر الأعلى ب 18.191 دج للفرد في السنة، في حين أنها حددت عام 1988 ب 3125 دج.
خط الفقر الدولي	للبنك الدولي هدفان هما إنهاء الفقر بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك في كل بلد من البلدان النامية، وبذلك جعل قياس الفقر المدقع هدفا صريحا لها وتعهدت بالقيام بمتابعة دقيقة لبلوغ تلك الغاية منذ 1979، وبمنهجية أكثر منذ تقرير التنمية في العالم 1990، الذي قدر خط الفقر العالمي بدولار لليوم، وقد تم تعديله إلى 1.08 دولار لليوم سنة 1993، ثم 1.25 دولار لليوم سنة 2005، ليصل سنة 2011 إلى 1.88 ما يقارب 1.90 دولار لليوم، والذي على أساسه بلغ المؤشر العددي للفقر وفق تعادل القوى الشرائية لسنة 2011 ما يعادل 6.5% سنة 1988 ثم 5.9% سنة 1995.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– كمال قويدري، **دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015/12/31، ص ص: 134– 135.

– Francisco Ferreira, **international poverty line has just been raised 1.90 day global poverty basically unchanged how even** . Available on the link: http://www.blogs.worldbank.org/voices/ar/developmental, 28/12/2018, 01: 07.

2– تطور معدل الفقر النقدي في الجزائر: وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 23.03– تطور معدل الفقر النقدي في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017 (%)

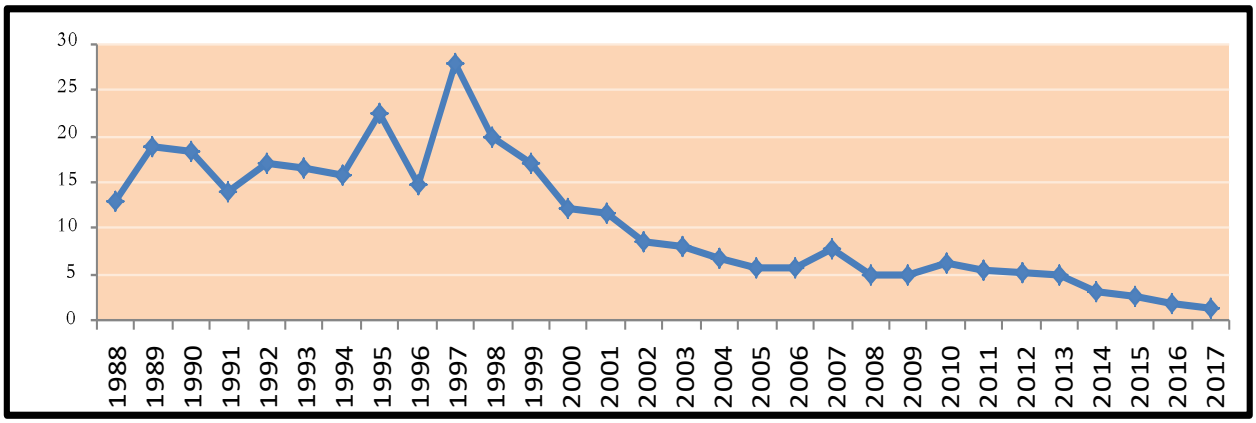

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير les rapports nationaux sur le développement humain en Algérie, CNES. بالإضافة إلى بعض الدراسات السابقة، أما باقي القيم المفقودة عشوائيا، والتي تمثل 13% من إجمالي البيانات، فقد تم تقديرها من قبل الطالبة باستغلال طريقة التعويض بالانحدار Linear trend at point وذلك باستخدام برنامج SPSS V.19.

شهدت معدلات الفقر النقدي تذبذبا كبيرا بمعدلات مرتفعة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية (1988-1999)، لتتراجع فيما بعد، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الفقر سنة 1997 (28% كأقصى معدل بلغه الفقر النقدي في الجزائر) إلى الآثار الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر بعد أزمة 1986 إضافة إلى الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها في بداية التسعينات، وبرامج التعديل الهيكلي التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل، بالإضافة إلى تصفية المؤسسات المفلسة، وبالتالي الاستغناء كليا على العمالة، وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الاجتماعية. إلا أنه ومع تضاعف الجباية البترولية منذ سنة 2000، دخلت الجزائر في مرحلة جديدة امتازت براحة مالية نتيجة تحسن عائداتها من المحروقات، وقد استغلتها في تنمية النشاط الاقتصادي في ظل مخططات الانعاش ساعية لتنويع الأنشطة والمشاريع الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لمكافحة الفقر والتي فتحت آفاقا كبيرة للشغل، من خلال البرامج الاقتصادية المطبقة من طرف الدولة لفائدة الطبقات الفقيرة في شكل مشاريع تنموية خماسية في أغلبها، ساعية لتحسين المستوى المعيشي للمواطن، مما ساهم في تحسن معدلات الفقر خلال 17 سنة الأخيرة.

ثانيا– معدل الفقر البشري TPH ومؤشر التنمية البشرية IDH

يأخذ معدل الفقر البشري بعين الاعتبار معايير اجتماعية، ثقافية، وسياسية، فقد تعدى مفهوم الفقر في الوقت الراهن تلك الزاوية المتعلقة بمستوى دخل الفرد أو إنفاقه، وأصبح ينظر إليه من زاوية أخرى، والتي تأخذ بعين الاعتبار عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب، والمستهدف بهذا هو أن يتحصل الإنسان على حياة صحية وطويلة بجانب تنمية القدرات البشرية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.

1- **تطور معدل الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017:** وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 24.03– تطور معدل الفقر البشري في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017 (%)

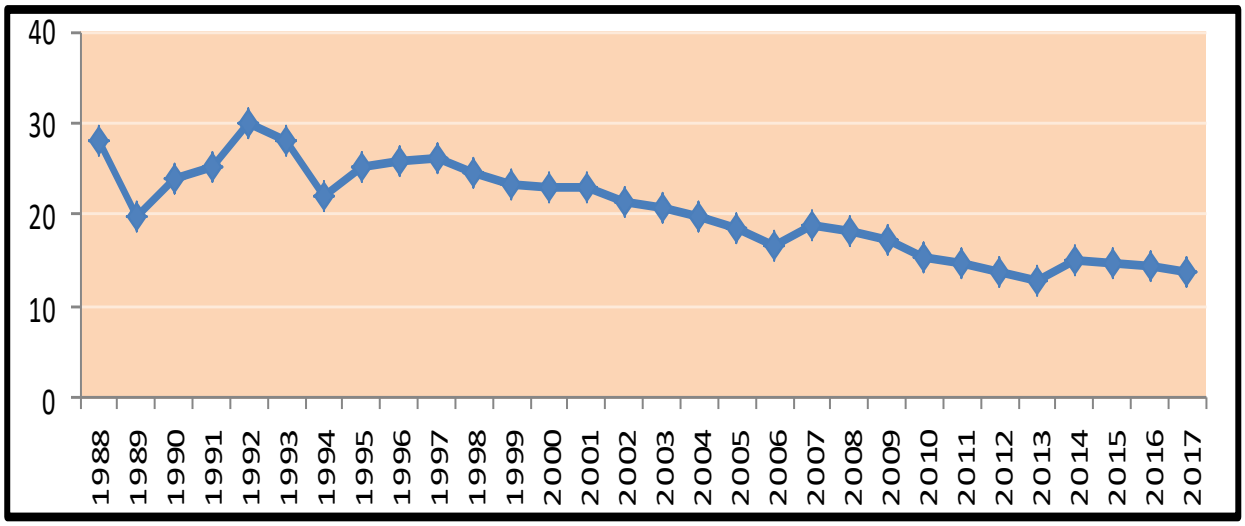

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى بعض الدراسات السابقة، أما باقي القيم المفقودة عشوائيا، والتي تمثل 15% من إجمالي البيانات، فقد تم تقديرها من قبل الطالبة باستغلال طريقة التعويض بالانحدار Linear trend at point وذلك باستخدام برنامج SPSS V.19.

يلاحظ من خلال البيان أن معدلات الفقر البشري شهدت تذبذبا كبيرا ضمن مجال مرتفع من الفقر خلال الفترة 1988– 1997، لتحقق أقصى معدل سنة 1992 (30.1%)، وهو ما يمكن إرجاعه إلى مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة التي شهدتها الفترة، ما أدى إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة الأفراد الذين مستويات دخلهم منعدمة أو تكاد تنعدم، كما يترجم البيان التراجع الذي سجله معدل الفقر البشري منذ سنة 1998 كنتيجة لتراجع مختلف المؤشرات المكونة له كانخفاض النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين، انخفاض معدل الأمية، وانخفاض مستوى الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن، ولكن بقي معدل الفقر البشري بالرغم من تراجعه مرتفعا، وكل ذلك إن دلّ على شيء فإنما يدل على التفاوت الذي رغم تراجعه لا يزال موجودا في توزيع الدخل.

2– تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017: وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 25.03– تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017

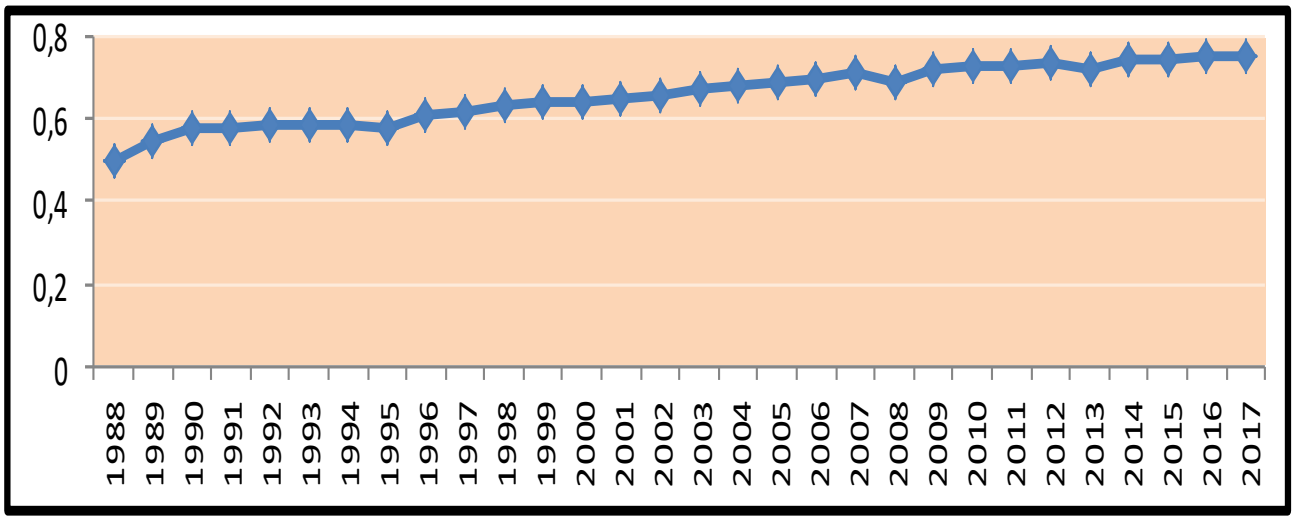

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– http://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-human-developement-index.php, 22/07/2019, 16:10

– https://ar.knoema.com/atlas/الجزائر/مؤشر-التنمية-البشرية, 22/07/2019, 16:14.

يتضح من خلال الشكل أن معدلات التنمية البشرية قد شهدت تحسنا مستمرا طوال فترة الدراسة مما ساعد الجزائر على احتلال مراتب مشرفة من حيث المؤشر، حيث انتقلت من المرتبة 108 من أصل 186 دولة سنة 2002 إلى المرتبة 85 عالميا والأولى مغاربيا سنة 2017، وهو ما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع مدى الحياة إلى 76.3 سنة وارتفاع متوسط الدخل الفردي واللذان يعتبران من العناصر الأساسية لحساب المؤشر، وهو ما يعني تحسن التنمية البشرية في الجزائر وبالتالي تحسن الأوضاع المعيشية والاجتماعية تدريجيا، وتراجع حدة التفاوت في توزيع الدخل خاصة منذ سنة 2000.

المبحث الرابع- أدوات إعادة توزيع الدخل الوطني في الجزائر

نظرا لجملة التفاوتات القطاعية، الجهوية، والشخصية الناجمة عن التوزيع الأولي للدخل الوطني، لجأت الحكومة الجزائرية لاتخاذ جملة من الإجراءات في إطار إعادة توزيع الدخل للتقليل من حدة التفاوت والتي تعلقت بالبنود التالية:

المطلب الأول- نفقات التحويلات الاجتماعية

تعتبر نفقات التحويلات الاجتماعية انتقالا للقوة الشرائية من فئة مؤهلة قادرة على الدفع إلى أخرى تستحقها بغية دعم الفئات الأكثر حرمانا من أجل تعويض الأضرار التي صاحبت سياسة رفع الدعم عن الأسعار سنة 1992، وتتكون نفقات التحويلات الاجتماعية في الجزائر من تحويلات ذات طابع اجتماعي سواء كانت نقدية أو عينية لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة، وتتنوع لتشمل:[1] نفقات التعليم والثقافة، نفقات التضامن والمساعدات الاجتماعية، نفقات الصحة التشغيل، السكن، والفلاحة، وبالتالي يمكن التفصيل في اهم بنود تلك النفقات والتي تستغل بغاية تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع كالآتي:

أولا- دعم التوظيف

باعتبار برامج التصحيح الهيكلي ذات وقع مباشر على أحد مكونات الدخل الشخصي وهو العمل بأجر، ومن أجل تعويض الأضرار المصاحبة لواقع التوظيف خصوصا للفئات النشيطة، فإن السلطات الحكومية قامت بإجراءات متنوعة لخلق نشاط وحركية دائمة في سوق العمل، إذ قامت بإنشاء العديد من الأجهزة والهياكل التي تشجع الأشخاص بدون عمل على خلق مناصب الشغل وخلق الثروة، ومنها:

1- **إنشاء جهاز الإدماج المهني للشباب** (DIPJ) سنة 1990: كوسيلة لدعم برنامج تشغيل الشباب وصندوق العمل على تشغيل الشباب (FAEJ)، اللذان تم إنشاؤهما وسط وأواخر الثمانينات، لإزالة العقبات والقيود التي حالت دون فعاليتهما وتردد البنوك آنذاك في منح القروض. وهو يضم:

- الوكالة الوطنية لتطوير الشغل (ANDE) بمساعدة الشباب العاطل على إنشاء تعاونيات، والتي بلغ عددها سنة 1995حوالي 10335 تعاونية موزعة على أربع ولايات؛

- توليد العمل المأجور بمبادرة محلية (ESIL) بخلق مناصب شغل مؤقتة توفرها الجماعات المحلية، ورشات الأشغال ذات المنفعة العامة والإدارة بمدة تتراوح بين 6 أشهر وسنة وبدعم من صندوق العمل على تشغيل الشباب الذي عوض سنة 1996 بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8سبتمبر1996 وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال

[1]- عزوز مناصرة، **أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2005- 2006، ص: 144.

المالي، وتعمد إلى المساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، ولها عدة فروع ولائية وضعت تحت تصرف رئيس الحكومة في بادئ الأمر ثم كلف وزير التشغيل بالمتابعة العملية لمختلف أنشطتها، وقد انتقل عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة من 69 سنة 1997 إلى 11262 مشروعا سنة 2016 مما سمح بتوفير مناصب عمل انتقلت من 386 إلى 22766 منصبا بين كلا السنتين.[1]

– إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) والتي تتكفل بجمع عروض العمل وتنظيم طلبات العمل، وقد قدر دعم الدولة لهذه الصيغ من التوظيف المؤقت للفترة 1990– 1994 حوالي 9641 مليار دج.

2– عقود ما قبل التشغيل (CPE): ظهرت سنة 1998 والذي كان موجها أساسا إلى الشباب الجامعي والتقنيين السامين المتخرجين من معاهد التكوين المهني بغرض تمكين العامل من اكتساب خبرة عملية في إطار تخصصه تؤهله للاندماج في سوق العمل بصفة دائمة مستقبلا.

3– برنامج المساعدة على إنشاء مؤسسة مصغرة: برز سنة 1997 موجه للإطارات المسرحة من العمل والشباب الراغب في إنشاء مؤسسة للقيام باستثمارات لا تفوق 4 مليون دج؛

4– القرض المصغر: أنشئ سنة 1999 لكل شخص دون شغل، ليصدر سنة 2004 المرسوم الرئاسي رقم 13/4 المتعلق بجهاز القرض المصغر المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 133/11 الذي نصت أحكامه على إنشاء وكالة تسند لها مهام تسيير القرض المصغر، وبالفعل جاء ذلك عبر نصوص المرسوم التشريعي رقم 14/4 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والتي تتكفل بتقديم خدمات مالية وغير مالية، وهو ما سيتم التفصيل فيه في العنصر المتعلق بالتمويل الأصغر.

ثانيا– نظام الحماية الاجتماعية

الحماية الاجتماعية هي مجموعة الآليات والأنشطة المترابطة الهادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بتحرير الانسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان، فهي مجموعة التدابير الحمائية التي تؤهل الانسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية، وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة.[2]

[1]– الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام: نتائج 2014– 2016**، نشرة 2017، رقم 47، ص: 14.

[2]– فلاح خلف الربيعي، **دور شبكات الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة**، الحوار المتمدن، العدد 2288، نشر في 2008/05/21، على الموقع الالكتروني: www.alhewar.org.

خلقت الجزائر نظام حمايتها الاجتماعية سنة 1996 مناشدة للسلم الشعبي، فأسست حينها وكالة للحماية الاجتماعية ومنذ سنة 2000 وضمن الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، ركزت على التنمية الاجتماعية محاولة توسيع مجال الرعاية الاجتماعية (التكافل الاجتماعي).[1]

حيث وفي الجزائر فإن نظام الحماية الاجتماعية الجزائري يستند على ثلاث ركائز: تتعلق الأولى بالضمان الاجتماعي الذي يغطي العاملين وأسرهم عندما تواجه بعض المخاطر (تمويل قائم على الاشتراكات)، وتتشكل الدعامة الثانية من معونة مساعدات الدولة لصالح فئات معينة من الناس غير الخاضعين لمنظومة الضمان الاجتماعي (تمويل من ميزانية الدولة)، أما الدعامة الثالثة تتألف من تحويلات من متعاملين آخرين (الشركات على وجه الخصوص)، أو التي يمكن أن تعزى إلى القطاع الجمعوي، أو في إطار الدعم الاجتماعي.[2]

1– أهم الاجراءات المتعلقة بنظام التحويلات الاجتماعية الجزائري: تتمثل في:

1.1– منح تعويضات للأشخاص دون دخل (ICSR) سنة 1992 في حدود 120 دج شهريا، وقد تم تعويضها سنة 1994 بصيغتي المنحة الجزافية للتضامن (AFS) والنشاط ذو المنفعة العامة (IAIG)؛

2.1– إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) سنة 1994، الذي يخص الأشخاص المسرحين لأسباب اقتصادية، نتيجة عمليات التسريح وإعادة الهيكلة التي مست الجهاز الإنتاجي، حيث تدفع المؤسسات لكل عامل مسرح تعويضا ل3 أشهر في انتظار المنحة التي يدفعها صندوق البطالة خلال 3 سنوات مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق، والذي حقق رصيدا موجبا خلال 2001– 2016 منتقلا من 7644 مليون دج إلى 20777 بين السنتين؛

3.1– جهاز أعمال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUPHIMO): أنشيء بموجب المرسوم التنفيذي 96–232 بتاريخ 29 جوان 1996 المتعلق بخلق وتحديد الأنظمة الأساسية لوكالة التنمية الاجتماعية والمرسوم الرئاسي 96– 330 بتاريخ 7 أكتوبر 1996 المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض رقم AL4006 الذي تم توقيعه بين الجزائر والبنك الدولي والموجه للشباب طالب العمل لأول مرة على مستوى البلديات، بهدف خلق مناصب شغل مؤقتة مكثفة، بفتح ورشات كبرى على مستوى مختلف القطاعات ونشاطات المنفعة العامة في كل الولايات، كإصلاح الطرقات، الغابات، تنظيف المحيط، الري وتطهير القنوات...إلخ .مما سمح بتوفير حوالي 22000 منصب شغل سنويا في الفترة 1997– 2000، والذي تم تجديده سنة 2001 على نطاق أوسع، كما صمم برنامج الجزائر البيضاء عن

[1]– Ahmed Touil, Radia Bouchaour, **les politiques sociales algériennes : Des Instruments pour Quelles Cohérences ?**, Revue des Publications de la Recherche Gouvernance et Économie Sociale, N° 01, p 08.

[2]– محمّد الجيلالي، كمال لحول، **رعاية الأشخاص المسنّين المعوزين في نظم الحماية الاجتماعية الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 12، العدد 15، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ديسمبر 2016، ص: 93.

هذا الجهاز في 13 جوان 2005 لتحسين الظروف المعيشية للسكان وبذلك ارتفعت الحصيلة ل36327، ثم 44827، ثم 43411، خلال السنوات 2013، 2014، 2015، لتتراجع سنة 2016 إلى 34724 منصبا.[1]

2– تطور التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017: تمثل التحويلات الاجتماعية في الجزائر بندا هاما في نفقات التسيير في الميزانية العمومية للدولة حيث أنها عادة ما تمثل نسبة كبيرة منها، وتشمل الإعانات الاجتماعية لقطاع التعليم الصحة السكن ودعم الأسعار، الموجهة لفئة الفقراء والمساكين، وقد وضعها المشرع الجزائري في القسم السادس (النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن)، تحت العنوان الرابع (التدخلات العمومية)، وهذا حسب المادة 24 من القانون 84– 17 والمتعلق بقوانين المالية، والشكل التالي يوضح تطورها خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم 26.03– تطور حجم التحويلات الاجتماعية (مليار دج)

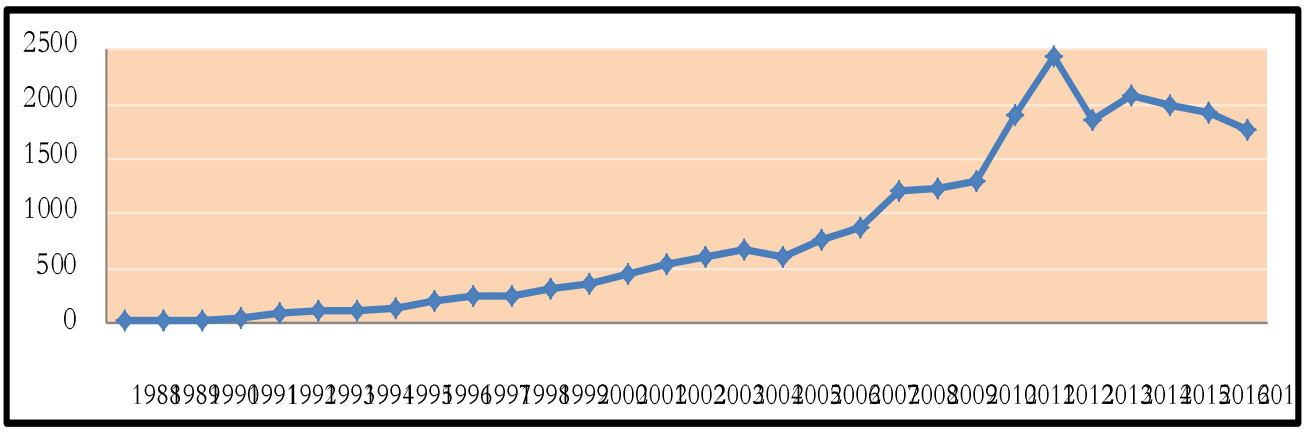

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر.

يتضح من خلال الشكل البياني أن حجم التحويلات الاجتماعية شهد تزايدا في منحاه العام منذ سنة 1988 إلى غاية 2012 (باستثناء سنة 2005). منتقلة من 22 مليار دج سنة 1988 إلى 2431.7 مليار دج سنة 2012، مسجلة بذلك أقصى قيمة لها، وقد كان هذا التزايد متسارعا منذ سنة 2000 أين استفادت البلاد من فوائض الجباية البترولية محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم الفئات المحرومة والقطاعات الهشة في الاقتصاد التي يمكن من خلالها تحسين المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود. وبعد تراجعها إلى 1856.4 مليار دج سنة 2013 فقد عاودت الانتعاش قليلا سنة 2014 (2069 مليار دج)، لكن وفي ظل التراجع الحاد لأسعار البترول في الأسواق العالمية مع بداية الربع الرابع من سنة 2014 فقد تفاقم العجز المسجل في رصيد الميزانية العمومية للدولة مما دعاها إلى ضرورة تبني سياسة ترشيد الإنفاق العام، من خلال تدنية نفقات التسيير وعلى رأسها التحويلات الاجتماعية (التي لطالما مثلت من خمس إلى أكثر من ثلث الميزانية العمومية وأكثر من عشر الناتج المحلي الاجمالي طوال فترة الوفرة المالية[2]).

خصصت الدولة جزءا مهما من نفقاتها لخدمة السياسة الاجتماعية من خلال ضخ أموال معتبرة كتحويلات اجتماعية لدعم الصحة، السكن، المجاهدين، الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة والدخل الضعيف، والمتقاعدين، مستفيدة

[1]– الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام: نتائج 2014– 2016**، نشرة 2017، رقم 47، ص ص: 12، 21.

[2]– مستخلصة بعد الاطلاع على مذكرة عرض قانون المالية للسنوات 2015 و2014 الصادرة عن وزارة المالية.

من ارتفاع أسعار البترول أوائل سنة 2000، وفي مايلي عرض لتطور هيكل التحويلات الاجتماعية منذ سنة 2000، كما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم 27.03– هيكل التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000– 2017 (مليار دج)

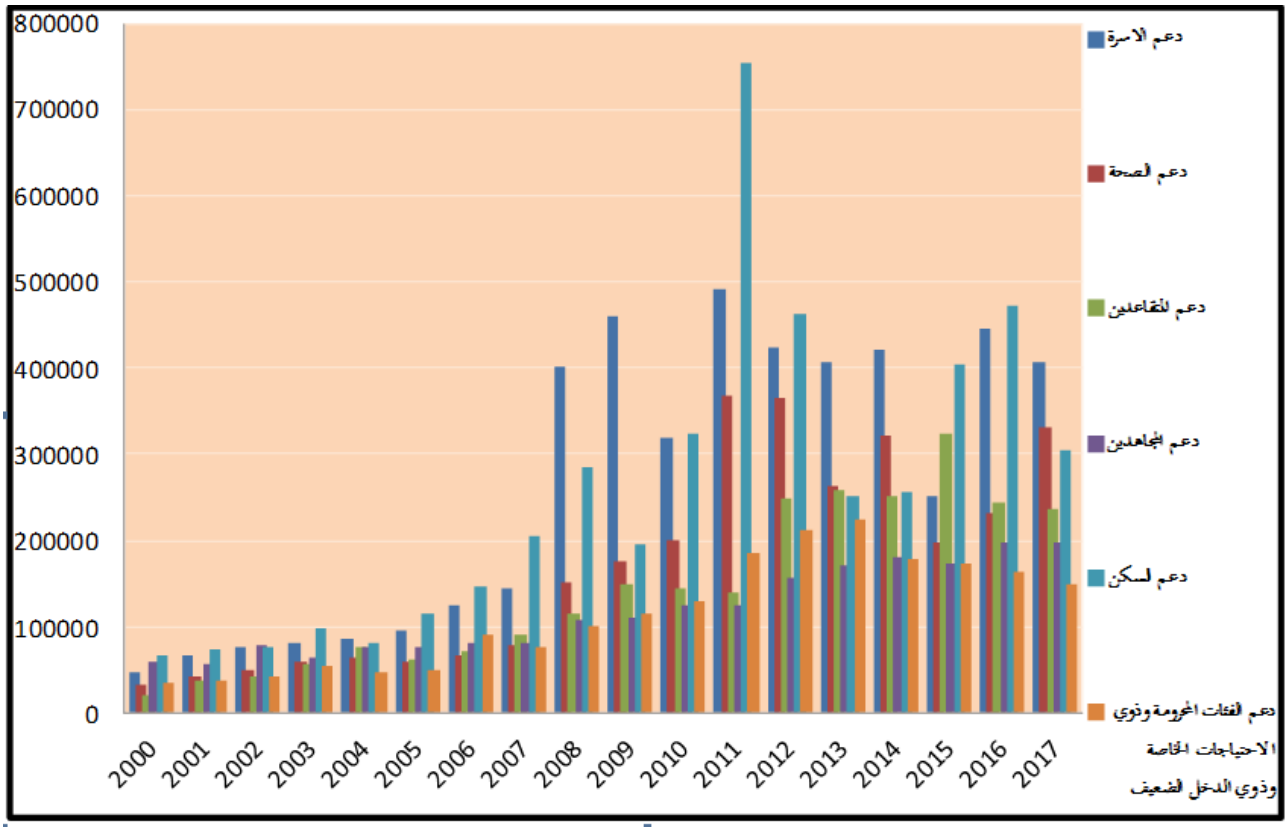

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة المالية المتاحة على الرابط: http://www.dgpp-mf.gov.dz/ndex.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances، 2020/06/18، 15:54.

يتضح من خلال الشكل أن بنود التحويلات الاجتماعية حظيت بنسب متفاوتة من الدعم خلال السنوات المذكورة، إلا أن النسبة الأكبر من الدعم وجهت بالدرجة الأولى لبندي قطاع السكن ودعم الأسر بما في ذلك تقديم التعويضات العائلية، دعم التربية وأسعار المواد الأساسية من كهرباء، غاز، ماء، حليب، حبوب، خبز...، وبنسبة أقل للبنود الأخرى التي تتضمنها التحويلات الاجتماعية والمتمثلة في دعم الصحة والمجاهدين، المتقاعدين، المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة والدخل الضعيف.

ثالثا– تقييم دور نفقات التحويلات الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل الوطني

تهدف الدولة الجزائرية إلى إعادة توزيع الدخل من خلال التحويلات بهدف الترقية الاجتماعية مرتكزة على مجال الإدماج للوظائف المختلفة وأحكام خلق المؤسسات، ومنح مساعدات مادية ومالية مباشرة للعائلات. إلا أن هناك العديد من العراقيل التي تحول دون فعالية سياسة التحويلات الاجتماعية في الحد من الفقر والتفاوت في التوزيع، وخلق اللاعدالة الاجتماعية بين الأفراد، من بين أهم تلك العراقيل:

– في الجزائر فإن الحرمان أحيانا لا يكون واضحا إذ لا يمكن التمييز بين الأفراد المحتاجين وبين ترقية اجتماعية تبحث عن العمل، المساعدات ، والسكن؛

– تراجع مداخيل صناديق الضمان الاجتماعي: حيث يعتمد تمويل الضمان الاجتماعي في الجزائر على اشتراكات المؤمنين اجتماعيا، الضرائب ومساعدات الدولة، أما بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد فتعتمد في تمويله على 2% من الجباية البترولية، مايعني أن تراجع إيرادات الدولة يساهم في تراجع حصة الصناديق من التمويل* مما يؤثر سلبا على نشاطها وعدم توفير الرعاية الاجتماعية لكافة افراد المجتمع؛

– يتضمن المجتمع الجزائري نصيبا كبيرا من الأفراد الذين يملكون مداخيل غير مصرح بها، مما يجعلهم يستفيدون من خدمات ومساعدات نظام الحماية الاجتماعية كمجانية العلاج وضمان أمن الدخل للمحتاجين مثلا رغم أنهم لا يساهمون في تمويله، كما ان الأداءات التي يتحصل عليها من يتم اقتطاع الاشتراكات من مداخيلهم لا تعادل إلا جزءا ضئيلا من الإيرادات التي ساهموا بها في تعبئة موارد الصندوق؛

– توظيف وتوزيع الدعم لا يتصف بالفعالية كأداة للحماية الاجتماعية، فالدعم المعمم للأسعار لا يصل بالضرورة إلى الفئات المعوزة والمحرومة فكلا من الأغنياء والفقراء يستفيدون منه على حد السواء؛

– انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري حتى مع وجود المساعدات والحماية الاجتماعية**، إذ أن الأسعار العالمية جد مرتفعة فيما يخص التغذية والطاقة وليست في متناول الجميع.

المطلب الثاني– الجباية العادية

ترتكز الجباية العادية على كل من الضريبة المباشرة وغير المباشرة واللتان تعتبران من بين أهم أدوات السياسة المالية التي تعزز إيرادات الدولة من جهة، وتستخدم في إعادة توزيع الدخل من جهة أخرى. وما يسجل على النظام الضريبي في الجزائر أنه لم يعرف استقرارا منذ الاستقلال، وذلك يرجع للأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعرفها البلاد. ويمكن التفصيل في ذلك على النحو التالي:

أولا– الضرائب المباشرة

تتمثل الضرائب المباشرة في كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات:

1– إجراءات تعديل الضرائب على المداخيل والأرباح في الجزائر خلال فترة الدراسة: إن أهم الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الاقتصادي لسنة 1988 يتمحور في وضع المؤسسات العمومية في الموضع نفسه للمؤسسات الخاصة

*– من بين أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى تراجع حصة الصناديق من التمويل يمكن ذكر الآتي: تراجع ثروات الدولة خاصة بعد انهيار أسعار البترول سيؤثر على حصة صندوق الضمان الاجتماعي من التمويل، أما فيما تعلق بصندوق التقاعد CNR فالتهرب والغش الضريبي يشكل ثغرة كبيرة في تمويل الصندوق، ناهيك عن عدم التصريح بمستخدمي القطاع الاقتصادي الخاص لدى هيئات الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وبالتالي حرمانهم من حقوقهم المشروعة والتسبب في خلق عجز الصندوق CNAS، ومع وجود نسبة بطالة معتبرة سوف تحرم الصندوق من اشتراكات المؤمنين، وحتى الأفراد الذين يعملون لحسابهم الشخصي ويمارسون نشاط تجاري دون سجل يتملصون من التصريح بمداخيلهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء خاصة وانه من الصعب تعقب الطبقة النشيطة في القطاع غير الرسمي لانتشار القطاع غير الموازي في المجتمع.

**– حسب تقرير منظمة التجارة العالمية لسنة 2011 تبين أن 20% من الاجراء الاقل دخلا يتقاضون أقل من الأجر القاعدي الأدنى مما يجعل القدرة الشرائية متدنية للعمال الأجراء فما بالك الفئات الهشة والفقيرة وبذلك فإن 40% من الأفراد الأكثر فقرا ازدادوا فقرا بفعل انخفاض القدرة الشرائية.

وإخضاعها لمنطق وقواعد السوق، ولتكريس هذا المسعى تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الجبائية وذلك كنتيجة حتمية لتعقد، عدم استقرار، وعدم عدالة النظام السابق. نتيجة وجود تهرب ضريبي، إختلاف مواعيد التحصيل والإجحاف في حق الدخول الضعيفة الناجم عن فرض ضريبة نسبية لا تراعي حجم الدخل، ولا تعبر عن المقدرة التكليفية الحقيقية بالمكلف ليصبح النظام الجبائي فعالا ومرنا يتماشى مع المستجدات الاقتصادية الجديدة، وذلك من خلال تغير السياسة المالية للدولة الجزائرية، وأيضا سياستها الاقتصادية بصفة عامة.[1]

تجسدت تلك الإصلاحات في إقامة نظام ضريبي يتألف من فرض الضريبة على القيمة المضافة وضرائب على الإنتاج وضريبة تصاعدية ذات وعاء واسع على الدخل الشخصي وضريبة ذات معدل واحد على أرباح المشروعات، من خلال إنشاء ضرائب بسيطة وواضحة يسهل متابعتها، وإجبار المكلفين بأداء الضريبة بمسك دفاتر منتظمة يمكن مراقبتها في كل وقت، وإلزام المتعاملين الاقتصاديين على التعامل بالفاتورة أثناء قيامهم بالعمليات التجارية.

من خلال قانون المالية 1991 تم استحداث ضريبة مباشرة على المداخيل والأرباح تتمثل في كل من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS):

1.1– الضريبة على الدخل الإجمالي: تعرف وفق المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بأنها ضريبة سنوية وحيدة على الدخل الصافي الإجمالي للأشخاص الطبيعيين المكلفين بالضريبة، فهي ضريبة تصاعدية تفرض حسب السلم التالي:

الجدول رقم 17.03– السلم التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي

قسط الدخل الخاضع للضريبة	نسبة الضريبة
لا يتجاوز 120000دج	%0
120001دج– 360000دج	%20
360001 دج– 1440000 دج	%30
أكثر من 1440000 دج	%35

المصدر: وزارة المالية: المديرية العامة للضرائب، **الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة**، الجزائر، 2018، ص: 60.

كما تستفيد المرتبات والأجور* من تخفيض نسبي يساوي 40% بحيث لا يقل التخفيض عن 12000دج سنويا أو يزيد عن 18000 دج، وفضلا عن ذلك تستفيد مداخيل العمال من ذوي الاحتياجات الخاصة والمتقاعدين التابعين للنظام العام من تخفيض إضافي في حدود 1000 دج شهريا ما يعادل 80 %بالنسبة للدخل أكثر من 20000 أو يساويه وأقل من 25000 دج، 60% بالنسبة للدخل أكثر من 25000 أو يساويه وأقل من 30000 دج، 30% بالنسبة للدخل أكثر من 30000 أو يساويه وأقل من 35000 دج، 10% بالنسبة للدخل أكثر من

[1]– عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988– 2011**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013– 2014، ص ص: 261– 262.

*– **المرتبات والأجور:** الأجر هو مبلغ مالي يتلقاه شخص يدعى العامل، وهو الذي يحدد مبلغ الأجر وذلك لعدة اعتبارات منها خبرته وشهادته لذلك العمل الذي سيقدمه، أما الراتب فهو مبلغ مالي يتلقاه شخص يدعى الموظف وهذا الراتب محدد في جدول منصوص عليه في القانون، حيث نجد أن الموظف هو عبارة عن الشخص الذي يملك وظيفة عمومية في المؤسسات التابعة للدولة (مؤسسات ذات ميزانية مالية تابعة للدولة)، ودخل الموظف هو دخل ثابت لا يتغير عكس الأجر.

35000 أو يساويه وأقل من 40000 دج، كما قد تم تطبيق تخفيض ضمن القانون الجبائي منذ أول جانفي 2015 بنسبة 50% لمدة 5 سنوات بالنسبة للمداخيل المتأتية من أنشطة ممارسة في ولايات الجنوب: تندوف، أدرار، تمنراست، وإيليزي.[1]

2.1- الضريبة على أرباح الشركات: هي ضريبة سنوية تؤسس على مجمل الأرباح والمداخيل المحققة من طرف الأشخاص المعنويين بمعدل 19% بالنسبة للأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية، 25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات والأنشطة المختلطة، ويعفى من هذه الضريبة كل من:[2]

- الأنشطة الممارسة من قبل الشباب المستثمر المستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب تستفيد من إعفاء كلي من IBS لمدة ثلاث سنوات، اعتبارا من تاريخ انطلاق الاستغلال؛
- التعاونيات الاستهلاكية التابعة للهيئات والمؤسسات العمومية؛
- أرباح الأسهم التي تقبضها الشركات من مساهماتها في رأسمال شركات أخرى تنتمي لنفس المجموعة؛
- الأرباح الخاضعة للضريبة المتأتية من أنشطة إنجاز السكنات الاجتماعية والترقوية والريفية ضمن الشروط المحددة في دفتر الشروط و الأعباء؛
- حواصل وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن السندات والأوراق المماثلة لها المسعرة في البورصة أو التي تم تداولها في سوق المنظمة ، لأجل أدنى مدته 05 سنوات ابتداء من 2003/01/01؛
- حواصل وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والأوراق الماثلة لها المسعرة في البورصة ،كذلك حواصل الأسهم أو حصص هيئات التوظيف الجماعي للأموال المنقولة، لمدة 05 سنوات ابتداء من 2003/01/01؛
- تستفيد شركات رأسمال المخاطرة من الاعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات ابتداءا من انطلاق نشاطها.

2- تطور الضريبة المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017: الشكل التالي يوضح تطور الضرائب المباشرة المحصلة من قبل الدولة سواءا على المداخيل أو على أرباح الشركات خلال فترة الدراسة:

[1]– وزارة المالية: المديرية العامة للضرائب، **الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة**، الجزائر، 2018، ص: 61.

[2]– المواد 138– 138 مكرر 1، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017**، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017، ص ص: 33– 34.

الشكل رقم 28.03– تطور الضريبة المباشرة (على المداخيل والأرباح) في الجزائر (مليار دج)

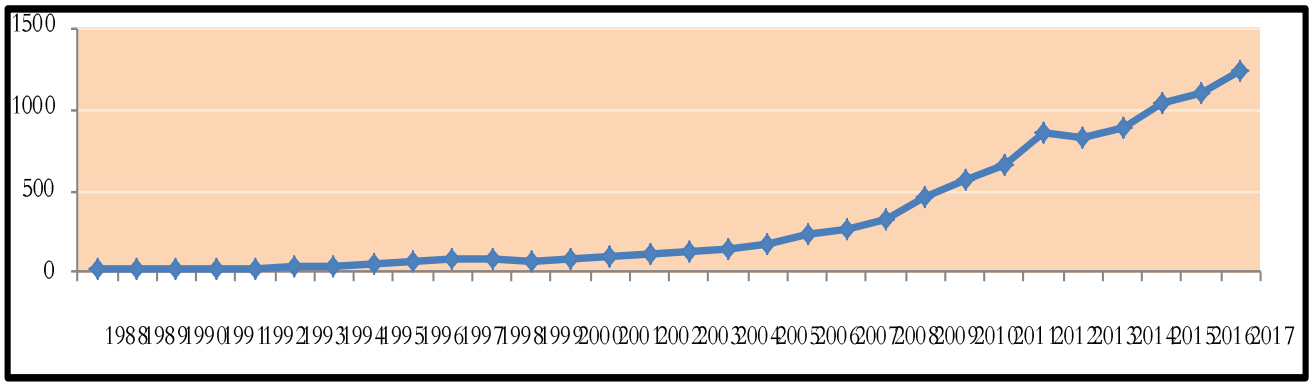

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر.

يلاحظ من خلال الشكل أن الضرائب المباشرة شهدت تزايدا مستمرا بوتيرة بطيئة خلال الفترة 1988– 2000 ثم بوتيرة متسارعة منذ سنة 2001، منتقلة من 20.9 مليار دج سنة 1988 إلى 1103.8 مليار دج سنة 2016، ويعتبر اهم عنصر ساهم في تطور حجم الاقتطاعات الضريبية منذ بداية الألفية الثالثة هو الضريبة على الدخل الاجمالي في صنف الأجور والمرتبات، ويرجع ذلك إلى الزيادات التي شهدتها الأجور في تلك الفترة، إضافة إلى تنامي أرباح شركات القطاع العمومي، التي عرفت نموا أو بالأحرى استقرارا ماليا سمح لها بتغطية التزاماتها الجبائية اتجاه الخزينة العمومية، أما في ما يخص تركيبة الضرائب المباشرة فبعد أن استمرت لفترة من الزمن سيطرة الضريبة على أرباح الشركات في الضرائب المباشرة فقد ارتفع الوزن النسبي لنصيب الضرائب على المداخيل خاصة منذ سنة 2012 نتيجة تزايد حجم الضريبة على الأجور من جهة وتزايد حجم السوق الموازية ومحاولة السلطات توسيع الأوعية الضريبية للجباية العادية من جهة أخرى.

ثانيا– الضريبة غير المباشرة

تضم الضرائب غير المباشرة العديد من الرسوم من بينها رسم المرور ورسم الضمان والتعبير* وغيرها إلا أن أهم تلك الضرائب يتمثل في الرسم على القيمة المضافة وهو ما سيتم التطرق إليه كأداة مالية لإعادة التوزيع:

1– مضمون الرسم على القيمة المضافة في الجزائر: يعتبر ضريبة عامة للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي والتجاري والحرفي أو الحر، فالرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجبى من قبل المؤسسة لفائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي، تتحدد قيمته بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات،[1] وقد تم إنشاءه بموجب قانون المالية لسنة 1991، وهذا بتوحيد الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP، والرسم الوحيد الاجمالي على تأدية الخدمات TUGPS، ليتم تطبيقه فعليا في أول أفريل 1992.[2]

* – **رسم المرور ورسم الضمان والتعبير**: نوعان من الضرائب غير المباشرة، يطبق رسم المرور على الكحول والخمور، بحيث يفرض على تجار الجملة والمودعين المحتكرين، وتحسب على أساس كمية معبر عنها بالهكتولتر الموجهة للاستهلاك، أما رسم الضمان والتعبير يطبق على المصوغات من الذهب والفضة والبلاتين، بحيث يحدد الأساس الخاضع للرسم على الكمية المباعة المعبر عنها بالهكتوغرام وهو حق الضمان.

[1] – محي الدين بوري، **مجالات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر: 1990– 2013**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، الجزائر، 2016، ص: 101.

[2] – بوزيدة حميد، **الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري في الفترة 1988– 1996**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 1996– 1997، ص: 89.

تخضع للرسم على القيمة المضافة عمليات الاستيراد وعمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة، التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية.[1]

يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19%[*] ويحدد المعدل المخفض ب9%[**].

2– تطور الرسم على القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017: وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 29.03– تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة 1988– 2017 (مليار دج)

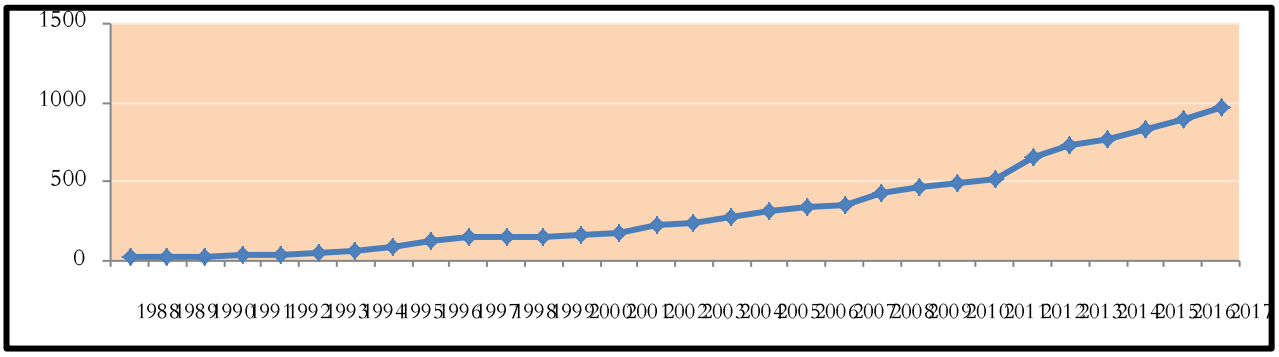

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء المتعلقة بالمالية العمومية.

يتضح من خلال الشكل أن حصيلة الضرائب المباشرة المتعلقة ببند الرسم على القيمة المضافة شهدت تزايدا مستمرا طوال الفترة 1988– 2017، وكانت تلك الزيادات بوتيرة متسارعة في الفترة الأخيرة وذلك نتيجة الرفع من قيمة الرسم من 17% إلى 19% سنة 2017.

ثالثا– دور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إعادة توزيع الدخل في الجزائر

إلى جانب التحويلات الاجتماعية كأداة إنفاقية تستخدم السياسة المالية الجزائرية الضريبية كأداة إيرادية لإعادة توزيع الدخل، والذي يتضح مفعولها على غرار ماسيرد ذكره:

1– أثر الرسم على القيمة المضافة على إعادة توزيع الدخل الوطني: لقياس أثر الرسم على توزيع الدخل في الجزائر لابد أولا من تقدير الدخل العائلي لفئات الإنفاق الاستهلاكي من أجل قياس معاملات جيني قبل وبعد فرض الضريبة على أساس الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1]– وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الرسوم على رقم الأعمال**، الجزائر، نشرة 2019، متاح على الرابط: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux، 2019/05/21، 12:53.

[*]– **المادة 21 من قانون المالية لسنة 2019**: معدلة بموجب المواد: 40 و84 من قانون المالية 1995، 74 من ق.م 1996، 49 من ق.م 1997، 38 من ق.م 2000، 21 من ق.م 2001، 26 من ق.م 2017.

[**]– **المادة 23 من قانون المالية لسنة 2019**: معدلة بموجب المواد: 79 و80 من قانون المالية 1996، 51 من ق.م 1997، 36 من ق.م 1998، 38 من ق.م 1999، 21 من ق.م 2001، 12 من ق.م.ت 2001، 28 من ق.م 2002، 2 من ق.م.ت 2002، 42 و43 و44 من ق.م 2003، 18 من ق.م 2004، 25 من ق.م 2006، 30 من ق.م2007، 18 من ق.م 2008، 17 من ق.م 2009، 30 من ق.م 2011ن 17 من ق.م 2014، 32 من ق.م 2015، 27 و24 من ق.م 2017، و30 من ق.م 2018.

الجدول رقم 18.03– معاملات جيني على أساس الانفاق الاستهلاكي قبل وبعد الرسم على القيمة المضافة

السنوات	1988	1995	2000	2011
معامل جيني على أساس الانفاق الاستهلاكي قبل الضريبة	0.378	0.351	0.341	0.311
معامل جيني على أساس الانفاق الاستهلاكي بعد الضريبة	0.397	0.352	0.346	0.318

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988– 2011**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013– 2014، ص: 375.

يتضح من خلال الجدول أن معاملات جيني بعد إعادة توزيع الدخل وفرض الرسم على القيمة المضافة قد ارتفعت ما يعني زيادة حدة التفاوت في التوزيع بعد فرض هاته الضريبة المباشرة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع معدلات الرسم على القيمة المضافة ولا سيما المواد الغذائية التي تعتبر أكثر استهلاكا من قبل أصحاب المداخيل المنخفضة، إلغاء سياسة دعم أسعار السلع واسعة الاستهلاك وسياسة تحرير الاسعار المتبناة واستحداث الرسم على القيمة المضافة والذي تميز بكثرة معدلاته وارتفاعه خلال التسعينات وتوسيع مجال فرضه فيما بعد وارتفاع المعدل المفروض خاصة على السلع الغذائية واسعة الاستعمال.

2– **أثر الضريبة المباشرة على إعادة توزيع الدخل الوطني:** وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 19.03– معاملات جيني على أساس الانفاق الاستهلاكي قبل وبعد الرسم على القيمة المضافة

السنوات	1988	1995	2000	2011
معامل جيني على أساس الانفاق الاستهلاكي قبل الضريبة المباشرة	0.378	0.351	0.341	0.311
معامل جيني على أساس الانفاق الاستهلاكي بعد الضريبة المباشرة	0.385	0.354	0.345	0.312

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: عبد الكريم بريشي، **مرجع سابق**، ص: 386.

يتضح من خلال الجدول أن معاملات جيني قد ارتفعت بعد فرض الضريبة المباشرة، ما يعني أن حدة التفاوت قد زادت بعد إعادة توزيع الدخل بفرض ضرائب مباشرة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي وعدم رفع قيمة الحد الأدنى المعفى من الضريبة، مما أثر سلبا على الأفراد منخفضي الدخل، إلا أن الفرق بين معاملي جيني قبل وبعد الضريبة تقلص من 0.007 إلى 0.003 ثم 0.004 ثم 0.001 نقطة خلال السنوات 1988، 1995، 2000، و2011 على الترتيب ويتضح من ذلك اتجاه عدالة التوزيع نحو التحسن خلال فترة الدراسة. كما يمكن الاستخلاص أيضا أن فرض ضرائب مباشرة كان أثرها على سوء توزيع الدخل أقل من الضرائب غير المباشرة.

المطلب الثالث– التمويل الأصغر الجزائري

ظهر التمويل الأصغر* لأول مرة في الجزائر سنة 1999 إلا أنه لم يعرف النجاح الذي كانت تتمناه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع و متابعة انجازها.

* – **التمويل الأصغر:** كل الخدمات المالية التي تمنح للفقراء وللعائلات ذوي الدخل المنخفض والذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، من أجل استعمال هذا التمويل في الأعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الاقتصادية.

أولا– مفهوم القرض المصغر في الجزائر

يتضح مفهوم التمويل الأصغر من خلال تعريفه والأجهزة المسؤولة عنه كالآتي:

1– تعريف التمويل الأصغر في الجزائر: هو سلفه صغيرة الحجم، مخصص لاقتناء عتاد بسيط، يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه لإحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع، ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن والنشاطات التجارية المنتجة.

ينحصر القرض المصغر بين حد أدنى لكلفة المشروع يقدر ب50000 دج، وحد أقصى يقدر ب 400000 دج، وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهرا،[1] وتعتبره السلطات العامة برنامجا يهدف إلى ترقية وتنمية الشغل، وهو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة وتلك التي ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة، وهو ما يغطي احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط لحسابها الخاص.

2– أجهزة التمويل الأصغر في الجزائر: تقدم الحكومة الجزائرية ثلاثة برامج حكومية تم تأسيسها في إطار سعي الحكومة لمكافحة البطالة والفقر وتشجيع منظومة المشروعات المصغرة، وتوفر هذه البرامج الثلاثة المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات المصغرة والصغيرة المدرة للدخل، منها القروض المدعومة والمخفضة الفائدة، والإعفاءات الضريبية، إضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري المشروعات المصغرة والصغيرة، وتتمثل تلك البرامج في:

1.2– برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: يعتبر الملتقى الدولي حول تجربة الجزائر في مجال القرض المصغر سنة 2002 بمثابة حجر الأساس للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الذي كان من بين أهم توصياته ضرورة خلق هيئة تسند لها مهمة مرافقة أصحاب المشاريع وتقديم الدعم والمساعدة التقنية لرفع النقائص التي كان يشهدها التسيير السابق للقرض المصغر، ليصدر في 2004 المرسوم الرئاسي رقم 13/4 المتعلق بجهاز القرض المصغر المعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي رقم 133/11 الذي نصت أحكامه على إنشاء وكالة تسند لها مهام تسيير القرض المصغر، وبالفعل جاء ذلك عبر نصوص المرسوم التشريعي رقم 14/4 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث حددت مهام وأهداف الوكالة كالآتي:

[1]– الجريدة الرسمية، **المرسوم الرئاسي رقم 04– 13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر**، العدد 06، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2004، ص: 05.

الجدول رقم 20.03– مهام وأهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

مهام الوكالة	• تسيير برنامج القرض المصغر وفق التسيير والتنظيم المعمول بهما؛ • دعم، نصح ومرافقة المستفيدين في إطار إنجاز أنشطتهم؛ • إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة بمختلف المساعدات التي سيحضون بها؛ • متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام الشروط التي تربطهم بالوكالة.
أهداف الوكالة	• محاربة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية بتشجيع العمل الذاتي والمنزلي والمهن والحرف؛ • استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات منتجة ومدرة للدخل؛ • تنمية روح المقاولة كبديل عن الاتكالية لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: مقداد وهاب، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي**، جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2017/11/19.

كما تقترح الوكالة نوعين من الخدمات التي تقدمها كالآتي:

1.1.2– الخدمات المالية: تتمثل في نوعان من التمويلات: **التمويل الثنائي** الذي يخصص لشراء المواد الأولية التي لا تتعدى تكلفتها 250000 دج لولايات الجنوب و100000 دج في باقي المناطق، حيث يتم التمويل مباشرة من الوكالة دون مساهمة شخصية فيستفيد المقترض من سلفة دون فوائد في وقت وجيز بعد قبول طلبه من قبل لجنة التأهيل والتمويل، **والتمويل الثلاثي** الذي يخصص للفئات البطالة دون سواها من حملة الفكر المقاولاتي خاصة من المتحصلين على تأهيل مهني أو المتخرجين من التعليم العالي، ويعد هذا النوع من التمويل الأكثر إقبالا من قبل الشباب الراغب في خلق منصب شغل ذاتي بفضل ما يكفله من: اقتناء الآلات والعتاد الخاص بالمشروع، امكانية شراء المواد الأولية الأساسية لانطلاق المشروع، امكانية تهيئة المحل الخاص بإيواء المشروع المرغوب، تأمين العتاد ضد كل الأخطار، المصاريف التمهيدية لخلق النشاط، ولا يمكن أن يتعدى مبلغ الاستثمار هذا عتبة ال 01 مليون دج، يتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا على أن يعرض الملف للبت فيه أمام لجنة التأهيل والتمويل.

ويقسم مبلغ الاستثمار بعد موافقة اللجنة على النحو التالي:

الجدول رقم 21.03– هيكل التمويل الثلاثي في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا يتجاوز 1000000دج	كل الأصناف	%1	%70	%29	5% مناطق خاصة (الجنوب والهضاب العليا)
	كل الأصناف	%1	%70	%29	10% بقية المناطق

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الموقع الإلكتروني: www.angem.dz ، 2018/11/10، 13:33.

2.1.2– خدمات غير مالية: يستفيد كل من تم قبوله وتأهيله ضمن برنامج القرض المصغر من سلسلة من الخدمات غير المالية المجانية المتمثلة أساسا في:[1]

– مرافقة دائمة من قبل خلايا الدوائر من مجرد فكرة إلى التجسيد الفعلي ثم التسديد النهائي؛

[1]– مقداد وهاب، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي**، جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2017/11/19.

- تقديم النصح والإرشاد والمساعدة التقنية لتذليل الصعوبات؛
- تقديم دروس تكوينية لإنجاح المشروع؛
- المشاركة في المعارض المنظمة دوريا لتسويق المنتجات؛
- الإشهار المجاني عبر الأنترنت من خلال البوابة الإلكترونية الجديدة.

2.2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع أنشطتها، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمد إلى المساهمة في الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، ولها عدة فروع ولائية وضعت تحت تصرف رئيس الحكومة في بادئ الأمر ثم كلف وزير التشغيل بالمتابعة العملية لأنشطتها. وتتحدد صيغ التمويل حسب الوكالة كالآتي:

عند إنشاء المشروع المصغر تتحدد صيغ التمويل حسب الوكالة كالآتي:

الجدول رقم 22.03– الهيكل المالي للتمويل الثنائي في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية للمستثمر	القرض بدون فائدة من طرف الوكالة
أقل من 5.000.000دج	%71	%29
ما بين 5.000.001 دج و 10.000.000	%72	%28

الجدول رقم 23.03– الهيكل المالي للتمويل الثلاثي في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
أقل من 5.000.000 دج	%29	%1	%70
من 5.000.001 دج و 10.000.000 دج	%28	%2	%70

Source: http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeune, 14/09/2019, 12:41.

أما عند توسعة المشروع فإن الوكالة تقدم التمويل وفق التركيبات السابقة ذاتها مصحوبا بالشروط التالية:[1]

- أن يكون المشروع الذي تم إنشاؤه وفق إحدى صيغ التمويل في إطار ANSEJ مر بمرحلة الاستغلال المحددة بثلاث سنوات؛
- أن يكون قد تم تسديد على الأقل 70% من القرض البنكي الممنوح لاستثمار الإنشاء بالنسبة للتمويل الثلاثي، إذا اختار صاحب المشروع نفس البنك الممول لاستثماره الأول، وأن يكون تم تسديد على الأقل 70% من القرض الممنوح لاستثمار الإنشاء بالنسبة للتمويل الثنائي؛
- الاستهلاك الكلي لفترة الإعفاءات الضريبية بالنسبة للمشروع، والمحددة بثلاث سنوات بالنسبة للمناطق العامة، وست سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة (الجنوب والهضاب العليا)؛

[1]– http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeune, 14/09/2019, 12:41

– تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمشروع المصغر.

3.2– برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC: أنشئ بموجب المرسوم التشريعي رقم 94/09 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1999، كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي)، تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي.[1]

يقوم الصندوق بتمويل المشاريع المصغرة من خلال التمويل الثلاثي على النحو التالي:

الجدول رقم 24.03– الهيكل المالي للتمويل الثلاثي في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

قيمة الاستثمار	القرض المقدم من قبل الصندوق	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
أقل من5.000.000 دج	%29	%1	%70
من 5.000.001 دج و 10.000.000 دج	%28	%2	%70

Source: https://www.cnac.dz/default.aspx?id=111, 14/09/2019, 13:00.

ثانيا– دور القرض المصغر في إعادة توزيع الدخل في الجزائر

من أولى اهتمامات القرض المصغر مساعدة محدودي الدخل، ويتحدد دور وفعالية القرض المصغر في تقليل التفاوت في التوزيع من خلال تحليل قدرة الأجهزة المقدمة له على استحداث الوظائف من خلال خلق وتمويل المشاريع، وفي ما يلي تقييم لهذا النشاط في الجزائر حسب كل جهاز:

1– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: بلغ إجمالي القروض المصغرة الممنوحة 854048 قرضا (39.27% قطاع الصناعات الصغيرة، الخدمات 20.31%)، 90.35% منها موجهة لشراء المواد الأولية في إطار التمويل الثنائي و9.65% لإنشاء المشروعات، أغلب المستفيدين هم من النساء حيث بلغت نسبة القروض الممنوحة لهن 63.20% مقارنة ب36.80% للرجال، مع العلم أن أغلب المستفيدين هم من الشباب ما بين 18 و39 سنة ذوي مستوى التعليم المتوسط أما الحائزين على الشهادات الجامعية فقد استفادوا بنسبة ضعيفة جدا 4.02%، وفيما يخص الفئات الخاصة فقد تم توزيع 4637 قرضا أغلبية المستفيدين كانوا محبوسين مفرج عنهم.

وبذلك بلغت حصيلة مناصب الشغل المستحدثة حتى سبتمبر 2018 من قبل الوكالة 1273265 منصبا، 1149233 منها من خلال تمويل شراء المواد الأولية (تمويل ثنائي)، و124032 من خلال تمويل إنشاء المشاريع (تمويل ثلاثي)،[1] ما يعني أنها تمكنت من انتشال 1273265 شخصا من الفقر.

[1]– https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx, 16/07/2020, 16:29.

[1]– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح على الموقع الإلكتروني: www.angem.dz، 2018/11/17، 15:27.

2– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: إذا استطاعت الوكالة تحقيق أهدافها المنشودة تمكنت من تقليل التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، إذ أن الاتجاهات الرئيسية لمخطط الوكالة فيما يتعلق بالتمويل تتمثل في:[1]

- توجيه النظام نحو الأنشطة التي تخلق الثروة وفرص العمل، بما يساهم في الحد من البطالة والفقر، والمشاركة في التنمية المحلية، وتخفيض فاتورة الاستيراد؛
- الحد من عدم المساواة الاجتماعية؛
- تشجيع ريادة الأعمال من خلال دعم محدد، وتشجيع إنشاء مشاريع مبتكرة وذات جودة ذات قيمة مضافة عالية، بتفضيل الخريجين الشباب من التدريب المهني والجامعات؛
- تنظيم الأنشطة حسب الاحتياجات الاقتصادية المحلية والوطنية.

استطاعت الوكالة حتى سنة 2016 من تمويل 45 مشروعا في المتوسط يوميا، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة خلال الفترة 2010– 2016 نحو 367980 مشروعا، 53% منهم في قطاع الخدمات، 15% في قطاع الزراعة والصيد، 12% في قطاع الفنون والحرف اليدوية، 9% في كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة والصيانة، و3% كأدنى نسبة في قطاع المهن الحرة)، حيث كانت غالبية المستفيدين من فئة الرجال ذوي المستوى الجامعي أو الحائزين على تدريب حرفي.

والشكل التالي يوضح عدد المشاريع الممولة والوظائف المستحدثة من خلال الوكالة طوال الفترة 2010– 2016:

الشكل رقم 30.03– تطور عدد الوظائف المستحدثة من خلال الوكالة خلال الفترة 2010– 2016

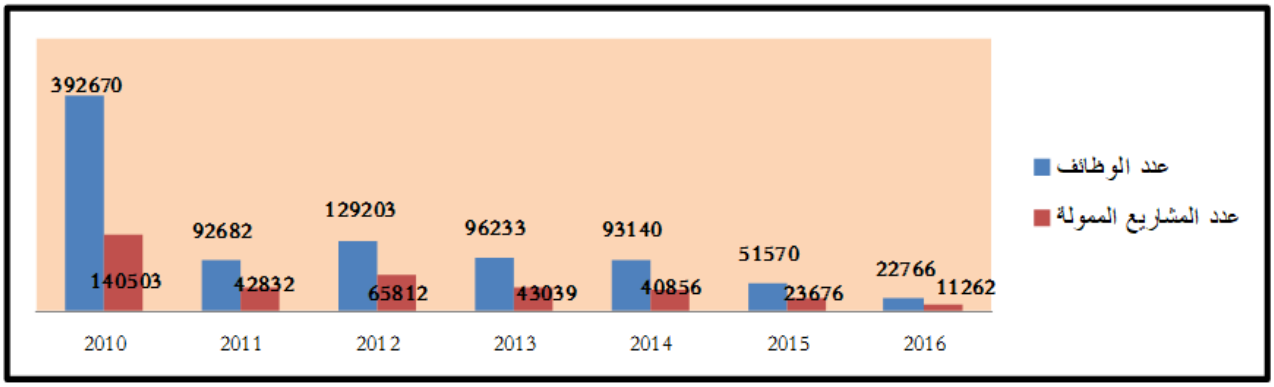

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة المتاحة على الرابط: http://ansej.dz/index.php/fr/nos-statistiques، 2020/07/16، 18:26.

يتضح من خلال الشكل أن عدد الوظائف المستحدثة من قبل الوكالة تراجعت تراجعا حادا من 392670 وظيفة سنة 2010 إلى 22766 وظيفة فقط سنة 2016، وهو ما يمكن إرجاعه لتراجع عدد المشاريع الممولة التي انتقلت بدورها من 140503 مشروع إلى 11262 مشروع فقط بين السنتين، ما يعني تراجع دور الوكالة في امتصاص البطالة وخلق الثروة وفرص العمل، وبالتالي محدودية أداء الوكالة والتي تحد من فعاليتها في التقليل من حدة التفاوت في التوزيع بين أفراد المجتمع.

[1]– http://ansej.dz/index.php/fr/nos-statistiques, 16/07/2020, 18:25.

3– الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: تتمثل مهام الصندوق في ثلاث مهام رئيسية تتمثل في: **التأمين على البطالة** (دفع تعويضات للأجير الذي فقد بصفة لا إرادية منصب عمله، ومساعدته للبحث عن شغل، بالإضافة إلى دعم العمل الحر، والتكوين بإعادة التأهيل، والسماح للمستخدمين العموميين والخواص بحيازة آلية لمجابهة الصعوبات الاقتصادية، المالية، والتقنية، التي تعرض مصير مؤسساتهم للخطر بتقليص تعدادها واضمحلال وظائفها المأجورة)، محاربة البطالة والاقصاء الاجتماعي من خلال **دعم إحداث وتوسيع النشاطات من قبل البطالين ذوي المشاريع ما بين 30 و50 سنة، تشجيع ودعم ترقية الشغل** من خلال تخفيف الأعباء الاجتماعية لصالح أرباب العمل التابعين للقطاع الاقتصادي أو في قطاعات أخرى باستثناء أولئك الذين ينشطون في مجال تنقيب وإنتاج المحروقات.

منذ إحداث الصندوق استفاد ما يناهز 200000 أجير من تعويض التأمين عن البطالة خلال فترة متوسطة محددة بثلاث وعشرين شهرا.[1]

مما تقدم يمكن الاستخلاص أن التمويل الأصغر في الجزائر محدود الفعالية في تقليل التفاوت في توزيع الدخل الوطني وذلك راجع للعديد من التحديات التي تعيق نشاط الأجهزة المانحة له وتحد من فعاليتها، منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر (ارتباط التمويل الأصغر في الجزائر بالبنوك العمومية مما يعني عدم وجود مؤسسات أو بنوك خاصة تولي اهتماما أكبر بالموضوع وتشجع التنافس فيه مما يلغي عنصر التحفيز من ناحية ويثقل الإجراءات على البنوك العمومية من ناحية أخرى)، ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض المصغر (النظام المركزي المتبع في التسيير يساهم في توليد البيروقراطية وغياب الشفافية، إضافة إلى انعدام المتابعة للمشاريع الممولة)، ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة (التي تعتبر القرض المقدم بمثابة صدقة من قبل الدولة وأنها غير ملزمة برده).

[1]– https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_Accueil.aspx, 16/07/2020, 19:12.

خلاصة الفصل الثالث

خلال فترة التسعينات حاولت السلطات الجزائرية تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، ومع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية تمكنت من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية مع بداية الألفية الثالثة، مما دفعها إلى تبني عدد من المشاريع التنموية المتتالية قصد تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وبذلك شهد الاقتصاد الجزائري تذبذبا في معدلات النمو الاقتصادي بين السنة والأخرى، وبين القطاعات المساهمة في تكوينه، وبالرغم من مساعي التنويع الاقتصادي إلا أن هذا الأخير بقي تحديا رئيسيا للتنمية في الجزائر ليبقى قطاع المحروقات المساهم الأساسي والأول في تكوين النمو الاقتصادي المسجل.

وفيما تعلق بتوزيع ثمار النمو الاقتصادي المحقق فقد سجل الاقتصاد الجزائري تفاوتا في توزيع الدخل الوطني اختلفت حدته بين العشرية والأخرى، سواءا بين أفراد المجتمع أو بين قطاعاته، أو حتى بين الريف والمدن، إلا أنه قد تراجع منذ سنة 1988، وهو ما دلت عليه مختلف المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتوزيع الوظيفي والشخصي للدخل الوطني، والمؤشرات الاجتماعية متمثلة أساسا في معدلات الفقر النقدي والبشري، والمؤشرات الاحصائية التي تتمركز حول معامل جيني ومنحنيات لورنز، وعلاقة نصيب الفئات الإنفاقية فيما بينها.

وبغية إعادة التوازن في توزيع الدخل اعتمدت الجزائر على كل من التحويلات الاجتماعية بالدرجة الأولى والضريبة كأحد أبرز أدوات السياسة المالية، والتمويل الأصغر كأبرز الصيغ التمويلية وأكثرها نجاحا في الدول الإسلامية.

الفصل الرابع– العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017

الفصل الرابع– العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017

نظرا للأهمية البالغة التي باتت توليها جل الدراسات الهادفة لتحقيق التنمية الشاملة للعلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل الوطني، ونظرا لمجمل التغيرات التي شهدها الاقتصاد الجزائري خاصة منذ بداية التفكير في الانتقال نحو اقتصاد السوق، والتي أثرت بشدة على كل من العملية التنموية وآلية توزيع ثمار النمو المحقق على عوامل الإنتاج المساهمة فيه، وعلى أفراد المجتمع الجزائري، فقد بات من الضروري دعم الدراسات الجزائرية الموجهة في هذا النحو من أجل تحديد العلاقة التي تربط بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017.

يعد خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسية للتنمية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف اتباع مزيج قوي من سياسات النمو والتوزيع الخاصة بكل دولة، فالدول التي مزجت بين تحقيق نمو سريع وتحسين نمط التوزيع في إطار النمو المحابي للفقراء، كانت الأسرع في خفض معدلات الفقر، ونظرا لأهمية النمو المحابي للفقراء في دعم النمو الاقتصادي من جهة، واحتواء الطبقات الفقيرة في المجتمع من جهة أخرى، لابد من تشخيص هذا المفهوم وتحديد مدى تحققه في الاقتصاد الوطني، وتحديد والعوائق التي تحد من فعاليته في الجزائر، من أجل البحث على الميكانيزمات التي تعالج تلك العوائق وتساهم في تحقيق النمو الشامل والمستدام.

بناءا على ما تقدم يمكن تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول– التحليل الوصفي للعلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛**
- **المبحث الثاني– دراسة قياسية للعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الجزائر خلال فترة الدراسة؛**
- **المبحث الثالث– إشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر خلال فترة الدراسة؛**
- **المبحث الرابع– ميكانيزمات بناء نظام مالي إسلامي قائم على أساس التكافل الإجتماعي في الجزائر.**

المبحث الأول– التحليل الوصفي للعلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر

من أجل تحليل العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي لابد من إسقاط الجانب النظري المفسر لتأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل والعكس على الاقتصاد الوطني، ومحاولة تحديد النظرية الأنسب والتي تمتاز بتوافق أكبر مع أوضاع الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة، وهو ما يتضمنه الآتي:

المطلب الأول– اختبار فرضية سيمون كوزنتس على الاقتصاد الجزائري

تمثل فرضية سيمون كوزنتس المرجع الأساسي لدراسة تأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل الوطني، والتي أثبت أنها علاقة ينجر عنها تشكل حرف U مقلوب، وبإسقاط ذلك على الجزائر خلال فترة الدراسة يتبين الآتي:

أولا– شكل منحنى كوزنتس في الجزائر

وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 01.04– شكل منحنى كوزنتس في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017

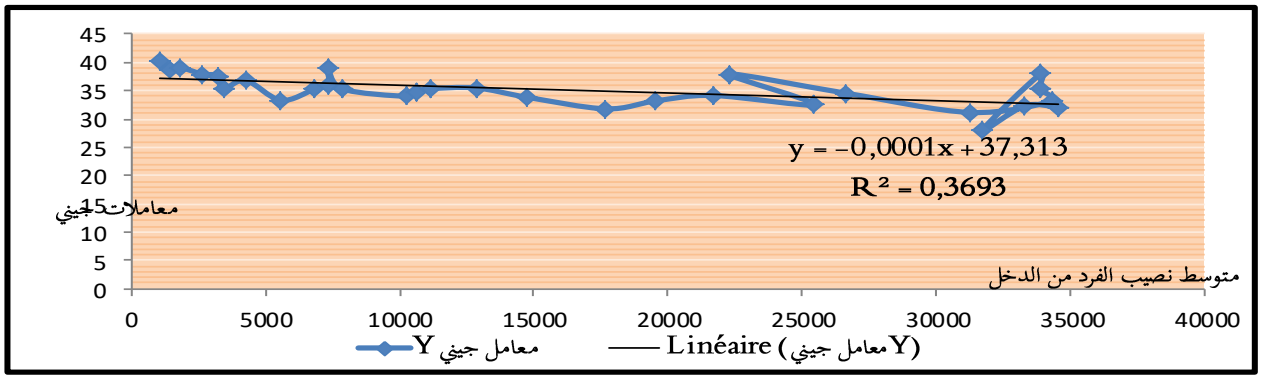

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel باستغلال البيانات التي سبق وأدرجت في الفصل السابق.

من خلال الشكل يمكن استخلاص النتائج التالية:

– المنحنى البياني الناتج عن تأثير النمو الاقتصادي (معبرا عنه بمتوسط نصيب الفرد من الدخل (دج/شهريا)) في توزيع الدخل الوطني (معبرا عنه بمعاملات جيني)، لا ينطبق على شكل منحنى كوزنتس المعروف بمقلوب U ما يعني أن فرضية كوزنتس التي تنص على أن الدخل الشخصي ينزع نحو التفاوت في المراحل الأولى من النمو قبل أن يتجه إلى العدالة في مراحل متقدمة منه، لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري على الأقل خلال فترة الدراسة؛

– بعد رسم خط الاتجاه العام لانحدار معاملات جيني على متوسط نصيب الفرد من الدخل في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017 تبين أن الخط الناتج ذو ميل سالب وقريب جدا من الصفر (0.0001-)، ما يعني تقريبا انعدام تأثير متوسط نصيب الفرد من الدخل على معاملات جيني المسجلة خلال الفترة المدروسة، وحتى ولو وجد فهو تأثير ضعيف جدا وفي الاتجاه العكسي؛

– من خلال معامل التحديد* (R^2) يتضح أن تغيرات نصيب الفرد من الدخل تفسر 36.93% من التغيرات التي تحدث في معامل جيني، وهي نسبة ضعيفة لكنها تبقى مقبولة، بينما تعود النسبة الباقية لتأثير عوامل أخرى وهي التي أخذت القيمة الثابتة 37.313 في النموذج البسيط المصاغ حسب البيان السابق؛

بحساب معامل الارتباط r بين متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني كمتغير مستقل ومعاملات جيني كمتغير تابع، والذي يحدد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين والذي يكون مساويا للجذر التربيعي لمعامل التحديد تبين أن r=–0.6073، ما يعني أن هناك ارتباط متوسط بين المتغيرين وفي الاتجاه المعاكس.

ثانيا– تحليل خصوصية الاقتصاد الجزائري في ظل اختبار فرضية كوزنتس

إضافة لكون الاقتصاد الجزائري يمتاز بمعدلات نمو بطيئة والتدخلات السياسية في الشؤون الاقتصادية، فهو يمتاز بجملة من الصفات التي تجعل واقعه لا ينطبق وبعض النظريات الاقتصادية من بينها فرضية كوزنتس، كما يوضحه الآتي:

1– أسباب عدم مطابقة فرضية كوزنتس لواقع اقتصاد الجزائر بناءا على افتراضاتها: بنى كوزنتس فرضيته جملة من الافتراضات، منها ما ينطبق على الجزائر وفترة الدراسة ومنها ما لا ينطبق عليهما، ويمكن توضيح ذلك كالآتي:[1]

1.1– بالنسبة للافتراض المتعلق بانتظام التوزيع الشخصي للدخل على طول مسار التنمية: فهو غير محقق في الأغلب ذلك أن معاملات جيني تتذبذب بين العشرية والأخرى من جهة ونصيب الفرد من الدخل الوطني يرتبط بحصيلة الدخل الوطني التي تعتمد أساسا على عائدات البترول ذات التغيرات المتقلبة والمفاجئة والتي كانت سببا في انتقال اقتصاد الجزائر من حالة نقص إلى وفرة السيولة ثم الصدمة النفطية.

2.1– بالنسبة لتكون الاقتصاد من قطاعين ريفي كبير وحضري صغير لتنتقل عوامل الإنتاج من الأول إلى الثاني: فإن تعداد السكان بين القطاعين الحضري والريفي تطور على النحو التالي:

الشكل رقم 02.04– نسبة سكان الحضر والريف من إجمالي تعداد السكان في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017 (%)

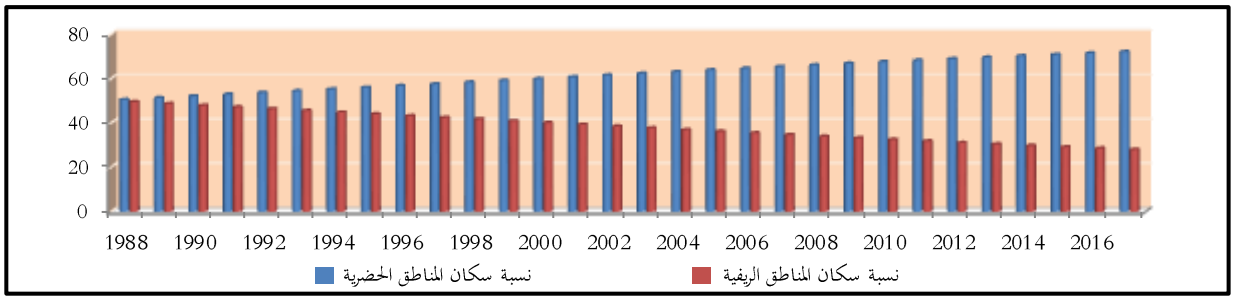

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي المتعلقة بإحصائيات مؤشرات التنمية في الجزائر، متاح على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY?locations=DZ، 2019/04/02، 18:58.

* **معامل التحديد (R^2)**: يقيس ويشرح نسبة الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معامل جيني)، والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل (نصيب الفرد من الدخل)، فهي نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فهو إذن مقياس للقدرة التفسيرية للنموذج، أي يختبر جودة التوفيق والارتباط، وهو معرف في المجال بين الصفر والواحد الصحيح، وفي النموذج البسيط فإن معامل التحديد يكون مساويا لمربع معامل الارتباط بين المتغيرين.

[1]– تحليل واستنتاج الطالبة بالاعتماد على تحليل افتراضات سيمون كوزنتس الوارد في الجانب النظري للأطروحة، ومحاولة اسقاطها على خصائص الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

يتضح من خلال الشكل أن الجزائر تتكون فعلا من قطاعين أحدهما ريفي والآخر حضري وهناك نزوح ريفي كبير نحو المدن ما يعني اتساع القطاع الحضري على حساب القطاع الريفي، وهو ما يعني بدوره انتقال اليد العاملة كأحد أهم عوامل الإنتاج في الجزائر من القطاع الريفي إلى الحضري.

3.1– **بالنسبة للافتراض المتعلق بخصائص القطاعين الريفي والحضري:** فالأول زراعي تقليدي كما افترض كوزنتس إلا أن الثاني يعتبر خدميا أكثر من كونه صناعيا حديثا، فالاقتصاد الجزائري يقوم على قطاع الخدمات أكثر من الصناعة؛

4.1– **بالنسبة لافتراض كوزنتس أن التفاوت في القطاع الريفي منخفض مقارنة بالتفاوت في القطاع الحضري:** فهو محقق كما دلّت عليه معاملات جيني ومنحنيات لورنز سابقا.

2– **أسباب عدم مطابقة فرضية كوزنتس لواقع اقتصاد الجزائر بناءا الأسباب المؤدية لطبيعة منحنى كوزنتس:** أرجع كوزنتس شكل حرف U المقلوب إلى سببين رئيسيين يمكن تحليلهما كالآتي:[1]

1.2– **طبيعة التغير الهيكلي المصاحب للنمو:** يصاحب النمو الاقتصادي جملة من التغيرات الهيكلية التي تزيد من ثقل رأس مال البشري عن الكلاسيكي (المادي)، وتساهم في تباطؤ التفاوت والتحول من القطاع الزراعي التقليدي القديم إلى القطاع الصناعي الحديث، وهو ما كان ولا زال التحدي الرئيسي الذي لطالما سعت الجزائر بسياساتها المختلفة إلى تحقيقه للحاق بركب الدول المتقدمة، والسعي لخلق اقتصاد ديناميكي يفي بمتطلبات الفرد والسوق ويواكب المستجدات المحلية والدولية؛

2.2– **تمدين العمالة القروية:** مع استمرار النمو الاقتصادي يتقلص حجم القطاع الريفي ليسمح بارتفاع أجره بالتوازي مع اندماج المهاجرين الأوائل (من الريف إلى المدن) داخل الحراك المهني في القطاع الحضري، مما يساهم في تقليل التفاوت في الاقتصاد في مراحل متقدمة من التنمية الاقتصادية. وذلك نتيجة التحركات الاجتماعية التي تعمل على تسوية الاختلافات الاقتصادية من خلال انتقالات العمال الصناعيين داخل القطاع الحضري. وبالنسبة للجزائر فبالرغم من انتقال العمالة من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري تبقى الأجور في الريف متدنية لغياب حافز الإنتاج والاستثمار والدعم في هذا القطاع (خاصة إذا ما كانت أسعار البترول في تحسن مستمر فإن الاعتماد الأول والأخير يكون عليه وبالتالي انخفاض انتاجية القطاع الزراعي ما يعني تدني مستوى الأجور فيه) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمالة القروية المتجهة من الريف إلى المدينة تفتقر إلى التمدين، وهو ما يمكن إرجاعه أساسا إلى عدم كفاءة سياسة التوظيف في الجزائر التي تفتقر إلى العديد من الأولويات كالتدريب والتكوين والرقمنة... إلخ.

[1]– تحليل واستنتاج الطالبة بناءا على تفسير سيمون كوزنتس لشكل منحنى كوزنتس الوارد في الجانب النظري للأطروحة، ومحاولة اسقاطه على الواقع الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني– التحليل الوصفي البسيط لتأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل الوطني في الجزائر

يمكن دراسة تأثير النمو الاقتصادي على عملية توزيع الدخل الوطني في الجزائر من خلال التحليل الوصفي البسيط لانحدار النمو الاقتصادي على مختلف المؤشرات الكمية الدالة عن عملية التوزيع، على النحو التالي:

أولا– إمكانية تأثير معدلات النمو الاقتصادي على مؤشرات توزيع الدخل الوطني في الجزائر

تتنوع المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها الاستدلال على توزيع الدخل الوطني في الجزائر، وبغرض دراسة إمكانية تأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل الوطني في الجزائر لابد من تحديد ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01.04– دراسة إمكانية تأثير النمو الاقتصادي على مختلف مؤشرات توزيع الدخل في الجزائر كل على حدى

التمثيل البياني لمصفوفة الانتشار	التحليل
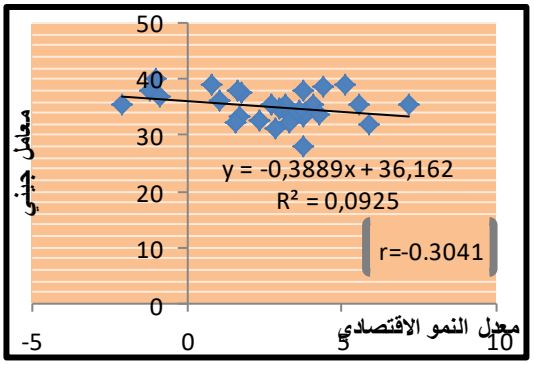	– معدل النمو الاقتصادي يؤثر في معاملات جيني بنسبة ضعيفة وهي 9.25% فقط (R^2)، أما باقي النسبة فيعود لتأثير عوامل أخرى مقدرة بالجزء الثابت من معادلة خط الاتجاه العام (36.162)؛ – هناك ارتباط عكسي ضعيف بين المتغيرين (r سالب وقريب من الصفر)، ما يعني أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي سوف تساهم بنسبة ضعيفة في التقليل من معاملات جيني وبالتالي التأثير بدرجة ضعيفة على توزيع الدخل الوطني في الجزائر.
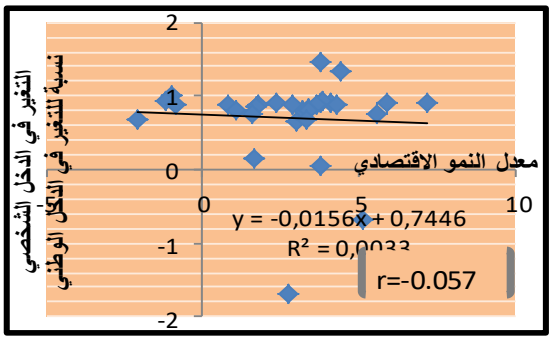	– التغير في معدل النمو الاقتصادي يؤثر في نسبة التغير في الدخل الشخصي بدلالة التغير في الدخل الوطني بنسبة ضعيفة جدا تكاد تكون معدومة وهي 0.33% فقط أما باقي النسبة فيعود لتأثير عوامل أخرى مقدرة بالجزء الثابت من معادلة خط الاتجاه العام (0.7446)؛ – هناك ارتباط عكسي ضعيف بين المتغيرين (r سالب وقريب من الصفر)، ما يعني أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي سوف تساهم بنسبة ضعيفة في التقليل نسبة التغير في الدخل الشخصي مقارنة بالتغير في الدخل وبالتالي التأثير بدرجة ضعيفة جدا على توزيع الدخل في الجزائر.
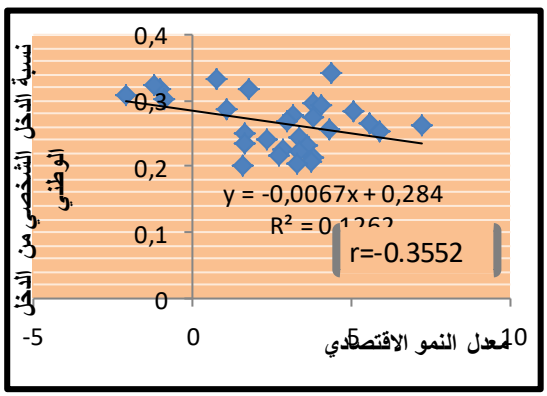	– التغير في معدل النمو الاقتصادي يؤثر في نسبة الدخل الشخصي من الدخل الوطني بنسبة ضعيفة وهي 12.62% فقط أما باقي النسبة فيعود لتأثير عوامل أخرى؛ – هناك ارتباط عكسي ضعيف بين المتغيرين (r سالب وقريب من الصفر) ما يعني أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي سوف تساهم بنسبة ضعيفة في التقليل نسبة نصيب الفرد من الدخل الوطني وبالتالي التأثير بدرجة ضعيفة على توزيع الدخل في الجزائر وفي الاتجاه العكسي.

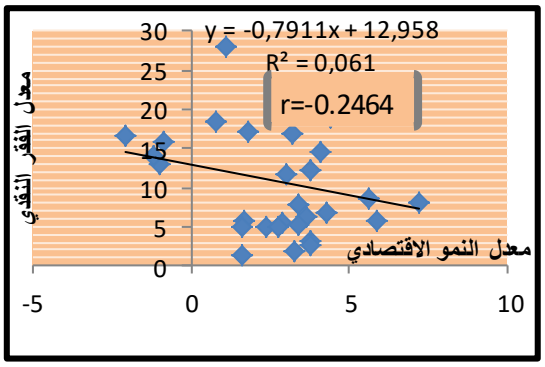	– التغيرات التي تحدث في معدل الفقر النقدي 24.64% منها فقط يعود إلى التغير في معدلات النمو الاقتصادي، أما باقي النسبة فيعود لتأثير عوامل أخرى مقدرة بالجزء الثابت من معادلة خط الاتجاه العام (12.958)؛ – هناك ارتباط عكسي ضعيف بين المتغيرين (r سالب وقريب من الصفر) ما يعني أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي سوف تساهم بنسبة ضعيفة في التقليل من معدل الفقر النقدي وبالتالي التأثير بدرجة ضعيفة على توزيع الدخل في الجزائر وفي الاتجاه العكسي.
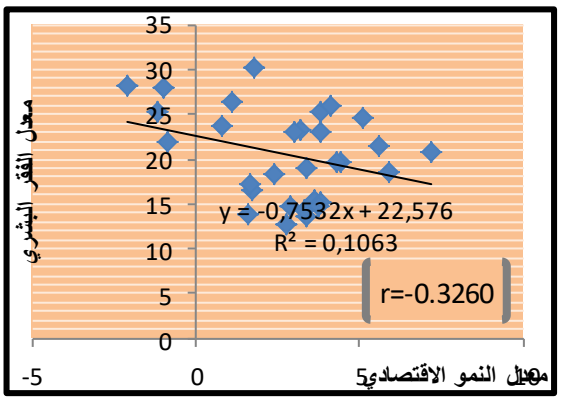	– التغيرات التي تحدث في معدل الفقر البشري 10.63% منها فقط يعود إلى التغير في معدلات النمو الاقتصادي، أما باقي النسبة فيعود لتأثير عوامل أخرى مقدرة بالجزء الثابت من معادلة خط الاتجاه العام (22.576)؛ – هناك ارتباط عكسي ضعيف بين المتغيرين (r سالب وقريب من الصفر) ما يعني أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي سوف تساهم بنسبة ضعيفة في التقليل من معدل الفقر البشري وبالتالي التأثير بدرجة ضعيفة على توزيع الدخل في الجزائر وفي الاتجاه العكسي.
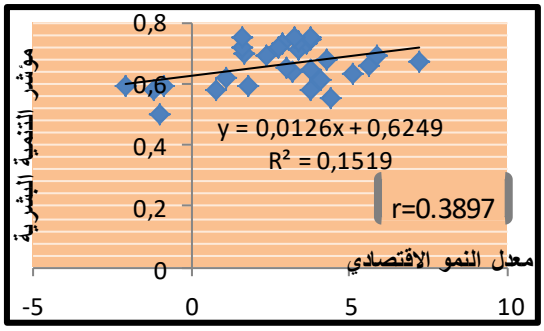	– التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية البشرية 38.97% منها تعود إلى التغير في معدلات النمو الاقتصادي، أما باقي النسبة فيعود لتأثير عوامل أخرى مقدرة بالجزء الثابت من معادلة خط الاتجاه العام (0.6249)؛ – هناك ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين (r سالب وقريب من الصفر) ما يعني أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي سوف تساهم بنسبة ضعيفة في زيادة مؤشر التنمية البشرية وبالتالي التأثير بدرجة ضعيفة على توزيع الدخل في الجزائر وفي نفس الاتجاه.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات التي تم إدراجها في الفصل الثالث وبرنامج Microsoft Excel.

يتضح من خلال الجدول وتحليل كل من الأشكال البيانية، معادلة خط الاتجاه العام، ومعاملي الارتباط والتحديد، أن معدل النمو الاقتصادي يؤثر ولو بنسبة ضعيفة في مختلف المؤشرات الكمية لتوزيع الدخل الوطني، وفي الاتجاه المعاكس (باستثناء مؤشر التنمية البشرية الذي كان في فيه الارتباط بينهما طرديا)، وهو ما يدل على أن تحسن النمو الاقتصادي وازدهار الاقتصاد الوطني يساهم ولو بنسبة ضعيفة في التأثير على عملية توزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017.

ثانيا– دور النمو الاقتصادي في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر

من وجهة نظر اقتصادية يمكن اعتبار النمو الاقتصادي في الجزائر وسيلة يمكن من خلالها تحقيق الأهداف الحقيقية المرتبطة بالحد من الفقر والتقليل من حدة التفاوت، وهو ما يمكن استنتاجه من خلال الآتي:

1– **التحليل بناءا على معطيات الجدول السابق:** من خلال البيانات السابقة ثبت أن هناك تأثير عكسي ضعيف لمعدلات النمو الاقتصادي على كل من معاملات جيني، معدلات الفقر النقدي والبشري، ما يعني أنه عند تحسن معدلات النمو يؤدي ذلك ولو بنسبة ضعيفة إلى تراجع كل من معامل جيني ومعدلات الفقر، وبالتالي فتحقق النمو الاقتصادي يساهم في تقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني، وهو ما يمكن استخلاصه أيضا من العلاقة بين معدلات النمو ومؤشر التنمية البشرية، هذا الأخير الذي وجد أنه يتحسن مع تحسن النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق العدالة في التوزيع؛

2– **التحليل بناءا على مرونة التغير في مؤشرات التفاوت للتغير في معدلات النمو الاقتصادي:** لتأكيد ذلك وتحديد درجة واتجاه استجابة التفاوت في توزيع الدخل إلى التغير في معدلات النمو الاقتصادي، يمكن حساب مرونة أهم مؤشرات التفاوت في التوزيع (معامل جيني، معدلات الفقر، مؤشر التنمية البشرية) للتغير في معدلات النمو الاقتصادين وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02.04– مرونة التغير في مؤشرات التفاوت للتغير في معدلات النمو الاقتصادي

السنوات	E_1	E_2	E_3	E_4
1988	0.0096	0.0609	0.0269	-0.0252
1989	0.0443-	-0.1837	-0.1682	0.1008
1990	0.0079-	-0.0345	-0.0253	0.0175
1991	0.0122	0.0678	0.0358	-0.0261
1992	-0.0186	-0.0832	-0.0450	0.0384
1993	0.0231	0.1001	0.0561	-0.0448
1994	0.0094	0.0443	0.0305	-0.0190
1995	-0.0443	-0.1327	-0.1131	0.0825
1996	-0.0450	-0.2209	-0.01185	0.0845
1997	-0.0118	-0.0308	-0.0312	0.0222
1998	-0.0507	-0.2017	-0.1557	0.1020
1999	-0.0352	-0.1489	-0.1032	0.0630
2000	-0.0436	-0.2491	-0.1249	0.0745
2001	-0.0335	-0.2048	-0.0983	0.0582
2002	-0.0616	-0.5212	-0.1961	0.1069
2003	-0.0789	-0.7120	-0.2600	0.1354
2004	-0.0494	-0.5003	-0.1637	0.0797
2005	-0.0722	-0.8189	-0.2402	0.1077
2006	-0.0197	-0.2373	-0.0762	0.0302
2007	-0.0384	-0.3375	-0.1339	0.0598
2008	-0.0282	-0.3734	-0.0975	0.0431
2009	-0.0167	-0.2632	-0.0715	0.0285
2010	-0.0409	-0.4632	-0.1774	0.0627
2011	-0.0361	-0.4119	-0.1479	0.0497
2012	-0.0394	-0.5127	-0.1854	0.0574
2013	-0.0304	-0.4341	-0.1629	0.0483
2014	-0.0387	-0.9258	-0.1878	0.0638
2015	-0.0522	-1.1574	-0.1923	0.0633
2016	-0.0397	-1.3597	-0.1739	0.0553
2017	-0.0194	-1.0046	-0.0869	0.0267
المعدل	-0.0314	-0.3750	-0.1129	0.0516

حيث: E_1، E_2، E_3، وE_4: مرونة التغير في معاملات جيني، معدلات الفقر النقدي والبشري، ومؤشر التنمية البشرية على الترتيب نتيجة التغير في معدلات النمو الاقتصادي.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات التي تم إدراجها في الفصل الثالث وبرنامج Microsoft Excel.

يتضح من الجدول أن درجة استجابة معاملات جيني ومعدلات الفقر للتغير في معدل النمو أخذت قيما متفاوتة بين الس نة والأخرى، وفي جل الفترة يلاحظ أن تفسير المرونة يتطابق والتفسير السابق وبذلك يمكن استخلاص الآتي:

– إجمالا ومن خلال متوسط المرونة للفترة المدروسة يتضح أن التغير في معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1% أدى إلى التغير في معاملات جيني وفي معدلات الفقر النقدي والبشري بالنسب 3.14%، 37.50%، 11.29% على التوالي كمتوسط خلال الفترة 1988– 2017، وفي الاتجاه المعاكس، في حين أدى إلى التغير بنسبة 5.16% في مؤشر التنمية البشرية في ذات الاتجاه، وهو ما يناسب التحليل السابق ويؤكد أن تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر يساهم في التقليل من حدة التفاوت في التوزيع من خلال تراجع معاملات جيني ومعدلات الفقر وتحسن مؤشر التنمية البشرية؛

– خلال السنوات التي حققت ركودا اقتصاديا وجد أن التغير في معدل النمو الاقتصادي السالب بنسبة 1% أدى إلى التغير في معاملات جيني وفي معدلات الفقر النقدي والبشري بالنسب 1.36%، 6.84%، 3.73% على التوالي كمتوسط للسنوات 1988، 1991، 1993، و1994، وفي نفس الاتجاه، في حين أدى إلى التغير بنسبة 2.88% في مؤشر التنمية البشرية في عكس الاتجاه، ما يعني أن الركود الاقتصادي له علاقة طردية مع التفاوت في توزيع الدخل الوطني، وبالتالي إذا زاد فهو يساهم في زيادة التفاوت في التوزيع من خلال تفاقم كل من معدلات الفقر وارتفاع معامل جيني وتراجع مؤشر التنمية البشرية.

إجمالا يمكن الاستخلاص أنه على الجزائر الوقوف على ضرورة تحقيق معدلات نمو إيجابية ورفعها لأن ذلك يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني وتراجع معدلات الفقر في المجتمع وبالتالي تحقيق الرفاه الاجتماعي الذي يعتبر هدفا أساسيا للتنمية الاقتصادية الشاملة والمستديمة.

المطلب الثالث– إسقاط مناهج تأثير توزيع الدخل على النمو الاقتصادي على واقع الاقتصاد الجزائري

ينص كلا من المنهج الكلاسيكي والحديث على أن توزيع الدخل الوطني هو المؤثر في النمو الاقتصادي وليس العكس كما افترض كوزنتس، وقد اختلفت آراء المفكرين الاقتصاديين فيما كان التفاوت في توزيع الدخل الوطني محفزا أو معيقا للنمو، وبإسقاط ذلك على الجزائر لا بد من دراسة الآتي:

أولا– تطبيق المنهج الكلاسيكي على الاقتصاد الجزائري

يقر بأن التفاوت في توزيع الدخل الوطني محفز للنمو الاقتصادي نتيجة التراكم الرأسمالي الذي يتكون في المراحل الأولى للتنمية، والذي يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية، وبذلك يعتبر الكلاسيك أن للنمو الاقتصادي أولوية على العدالة في توزيع الدخل، وبالنظر إلى الاقتصاد الجزائري وبعد تحليل التوزيع الوظيفي للدخل الوطني خلال الفترة 1988– 2017 تبين أن المجتمع الجزائري مجتمع استهلاكي أكثر منه مدخر، وبالتالي فإن ثقافة الادخار من أجل تكوين التراكم الرأسمالي الموجه للاستثمار لدعم النمو الاقتصادي هي ثقافة لا تنطبق على الجزائر كغيرها من الدول النامية، وهو ما يعني

أن التفاوت في توزيع الدخل لصالح الطبقات الرأسمالية لا يعتبر عاملا محفزا للنمو الاقتصادي، ذلك أن أغلب طبقات المجتمع الجزائري هي فئات مستهلكة أكثر منها منتجة او مدخرة من جهة، ومن جهة أخرى فإن الطبقة الرأسمالية بدورها لا تميل للادخار بقدر ما تميل لتقليد الاستهلاك الأجنبي؛

ثانيا– تطبيق المنهج الحديث على الاقتصاد الجزائري

يقر بأن التفاوت في التوزيع يعيق النمو الاقتصادي، نتيجة تزايد أهمية رأس المال البشري في التنمية، مما يدفعهم لضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية قبل النمو السريع، وبإسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري يتبين الآتي:[1]

1– من خلال التوزيع الوظيفي للدخل الوطني تبين أن العمالة في الجزائر تكسب أهمية أكبر من عنصر رأس المال وبالتالي فإن هناك أهمية لرأس المال البشري على المادي، ذلك أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي يملك قدرات شبابية هائلة قادرة على العمل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فبما أنه اقتصاد أحادي التصدير يفتقر إلى التنويع فإن رأس المال يحتكره فئة قليلة من الأفراد؛

2– مع تلك التفاوتات المسجلة في توزيع الدخل الوطني في الجزائر فإن الجزائريين يعانون من انخفاض القدرة الشرائية كما تم ذكره سابقا في تحليل التفاوت، وكما هو معلوم فإن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن يعني انخفاض الطلب الكلي الفعال لأغلب طبقات المجتمع (المستهلكين) وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي؛

3– الجزائر كغيرها من الاقتصاديات النامية لم تصل بعد لحالة التشغيل التام، ومن تحليل سياسة إعادة التوزيع ومن خلال البرامج التنموية المتبناة تبين أن هناك نوعا من الاهتمام بجانب التنمية البشرية قبل النمو الاقتصادي السريع ما يعني أن هناك أولوية للعدالة الاجتماعية في التوزيع على النمو الاقتصادي.

يمكن القول إذا أنه حتى وإن كان هناك تأثير لتوزيع الدخل الوطني على النمو الاقتصادي فإن المنهج الحديث هو الذي ينطبق أكثر على الاقتصاد الجزائري وبالتالي فإن التفاوت في توزيع الدخل الوطني يمكن اعتباره عاملا معيقا للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. بمعنى أن اللاعدالة في توزيع الدخل الوطني في الجزائر تعيق وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الطبقات الفقيرة بالرغم من مجهودات الحكومات المتوالية على السلطة. وهذا ما يمكن إرجاعه إلى سياسة الأجور المتبعة والتمييز الكبير الذي تعرفه الوظائف الحكومية والمدى الواسع بين أجور المواطنين، ما يعني أنه على السلطات الجزائرية السعي لإيجاد الآلية الملائمة لإعادة توزيع الدخل الوطني بطريقة تضمن القضاء على الفقر وتحقيق العدالة بين مختلف أفراد المجتمع وفئاته وبين عوامل الإنتاج المختلفة من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، فالاقتصاد الجزائري لم يصل بعد لحالة التشغيل التام لعوامل الإنتاج ما يعني أنه يمكنه تحقيق معدلات نمو عالية.

[1]– تحليل الطالبة بالاعتماد على المعلومات الواردة في الفصل الثالث. والمتعلقة بهيكل الاقتصاد الجزائري وكذا تحليل هيكل توزيع الدخول في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الرابع– التحليل الوصفي البسيط لتأثير توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر

يمكن دراسة ذلك من خلال التحليل الوصفي لإمكانية تأثير مختلف مؤشرات توزيع الدخل الوطني على معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتحديد ما إن كان التفاوت في التوزيع معيقا أو محفزا للنمو على النحو التالي:

أولا– دراسة إمكانية تأثير توزيع الدخل الوطني على النمو الاقتصادي في الجزائر

يتضح ذلك من خلال ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم 03.04– دراسة إمكانية تأثير مؤشرات توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017

التمثيل البياني لمصفوفة الانتشار	التحليل
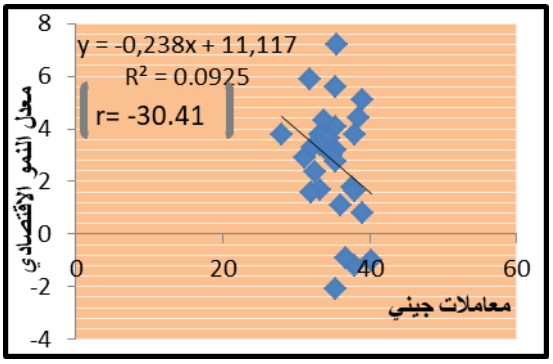	– التغيرات في معدل النمو الاقتصادي 9.25% فقط منها تعود إلى التغيرات التي تحدث في معاملات جيني، أما باقي النسبة فيعود لتأثير عوامل أخرى على النمو مقدرة بالجزء الثابت (11.117)؛ – هناك ارتباط عكسي ضعيف بين المتغيرين (r سالب وقريب من الصفر)، ما يعني أن تراجع معاملات جيني سوف تساهم بنسبة ضعيفة في التقليل من معدلات النمو وبالتالي فالتفاوت في توزيع الدخل الوطني كلما زاد سوف يعرقل النمو الاقتصادي.
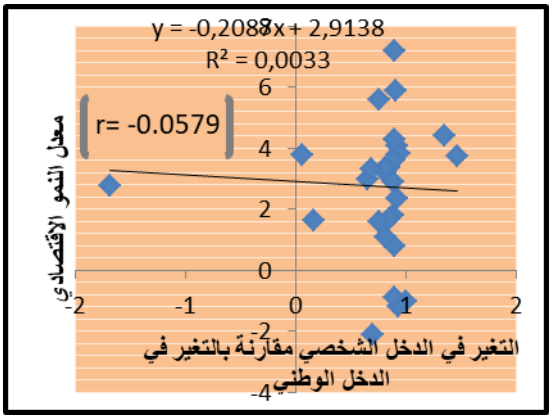	– التغيرات في معدل النمو الاقتصادي 0.33% منها يعود إلى التغيرات التي تحدث في نسبة التغير في الدخل الشخصي مقارنة بالتغير في الدخل الوطني، أما باقي النسبة فيعود لتأثير عوامل أخرى مقدرة بالجزء الثابت من معادلة خط الاتجاه العام (2.9138)؛ – هناك ارتباط عكسي ضعيف جدا بين المتغيرين (r سالب وقريب من الصفر)، ما يعني أن زيادة نسبة التغير في الدخل الشخصي مقارنة بالتغير في الدخل الوطني ستؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي بنسبة ضعيفة، مما يعني تأثير توزيع الدخل الوطني على النمو الاقتصادي بنسبة ضعيفة جدا وفي الاتجاه العكسي.
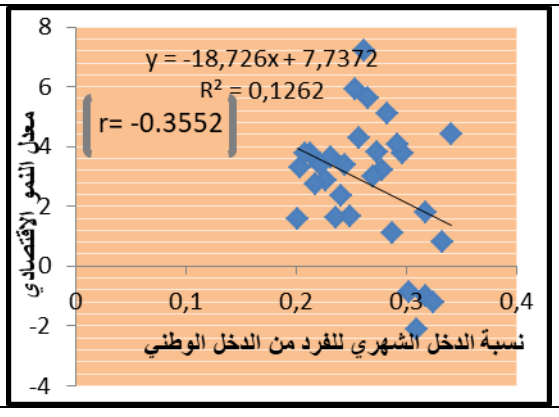	– التغيرات في معدل النمو الاقتصادي 12.62% منها تعود إلى التغير في نسبة نصيب الفرد من الدخل الوطني، أما باقي النسبة فيعود لتأثير عوامل أخرى؛ – هناك ارتباط عكسي ضعيف بين المتغيرين (r سالب وقريب من الصفر) ما يعني أن زيادة نسبة الدخل الفردي من الدخل الوطني تساهم بنسبة ضعيفة في تراجع معدلات النمو وبالتالي التأثير بدرجة ضعيفة لتوزيع الدخل في الجزائر على النمو الاقتصادي وفي الاتجاه العكسي.

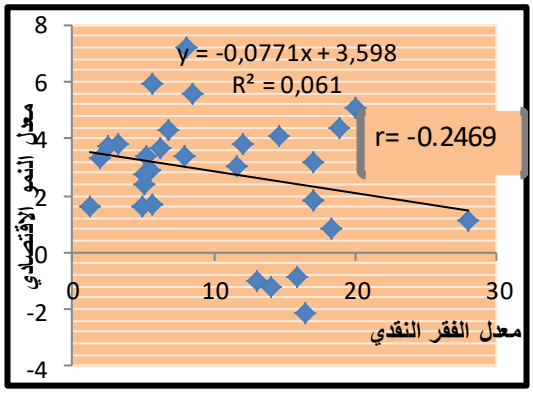	– التغيرات التي تحدث في معدل النمو الاقتصادي 24.64% منها فقط يعود إلى التغير في معدل الفقر النقدي، أما باقي النسبة فيعود لتأثير عوامل أخرى؛ – هناك ارتباط عكسي ضعيف بين المتغيرين (r سالب وقريب من الصفر) ما يعني أن زيادة معدلات الفقر النقدي سوف تساهم بنسبة ضعيفة في تراجع النمو وبالتالي التأثير بدرجة ضعيفة لتوزيع الدخل على النمو الاقتصادي وفي الاتجاه العكسي
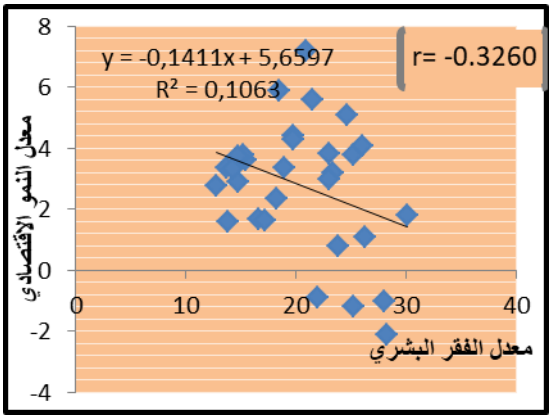	– التغيرات التي تحدث في معدل النمو الاقتصادي 10.63% منها فقط يعود إلى التغير في معدلات الفقر البشري، أما باقي النسبة فيعود لتأثير عوامل أخرى مقدرة بالجزء الثابت من معادلة خط الاتجاه العام (5.6597)؛ – هناك ارتباط عكسي ضعيف بين المتغيرين (r سالب وقريب من الصفر) ما يعني أن زيادة معدلات الفقر سوف تساهم بنسبة ضعيفة في التقليل من معدل النمو، وبالتالي التأثير بدرجة ضعيفة لتوزيع الدخل في الجزائر على النمو الاقتصادي وفي الاتجاه العكسي.
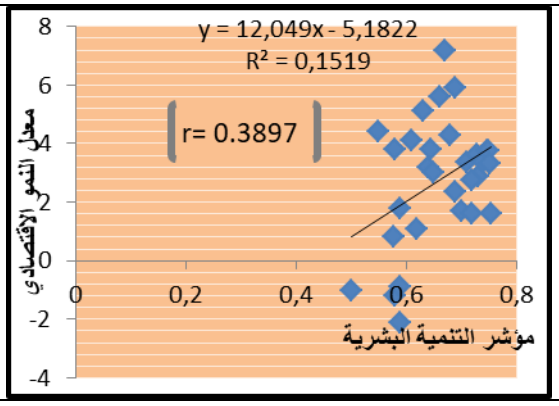	– التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي 38.97% منها تعود إلى التغير في مؤشر التنمية البشرية، أما باقي النسبة فيعود لتأثير عوامل أخرى مقدرة بالجزء الثابت من معادلة خط الاتجاه العام (5.1822)؛ – هناك ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين (r سالب وقريب من الصفر) ما يعني أن زيادة مؤشر التنمية البشرية سوف تساهم بنسبة ضعيفة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي التأثير بدرجة ضعيفة على توزيع الدخل في الجزائر وفي نفس الاتجاه.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات التي تم إدراجها في الفصل الثالث وبرنامج Microsoft Excel.

يتضح من خلال الجدول وتحليل كل من الأشكال البيانية، معادلة خط الاتجاه العام، ومعاملي الارتباط والتحديد، أن معدل النمو الاقتصادي يتأثر ولو بنسبة ضعيفة بمختلف المؤشرات الكمية لتوزيع الدخل الوطني، وفي الاتجاه المعاكس (باستثناء مؤشر التنمية البشرية الذي كان الارتباط بينهما طرديا)، وهو ما يعني أن عملية توزيع الدخل الوطني في الجزائر سوف تؤثر بدورها ولو بنسبة ضعيفة على معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا– التفاوت في التوزيع معيق أم محفز للنمو الاقتصادي في الجزائر

مما تم إبرازه ضمن الجدول السابق يتضح أن:

1– زيادة معاملات جيني تؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ما يعني أن زيادة حدة التفاوت خلال فترة الدراسة أدت إلى عرقلة النمو الاقتصادي في الجزائر؛

2– يدل تراجع نسبة نصيب الفرد من الدخل الوطني على اللاعدالة في التوزيع ، وقد ثبت من الجدول السابق أنه مع تراجع هاته الأخيرة فإن معدلات النمو ترتفع ما يعني أن التفاوت المعبر عنه بهذا المؤشر يحفز النمو الاقتصادي؛

3– تراجع معدلات الفقر النقدي والبشري يدل على التوجه نحو العدالة في التوزيع، وقد ثبت من الجدول السابق أنه مع تراجع معدلات الفقر فإن ذلك يؤثر ايجابا في معدلات النمو الاقتصادي، ما يعني أن التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر يعيق النمو الاقتصادي؛

4– تحسن معدلات التنمية البشرية ما هو إلا دليل على تحسن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للفرد والناجم عن تراجع حدة التفاوت في التوزيع، ومما سبق في الجدول فإن الزيادة في مؤشر التنمية البشرية يؤثر إيجابيا على معدل النمو وبالتالي فالتفاوت في توزيع الدخل الوطني هنا يعيق النمو الاقتصادي.

وبالتالي يمكن القول أنه بالرغم من التأثير النسبي لعملية توزيع الدخل الوطني على النمو الاقتصادي فإنه يمكن اعتبار أن التفاوت في توزيع الدخل الوطني يعتبر معيقا للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ما يعني أن المنهج الذي ينطبق على الاقتصاد الجزائري هو المنهج الحديث.

المبحث الثاني– دراسة قياسية للعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الجزائر خلال فترة الدراسة

نظرا لما تم استخلاصه من التحليل الوصفي السابق لاحتمالية وجود علاقة متبادلة ولو بطريقة نسبية بين كل من النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال فترة الدراسة، كان لابد من الاستدلال عن ذلك من خلال الارتقاء بالتحليلين السابقين إلى القياس الاقتصادي، وذلك بتطبيق اختبارات السببية لتحليل السلاسل الزمنية على المديين القصير والطويل خلال الفترة 1988– 2017، وهو ما يوضحه الآتي:

المطلب الأول– توصيف المتغيرات وأدوات تجميع البيانات

قبل الولوج في عملية قياس وتحليل العلاقة السببية بين توزيع الدخل والنمو الاقتصاد لابد أولا من التعريف بالمتغيرات المستخدمة، وتحديد مصادر الحصول على البيانات، كما يلي:

أولا– توصيف المتغيرات

تتمثل المتغيرات المستخدمة للتعبير عن النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل الوطني في:

1– **المتغيرات المعبرة عن النمو الاقتصادي:** بناء على اتفاق معظم الاقتصاديين حول مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، والتي يرى بعضهم أنه مقدار التغير في الناتج المحلي الاجمالي، كما يرى البعض الآخر أنه الزيادة المتواصلة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، فقد تم اختيار متغيرين لقياس النمو الاقتصادي، وهما:

1.1– **معدل النمو الحقيقي tcr:** النمو الاقتصادي في أي اقتصاد كان يقاس عادة بما يعرف بالناتج الوطني الخام الحقيقي وليس الاسمي، بمعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار وبذلك يمكن اعتبار أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي– معدل التضخم.[1]

وتتضمن السلسلة الزمنية لهذا المتغير المستخدمة في التحليل مؤشر التغير في الناتج المحلي الإجمالي وأضفنا عبارة الحقيقي وذلك أن هذا الناتج المحلي الإجمالي يحسب بالأسعار الثابتة للعملة المحلية (الدينار الجزائري)، وليس بالأسعار الجارية أي حذف التغير الاسمي لهذا المؤشر.

2.1– **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي p_gdp:** يعبر عن نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني للبلاد ويحسب من خلال قسمة هذا الناتج على عدد السكان بالأسعار الثابتة الحقيقية، أي لا يتأثر بالتغير الاسمي (النقدي) عبر الزمن. وهو يوضح إنتاجية الفرد في الاقتصاد.

2– **المتغيرات المعبرة عن توزيع الدخل الوطني:** يمكن التعبير عن توزيع الدخل الوطني من خلال مختلف المؤشرات المعتمدة سابقا والتي أمكن من خلالها تحليل هيكل توزيع الدخول في الجزائر، والتي يمكن إجمالها في الآتي:

1.2– **معامل جيني gini:** يعتبر معامل جيني والذي يرمز له بالرمز (gini) أكثر المؤشرات المجمعة استخداما للتعبير عن عملية توزيع الدخل الوطني، وهو مؤشر احصائي للتشتت، شائع الاستخدام عادة لقياس التفاوت في الدخل والثروة والفرص، طوره العالم الاحصائي كورادو جيني سنة 1912.[2]

2.2– **معدل الفقر النقدي tpm:** يعبر الفقر النقدي عن تحديد مستوى الفقر وفق المقاربة المادية القائمة على تحديد عتبة نقدية للفقر، ويحسب على أساس فقر الدخل، وكلما ارتفع هذا المعدل فإن ذلك مؤشر عن زيادة التفاوت والابتعاد عن العدالة في التوزيع.

3.2– **معدل الفقر البشري tph:** تعدى مفهوم الفقر في الوقت الراهن تلك الزاوية المتعلقة بمستوى دخل الفرد أو إنفاقه، وأصبح ينظر إليه من زاوية أخرى، والتي تأخذ بعين الاعتبار عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات

[1]– محمد شاهين، **أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017، ص: 196.

[2]– Matthijs J. Warrens, **On the Negative Bias of the Gini Coefficient due to Grouping,** Journal of Classification, University of Groningen, Vol 35, 03/10/2018, p: 580.

للشعوب، والمستهدف بهذا هو أن يتحصل الإنسان على حياة صحية وطويلة بجانب تنمية القدرات البشرية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات.

4.2– معدل البطالة cho: البطالة من بين الآثار السلبية التي يخلفها الركود الاقتصادي والتفاوت في التوزيع. يتم حساب حجمها عادة من خلال الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستوى الأجر السائد والحجم المستخدم عند ذلك المستوى خلال فترة زمنية.[1] بينما معدل البطالة هو نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة.[2]

5.2– مؤشر التنمية البشرية idh: وهو دليل يرصد التقدم البشري، فيجمع معلومات عن صحة الناس، ومستوى تعليمهم، ودخلهم، من خلال الاهتمام بالأبعاد الثلاث للتنمية البشرية المتمثلة في الحياة المديدة والصحية، اكتساب المعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، ويعود الفضل في تطوير المؤشر إلى تقرير الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية لسنة 1990، والذي طور وعدل بعامل عدم المساواة في التوزيع.

6.2– نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح ri: ينبثق عن عملية التوزيع الشخصي للدخل تلقى كل فرد دخلا يسمى الدخل الشخصي المتاح، يوجهه للاستهلاك النهائي أو الادخار حسب الميل الحدي للاستهلاك أو الادخار.

ثانيا– مصادر الحصول على البيانات

تم الحصول على الاحصائيات المتعلقة بالمتغيرات المعبرة عن النمو الاقتصادي من قاعدة البنك الدولي للبيانات، أما فيما تعلق بتوزيع الدخل الوطني فنظرا لشح الاحصائيات فقد تعدد مصادر الحصول على البيانات، حيث:

1– بالنسبة لمعامل جيني: نظرا لوجود صعوبات في تكوين سلسلة إحصائية لهذا المؤشر طوال سنوات الفترة المدروسة فقد تعددت مصادرها بين: قاعدة بيانات البنك الدولي POVCALNET، تقارير صندوق النقد الدولي المتاحة على: http://www.imf.org/external/english/np/sec/misc/qualifiers.ht، كما وقد تم حساب معاملات جيني للسنوات 1995، 2000، 2005، 2011 بالاعتماد على تقسيمات الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، أما باقي القيم المفقودة عشوائيا، والتي تمثل 13% من إجمالي البيانات، فقد تم تقديرها من قبل الطالبة بعد محاولة إجراء علاقة تربط كافة القيم الموجودة في السلسلة الزمنية 1988– 2017 باستغلال طريقة التعويض بالانحدار Linear trend at point وذلك باستخدام برنامج SPSS V.19.

2– بالنسبة لمعدل الفقر النقدي: تم تجميعها اعتمادا على تقارير التنمية البشرية في الجزائر للصندوق الوطني الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى بعض الدراسات السابقة، أما باقي القيم المفقودة عشوائيا، والتي تمثل 13% من إجمالي البيانات، فقد تم تقديرها من قبل الطالبة باستغلال طريقة التعويض بالانحدار سابقة الذكر.

[1]– طارق عبد الرؤوف مُحَمَّد عامر، إيهاب عيسى المصري، **البطالة: مفهومها أسبابها، خصائصها: اتجاهات عربية وعالمية**، دار المنهل ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2017، ص: 30.

[2]– رشيد عباس الجزراوي، **ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص: 117.

3– بالنسبة لمعدل الفقر البشري: تم الحصول على الاحصائيات المتعلقة بالمؤشر اعتمادا على تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أما باقي القيم المفقودة والتي تمثل نسبة 15% من إجمالي القيم فقد تم تقديرها من قبل الباحثة باعتماد طريقة التعويض بالانحدار Linear trend at point باستخدام برنامج SPSS V.19.

4– بالنسبة لمعدل البطالة ونصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح: تم الحصول على البيانات المتعلقة بمعدل البطالة اعتمادا على منشورات الديوان الوطني للإحصاء، أما نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح فقد تم احتسابه من قبل الطالبة بقسمة إجمالي الدخل الوطني المتاح على عدد السكان في الجزائر ثم على 12 لإيجاده شهريا وليس سنويا، وذلك بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

المطلب الثاني– تحديد العلاقة السببية بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في المدى القصير

لتحديد العلاقة السببية بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في المدى القصير لابد من استخدام اختبار أنجل– جرانجر، الذي يعتمد على نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR، وذلك باتباع الخطوات التالية:

أولا– اختبار إستقرارية المتغيرات

من الناحية الإحصائية فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي سلسلة وسطها وتباينها ثابت عبر الزمن، أما غير المستقرة فإن وسطها وتباينها غير محدد، وتكون متكاملة من رتبة على الأقل تساوي الوحدة، ويمكن قياس السكون أو الاستقرار العشوائي في متغير ما بعدة طرق، وهنا سيتم الاقتصار على أكثرها استخداما وهو اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF)، وقبل تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات باستخدام أسلوب VAR يجب التأكد من استقرارية جميع المتغيرات، وأنه يوجد بينها تكامل مشترك على النحو التالي:

الجدول رقم 04.04– نتائج اختبار استقرارية المتغيرات من خلال اختبار **ADF**

المتغير	Prob								
	عند المستوى			عند الفرق الأول			عند الفرق الثاني		
	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	دون ثابت ولا اتجاه عام	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	دون ثابت ولا اتجاه عام	بوجود ثابت	بوجود ثابت واتجاه عام	دون ثابت ولا اتجاه عام
Tcr	0.0038	0.0165	0.2190	0.0000	0.0000	0.0000	السلسلة استقرت عند الفرق الأول		
P_gdp	0.9906	0.3739	0.9980	0.0679	0.1576	0.0954	0.0000	0.0000	0.0000
gini	0.0083	0.0222	0.1217	0.0000	0.0003	0.0000	السلسلة استقرت عند الفرق الأول		
Ri	0.9698	0.0979	0.9984	0.0003	0.0020	0.0007	السلسلة استقرت عند الفرق الأول		
Tpm	0.8753	0.5415	0.1489	0.0000	0.0000	0.0000	السلسلة استقرت عند الفرق الأول		
Tph	0.5002	0.0601	0.1632	0.0000	0.0000	0.0000	السلسلة استقرت عند الفرق الأول		
Idh	0.6774	0.0009	0.9982	0.0000	0.0100	0.1317	0.0016	0.0117	0.0001
Cho	0.7751	0.2163	0.4017	0.0236	0.0792	0.0016	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج ايفيوز 10.

علما أن استقرارية كل متغير تتحقق لما قيمة prob تكون أقل من 0.05 في الحالات الثلاث معا (وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، لا ثابت ولا اتجاه عام)، ومن بيانات الجدول يتضح أن كل المتغيرات ليست مستقرة عند المستوى لكنها تستقر عند الفرق الأول (كما هو الحال بالنسبة للمتغيرات tcr، gini، ri، tph، وtpm) أو الثاني (كما هو الحال بالنسبة للمتغيرات p_gdp، idh، وcho).

لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات في المدى القصير لابد أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة مستقرة ومتكاملة عند الرتبة ذاتها، ونظرا لاختلاف رتبة التكامل بين المتغيرات سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المتغيرات التي لها نفس درجة التكامل والمتمثلة في كل من النمو الاقتصادي الحقيقي، معامل جيني، الدخل الشخصي (نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح)، معدل الفقر النقدي ومعدل الفقر البشري، وبما أنها مستقرة عند الفرق الأول يصبح رمزها dtcr، dgini، dtph، dtpm، وdri على الترتيب وهي متغيرات مستقرة ومتكاملة من نفس الرتبة وهي الواحد.

ثانيا– تحديد درجة التأخير

من السلاسل المستقرة للمتغيرات يمكن تحديد عدد فترات التخلف الزمني حسب ما يوضحه الجدول:

الجدول رقم 05.04– عدد فترات التخلف الزمني المناسبة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-497.4809	NA	1.01e+10	37.22081	37.46078*	37.29216*
1	-472.3592	39.07822*	1.03e+10	37.21179	38.65161	37.63992
2	-443.3478	34.38382	9.52e+09*	36.91465*	39.55432	37.69957

المصدر: مخرجات برنامج ايفيوز 10.

يتضح من خلال معطيات الجدول أن أصغر قيمة مثلى هي 36.91465 ما يعني أن درجة التأخير المناسبة في نموذج الانحدار الذاتي المتجه VAR هي 2.

ثالثا– اختبار العلاقة السببية باستخدام انجل جرانجر

ينص اختبار أنجل– جرانجر على اختبار الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير بين المتغيرات في المدى القصير الممثلة وفق الانحدار الذاتي VAR، والجدول يلخص مختلف الفرضيات الصفرية المتاحة بين المتغيرات المدروسة:

الجدول رقم 06.04– نتائج اختبار أنجل– جرانجر للسببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DRI does not Granger Cause DGINI	27	3.14911	0.0627
DGINI does not Granger Cause DRI		0.21275	0.8100
DTCR does not Granger Cause DGINI	27	0.91573	0.4149
DGINI does not Granger Cause DTCR		1.00595	0.3819
DTPH does not Granger Cause DGINI	27	0.91604	0.4148
DGINI does not Granger Cause DTPH		0.02221	0.9781
DTPM does not Granger Cause DGINI	27	0.46548	0.6339
DGINI does not Granger Cause DTPM		1.46048	0.2538
DTCR does not Granger Cause DRI	27	0.05459	0.9470
DRI does not Granger Cause DTCR		0.74762	0.4851
DTPH does not Granger Cause DRI	27	1.68501	0.2085
DRI does not Granger Cause DTPH		0.06330	0.9388
DTPM does not Granger Cause DRI	27	0.23951	0.7890
DRI does not Granger Cause DTPM		0.14282	0.8677
DTPH does not Granger Cause DTCR	27	1.80019	0.1888
DTCR does not Granger Cause DTPH		1.09616	0.3517
DTPM does not Granger Cause DTCR	27	1.04266	0.3693
DTCR does not Granger Cause DTPM		0.26888	0.7667
DTPM does not Granger Cause DTPH	27	0.77389	0.4734
DTPH does not Granger Cause DTPM		2.09362	0.1471

المصدر: مخرجات برنامج إيفيوز 10.

من معطيات الجدول يتضح أن قيمة prob في كل الحالات هي أكبر من 0.05، وبالتالي قبول الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود أي علاقة سببية بين أي من المتغيرات في المدى القصير، ما يعني أن النمو الاقتصادي لا يؤثر في توزيع الدخل الوطني في الجزائر في المدى القصير والعكس صحيح.

المطلب الثالث– اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات في المدى الطويل باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ

لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات في المدى الطويل يمكن الاعتماد على نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM المصمم للاستخدام مع السلاسل الزمنية غير المستقرة ولكنها متكاملة فيما بينها، مما يعني إمكانية وجود علاقة بين المتغيرات طويلة الأمد، وذلك اعتمادا على الخطوات التالية:

أولا– اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

يشترط تطبيق نموذج VECM وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، كما يوضحه الجدول:

الجدول رقم 07.04– نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

الفرضية الصفرية	قيمة **prob** حسب معامل الأثر	قيمة **prob** حسب القيمة الذاتية العظمى	النتيجة
لا يوجد علاقة تكامل **None**	0.0048	0.0001	قبول الفرضية البديلة
يوجد علاقة تكامل وحيدة **At most1**	0.7882	0.9423	قبول الفرضية الصفرية

المصدر: اعداد الطالبة اعتمادا على (الملحق رقم 01.04)

يتضح من الجدول أنه سواء حسب معامل الأثر أو القيمة العظمى بما أن قيمة prob في السطر الأول أقل من 0.05 فإن ذلك يعني قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية واحدة على الأقل طويلة الأجل بين المتغيرات، وبما أن قيمة prob في السطر الثاني أكبر من 0.05 فذلك يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود علاقة تكاملية وحيدة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، ومن هنا يمكن الانتقال إلى تقدير نموذج VECM بعلاقة توازنية واحدة ودرجة تأخير لفترتين.

ثانيا– تحليل نموذج VECM

يمتلك نموذج تصحيح الخطأ علاقة تكاملية مبنية على محددات تستطيع تقييد السلوك طويل الأمد للمتغيرات الداخلية (المستقلة) لغرض تقاربها مع علاقاتها التكاملية، وهو ما يمكن تحليله من خلال الآتي:

1– **تقدير نموذج VECM:** (الملحق رقم 02.04) يبين نتائج تقدير النموذج الذي يقيس العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الذي تنحدر منه خمسة نماذج فرعية يمكن تحليلها كالآتي:

الجدول رقم 08.04– تلخيص نتائج تقدير نموذج **VECM**

المعادلة	$d(dgini) = c_1*(dgini(-1) - 0.0023*dri(-1) - 1.8354*dtcr(-1) - 2.4889*dtph(-1) + 0.5634* dtpm(-1) + 2.6834) + c_2*d(dgini(-1)) + c_3*d(dgini(-2)) + c_4* d(dri(-1)) + c_5*d(dri(-2)) + c_6*d(dtcr(-1)) + c_7*d(dtcr(-2)) + c_8*d(dtph(-1)) + c_9*d(dtph(-2)) + c_{10}*d(dtpm(-1)) + c_{11}* d(dtpm(-2)) + c_{12}$				
التقييم	المعلمات المعنوية	R^2	Adjusted R^2	Prob(F-statistic)	Durbin-Watson stat
	c_{10}	0.744099	0.543035	0.012043	2.056979
المعادلة	$d(dri) = c_{13}*(dgini(-1) - 0.0023*dri(-1) - 1.8354*dtcr(-1) - 2.488*dtph(-1) + 0.5634*dtpm(-1) + 2.68348030783) + c_{14}*d(dgini(-1)) + c_{15}*d(dgini(-2)) + c_{16}*d(dri(-1)) + c_{17}*d(dri(-2)) + c_{18}*d(dtcr(-1)) + c_{19}*d(dtcr(-2)) + c_{20}*d(dtph(-1)) + c_{21}*d(dtph(-2)) + c_{22}*d(dtpm(-1)) + c_{23}*d(dtpm(-2)) + c_{24}$				
التقييم	المعلمات المعنوية	R^2	Adjusted R^2	Prob(F-statistic)	Durbin-Watson stat
	c_{14}	0.547152	0.191343	0.221604	2.172783
المعادلة	$d(dtcr) = c_{25}*(dgini(-1) - 0.0023*dri(-1) - 1.8354*dtcr(-1) - 2.4889*dtph(-1) + 0.5634*dtpm(-1) + 2.6834) + c_{26}*d(dgini(-1)) + c_{27}*d(dgini(-2)) + c_{28}*d(dri(-1)) + c_{29}*d(dri(-2)) + c_{30}*d(dtcr(-1)) + c_{31}*d(dtcr(-2)) + c_{32}*d(dtph(-1)) + c_{33}*d(dtph(-2)) + c_{34}*d(dtpm(-1)) + c_{35}*d(dtpm(-2)) + c_{36}$				
التقييم	المعلمات المعنوية	R^2	Adjusted R^2	Prob(F-statistic)	Durbin-Watson stat
	c_{25}, c_{28}, c_{29},	0.888445	0.800795	0.000070	2.099861
المعادلة	$d(dtph) = c_{37}*(dgini(-1) - 0.0023*dri(-1) - 1.8354*dtcr(-1) - 2.4889*dtph(-1) + 0.5634*dtpm(-1) + 2.6834) + c_{38}*d(dgini(-1)) + c_{39}*d(dgini(-2)) + c_{40}*d(dri(-1)) + c_{41}*d(dri(-2)) + c_{42}*d(dtcr(-1)) + c_{43}*d(dtcr(-2)) + c_{44}*d(dtph(-1)) + c_{45}*d(dtph(-2)) + c_{46}*d(dtpm(-1)) + c_{47}*d(dtpm(-2)) + c_{48}$				
التقييم	المعلمات المعنوية	R^2	Adjusted R^2	Prob(F-statistic)	Durbin-Watson stat
	c_{40}, c_{46}	0.612928	0.308799	0.108747	2.198717
المعادلة	$d(dtpm) = c_{49}*(dgini(-1) - 0.0023*dri(-1) - 1.8354*dtcr(-1) - 2.4889*dtph(-1) + 0.5634*dtpm(-1) + 2.6834) + c_{50}*d(dgini(-1)) + c_{51}*d(dgini(-2)) + c_{52}*d(dri(-1)) + c_{53}*d(dri(-2)) + c_{54}*d(dtcr(-1)) + c_{55}*d(dtcr(-2)) + c_{56}*d(dtph(-1)) + c_{57}*d(dtph(-2)) + c_{58}*d(dtpm(-1)) + c_{59}*d(dtpm(-2)) + c_{60}$				
التقييم	المعلمات المعنوية	R^2	Adjusted R^2	Prob(F-statistic)	Durbin-Watson stat
	c58	0.835507	0.706262	0.000843	1.894777

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات (الملحق رقم 03.04)

يتضح من خلال الجدول أن معامل تصحيح حد الخطأ في كل المعادلات هو غير معنوي مما ينفي وجود علاقة سببية بين مختلف المتغيرات في المدى الطويل، كما أن هناك العديد من المعلمات ليست معنوية بدلالة قيمة الاحتمالية prob للمتغيرات في النموذج مما ينفي وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين المتغيرات المرتبطة بها، ويمكن تحليل الجدول على النحو التالي:

– **المعادلة 1:** المعلمة الوحيدة المعنوية هي المعلمة المرتبطة بالمتغير d(dtpm(-1))، وهو ما يعني وجود علاقة قصيرة الأجل بين معدل الفقر النقدي بتأخير فترة واحدة ومعامل جيني، وهذا النموذج مقبول من الناحية الاحصائية نظرا إلى: معامل التحديد المرتفع ذلك أن المتغيرات المفسرة تفسر أكثر من 54% من معامل جيني، معنويته من حيث اختبار فيشر حيث أن قيمة Prob(F-statistic) أقل من 0.05، إضافة إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لاقتراب قيمة معلمة Durbin-Watson من 2.

– **المعادلة 2:** المعلمة الوحيدة المعنوية هي المعلمة المرتبطة بالمتغير ((d(gini(-1، وهو ما يعني وجود علاقة قصيرة الأجل بين معامل جيني بتأخير فترة واحدة والدخل الشخصي (نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح شهريا)، وهذا النموذج غير مقبول من الناحية الاحصائية نظرا إلى: معامل التحديد الضعيف حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر 19% فقط من التغيرات في المتغير التابع (الدخل الشخصي)، عدم معنويته من حيث اختبار فيشر حيث أن قيمة Prob(F-statistic) أكبر من 0.05، إضافة إلى احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لابتعاد قيمة معلمة Durbin-Watson عن 2.

– **المعادلة 3:** هناك ثلاث معلمات معنوية أولها معامل تصحيح الخطأ في المعادلة المقدرة c_{25}، والذي يعني أنه تم تصحيح ما مقداره 55.63% من الانحرافات قصيرة الأجل في المتغيرات المستقلة من السنة السابقة إلى السنة الحالية، إضافة إلى المعلمتين c_{28}، وc_{29} المرتبطتين بالمتغيرين بالدخل الشخصي بتخلف فترة واحدة وتخلف فترتين، ما يعني وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل من الدخل الشخصي إلى معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، وهذا النموذج مقبول من الناحية الاحصائية نظرا إلى: معامل التحديد المرتفع حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر 80% من التغيرات في المتغير التابع (النمو الاقتصادي)، معنويته من حيث اختبار فيشر حيث أن قيمة Prob(F-statistic) أقل من 0.05، إضافة إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لاقتراب قيمة معلمة Durbin-Watson من 2.**المعادلة 4:** هناك معلمتين معنويتين مرتبطتين بالمتغيرين الدخل الشخصي والفقر النقدي بتخلف فترة واحدة، ما يعني وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل من الدخل الشخصي والفقر النقدي بتخلف فترة واحدة إلى الفقر البشري، وهذا النموذج غير مقبول من الناحية الاحصائية نظرا إلى: عدم معنويته من حيث اختبار فيشر حيث أن قيمة Prob(F-statistic) أكبر من 0.05، إضافة إلى احتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لابتعاد قيمة معلمة Durbin-Watson عن 2، كما أن معامل التحديد ضعيف لكنه يبقى مقبول، حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر 30% فقط من التغيرات في المتغير التابع (الفقر البشري).

– **المعادلة 5:** هناك معلمة معنوية وحيدة مرتبطة بالفقر النقدي بتأخر فترة واحدة، ما يعني أن هذا الأخير يؤثر في المدى القصير في الفقر النقدي الحالي، وهذا النموذج مقبول من الناحية الاحصائية نظرا إلى: معامل التحديد المرتفع حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر 70% من التغيرات في المتغير التابع (الفقر النقدي)، معنويته من حيث اختبار فيشر حيث أن قيمة Prob(F-statistic) أقل من 0.05، إضافة إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لاقتراب قيمة معلمة Durbin-Watson من 2.

بتطبيق اختبار Wald لمعنوية المعلمات يمكن تحديد المعلمات التي تنتهي إلى الصفر، كما يوضحه الجدول:

الجدول رقم 09.04– تلخيص نتائج اختبار **Wald**

C10	**C9**	**C8**	**C7**	**C6**	**C5**	**C4**	**C3**	C2	**C1**	المعلمة
0.0205	0.4925	0.1443	0.5565	0.9164	0.2686	0.9021	0.3263	0.0399	0.6324	**prob**
C20	**C19**	**C18**	**C17**	**C16**	**C15**	C14	**C13**	**C12**	**C11**	المعلمة
0.1526	0.7021	0.3631	0.4796	0.4579	0.0732	0.0131	0.1137	0.8984	0.2553	**prob**
C30	C29	C28	**C27**	**C26**	C25	**C24**	**C23**	**C22**	**C21**	المعلمة
0.9162	0.0045	0.0082	0.5952	0.2002	0.0001	0.9188	0.7344	0.9627	0.5250	**prob**
C40	**C39**	C38	C37	**C36**	**C35**	**C34**	C33	**C32**	**C31**	المعلمة
0.0160	0.9060	0.0037	0.0351	0.6393	0.9498	0.5996	0.0434	0.0632	0.8373	**prob**
C50	**C49**	**C48**	**C47**	C46	**C45**	**C44**	**C43**	**C42**	**C41**	المعلمة
0.7220	0.7945	0.7984	0.0603	0.0211	0.4792	0.2775	0.6420	0.2019	0.0771	**prob**
C60	**C59**	C58	**C57**	**C56**	**C55**	**C54**	**C53**	**C52**	**C51**	المعلمة
0.6873	0.0548	0.0003	0.6680	0.3954	0.9512	0.8899	0.4496	0.5908	0.2333	**prob**

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج إيفيوز 10.

يتضح من خلال الجدول أن هناك العديد من المعلمات التي يمكن أن تنعدم وهي المعلمات التي يتحقق عندها الفرض الصفري لكون قيمة prob أكبر من 0.05 وهي المعلمات المبينة في الجدول بخط سميك، وبالتالي يمكن حذف المتغيرات المرتبطة بها من النماذج المقدرة، أما المعلمات التي لا يمكن أن تأخذ قيمة الصفر والتي تكون القيمة الاحتمالية عندها أقل من الصفر (قبول الفرض البديل بأنها لا تساوي الصفر) فلا يمكن الاستغناء عنها في النماذج، وعلى هذا الأساس تكون المعادلات النهائية كالآتي:

الجدول رقم 10.04– التحليل الاقتصادي للمعادلات النهائية بعد اختبار **Wald**

d(dgini)= -0.556737*d(dgini(-1)) + 0.481606*d(dtpm(-1))	المعادلة 01
معامل تصحيح حد الخطأ ليس سالبا ولا معنويا، كما انه يمكن أن ينعدم حسب اختبار Wald، وبالتالي لا توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المدروسة، والمطلوب النموذج المعبر عن العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي وهو ما لا تعبر عنه المعادلة لعدم وجود المتغير المعبر عن النمو الاقتصادي بين المتغيرات.	
d(dri)= -427.5987 *d(dgini(-1))	المعادلة 02
معامل تصحيح حد الخطأ ليس سالبا ولا معنويا، كما انه يمكن أن ينعدم حسب اختبار Wald، وبالتالي لا توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المدروسة، والمطلوب النموذج المعبر عن العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي وهو ما لا تعبر عنه المعادلة لعدم وجود المتغير المعبر عن النمو الاقتصادي بين المتغيرات.	
d(dtcr)=0.556349*(dgini(-1)-0.0023*dri(-1)-1.8354*dtcr(-1)-2.4889*dtph(-1) +0.5634*dtpm(-1)+2.6834)= 0.000823*d(dri(-1))+0.000745*d(dri(-2)))+0.528859*d(dtph (2))	المعادلة 03
معامل تصحيح حد الخطأ ليس سالبا ولا معنويا، وبالتالي لا توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المدروسة، في حين أنه توجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات حيث: النمو الاقتصادي ممثلا بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي يتأثر بتوزيع الدخل الوطني ممثلا بالدخل الشخصي للفرد ومعدل الفقر البشري وفي ذات الاتجاه، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في الدخل الشخصي بتأخر فترة زمنية واحدة أو بتأخر فترتين أو في معدل الفقر البشري بتأخر فترتين، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للفترة الحالية بالمقدار 0.000823% بالنسبة للأول و0.000745% بالنسبة للثاني و0.528859% بالنسبة الثالث، وهي نسبة ضعيفة جدا تكاد تكون منعدمة بالنسبة لتأثير الدخل الشخصي على النمو الاقتصادي، وهي تتفق مع المنهج الحديث الذي ينص على أن التفاوت في توزيع الدخل الوطني والمعبر عنه هنا بتراجع الدخل الشخصي للفرد يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي بتراجعه والعكس بالعكس، إلا أن تأثير معدل الفقر البشري على النمو الاقتصادي يتفق مع المنهج الكلاسيكي الذي يعتبر أن التفاوت في التوزيع المعبر عنه هنا بتزايد معدل الفقر البشري يساهم في دفع النمو الاقتصادي فمع تزايد النمو السكاني تصبح الحاجة أكبر للتراكم الرأسمالي في يد الأقلية لتوسيع الطاقة الإنتاجية اللازمة لدفع النمو الاقتصادي.	
d(dtph)= 0.514170*(dgini(-1)-0.0023*dri(-1)-1.8354*dtcr(-1)-2.4889*dtph(-1)+0.5634* dtpm (-1) + 2.6834) -0.171147 *d(dgini(-1)) + 0.001073*d(dri(-1)) -0.340341*d (dtpm(-1))	المعادلة 04
معامل تصحيح حد الخطأ سالب و لكنه غير معنوي مما يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، في حين توجد علاقات قصيرة الأجل بين مؤشرات توزيع الدخل ومعدل الفقر إلا أن ما يهم في هذه الدراسة علاقة توزيع الدخل بالنمو الاقتصادي.	
d(dtpm) = -0.861018*d (dtpm(-1))	المعادلة 05
معامل تصحيح حد الخطأ ليس سالبا ولا معنويا، كما أنه يمكن أن ينعدم حسب اختبار Wald، وبالتالي لا توجد علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المدروسة، والمطلوب النموذج المعبر عن العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي وهو ما لا تعبر عنه المعادلة لعدم وجود المتغير المعبر عن النمو الاقتصادي بين المتغيرات، وبالتالي لا توجد علاقة في المدى القصير أيضا.	

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات السابقة.

مما يتضمنه الجدول يمكن الاستنتاج أنه لا توجد علاقة سببية طويلة الأجل بين توزيع الدخل الوطني بمختلف مؤشراته (معامل جيني، معدلي الفقر النقدي والبشري، والدخل الشخصي) ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017، بينما توجد علاقة قصيرة الأجل من توزيع الدخل الوطني معبرا عنه بالدخل الشخصي أو معدل الفقر البشري نحو النمو الاقتصادي وفي نفس الاتجاه، والتي يعبر عنها النموذج رقم 03.

2– تقييم صلاحية النموذج

تتم من خلال اختبار ما إذا كان النموذج المقدرة يعاني أحد مشاكل القياس التي تخل بفرضياته الأساسية، ومن خلال ما يتضمنه (الملحق رقم 04.04) يتضح الآتي:

– حسب اختبار جارك بيرا Jarque-Bera لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: بما أن قيمة الاحتمالية Prob أقل من 0.05 في النموذجين 2، و3 ما يعني قبول الفرض البديل القائل بأنه يوجد مشكل التوزيع غير الطبيعي للبواقي في النموذج، أما باقي النماذج 1، 4، و5 فقيمة Prob أكبر من 0.05 ما يعني قبول الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود مشكل التوزيع غير الطبيعي للبواقي في تلك النماذج.

– حسب اختبار الارتباط الذاتي للبواقي يتضح من الجدول أن قيم Prob أكبر من 0.05 عند مستويات التأخير الثلاث ما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

– باختبار مشكل التجانس يتضح من خلال الجدول أن قيمة Prob أكبر من 0.05 وبالتالي قبول الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

- حتى تكون السلسلة مستقرة يجب ان تخلو من جذر الوحدة، ويتضح من خلال الشكل الممثل للجذور القلوبية أنها كلها تقع داخل الدائرة وبالتالي فإن استقرارية السلسلة محققة.

المطلب الرابع– اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات في المدى الطويل باستخدام اختبار Toda And Yamamoto

إن اختبار السببية لجرانجر واختبار wald لا يصلحان في ظل السلاسل غير المستقرة أو المتكاملة من درجات مختلفة، وطالما أنه قد ثبت مسبقا بأن السلاسل المستخدمة هي متكاملة من الدرجة I(1)، وI(2) ستتم الاستعانة في تحديد العلاقة السببية طويلة الأجل باختبار Toda And Yamamoto الذي يعتمد على نموذج VAR.

أولا– تقدير نموذج augmented VAR واختبار صلاحيته

قبل تقدير النموذج حسب طريقة Toda & Yamamoto والمعروف بنموذج VAR augmented لابد من اتباع الخطوات التالية:

1– تقدير نموذج VAR الأولي: وذلك باتباع الخطوات التالية:

– تم سابقا اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، حيث وجد أن هناك سلاسل متكاملة عند الفرق الأول وأخرى متكاملة عند الفرق الثاني؛

– تحديد درجة التأخير المناسبة: وهي القيمة المقابلة لأدنى قيمة مثلى وهي 2 كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 11.04– نتائج تحديد درجة التأخير المناسبة للنموذج

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-791.3010	NA	8.62e+14	57.09293	57.47355	57.20929
1	-567.4661	303.7759	1.15e+10	45.67615	49.10182	46.72341
2	-448.8557	93.19389*	9.09e+08*	41.77540*	48.24611*	43.75356*

المصدر: مخرجات برنامج إيفيوز 10.

– تقدير نموذج VAR بالمتغيرات الأصلية (غير المستقرة) وهو حسب ما يوضحه (الملحق رقم 05.04) نموذج يحوي ثمانية نماذج فرعية بعدد المتغيرات المدروسة، تمثل المتغيرات الداخلية (التابعة) المتغيرات الأصلية (غير المستقرة)، وتمثل المتغيرات الخارجية (المستقلة) المتغيرات المدروسة بدرجة تأخير لفترة ولفترتين.

– للتأكد من صلاحية النموذج يجب التأكد من خلوه من المشاكل القياسية واستيفائه لكل الشروط، ومن بين أهم تلك الشروط أن يكون النموذج يتبع التوزيع الطبيعي ومستقر ككل وهو ما يؤكد (الملحق رقم 06.04)، حيث أن كل القيم الاحتمالية لاختبار جارك بيرا أكبر من 0.05 وبالتالي قبول الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود مشكل التوزيع غير الطبيعي للبواقي، كما أن الجذور القلوبية كلها تقع داخل الدائرة ما يعني استقرارية السلسلة.

2– تقدير نموذج augmented VAR: لابد من تحديد أعلى رتبة استقرار بين مختلف المتغيرات ودرجة الإبطاء المناسبة من خلال نموذج VAR وهو ما تم تحديده سابقا، بحيث وجد أن أعلى رتبة استقرار بين مختلف المتغيرات هي 2، ودرجة الإبطاء (التأخر) المناسبة هي 2.

من ثم يتم إضافة كل المتغيرات بإبطاء هو $(k+d_{max})$، حيث: k درجة الإبطاء المناسبة وهي 2، وd_{max} أعلى رتبة استقرار بين المتغيرات وهي 2، وبذلك تصبح درجة الإبطاء الجديدة هي 4.

بعد تقدير النموذج الجديد وفق VAR كما يوضحه (الملحق رقم 07.04) بإبطاء قدره 4 درجات يتضح أن هناك ثمانية نماذج فرعية تعبر عن العلاقة طويلة الأجل بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

يتضح من خلال اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي للبواقي الموضح في (الملحق رقم 08.04) أن كل القيم الاحتمالية أكبر من 0.05 ما يعني قبول الفرض الصفري بأنه لا يوجد مشكل التوزيع غير الطبيعي للبواقي، كما أن النموذج مستقر لوقوع كل الجذور القلوبية داخل الدائرة، مما يعني خلو النموذج المقدر من أهم مشاكل القياس.

ثانيا– اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل

بعد تقدير النموذج ما يهم هو اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات، وتحديد اتجاهها وسيتم ذلك باستخدام اختبار VAR Granger Causality، والجدول التالي يلخص نتائج الاختبار:

الجدول رقم 12.04– تلخيص نتائج اختبار العلاقة السببية بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي

المعادلة	المتغيرات المستقلة المسببة للمتغير التابع بناءا على prob (Chi-sq)
cho=f(gini, idh, p_gdp, ri, tcr, tph, tpm)	المتغير الوحيد المعنوي هو tcr لأنه الوحيد الذي عنده تكون القيمة الاحتمالية لChi-sq أقل من 0.05، ما يعني وجود علاقة سببية من معدل النمو الاقتصادي الحقيقي إلى توزيع الدخل معبرا عنه بمعدل البطالة.
gini =f(cho, idh, p_gdp, ri, tcr, tph, tpm)	المتغيرات الوحيدة المعنوية هي idh وri لأنهما الوحيدان اللذان تكون القيمة الاحتمالية عندهما أقل من 0.05، وبما ان المتغيرات المعبرة عن النمو الاقتصادي هنا tcr وp-gdp غير معنوية فإن ذلك يعني عدم وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى توزيع الدخل معبرا عنه بمعامل جيني في هذا النموذج.
idh =f(gini, cho, p_gdp, ri, tcr, tph, tpm)	كل المتغيرات المستقلة غير معنوية لأن كل القيم الاحتمالية أكبر من 0.05 وبالتالي لا توجد علاقة سببية من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع.
p_gdp =f(gini, idh, cho, ri, tcr, tph, tpm)	هناك ثلاث متغيرات لها قيمة احتمالية أقل من 0.05، وبالتالي فهي معنوية وتتمثل في gini وidh، وtph ما يعني وجود علاقة سببية من توزيع الدخل الوطني معبرا عنه بالمتغيرات المستقلة المعنوية الثلاث والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالمتغير التابع p_gdp
ri =f(gini, idh, p_gdp, cho, tcr, tph, tpm)	المتغير الوحيد المعنوي هو idh لأنه الوحيد الذي تكون القيمة الاحتمالية عنده أصغر من 0.05، أما باقي المتغيرات المستقلة ومن بينها المتغيرات المعبرة عن النمو الاقتصادي فهي غير معنوية ما يعني عدم وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي باتجاه توزيع الدخل معبرا عنه بالدخل الشخصي.
tcr =f(gini, idh, p_gdp, ri, cho, tph, tpm)	هناك متغيرين فقط معنويين لهما قيمة احتمالية أقل من 0.05، وهما ri وtpm ما يعني وجود علاقة سببية من توزيع الدخل الوطني معبرا عنه بالدخل الشخصي والفقر النقدي باتجاه النمو الاقتصادي معبرا عنه بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي
tph =f(gini, idh, p_gdp, ri, tcr, cho, tpm)	كل المتغيرات المستقلة غير معنوية لأن كل القيم الاحتمالية أكبر من 0.05 ما يعني عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والفقر البشري
tpm =f(gini, idh, p_gdp, ri, tcr, tph, cho)	كل المتغيرات المستقلة غير معنوية لأن كل القيم الاحتمالية أكبر من 0.05 ما يعني عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والفقر النقدي

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات (الملحق رقم 09.04).

من خلال معطيات الجدول يمكن استخلاص الآتي:

1– **تأثير توزيع الدخل على النمو الاقتصادي:** هي النماذج التي تكون فيها المتغيرات المعبرة عن توزيع الدخل (gini أوcho أوidh أوri أوtph أوtpm) متغيرات مستقلة ومعنوية، وأحد المتغيرات المعبرة عن النمو الاقتصادي (tcr أوp_gdp) المتغير التابع، أي النماذج رقم 4 و6، والتي يلاحظ فيها وجود أكثر من متغير مستقل معنوي مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل لتأثير توزيع الدخل الوطني على النمو الاقتصادي في الجزائر ذلك أنه:

– معامل جيني يؤثر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ إن الزيادة أو النقصان في معامل جيني ماهي إلا تعبير عن الزيادة في حدة التفاوت أو التحسن في عدالة التوزيع، وحسب النظرية الاقتصادية فإن حالة العدالة أو التفاوت تعتبر عاملا مؤثرا في النمو الاقتصادي بمختلف مؤشراته، إما من خلال المنهج الكلاسيكي الذي يرى بأن التفاوت محفز للنمو الاقتصادي، وذلك بزيادة الادخارات لدى الأغنياء الذين يمتازون بارتفاع الميل الحدي للادخار، ومن ثم استمرار تلك الادخارات التي تستخدم في العملية الاستثمارية النافعة للتنمية الاقتصادية مما يساهم في تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل، وإما من خلال المنهج الحديث الذي قدم حججا تفند

رأي الكلاسيك مقرا بأن التفاوت في توزيع الدخل يعيق النمو الاقتصادي، وأن تعزيز العدالة من شأنه المساعدة في استمرار واستقرار النمو الاقتصادي مستقبلا، وذلك نظرا لزيادة أهمية رأس المال البشري عن المادي من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الاختلال في توزيع الدخل عادة ما يؤدي إلى احتجاجات اجتماعية وعدم استقرار أمني، ما يؤثر سلبا في الاستثمار والنمو الاقتصادي ما يدفعهم لضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية قبل النمو السريع.

– مؤشر التنمية البشرية يؤثر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ فمؤشر التنمية البشرية عبارة عن مقياس أممي يسعى للكشف عن مستوى الرفاهية التي تعيشها الأمم، حيث يعبر تحسن المؤشر عن تحسن عدالة التوزيع بتحسن الأوضاع المعيشية (تحسن مدى الحياة ومتوسط الدخل الفردي وتوفر المستوى المعيشي اللائق) مما يعني انتقال جزء من الطبقات الدنيا إلى مستوى أحسن تكون فيه قادرة على المساهمة في عملية التنمية مستقبلا وخلق قيمة مضافة أكبر في الاقتصاد، وبالتالي تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني تحسن النمو الاقتصادي، والعكس بالعكس.

– مؤشر الفقر البشري يؤثر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ للفقر عدة أبعاد منها فقر الدخل وفقر القدرات الذي يكمل الجانب المادي للمعنى الأول والذي يقاس بمؤشر الفقر البشري الذي يعبر عن الحرمان من حيث الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية إضافة إلى الاستبعاد الاجتماعي. وهو ما يقترن ويعبر عن حالة التوزيع السائدة في البلاد، وفي ظل ارتفاع مؤشر الفقر البشري فإن ذلك يعني حرمان طبقة أكبر من المساهمة في العملية التنموية. ما يعني انخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي أو حتى بقائه على مستواه، ومع التزايد المستمر للسكان فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سيتأثر سلبا.

– الدخل الشخصي يؤثر في معدل النمو الحقيقي؛ يعبر الدخل الشخصي عن نصيب الفرد من الدخل الوطني المتاح، وكلما تحسن هذا المقدار يصبح الفرد بعد تلبية حاجاته الاستهلاكية الأساسية قادرا على توجيه جزء من دخله الشخصي إما للادخار أو الاستثمار مما يساهم في خلق قيمة مضافة جديدة في الاقتصاد تترجم بالزيادة في الناتج المحلي الحقيقي ومنه دعم النمو الاقتصادي الحقيقي في البلاد.

– معدل الفقر النقدي يؤثر في معدل النمو الحقيقي؛ الفقر النقدي أو ما يعرف بفقر الدخل ما هو إلى ترجمة للحرمان المادي لطبقة من المجتمع من ثمار النمو الاقتصادي المحقق، ويعني ارتفاع معدلات الفقر النقدي وجود طبقة أكبر من المجتمع تنخفض عندها مستويات الدخل والمعيشة مما يساهم في تدهور حالتهم الصحية وانخفاض انتاجيتهم الاقتصادية ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والعكس بالعكس.

2– تأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل الوطني: هي النماذج التي تكون فيها أحد المتغيرات المستقلة المعبرة عن النمو الاقتصادي (tcr أو p_gdp) معنوية كي تؤثر في المتغير التابع المعبر عن توزيع الدخل (gini أوcho أو idh أو ri أو tpm)، وهو ما يتحقق في النموذج الأول فقط. بحيث وجد أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يؤثر في معدل البطالة؛ يمكن تفسير ذلك بأن أي تغير في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية ينصرف إلى التأثير في نصيب مختلف عوامل الإنتاج المساهمة فيه، ومن بين تلك العوامل قوة العمل وبالتالي التأثير في حجم البطالة التي تعتبر من الدلائل على عدالة توزيع الدخل الوطني، فالمجتمع الذي يعاني من معدلات البطالة المرتفعة بلاشك أنه يعاني من التفاوت.

المبحث الثالث– إشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر خلال فترة الدراسة

يعدّل النمو الاقتصادي هيكل الاقتصاد عامة، إلا أنه وحده لا يكفي لتحقيق الرفاه الاجتماعي، وإنما لابد وأن يرتبط بعدالة التوزيع حتى تصل ثماره لجل طبقات المجتمع، ومن هنا يعتبر النمو المحابي للفقر أو ما يعرف بالنمو الشامل أو النمو الاحتوائي، أحد المفاهيم الحديثة التي تنص على ضرورة دعم النمو الاقتصادي بطريقة تحتوي الطبقات محدودة الدخل لتساعدهم على الخروج من فقاعة الفقر، وبتطبيق هذا المفهوم على الاقتصاد الجزائري يتضح الآتي:

المطلب الأول– واقع محاباة النمو الاقتصادي للفقر في الجزائر

هناك العديد من المقاربات والمؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد مدى محاباة النمو الاقتصادي للفقر، ونظرا لقلة الإحصائيات المتوفرة سيتم الاعتماد في تحديد محاباة النمو للفقر في الجزائر على تحليل مايلي:

أولا– منحنى أثر النمو CIC

نظرا لعدم إمكانية الحصول على الأجزاء المئوية للدخل في الجزائر لمختلف سنوات الدراسة سيتم الاعتماد لتحليل أثر النمو على الأجزاء العشرية للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية الناجمة عن المسوحات التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء للسنوات 1988، 1995، 2000، 2011، والتي تمكن من حساب معدل نمو الاستهلاك الذي يمكنه تعويض معدل نمو الدخل لكل فئة عشرية، وذلك باستخدام المعادلة المذكورة سابقا:

$$g_{t(p)} = \left(\frac{Yt(p)}{Yt-1\ (P)}\right) - 1$$

حيث يكون النمو محابيا للفقراء في الحالات التي يكون فيها هذا المعدل موجبا تماما، لذلك سيتم التمثيل البياني لمعدل نمو الاستهلاك بعد حسابه في الجدول التالي:

الجدول رقم 13.04– حساب معدل النمو التراكمي للأعشار في الجزائر خلال السنوات 1988، 1995، 2000، و2011

الأعشار	معدل نمو الانفاق للفترة 1988– 1995	معدل نمو الانفاق للفترة 1995– 2000	معدل نمو الانفاق للفترة 2000– 2011
D_1	3.96	0.82	2.23
D_2	3.99	0.70	2.14
D_3	4.09	0.56	2.23
D_4	4.04	0.57	2.06
D_5	4.15	0.56	2.02
D_6	4.22	0.48	2.08
D_7	4.29	0.50	1.92
D_8	4.28	0.43	1.98
D_9	4.21	0.41	1.96
D_{10}	3.00	0.61	1.66

* تم حساب معدل النمو من خلال معادلة نمو الاستهلاك المذكورة سابقا.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على المعادلة السابقة والاحصائيات الواردة في المسوح الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول أن معدل نمو الدخل معبرا عنه بمعدل نمو الاستهلاك كان موجبا تماما لكل الأعشار وطوال الفترة المدروسة ضمن الجدول، ما يعني ان النمو الاقتصادي يعتبر محابيا للفقراء وفقا لهذا المؤشر، وهو ما يؤكده منحنى نمو الاستهلاك التالي:

الشكل رقم 03.04– منحنيات أثر نمو الاستهلاك/ الدخل في الجزائر للفترة 1988– 2011

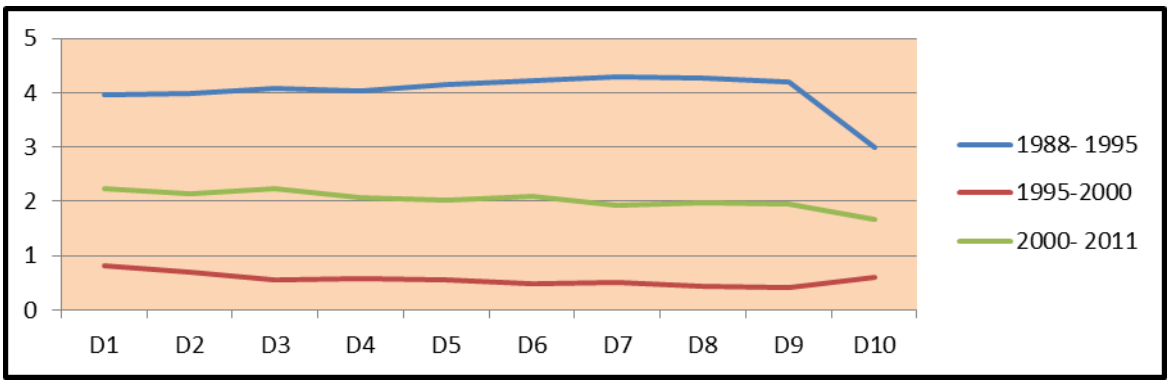

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

يتضح من خلال التمثيل البياني للدالة المعبر عنها بالمعادلة السابقة ($g_{t(p)}$: معدل نمو الانفاق الاستهلاكي لكل عشير)، أن المنحنى الناجم يقع في الجزء الموجب من المعلم، ما يعني ان معدل نمو الانفاق الاستهلاكي المعبر عن معدل نمو الدخل هو موجب لكل الفئات العشرية وطوال الفترة 1988– 2011، ما يعني أن النمو الاقتصادي محابيا للفقراء في الجزائر خلال تلك الفترة وحسب المؤشر المدروس للقياس والاحصائيات المعتمدة.

ثانيا– المقارنة بين معدل النمو الفعلي والمشاهد

يعبر النمو الاقتصادي عن تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي/ الدخل الوطني، والذي ينصرف إلى تطور متوسط الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية (معدل النمو المشاهد)، لكن توزيع هذا النمو يختلف بين كل عشير وآخر، حيث أن الزيادة في معدل النمو المشاهد المترجم بالزيادة في معدل النمو الاقتصادي تعني ظاهريا أن هناك تحسنا في الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي تحسن توزيع الدخل إلا أنه ضمنيا فإن استفادة كل عشير تختلف عن الآخر، وبالتالي يمكن تحليل محاباة النمو الاقتصادي للفقر في الجزائر من خلال تحليل ما يتضمنه الجدول التالي:

الجدول رقم 14.04– معدلي النمو المشاهد والفعلي في الجزائر خلال السنوات 1988، 1995، 2000، و2011 (مليار دج)

السنوات	1988	1995 –1998		2000 –1995		2011 –2000	
الأعشار	متوسط الإنفاق 1988	متوسط الإنفاق 1995	معدل النمو الفعال**(%)	متوسط الإنفاق 2000	معدل النمو الفعال**(%)	متوسط الإنفاق 2011	معدل النمو الفعال**(%)
العشير الأول	5.35	26.58	3.96	48.50	0.82	157.10	2.23
العشير الثاني	8.21	41.02	3.99	70.00	0.70	220.20	2.14
العشير الثالث	10.24	52.18	4.09	81.50	0.56	263.70	2.23
العشير الرابع	12.34	62.24	4.04	98.30	0.57	301.70	2.06
العشير الخامس	14.20	73.19	4.15	114.30	0.56	345.70	2.02
العشير السادس	16.51	86.24	4.22	127.90	0.48	394.70	2.08
العشير السابع	19.33	102.27	4.29	153.50	0.50	449.20	1.92
العشير الثامن	23.37	123.48	4.28	177.10	0.43	529.20	1.98
العشير التاسع	30.24	157.74	4.21	222.90	0.41	661.00	1.96
العشير العاشر	67.65	270.87	3.00	437.40	0.61	1167.20	1.66
متوسط الإنفاق	207.41	995.85	----	1531.40	---	4489.50	---
النمو المشاهد*(%)	--	3.80		0.53		1.93	
النمو الفعلي***(%)	--	4.02		0.56		2.03	

* – **معدل النمو المشاهد**= معدل نمو إجمالي الإنفاق الاستهلاكي بين السنوات= (الإنفاق الاستهلاكي سنة المقارنة– الإنفاق الاستهلاكي سنة الأساس)/ الإنفاق الاستهلاكي سنة الأساس.

** – **معدل النمو الفعال**= (متوسط إنفاق العشير سنة المقارنة– متوسط إنفاق العشير سنة الأساس)/ متوسط إنفاق العشير سنة الأساس.

*** – **معدل النمو الفعلي**= متوسط معدل النمو الفعال.

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الاحصائيات الواردة في المسوح الاقتصادية للديوان الوطني للإحصاء للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011.

يتضح من خلال تحليل بيانات الجدول أن:

1– بالنسبة لمعدل النمو المشاهد: بلغ إجمالي متوسط الإنفاق سنة 1988 مايعادل 207.41 مليار دج ليرتفع سنة 1995 إلى 995.85 بمعدل نمو (مشاهد) 3.80%، في حين أنه سنة 2000 بلغ 1531.40 مليار دج، بمعدل نمو 0.53% عن سنة 1995، ليصل سنة 2011 إلى 4489.50 مليار دج بمعدل نمو 1.93% عن سنة 2000، ومعدلات النمو المشاهد الإيجابية تلك إنما تدل على أن الإنفاق الاستهلاكي للعائلات قد تحسن ولو بنسب متذبذبة بين العشرية والأخرى، ما يعني إجمالا أن هناك استفادة من النمو الاقتصادي بين جل طبقات المجتمع كان أقصاها سنة 1995، لتتراجع قليلا سنة 2000 ثم تعود للانتعاش سنة 2011.

2– بالنسبة لمعدل النمو الفعلي: بلغ معدل النمو الفعلي 4.02% سنة 1995 مقارنة بسنة 1988، 0.56% سنة 2000 مقارنة ب1995، 2.03% سنة 2011 مقارنة ب2000، ما يعني كذلك أن جل طبقات المجتمع قد استفادت من النمو الاقتصادي بنسبة أعلى سنة 1995، ثم تراجعت سنة 2000 لتعود للتحسن سنة 2001 ومن أهم ما يمكن ملاحظته أن معدل النمو الفعلي خلال السنوات 1995، 2000، و2011 يفوق معدل النمو المشاهد نسبيا ب0.22، 0.03، و0.1% على الترتيب، ما يعني مبدئيا أن النمو كان محابيا للفقراء ولو بنسبة ضئيلة تباينت بين العشرية والأخرى كنتيجة لتباين معدلات النمو الاقتصادي.

3– بالنسبة لمعدل النمو الفعال: يترجم معدل النمو الفعال مقدار استفادة كل عشير من النمو، ومما يتضمنه الجدول السابق يمكن استنتاج الجدول التالي:

الجدول رقم 04.15– معدل الفعال بين الفئات الفقيرة والغنية في المجتمع الجزائري خلال السنوات 1995، 2000، و2011 (%)

الفئات الإنفاقية	معدل النمو الفعال للطبقات الفقيرة			معدل النمو الفعال للطبقات الغنية		
	50% الأفقر	20% الأفقر	10% الأفقر	50% الأغنى	20% الأغنى	10% الأغنى
1995	20.23	7.95	3.96	32.00	7.21	3.00
2000	3.21	1.52	0.82	2.43	1.02	0.61
2011	10.68	4.37	2.23	9.60	3.62	1.66

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

يتضح من الجدول أنه بالرغم من التقارب النسبي بين معدلات النمو الفعال للطبقات الغنية والفقيرة في المجتمع الجزائري خلال السنوات 1995، 2000، و2011، إلا أنه يمكن القول أن معدل النمو في الإنفاق الاستهلاكي للطبقات الفقيرة أكبر نسبيا منه في الطبقات الغنية، فمعدل النمو الفعال لأفقر 50، و20، وحتى10% من السكان أكبر من معدل نمو إنفاق ال50 و20 وحتى ال10% الأغنى في المجتمع الجزائري بنسب ضعيفة، مما يدل على أن الطبقات الأفقر في المجتمع قد استفادت من النمو بصورة أكبر نوعا ما من نظيرتها الأغنى، مما يدل على أن النمو الاقتصادي كان محابيا للفقراء ولو بصورة نسبية ذلك أن بعضا من ثمار النمو تمكنت من الوصول إلى الطبقات محدودة الدخل، ما يعني بدوره أن النمو الاقتصادي في الجزائر ساهم بطريقة ما في التقليل من الحدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني من خلال تحسن إنفاق الفئات الفقيرة في المجتمع بصورة أحسن نسبيا من إنفاق الفئات الغنية، وتعود النسبية من جهة إلى الفرق الضعيف بين معدلي النمو الفعال لكل عشير فقير مع نضيره الغني، ومن جهة أخرى إلى أن نصيب الأغنياء لازال أكبر بكثير من نصيب الفقراء، ومن جهة ثالثة فإن هاته المحاباة يمكن إرجاعها في الأساس إلى الجهود المبذولة من خلال آليات إعادة توزيع الدخل المنتهجة لصالح الفقراء والمتمثلة خاصة في التوسع في الإنفاق العام من خلال التحويلات الاجتماعية، وليس عن أثر الاتجاه للأسفل لثمار النمو.

ثالثا– مؤشر النمو الداعم للفقراء ICPP

على أساس مقاربة المرونات يمكن تحديد محاباة النمو الاقتصادي للفقر من خلال حساب مؤشر النمو الداعم للفقراء ICPP لكاكواني وبرنيا (2001)، والذي يحسب بالمعادلة التالية: $ICPP= \delta/\eta$

اعتمادا على البيانات المذكورة في الفصل الثالث والمتعلقة بالنمو الاقتصادي، معامل جيني، ومعدلات الفقر النقدي والبشري، وبعد حساب التغير النسبي في مختلف تلك المتغيرات من أجل تحديد المرونات الجزئية η، ϑ، k، يمكن حساب مرونة الفقر الكلية للنمو الاقتصادي δ والمعبر عنها بالعلاقة: $\delta= \eta+\vartheta \times k$ وذلك على أساس الفقر النقدي ثم الفقر البشري، وهو ما يوضحه بالتفصيل (الملحق رقم 04. 10)، والذي يتضح من خلاله أن مؤشر النمو المحابي للفقراء (ICPP= 2) أكبر من الواحد الصحيح ما يعني أن النمو الاقتصادي في الجزائر كان محابيا للفقراء وبشدة حسب هذا

المؤشر طوال الفترة 1988– 2017، وهو ما يتوافق وفرضية سيمون كوزنتس التي تنص على أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل يكون مفيدا لتقليص التفاوتات وتقارب توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، والتقليل من حدة الفقر، إلا أنه لا يتوافق تماما وواقع معطيات الاقتصاد الجزائري طوال الفترة المدروسة، وذلك للعديد من الأسباب من بينها: معدلات النمو المتدنية وحتى السلبية المحققة خاصة خلال فترة العشرية السوداء، الارتفاع في معدلات الفقر بالرغم من تحسن النمو الاقتصادي في بعض السنوات، وانخفاض معدلات الفقر بالرغم من ارتفاع مستويات التفاوت في التوزيع في أحيان أخرى، وهو ما يثبته تحليل المرونات الجزئية التي تتأرجح بين السلب والإيجاب، مما يجعل شدة واتجاه العلاقة بين النمو والفقر والتفاوت تختلف بين السنة والأخرى، ويمكن تفسير ذلك الابتعاد عن الواقع إما بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل مرحلة من مراحل التنموية، أو بسياسة التوزيع المنتهجة من قبل واضعي السياسات والتي تارة تساهم وتارة تحول دون التوزيع العادل لثمار النمو على أفراد المجتمع الجزائري.

المطلب الثاني– عوائق النمو المحابي للفقراء في الجزائر

يعاني الاقتصاد الجزائري العديد من الثغرات التي تجعل محاباة النمو الاقتصادي للفقراء تحديا يصعب تحقيقه، تتمثل أساسا في تلك التشوهات التي تعانيها سياسة التوزيع، والتي تعتبر بدورها حلقة الوصل بين النمو الاقتصادي والفقر، مما يحول دون وصول ثمار النمو بشكل أفضل للطبقات الفقيرة في المجتمع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي في الجزائر لا ينساب نحو الأسفل، وفي ما يلي عرض موجز لأهم تلك العوائق:

أولا– العوائق المتعلقة بسياسة إعادة التوزيع

تتعلق أساسا بأدوات السياسة المالية التي تعتبرها الجزائر الأساس في إعادة توزيع الدخل، ويمكن تلخيصها في:

1– تركز الجزائر في إعادة توزيع ثمار النمو الاقتصادي على سياسة الإنفاق العام، حيث تتبع آليات قائمة على أساس التوسع في الإنفاق العام المعتمد بدوره على الريع البترولي، وهو ما يثير إشكالية اضمحلال هذه الآليات في حالة التقشف وتقييد الإنفاق الحكومي لانخفاض أسعار البترول،[1] وبالتالي فهي غير قادرة على مواكبة مختلف الظروف التي قد تواجه الاقتصاد كفترة الصدمة النفطية التي يعانيها مؤخرا والتي ألزمت الدولة بتبني سياسة التقشف؛

2– تعتبر كتلة الأجور من أهم بنود الإنفاق العام المستغلة في عملية إعادة توزيع الدخل وثمار النمو الاقتصادي في الجزائر، وبالرغم من الزيادات التي شهدها الحد الأدنى المضمون للأجر منذ سنة 1990 إلا أنها لم تكن كافية، والدليل على ذلك وجود فئات فقيرة في المجتمع، وذلك لعدم مواكبة تلك الزيادات لمعدلات التضخم السائدة، أي أنه مع الزيادة في الأجور الناجمة عن تحسن النمو الاقتصادي إلا أن القدرة الشرائية للمواطن تبقى منخفضة؛

[1]– الهواري بن لحسن، **التفاوت في توزيع الدخل وإشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06، جامعة تلمسان بالتعاون مع مجموعة البحث في الاقتصاد العمومي والجمعية الوطنية للمالية العامة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص: 138.

3– تعتمد السلطات الجزائرية على سياسة توزيعية تفتقر إلى التنوع والمرونة، حيث تركز بالأساس إما على زيادة الأجور، أو التحويلات الاجتماعية، وبالأخص التوسع في الإنفاق وتعزيز بند التحويلات الاجتماعية (خاصة في ظل الوفرة المالية المحققة منذ سنة 2000)، حيث وصلت نسبتها إلى حدود 13% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أظهرت دراسة المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية سنة 2005 ووزارة التشغيل والضمان الإجتماعي، أن غالبية الأسر الجزائرية تعتمد على الأجور والتحويلات مصدرا للدخل، حيث أن 74.32% من مجموع الدخول عبارة عن عوائد الأجور والتحويلات المنتظمة، وعوائد الأجور غير الدائمة، وذلك في حين أن هناك العديد من الأدوات الأخرى التي قد تكون أكثر فعالية في التقليل من حدة الفقر ودعم سياسة إعادة التوزيع من بين أهمها مؤسسات وأدوات التكافل الاجتماعي، وصيغ التمويل الإسلامي التي لطالما أثبتت نجاعتها في مواجهة الفقر؛

4– ترى الكثير من التوجهات الحديثة للدولة المعاصرة أن التحويلات الإجتماعية لا تعزز الاستهلاك الاجتماعي فحسب، بل هي استثمار في عملية اجتماعية أوسع نطاق تستهدف تكوين أفراد يتمتعون بمزيد من المهارات والقدرات الانتاجية.[1] في حين أنه في الجزائر رغم التكفل الكبير للدولة من خلال ميزانيتها بالطبقات محدودة الدخل من خلال ضخ أموال طائلة في بند التحويلات الاجتماعية إلا أن العائلة الجزائرية لازالت تعاني من صدمة تضخمية وعجز كبير في القدرة الشرائية ما أودى بها إلى حياة أكثر هشاشة وسط كثير من الأسر؛

5– تعتبر الضريبة من أهم أدوات إعادة التوزيع، والنظام الضريبي في الجزائر يفتقر إلى التنويع وكفاءة التحصيل، فمع أن نصيب الأغنياء من الدخل والإنفاق أكبر بكثير من نصيب الفقراء، إلا أن الجزائر لم تستطع بعد تطبيق بند الضريبة على الأملاك أو الثروة، التي لها أثر كبير في امتصاص جزء كبير من ثروة الأغنياء وتحويله إلى فقراء المجتمع.

ثانيا– العوائق المتعلقة بالنمو الاقتصادي

على ضوء تحليل هيكل الاقتصاد الوطني وهيكل توزيع الدخول خلال فترة الدراسة، يتضح أنه من بين أهم العوائق التي تحول دون انسياب النمو الاقتصادي إلى الأسفل، أو حتى تحقيق معدلات نمو أعلى يمكن ذكر الآتي:

1– **انتشار الفساد والبيروقراطية:** الفساد يغذي البيروقراطية، فهو يسبب عدم تكافؤ الفرص؛ الأمر الذي يؤدي إلى خيبة أمل الشعوب في المؤسسات السياسية ويوفر أرض خصبة لصعود قيادات سياسية شعبوية[2]، ما ينطبق على واقع الاقتصاد الجزائري الذي سجل ما بين 26 و35 نقطة مئوية طوال الفترة 2003– 2017 حسب مؤشر مدركات الفساد، وهي قيم ضعيفة جعلتها تتذيل الترتيب العالمي للدول حسب المؤشر. وذلك رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات الوطنية لمكافحته، والتي من بينها:

[1]– بلقاسم نويصر، كريمة حاتي، **واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 10، العدد 02، جامعة العربي التبسي بتبسة، الجزائر، 2017/06/30، ص: 359.

[2]-https://www.transparency.org/news/pressrelease/corruption_perceptions_index_2016_vicious_circle_of_corruption_and_FR, 13/01/2020, 19:47.

– المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 31 أكتوبر 2003؛[1]

– سن القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري والمحدد لتشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، نموذج التصريح بالممتلكات، كيفيات التصريح بالممتلكات من قبل الأعوان العموميين غير أولئك المنصوص عليهم في المادة 6 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته*؛[2]

– إنشاء مجلس المحاسبة وخلية معالجة المعلومة المالية والديوان الوطني لقمع الفساد والمفتشية العامة للمالية والهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 التي تتمحور مهامها حول اقتراح سياسات وتوجيهات وتدابير للوقاية من الفساد وإعداد برامج التوعية من مخاطره بالإضافة إلى جمع المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منه والتقييم الدوري للأدوات القانونية والاجراءات الإدارية ذات الصلة، حيث انضمت هذه الهيئة مؤخرا إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تأسست سنة 2008؛[3]

– تكييف قانون الإجراءات الجنائية وتوعية القضاة والطلبة وتكوينهم حول الرهانات التي تفرضها ظاهرة الفساد، وتبديد الأموال، واستغلال الأملاك العامة، ووسائل مكافحته.[4]

2– افتقار الاقتصاد الوطني للتنويع: حيث تعتبر سياسة التنويع من أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني وبالرغم من المساعي الجاهدة من أجل الإصلاح وتدعيم هاته السياسة، إلا أنها لم تتحقق بعد، نتيجة العديد من الأسباب التي من بين أهمها تدهور المناخ الاستثماري، ووجود العديد من العوائق كانتشار الفساد، البيروقراطية، تدهور البنية المؤسساتية والتحتية، كما أن النموذج الإنمائي المتبع في الجزائر يعتمد أساسا على الإنفاق العام من أجل حفز النمو الاقتصادي، والذي يتولد عن مصدر وحيد تقريبا وهو الريع البترولي، مما يعيق إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي السريع والتسبب في مستويات عالية من البطالة من جهة، ومن ناحية أخرى فكما هو معروف فإن الناشطين في هذا القطاع هم من الطبقات الغنية أو المتوسطة، وبالتالي سيستفيدون قبل الطبقات الفقيرة من ثمار النمو المحقق بفضل جهودهم أو رؤوس أموالهم المستثمرة في هذا القطاع.

3– صعوبة تحقيق الشمول المالي والاقتصادي في البلاد: يعد الشمول المالي والاقتصادي اللبنة الأساسية للنمو والتنمية الشاملين[5]، ويضمن وصول ثمار النمو للجميع، وهو ما يصعب الوصول إليه في الجزائر، وذلك راجع إلى:

---

[1]– الجريدة الرسمية، **المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2004.

*– القانون رقم 01/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والذي يهدف إلى: دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات.

[2]– وزارة العدل، **قانون رقم 01/06 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته** المؤرخ في 20 فيفري 2006، الطبعة الأولى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2006، ص: 03.

[3]– الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد، **الجزائر تنظم إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد**، متاح على الرابط:https://www.undp-aciac.org/arabic/resources/ac/news.aspx?nid=1128، 2018/09/13، 15:13.

[4]– ياسين بودهان، **تصنيف الجزائر في سلم الفساد تأكيد واستنكار**، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/1/29، 2018/09/13، 17:56.

[5]– **وزراء مالية أبيك: لابد للاقتصادات من زيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الشامل**، متاح على الرابط: http://arabic.news.cn/2018-10/18/c_137541549.htmÐ، 2019/11/07، 16:04.

1.3– عدم كفاية القفزة النوعية في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال: يعد التقدم التكنولوجي كفيلا بدفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، وكلما زادت مقدرة الأمة على الخلق والاستعمال كلما كانت أسرع في تحقيق النمو الاقتصادي ومنه الرفاه الاجتماعي، وبذلك تصل بذرة التكنولوجيا وثمار النمو الاقتصادي الناجم عنها لمختلف طبقات المجتمع مما يحقق الشمول المالي والاقتصادي في البلاد. ونظرا لمساعي الحكومة الجزائرية لتطوير هذا القطاع فقد عرفت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قفزة نوعية نوعا ما بعد صدور المرسوم الوزاري 98– 257 المؤرخ في أوت 1998 والذي أنهى احتكار الدولة لخدمات الأنترنت ليتزايد عدد مستخدميها بعد أن كان لا يتجاوز 150 ألف[1] سنة 2000، وبعد صدور القانون الخاص بالبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، واستقلالية سلطة الضبط وإنشاء بنك البريد في سنة 2000 تم تحويل وزارة البريد والمواصلات إلى وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إنشاء شركتين منفصلتين هما اتصالات الجزائر وبريد الجزائر، وإقامة سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.[2] ومن خلال سياسة الانفتاح والإصلاح الشامل التي انتهجتها الجزائر منذ 2001[*]، مهدت الطريق أمام المتعاملين الأجانب وشجعتهم على الاستثمار في القطاع، كما لعبت دورا هاما في تأمين المنافسة وتحسين الخدمات حيث تزايدت نسبة مستخدمي الأنترنت، وباتت الهواتف النقالة في متناول شريحة واسعة من المجتمع.[3]

بالرغم من تلك التطورات التي عرفتها الجزائر في مجال تنمية الاقتصاد الرقمي والسعي لتحقيق الشمول المالي والاقتصادي في البلاد، بالتركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والجهود المبذولة لتفعيل وسائل الدفع الإلكتروني في النظام المالي والمصرفي، إلا أن الواقع يشير إلى أن الجزائر تخلفت كثيرا في هذا المجال، وفي الحقيقة فالاقتصاد الجزائري قد تابع نموه من خلال إرهاق موارده الطبيعية الكبيرة دون أن يشكل التطور التقني عاملا محددا في استراتيجية التنمية، كما كشفت الهيئة التنظيمية للبريد والاتصالات في تقريرها السنوي لعام 2014.

2.3– عوائق الحصول على التمويل: يعتبر التمويل الأصغر من أفضل السبل لتحقيق الغايات الأساسية لتمويل الاسلامي المتمثلة في إعادة توزيع الدخل والفرص لا سيما أنه يلبي احتياجات الشرائح الفقيرة من السكان الذين هم خارج نطاق الحصول على الخدمات المالية الرسمية كما أنه يعمل على إدراجهم ضمن المستفيدين من هذا القطاع الهام والحيوي تحقيقا لما يعرف بمبدأ الشمولية المالية.[4]

---

[1] – M. LOUNIS, **Backbone national numérique sur câble fibre optique et faisceau hertzien d'Algérie télécom**, Séminaire régional sur l'accès hertzien mobile et fixe pour les applications large bande dans la région des Etats arabes, Co-organisé par UIT/BDT et Algérie télécom, Alger, Algerie, juillet 2006, P: 08.

[2] – الجزائر الإلكترونية 2013، متاح على الرابط: http://www.premier-ministre.gov.dz، 2013/06/30، 14:21.

[*] – تكمن الأهداف الأساسية لتلك الإصلاحات في: زيادة وتنويع عرض خدمات البريد والاتصالات، تحسين جودة الخدمات المعروضة والأسعار التنافسية، ترقية الخدمات المالية للبريد، تشجيع الادخار الوطني، توسيع تشكيلة الخدمات المعروضة، ترقية الاتصالات كقطاع أساسي للنمو في اقتصاد تنافسي. وتتمحور الأنشطة الأساسية المستهدفة في إطار البرنامج الحكومي في إعادة صياغة الإطار القانوني والتنظيمي، وفصل وظائف الاستغلال وإعداد سياسة قطاعية وكذلك وظائف التسوية، بالإضافة إلى خلق متعاملين متميزين لخدمات البريد والاتصالات، وترقية وتشجيع مساهمة القطاع الخاص، وكذا فتح رأس مال المتعامل التاريخي مع الاحتفاظ بخدمات البريد والهاتف على مستوى القطر الوطني وتطوير خدمات الأنترنت.

[3] – عباس لحمر، عمار طهرات، **واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل اندماجها في الاقتصاد الجديد**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2018، ص: 40.

[4] – عصام محمّد علي الليثي، **إنجاح الصيغ الاسلامية في التمويل الأصغر: مع الإشارة إلى تجربة بنك الأسرة (السودان)**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالتعاون مع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية بجدة، السعودية، 2013، ص: 01.

وفي الجزائر فإن التمويل الأصغر يعاني العديد من الثغرات سواءا على مستوى الجهة المقدمة والمتمثلة أساسا في البيروقراطية الإدارية، التعامل بالربا، الافتقار للمتابعة مما يزيد من احتمالية عدم القدرة على السداد، أو على مستوى القرض المصغر كعدم كفايته خاصة في حالة استيراد المواد الاولية الازمة للمشروع والتي تكون بأثمان باهضة، وهو ما يزيد من تحدي تحقيق الشمول المالي والاقتصادي في البلاد.

المطلب الثالث– مقترحات تفعيل النمو المحابي للفقراء في الجزائر انطلاقا من دعم النمو الاقتصادي

لقد أصبحت الحاجة أكثر إلحاحا في الآونة الأخيرة لإجراء إصلاحات جريئة ومستمرة لتحقيق النمو المحابي للفقراء، وهو ما يجب تبنيه ووضعه على رأس البرامج الإصلاحية في الاستراتيجية التنموية في الجزائر، التي باتت تعاني اختلالات هيكلية جذرية تحول دون تحقيق أهدافها التنموية المنشودة، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح الآتي:[1]

أولا– تنويع الاقتصاد الوطني وتوجيه النمو الاقتصادي نحو القطاعات المناسبة

وهو ما يستدعي تعبئة كل الطاقات وفي كل المناطق عير التراب الوطني، وتظافر جهود الدولة والأفراد على حد السواء لوضع تصور لتفعيل الإنتاج الوطني خارج المحروقات كي يساهم في تحقيق النمو، وفي رفع مستوى التراكم الضروري لتأمين عملية الاندفاع الدائم للاقتصاد الوطني، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح الآتي:

1– **تشجيع قطاع خاص حيوي لتحقيق نمو أعلى ووظائف أكثر**: فالقطاع الخاص قد ثبت علميا أنه إذا ما أعطي الثقة والأمان والتحفيز فإنه يعمل باندفاع لا مثيل له إلى جانب القطاع العام، وبذلك على السلطات المسؤولة إصلاح التشوهات في القطاعين العام والخاص وتعزيز الشراكة بينهما، فتهتم الحكومة بالتحفيز والمؤسسة بالإنتاج.

2– **التحول من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد أكثر تنوعا واستقرارا**: بإدخال إصلاحات هيكلية على بنية الاقتصاد الوطني للخروج من هاجس التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح الآتي:

1.2– **إصلاح العملية الإنتاجية**: وإعادة تنظيم عمليات الإنتاج وتمويله وإدارته والأساليب الفنية المتبعة، وبنائه على أسس تحفظ تأمين الترابط بين النشاطات الإنتاجية داخل الدولة، والقضاء على التمفصل القطاعي. وتوجيه المرفق الاقتصادي المتقدم للاضطلاع بدور متمم ومساعد لنشاط الاقتصاد التقليدي في الجزائر المعتمد على استخراج وتصدير البترول، وبذلك يتبرأ الاقتصاد من أن يكون أحادي التصدير وتبدأ القطاعات بالتفاعل فيما بينها، فما تنتجه الصناعة يوضع في خدمة الزراعة، وما تنتجه الزراعة يرى في القطاع الصناعي مجالا لتحويله إلى انتاج استهلاكي متنوع، وطبعا يؤدي قطاع الخدمات دور الوسيط الأساسي بينهما؛

[1]– استخلاص وتحليل الطالبة اعتمادا على النقاط الأساسية المستنبطة اعتمادا على:

– Jihad Azour, **Promoting the Inclusive Growth Agenda in the Arab Region**, 12 July 2018, Available on the link, https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/07/12/sp071218-promoting-inclusive-growth-agenda-in-the-arab-region, 25/08/2019, 15:14.

– https://www.lebarmy.gov.lb/ar/centent/الفقر–ظاهرة–اقتصادية–اجتماعية–مقلقة–هل–سلمت–منها–الدول–العربية؟, 04/01/2019, 10:41.

2.2– التأثير في عوامل الإنتاج: بتقليص عدم مرونة سوق العمل، تنمية تراكم رأس المال البشري، تسهيل حركة رؤوس الأموال بتحرير الاستثمار ووضع سياسات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، واستغلال غنى البلد بالموارد الطبيعية ووضع خطة لتقييم الموارد الناضبة وعدم استنزافها؛

3.2– إعادة تهيئة مناخ الاستثمار: بالسعي لتحقيق الاستقرار الكلي من خلال دعم الميزانية العمومية وضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، وضع جهاز دعم لإنتاج خدمات معرفية ترتبط بتطوير الصادرات والصناعة المحلية بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار وتطوير البنى التحتية ومراجعة القوانين المعرقلة للشراكة المحلية والأجنبية، وتسهيل الحصول على التمويل، المعلومات، والعقار الصناعي*، والتحول من الحماية والانغلاق إلى مزيد من الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي للتخفيف ما أمكن من هشاشة الاقتصاد المكشوف على الخارج.

ثانيا– تحقيق الشمولي المالي والاقتصادي

ويمكن تحقيقهما في الجزائر من خلال:

1– الاستفادة من تكنولوجيا الاعلام والاتصال: فالاستفادة من التكنولوجيا المالية يشكل أداة تمكين مهمة ويضمن وصول ثمار النمو الاقتصادي لجل طبقات المجتمع الجزائري. ومع تمحور موضوع القمة حول احتضان المستقبل الرقمي على المستوى العالمي، فمن واجب الحكومة الجزائرية مواكبة تلك التطورات والاستفادة منها قدر المستطاع لتسخير فرص شاملة لمختلف أفراد وأقاليم المجتمع الجزائري ولا يكون ذلك إلا من خلال تحسين وتطوير البنية التحتية لتحسين الإنتاجية وتعزيز الاتصال والقدرة التنافسية وخلق فرص عمل وتعزيز النمو الشامل؛

2– إزالة عوائق الائتمان: تعتبر عدم القدرة على تقديم الضمانات العائق الأساسي في حصول الطبقات محدودة الدخل على التمويل اللازم لمشاريعها المصغرة، ويعد دعم التمويل الأصغر والتمويل الجماعي من بين أهم المقترحات التي يمكن من خلالها تسهيل حصول الطبقات المهمشة في المجتمع الجزائري على التمويل اللازم حتى لا تمد يدها للغير، ومن بين المقترحات التي يمكن إدراجها في هذا المقترح:

1.2– دعم التمويل الأصغر: يبقى التمويل الأصغر المصدر الأساسي لمحدودي الدخل العاجزين على تقديم ضمانات للحصول على تمويل لمشاريعهم المصغرة، هاته الأخيرة التي تعتبر مصدرا لخلق فرص عمل لاعتمادها على العنصر البشري أكثر من التكنولوجيا. لذا لابد من دعم آلية التمويل الأصغر بشقيه التقليدي والإسلامي في الجزائر حتى تتمكن جل الطبقات المحدودة الدخل من إقامة مشاريع تعيل بها عوائلها وتساهم بها في تحقيق النمو الاقتصادي مع مرور الوقت، مع ضرورة المتابعة والمراقبة قبل وأثناء وبعد عملية التمويل؛

* – وقدتم فعلا اتخاذ تدابير وإجراءات تشريعية وتنظيمية بغرض حل مشكل العقار باعتباره يشكل العقبة الرئيسية التي تعترض طريق الاستثمار من بين أهمها: إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، تشكيل لجنة المساعدة على اختيار المواقع وترقية الاستثمار وضبط العقار، تحديد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للملكيات الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، اتخاذ تدابير جديدة فيما يخص العقار الموجه للاستثمار.

2.2– استخدام التمويل الجماعي كأداة مبتكرة للتمويل: التمويل الجماعي[*] عبارة عن آلية تمويل للمشروعات تسمح بتجميع مبالغ مالية من العديد من الأفراد، في شكل استثمارات أو قروض أو مكافآت أو تبرعات.[1] ويعتبر أحد أشهر الطرق المستخدمة هذه الأيام لجمع المال بطريقة سريعة، من ذوي الدخل المتوسط لتمويل المشاريع أو المنتجات الجديدة، وفي المقابل يكون الممولين أول من يستلمون المنتج أو يتلقون مقابل آخر على ذلك.[2]

يوفر التمويل الجماعي أساليب وأدوات لمعاملة مالية تقوم على إلغاء الوسطاء، مما يساهم في إقامة علاقة مباشرة وشفافة بين حاملي المشاريع والمساهمين.[3] وبعد الاختيار الأولي للمشروعات من قبل منصات التمويل الجماعي يتم عرض حيثيات المشروعات المؤهلة عبرها، ومن ثم جمع الأموال اللازمة للتمويل. ليتم بعد إتمام جمع الأموال تنفيذ المشروع، وتتحصل المنصات على علاوة تتراوح عادة ما بين 5 و8%، ومن ثم تسديد القروض وعوائد الأوراق المالية بما يتوافق والشروط المتفق عليها في إطار الحصول على التمويل اللازم.[4] وقد ساهم الاهتمام بالتمويل الجماعي في توفير أزيد من مليون جنيه استرليني سنة 2016.[5] وبذلك يعتبر من بين أهم الآليات التي تعزز التكافل الاجتماعي في المجتمع وتسمح بتحقيق الترابط بين أفراده، وانتقال الأموال من الفئات الغنية والمتوسطة فيه إلى الفئات الفقيرة. لذا لابد من قيام السلطات الجزائرية بالقيام بإجراءات تدخلية على صعيد السياسات للاستفادة من المزايا التي يحققها بغية تجميع الموارد المالية الضرورية لتمويل أصحاب الأفكار والمؤسسات الصغيرة التي تجد عوائق في الحصول على الأموال من مصادرها التقليدية، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح الآتي:

- دراسة مسببات النجاح الذي حققته التجارب الرائدة في هذا المجال على المستوى العالمي، كالولايات المتحدة الاتحاد الأوربي، وسلطنة لندن الكبرى، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان؛
- التوعية التحسيسية للمواطنين بالأهمية المتزايدة للتمويل الجماعي الذي يقوم على أساس المشاركة والتفاعل؛
- وضع لوائح قانونية مؤطرة لأنشطة التمويل الجماعي، تضمن الحماية لأطرافه (المستثمرين وأصحاب المشاريع والأفكار) لضمان ثقة المواطنين، وذلك في إطار المبادرات والمجهودات التي تبذلها السلطات لتحقيق الشمول المالي خاصة لدى أصحاب المشاريع المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشباب حاملي المشاريع المبتكرة؛

---

[*]– أول حدث لظهور ظاهرة التمويل الجماعي كان سنة 1997، عندما قامت مجموعة من المعجبين بحشد الاموال لصالح فرقة موسيقية من أجل القيام بجولة من خلال 23 منصة عبر الأنترنت، لكن أول ظهور للمصطلح كان سنة 2006، وفي دراسة قام بها الموقع CrowdSourcing.org، فقد ارتفع عدد منصات التمويل الجماعي من 450 منصة في أفريل 2012 إلى 536 في ديسمبر 2012، كما أن المبالغ المستثمرة ارتفعت من 530 مليون دولار سنة 2009 إلى 2.8 مليار دولار سنة 2012، لتصل إلى 5.1 مليار دولار سنة 2013 في جميع أنحاء العالم.

[1]– https://www.moneyadviceservice.org.uk/en/articles/crowdfunding--what-you-need-to-know, 27/07/2020, 20:20.

[2]– http://www.oceanx.sa/blog/2016/٧/08/لمشروعك-المال-لجمع-بديلة-طرق, 25/11/2019, 17:01.

[3]– وزارة الاقتصاد والمالية، **مذكرة تقديمية لمشروع القانون المتعلق بالتمويل التعاوني**، مديرية الخزينة والمالية الخارجية بالدار البيضاء، المغرب، 2018/03/02، متاح على الرابط: http://www.sgg.gov.ma/portals/0/AvantProjet/164/Avp_loi_15.18_Ar.PDF، 2019/11/25، 17:27.

[4]– عبد الحكيم عمران ، مصطفى قريد، **منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات: عرض تجربة سلطنة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، المركز الجامعي بتمنراست، الجزائر، 2018، ص ص: 296– 297.

[5]–https://www.semanticscholar.org/paper/Matching-the-crowd-Combining-crowdfunding-and-to-Baeck Bone/fed684e7d45035c60519c39336f5b64401d49a4f#paper-header, 27/07/2020, 21:15.

– وضع إطار تنظيمي فاعل لتنظيمه، يتكون من: **إدارة مستقلة تمثل الهيئة الإدارية العليا** وطنيا لإدارة التمويل الجماعي تعمل على توجيه صناديق فرعية موضوعة على مستوى الولايات وعلى مستوى كل من المناطق الريفية والحضرية، فتح **منصات للتمويل الجماعي** بمختلف أنواعه، والاعلام والنشر الواسع النطاق لها خاصة في ظل الانتشار المذهل للأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، **والممولين من السكان والجمعيات**.

– الاعتماد على المنصات المفتوحة في جمع التبرعات لتجسيد مشاريع خيرية لصالح الفئات المحرومة من المجتمع؛

– تشجيع المشاركة المجتمعية الواسعة للمواطنين على مستوى كل من المناطق الريفية والحضرية على اقتراح وتخطيط وتكويل المشروعات العمومية مما قد يتسبب في إقامة مشاريع تتوافق ورغبات المواطنين.

ثالثا– الحكامة المحابية للفقراء

تعرف الحوكمة حسب تقرير البنك الدولي الصادر سنة 1992 بأنها:[1] "عملية التسيير والإصلاح المؤسساتي المتعلق بالإدارة، واختيار السياسات، وتحسين مستوى التنسيق، وتقديم الخدمات في المرافق العمومية، باستخدام الأساليب السليمة، وروح المسؤولية، والشفافية، للوصول إلى الأهداف والنتائج المسطرة، وتحقيق التنمية المستدامة". ويعني تبني مبادئ الحوكمة في الجزائر تحقيق العديد من النقاط الإيجابية في صالح الاقتصاد الوطني، والتي من بين أهمها الرشادة في الحكم، والقضاء على الفساد الذي ينخر الهيكل المؤسساتي العمومي الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الجزائري. والشكل التالي يبين تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر التي وضعها خبراء البنك الدولي على رأسهم دانيال كوفمان، وآرت كراي، في ستة مؤشرات فرعية بحيث كل مؤشر منها يقيس بعدا معينا للحوكمة، وتتراوح قيمته في المجال [2.5- 2.5+]، وتتمثل تلك المؤشرات في:[2] الصوت والمسائلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، قواعد القانون، ومكافحة الفساد، وقد تطورت في الجزائر على النحو التالي:

الشكل رقم 04.04– تطور مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة 1996– 2017

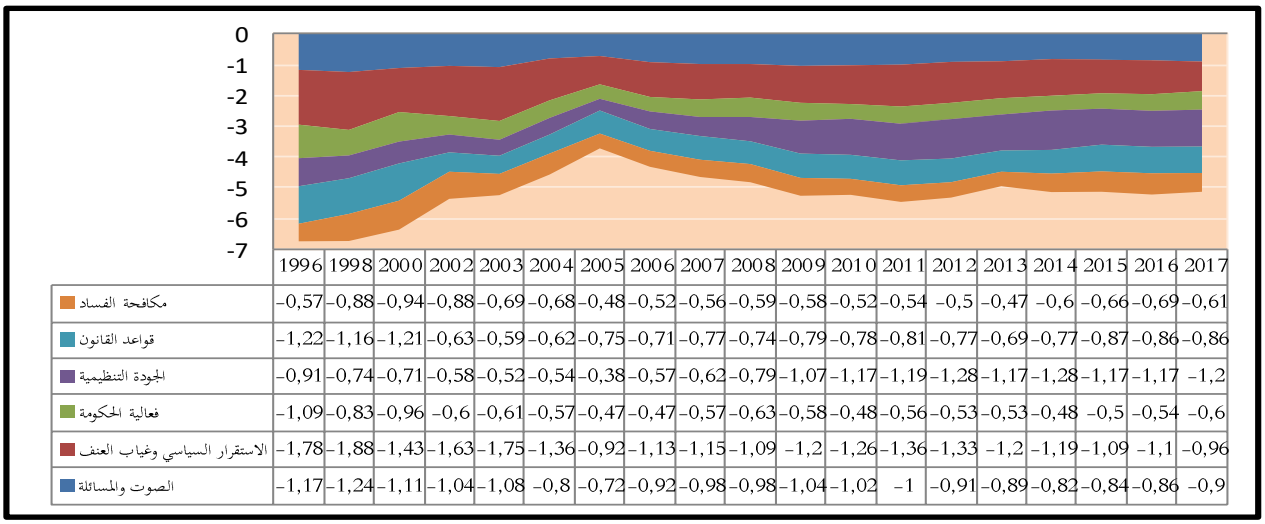

	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مكافحة الفساد	-0,57	-0,88	-0,94	-0,88	-0,69	-0,68	-0,48	-0,52	-0,56	-0,59	-0,58	-0,52	-0,54	-0,5	-0,47	-0,6	-0,66	-0,69	-0,61
قواعد القانون	-1,22	-1,16	-1,21	-0,63	-0,59	-0,62	-0,75	-0,71	-0,77	-0,74	-0,79	-0,78	-0,81	-0,77	-0,69	-0,77	-0,87	-0,86	-0,86
الجودة التنظيمية	-0,91	-0,74	-0,71	-0,58	-0,52	-0,54	-0,38	-0,57	-0,62	-0,79	-1,07	-1,17	-1,19	-1,28	-1,17	-1,28	-1,17	-1,17	-1,2
فعالية الحكومة	-1,09	-0,83	-0,96	-0,6	-0,61	-0,57	-0,47	-0,47	-0,57	-0,63	-0,58	-0,48	-0,56	-0,53	-0,53	-0,48	-0,5	-0,54	-0,6
الاستقرار السياسي وغياب العنف	-1,78	-1,88	-1,43	-1,63	-1,75	-1,36	-0,92	-1,13	-1,15	-1,09	-1,2	-1,26	-1,36	-1,33	-1,2	-1,19	-1,09	-1,1	-0,96
الصوت والمسائلة	-1,17	-1,24	-1,11	-1,04	-1,08	-0,8	-0,72	-0,92	-0,98	-0,98	-1,04	-1,02	-1	-0,91	-0,89	-0,82	-0,84	-0,86	-0,9

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الرابط التالي: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports، 2019/03/21، 15:25.

[1]- World Bank, **Governance & Development** , Washington,1992, P: 01.

[2]- Daniel Kofman & Aart Kraay & Mastuzz, **Governance Matters 2007: Woldwide Governance Indicators 1996-2006**, Wold Bank, 2007.

يتضح من الشكل أن مختلف مؤشرات الحوكمة سجلت قيما سالبة على طول الفترة 1996– 2017، وهو ما يعكس تدني تلك المؤشرات طوال فترة الإصلاحات، وبالتالي عدم قدرتها على إرساء معايير الحوكمة وتبني سياسة الحكم الراشد، فأغلب المؤشرات تتأرجح قيمها بين الضعيف والضعيف جدا، وبذلك تبقى الاصلاحات التي طبقتها الجزائر طوال فترة الدراسة ضعيفة، الشيء الذي ثبط القطاع الخاص، وأثر سلبا على العلاقة بين الدولة، المجتمع والسوق. ومن أجل الحصول على حوكمة جيدة يجب:[1] أن يكون هناك تناسق بين القيم المشتركة بين الأفراد وهياكل الدولة ومؤسساتها وسياسات الدولة ومشاريعها، وهو ما تفتقر له الجزائر، مما يضعف من إمكانية التطبيق الفعلي للحوكمة، ويعود انعدام التناسق بين العناصر الأربعة إلى صراع عدم الثقة، الصراع التنظيمي على مستوى جميع مؤسسات الدولة وهياكلها التي لم تقدم النتائج المرجوة منها، الصراع التسييري لعدم القدرة على تسيير مؤسسات وأدوات وهياكل الدولة بكفاءة، وصراع الوسائل لاستعمال وسائل غير مناسبة في الإطار التسييري في ظل سوء التقييم وغياب الرقابة والمتابعة قبل، أثناء وبعد التنفيذ، وبتحقيق التناسق بين تلك العناصر يمكن تفعيل سياسة الحكم الراشد في البلاد.

المطلب الرابع– تفعيل النمو المحابي للفقراء انطلاقا من تحقيق العدالة الضريبية

على السلطات الجزائرية الأخذ في الاعتبار المبدأ القائل أن كثرة الضريبة تقتل الضريبة، فتعدد الضرائب في ظل التهرب وضعف التحصيل يؤدي إلى إرهاق المواطنين وعدم الجدوى، لذا تعتبر العدالة الضريبية التي تجمع بين التعدد وكفاءة التحصيل مسألة محورية في علم المالية العامة، وفي هذا الصدد يقترح مايلي:

أولا– زيادة فعالية التحصيل الجبائي

يسعى المكلف بالضريبة دائما إلى التخلص من التزامه بدفع الضريبة باستعمال مختلف السبل سواءا كانت مشروعة أو غير مشروعة، بصفة كلية أو جزئية، مما يولّد ظاهرة التهرب الضريبي[*] ووصوله إلى مستويات مرتفعة في الجزائر، وبذلك على الدولة الجزائرية في إطار بحثها عن سبل التخلص من الاحتياج المتواصل في الميزانية العمومية عوض رفع الضريبة على القيمة المضافة التي ترهق كاهل الفئات الفقيرة من المجتمع، أو فرض ضرائب جديدة دون أن تكون جاهزة تماما لتطبيقها فالحل الأنسب أن تعمل على مواجهة التهرب والغش الضريبيين، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح الآتي:[2]

---

[1]– استخلاص الطالبة اعتمادا على:

- bachir mazouz, **la gouvernance en Algérie: la parole aux experts**, première partie: mieux comprendre la gouvernance, le cas de l'Algérie, Disponible sur le lien: http://www.youtube.com/watch?v=Ap-oDoLKSr4

- bachir mazouz, **la gouvernance en Algérie: la parole aux experts**, deuxième partie: peut-ou parler de la bonne gouvernance en Algérie, Disponible sur le lien: http://www.youtube.com/watch?v=EFJ7WSSsV3k.

[*]– **التهرب الضريبي**: عدم قيام الممول بدفع الضريبة المستحقة عليه في الميعاد، أو التخلص من دفعها باستعمال طرق غير مشروعة، كما يعرف بأنه تلك المخالفات القانونية المتمثلة في عدم الامتثال للتشريع الضريبي أو الثغرات الموجودة في القانون من أجل التخلص من أداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال سواءا تعلق الامر بالعمليات المحاسبية او الحركات المادية، وذلك بكل أو جزء المبلغ الواجب الدفع للخزينة العمومية.

[2]– استخلاص الطالبة بالاعتماد على العديد من الدراسات السابقة من بين أهمها: أحمد مقدمي، **إشكالية تطبيق الضريبة على الثروة في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 01، العدد الاقتصادي 36، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2018/10/01، ص: 73.

1– ضرورة مجابهة الفساد الإداري قبل التوجه للحد من التهرب الضريبي، وكذا ترقية مصالح الإدارة الجبائية وتفعيل الرقابة الجبائية والتحقيق الجبائي، من أجل زيادة فعالية التحصيل الجبائي، وذلك بتوفير قاعدة بيانات تؤسس بصفة دقيقة ومدروسة لترسيخ الشفافية والعدل في الإخضاع الضريبي على مستوى جميع أنحاء الوطن، إضافة إلى أنه من الضروري بمحل تأسيس نظام معلوماتي رقمي لإحصاء أصحاب الثروة النائمة؛

2– تحديد أسباب تهرب المكلف من دفع الضريبة والعمل على علاجها، حيث تتمثل أهم أسبابه في:

– انخفاض القدرة الشرائية وعدم القدرة على تغطية التكاليف الشخصية يزيد من حجم التهرب الضريبي، في حين أنه عند تحسن القدرة الشرائية وزيادة مداخيل الأفراد يتمكن المنتج من تحميل الضريبة للمستهلك بسهولة؛

– كلما كان مستوى الاقتطاعات مرتفعا حفز ذلك المكلفين على عدم التصريح بجزء من مداخيلهم؛

– انعدام الوعي الضريبي خاصة إذا تزامن مع سوء تخصيص النفقات العمومية، لذا يجب أن تقوم الإدارة الجبائية بتوعية المكلفين بالضريبة، وتفهمهم بان الالتزام بالضريبة التزام أخلاقي قبل أن يكون قانوني، وتفسر لهم مشروعية الدولة في حق تقاضيها، كما تبين لهم أن الضرائب التي تجمعها تستخدمها لتنمية المشاريع المختلفة.

3– يتسم التشريع الضريبي في الجزائر بالتعقد ووجود العديد من الثغرات التي يمكن المكلف استغلالها للتحايل على الإدارة الضريبية، لذا يجب إعادة صياغة التشريعات الضريبية بطرق مبسطة وواضحة يفهمها عامة الناس، ولا يجب أن تترك في طياتها مجالا للتأويل، ويستحسن هنا الدمج بين الفقه القانوني، المحاسبي، والاقتصادي في إقامة هذه النصوص التشريعية، بالإضافة إلى إدخال نوع من المرونة على قواعد القانون الضريبي؛

4– اتباع أسلوب الحكمة والحوار، وكذا الردع والعقاب، لدمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي تدريجيا، ففي ظل تضارب الأرقام بشأن الكتلة النقدية المتداولة بالسوق الموازية، والحجم المعتبر للاقتصاد الموازي، فإن نسبة دفع الضرائب لا تتجاوز 30% في أحسن الحالات؛

5– تعزيز التعاون الدولي (إبرام الاتفاقيات الدولية الهادفة إلى تبادل المعلومات عن المكلفين المتهربين من دفع الضريبة بتهريب أرباحهم إلى دول أخرى) والداخلي (التنسيق بين إدارة الضرائب والإدارات الضريبية الأخرى كإدارة الجمارك، ومصالح التجارة، وإدارة البنوك، وجهات القضاء)، يعتبر من بين أهم وسائل معالجة التهرب الضريبي.

ثانيا– مراجعة الضرائب المباشرة

لامتصاص جزء من أموال الفئات الغنية وتوجيهها نحو الطبقات الفقيرة والمحرومة لابد من اقتراح الآتي:

1– **تطبيق ضريبة تصاعدية على أرباح الشركات:** تفرض الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر، على الشركات مهما كان رقم أعمالها المستثمر وبغض النظر على الربح المحققة أي بمعدل ثابت، وهو ما يضعف من عدالة هذا النوع من الضرائب، فمعدل الضريبة الذي تدفعه الشركات التي تحقق ربحا قريبا من العادي هو ذاته الذي تدفعه الشركات

الضخمة التي تماثلها النشاط وتحقق أرباحا خيالية، وبالتالي لابد من تقليل الفجوة بين الفئتين من خلال جعل معدل الضريبة على أرباح الشركات يتناسب والربح المحقق.

2– التطبيق المدروس والرشيد للضريبة على الثروة: تعتبر الضريبة على الثروة نوعا من أنواع الضرائب المباشرة التي تفرض على رأس المال، وبفرضها بمعدلات متصاعدة[*] يمكن امتصاص جزء من أموال الأثرياء من قبل الدولة وتوجيهه لدعم الفئات المحرومة، وقد لقي هذا الاقتراح في الوسط الجزائري، حيزا واسعا من الاهتمام، بين الأخذ والرد، والتأييد والمعارضة بين واضعي قانون مشروع قانون المالية والمصادقين عليه، خاصة في ظل تفاقم عجز الموازنة العمومية وتراجع إيرادات الجباية البترولية، وفي ظل هاته الأوضاع غير العادية، أصبحت الدولة عاجزة بمواردها العامة عن تلبية الحاجات الاجتماعية، وعن القيام بوظائفها وواجباتها تجاه المجتمع، وعن الاستمرار في سياسة الدعم المتبناة منذ سنة 1996، وفي هذا الصدد لابد من أن تفرض الدولة في أموال الأغنياء ما يحقق ذلك، حتى تعود الأوضاع إلى حالتها السوية، على أن تكون في ذلك قوامة بالقسط، وأن تكون الدوافع الحقيقية هي خدمة الصالح العام.

سنة 1993 تم تأسيس ما يعرف بالضريبة على الأملاك، إلا أن هذا النوع من الضرائب أثبت عدم نجاعته في التحصيل منذ إنشائه، لذا اقترح المشرع الجزائري إحلال الضريبة على الثروة[*] كامتداد للضريبة على الأملاك[**] ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2018، وذلك بهدف تأمين مصادر جديدة للتمويل بعد الانخفاض الحاد لإيرادات الطاقة من جهة، وعلاج التفاوت في توزيع الدخل بامتصاص جزء من الأموال المكتنزة لدى أغنياء المجتمع من جهة أخرى، حيث ستشمل هاته الضريبة 10% الأغنى من سكان الجزائر، ويمكن دراسة هذا المقترح من خلال تحليل الفرق بين الضريبة على الأملاك والضريبة على الثروة حسب ما يظهره (الملحق رقم 11.04)، والذي يتضح من خلاله أن الضريبة على الثروة ما هي إلا امتداد للضريبة على الأملاك بمنطلق أكثر عدالة، ولتحقيق فعاليتها لابد من:

- الاستغناء النهائي عن الضريبة على الأملاك وتعويضها بالضريبة على الثروة لتجنب الازدواج الضريبي؛
- وعي دافعي الضريبة بضرورة التصريح بالممتلكات، وكون ذلك لا يكفي بحكم أن تصريحاتهم لا تمثل إلا جزءا صغيرا مما يمتلكونه، لذا من الضروري وجود نظام معلوماتي لإحصاء أصحاب الثروة النائمة؛
- التحكم في الرقمنة واستحداث قاعدة بيانات وطنية بأسماء الأثرياء وممتلكاتهم، وكذا ربط الضريبة على الثروة بضريبة انتقائية وتشجيعية لأصحاب الثراء في المستقبل لتحفيزهم على الإنتاج والاستثمار، لا على الاكتناز؛
- التعاون الدولي لإمكانية تقدير الثروة المحتفظ بها في مناطق اختصاص خارجية تتسم بضرائبها المنخفضة؛
- احتساب الضريبة على الثروة على أساس القيمة الحقيقية للوعاء الضريبي وليست القيمة الاسمية وذلك تداركا للانخفاض المستمر للعملة المحلية نتيجة التذبذبات التي تشهدها معدلات التضخم المستمرة.

[*] – **الضريبة التصاعدية:** يقصد بها تغيير النسبة المئوية مع تغيير حجم الوعاء الضريبي وذلك لتقريب الفجوة بين الدخول.

[*] – **الأملاك:** هي جميع الممتلكات والحقوق والالتزامات التي لها قيمة اقتصادية يمكن للشخص الاحتفاظ بها أو التصرف فيها، وهي جميع العناصر القابلة للانتقال والمملوكة في وقت معين، من قبل شخص أو عائلة أو شركة تجارية أو سلطة عامة.

[**] – **الثروة:** هي الأملاك التي لها قيمة كبيرة، الثمينة والفاخرة.

المطلب الخامس– دعم النمو المحابي للفقراء بمراجعة السياسة الإنفاقية

يعتبر الإنفاق العام عنصرا محوريا للتأثير في عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات محدودة الدخل والفقيرة في المجتمع، وبذلك فلابد من تحقيق عدالة الإنفاق العام في الجزائر كآلية لتحقيق عدالة توزيع الدخول والمنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العمومية، وذلك من خلال تطبيق المقترحات التالية:

أولا– تكييف الأجر الوطني الأدنى المضمون والقدرة الشرائية للدينار

بالرغم من ارتفاع تكاليف المعيشة في الجزائر الناجم عن التخفيضات المتتالية لقيمة العملة المحلية من جهة وارتفاع معدلات التضخم من جهة أخرى، فإن مستوى الأجر الأدنى المضمون بالرغم من تزايده من 1000 دج سنة 1990 إلى 18000 دج منذ سنة 2015، إلا أنه لا يزال متدنيا ولا يفي باحتياجات أغلب العمال. فما يزيد في الأجر يؤخذ من خلال الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية سيما إذا كان المتحصل على ذلك الأجر المتدني يعيل أسرة بأكملها، مما يشكل هوة كبيرة بين الأجر الوطني الأدنى المضمون والحد الأدنى للمستوى المعيشي في الجزائر، فباتت هذه الأخيرة أقل بأضعاف من الحد الأدنى للأجور، لذا لا بد من إدراج جملة من التعديلات على السياسة الأجرية المتبناة ليكون الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون متناسبا ومعدلات التضخم السائدة، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح الآتي:[1]

1– إن رفع الأجور دون إعادة النظر جذريا بالحد الأدنى للأجور لا معنى له، إذ أنه يرقع المشكلة دون الوصول إلى جذورها من أجل حلها، لكن تأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة من خلال الحد الأدنى للأجر يعني رفع سعر قوة العمل إلى قيمتها الحقيقية، وبعد ذلك يمكن تطبيق سياسة رفع الأجور، مع الأخذ في الاعتبار بأن تكون الزيادات في الأجور ناجمة عن مصادر حقيقية كتعديل السياسة الضريبية وليس عن مصادر تضخمية كإيرادات المحروقات، وذلك من أجل التأثير في الأجور الحقيقية لا الاسمية؛

2– مراجعة سياسة تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون الذي كان ولا زال محل نقد من قبل العديد من المحللين الاقتصاديين في الجزائر، من حيث قاعدة حسابه القائمة على مؤشرات مجهولة، ففي فرنسا مثلا إذا زاد معدل التضخم عن 2% تتم مراجعة الأجر الأدنى المضمون أوتوماتيكيا، إلا أن ذلك غير موجود في الجزائر التي تدير الأجر الوطني الأدنى المضمون حسب ظروف الساعة، والتي تكون في الغالب استجابة للاحتجاجات الاجتماعية التي تتلقى استجابة من السلطات العمومية.

[1]– تحليل الطالبة بعد دراسة العديد من الدراسات السابقة التي قدمت حلولا مشابهة في دول عربية تماثل الاقتصاد الجزائري ومن ثم محاولة اسقاطها على الجزائر، من بين أهمها:
– قدري جميل، فهد الخطيب، جمال السطل، **إزالة الخلل بين الأجور والأسعار.. ضرورة للإصلاح الاقتصادي وسوء توزيع الدخل الوطني يزيد من حدة تراجع القيمة الحقيقية للأجور**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية ضمن سلسلة الملفات الاقتصادية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، 2001/04/24، متاح على الرابط: http://kassioun.org/economic/item/53620-27379، 2019/11/20، 19:00.

ثانيا– توجيه الإنفاق العمومي لتمكين الطبقات محدودة الدخل

توفير العمل اللائق والتمكين من بين أسباب تحقيق التوظيف الكامل والمنتج والمحترم للجميع، مما يعزز النمو الاقتصادي القوي والشامل والمستدام.[1] فالعمل اللائق يجلب المال إلى جيوب الأفراد والأسر الذي يمكنهم إنفاقه في الاقتصاد المحلي، وبذلك تغذي قوتهم الشرائية تنمية المشاريع المستدامة خاصة المشاريع الصغرى القادرة على توظيف المزيد من العمال وتحسين أجورهم وشروط وظروف عملهم، كما تزيد العائدات الضريبية والتي تقوم بدورها بتمويل الإجراءات الإجتماعية من أجل حماية الأشخاص غير القادرين على إيجاد وظيفة أو غير القادرين على العمل. ووفقا لمنظمة العمل الدولية في عام 2015 كان هناك أكثر من 204 مليون شخص عاطل عن العمل ويلزم توفير 470 مليون وظيفة على مستوى العالم للوافدين الجدد إلى سوق العمل بين عامي 2016– 2020، من أجل مواكبة نمو السكان في سن العمل في العالم، بما يعني توفير 30 مليون وظيفة سنويا على المستوى العالمي.[2]

إلى جانب إزالة عوائق الائتمان بغية توفير التمويل لمحدودي الدخل، على واضعي السياسات في الجزائر توجيه النفقات العمومية نحو توفير العمل اللائق لكل راغب وقادر عليه وتمكين غير القادرين ليصبحوا فاعلين في المجتمع عوض تبذير المال العام وتوجيه أغلبه لتمويل نفقات التسيير التي تعتبر غير منتجة. فالاقتصاد الجزائري بدوره يعاني من معدلات البطالة المرتفعة، التي بالرغم من تراجعها إلا أنها لم تنزل عن 9% في أحسن الحالات ما يعني أن هناك فئات من المجتمع محرومة من ثمار النمو الاقتصادي بالرغم من توفر الرغبة والقدرة على العمل والمساهمة في النمو، ومن أجل تعزيز النمو الاقتصادي المحابي للفقراء والشامل للجميع لابد من توفير العمل اللائق لمختلف فئات المجتمع حسب مهاراتهم ومؤهلاته، وذلك إلى جانب المتابعة والتمكين حتى يقوموا بوظائفهم بكل جدية وفاعلية، بما يفضي إلى زيادة مستويات الفعالية والابتكار، ويكون ذلك من خلال: الانتقال من الوظائف الريفية إلى الوظائف الحضرية ومن الزراعة إلى التصنيع والخدمات، وتصميم سبل تكييف الإنتاج وأنماط الاستخدام. وفي حال اتباع هاته الاستراتيجية يمكن تحقيق عائد فعلي لفقراء المجتمع، نتيجة:[3] تحقيق حياة معيشية أفضل للأسر، دخل وعمالة منتجة أكثر استقرارا، إسماع الصوت من خلال التنظيم والتعبئة والتمكين، حقوق أساسية وحماية اجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير المنظم ومد الجسور للاقتصاد الرسمي، بناء مؤسسات اجتماعية تسمع فيها أصوات الفقراء، زيادة الاجور والعمل للحساب الخاص من خلال النفاذ إلى الخدمات المالية وتنمية المهارات والتدريب.

ثالثا– ترشيد نظام الحماية الاجتماعية

لطالما احتلت النفقات الاجتماعية مكانة بارزة في النفقات العمومية، كونها تمثل المؤثر الأول على الطبقات الدنيا في المجتمع، وبترشيدها يمكن للسياسة الإنفاقية أن تؤدي دورها بكفاءة في تقليل الفوارق الاجتماعية، وذلك من خلال:

[1]– http://worldslargestlesson.globalgoals.org/ar/global-goals/good-jobs-and-economic/, 07/11/2019, 21:04.

[2]– http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/01/wim_dgs8.pdf , 20/01/2020, 12:20.

[3]– خوان سومافيا، **الخلاص من الفقر**، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، جنيف، سويسرا، أفريل 2003، ص: 02.

1– **تعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية:** وهو ما سعت له الدولة الجزائرية خاصة بعد معدلات الفقر العالية التي خلفتها سنوات التسعينات، وتمثلت أهم محاور الإصلاح التي خصت نظام الضمان الاجتماعي* في الجزائر في ثلاث محاور أساسية: إهتم الأول **بتحسين نوعية الأداء** من خلال: تطوير شبكة الهياكل الجوارية لهيئات الضمان الاجتماعي، تطوير نظام الدفع من قبل الغير، وضع جهاز التعاقد مع الطبيب المعالج، وتطوير الهياكل الصحية والاجتماعية التابعة للضمان الاجتماعي، وتعلق الثاني **بعصرنة نظام الضمان الاجتماعي** بإدخال نظام البطاقة الإلكترونية للمؤمن لهم اجتماعيا، أما المحور الثالث فقد سعت من خلاله الدولة **للحفاظ على التوازنات المالية للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي** بما يسمح بتحسين الموارد وترشيد نفقات الضمان الاجتماعي.

وبذلك شهد عدد المؤمنين الاجتماعيين في مختلف صناديق الضمان الاجتماعي تزايدا مستمرا منذ بداية الألفية الثالثة، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 16.04– تطور عدد المؤمنين اجتماعيا في الجزائر خلال الفترة 2001– 2016

السنوات	الصندوق الوطني للعطل والبطالة ورداءة الأحوال الجوية للبناء والاشغال العمومية	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء	الصندوق الوطني للتقاعد	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	الاجمالي
2001	622268	997057	1341161	4873699	7834185
2002	743586	1048158	1422645	4872715	8087104
2003	936804	1108459	1512681	4055243	7613187
2004	1109205	1136545	1605527	6369266	10220543
2005	1210198	1189757	1688055	6756271	10844281
2006	1281646	1254895	1771596	6816052	11124189
2007	1552352	1343554	1858902	7337372	12092180
2008	1717326	1442178	1948138	7800320	12907962
2009	1973815	1544797	2075444	8346692	13940748
2010	2074641	1646956	2169892	8494919	14386408
2011	2138118	1776581	2189702	8819160	14923561
2012	2111892	1945983	2319531	9288143	15665549
2013	2039384	2052608	2482454	9917243	16491689
2014	2164022	2202655	2630362	10626369	17623408
2015	2423443	2380867	2773615	11342779	18920704
2016	2474643	2915390	2978557	11957202	20325792

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على: الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام**، رقم 46 و47، للسنتين 2016 و2017.

* – **نظام الضمان الاجتماعي الجزائري**: يشمل جميع فروع الضمان الاجتماعي المنصوص عليها بموجب الاتفاقية الدولية، وهي التأمين على المرض، الأمومة، العجز، الوفاة، حوادث العمل، والامراض المهنية، التقاعد، التأمين على البطالة، والمنح العائلية، ومن بين أهم صناديق الضمان الاجتماعي: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS، الصندوق الوطني للتقاعد CNR، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء CASNOS، والصندوق الوطني لتغطية اشتراكات الضمان الاجتماعي CNRSS. ويشمل تمويل الضمان الاجتماعي في الجزائر كلا من الاشتراكات، تدخل ميزانية الدولة، اصلاحات التمويل.

يتضح من خلال ما يظهره الجدول أن عدد المؤمنين الاجتماعيين تزايدا باستمرار في إجمالي الصناديق منتقلا من أكثر من 7 مليون إلى ما يفوق 20 مليون مؤمن خلال الفترة 2001– 2016، وقد كانت حصة الأسد للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يليه الصندوق الوطني للتقاعد.

وفي إطار التخلي التدريجي عن جهاز دعم أسعار السلع الأساسية تم إنشاء **شبكة اجتماعية** تدار من قبل وكالة التنمية الاجتماعية والتي تركز على منح المساعدات المالية المباشرة للفئات المحرومة، بحصولهم إما على منحة جزافية للتضامن*، أو تعويض مقابل الأنشطة ذات المنفعة العامة**، إضافة إلى **إجراءات التضامن الوطني**، التي تهدف إلى تحقيق نتائج فورية من خلال العمل على مظاهر الفقر، والتي تطورت بشكل كبير في السنوات الأخيرة بفضل أهمية الموارد المالية المخصصة، لتشمل مساعدة الأشخاص المسنين، المعوقين، الأطفال المحرومين من الأسر، الأشخاص المحتاجين، والتي طورت في شكل الدعم المباشر النقدي والعيني، أو باحتضانهم في هياكل تشكل اليوم الشبكة الوطنية للمؤسسات المتخصصة (مراكز المسنين والمعوقين)، كما وقد ركزت الدولة على بند **التحويلات الاجتماعية** التي باتت تمثل حصة هامة من النفقات العمومية في ميزانية الدولة مما يسمح للسكان الاستفادة من المساعدات الاجتماعية، الحصول على السكن، التعليم، الصحة، والمنتجات الغذائية الأساسية.[1]

2– تطبيق برنامج التحويلات النقدية المشروطة: نظرا للأهمية البالغة التي يوليها كل من واضعي السياسة العامة وأفراد المجتمع خاصة محدودي الدخل للتحويلات الاجتماعية التي يتلقونها والتي تمثل جزءا هاما من دخولهم، كان لابد من تفعيل هاته الأداة أكثر لتحقيق النمو الشامل من خلال تطبيق برنامج التحويلات النقدية المشروطة*، والتي تعتبر استثمارا محددا سلفا في مجال تعليم الأطفال وصحتهم، حيث يرتبط تلقي المبالغ النقدية بالتزام المستفيد بالوفاء بشرط أو أكثر من الشروط التي تفرضها الجهة المانحة (كإلحاق أطفالهم بالمدارس أو إجراء فحوصات طبية لهم بصفة منتظمة)، مما يجعلها تساهم في تكوين رأس المال البشري، وهناك ثلاث حجج رئيسية تؤيد برامج التحويلات النقدية المشروطة:[2] أولها، أنها ضرورية للتأثير في سلوك ومواقف المستفيدين المستهدفين؛ وتنطلق هذه الحجة من افتراض مفاده أنه إذا لم تكن هناك شروط، فلن يستثمر المستفيدون نفس القدر من الاستثمارات في الصحة أو التعليم، وثاني هذه الحجج أن برامج التحويلات النقدية المشروطة قد ينظر إليها على الأرجح على أنها تفيد" الفقراء المستحقين"، ومن ثم فقد تلقى المزيد من الدعم السياسي، أما الحجة الثالثة فهي أن برامج التحويلات النقدية المشروطة تسهم في تحقيق احترام الذات

---

* – **المنحة الجزافية للتضامن AFS**: توجه للأشخاص العاجزين عن العمل، وقد تمت إعادة تقييمها سنة 2007 بالنسبة للأفراد المسنين المسجلين في هذا الإطار، فارتفعت من 1000 إلى 3000 دج في الشهر.

** – **التعويض على النشاطات ذات المنفعة العامة IAIG**: يمنح التعويض المقدر ب3000دج شهريا ابتداء من جانفي 2001 للأشخاص المعوزين والقادرين على العمل مقابل أن يشارك فرد من أفراد الأسرة في أعمال صيانة المرافق العامة والأصول، فضلا عن إعادة تأهيل البيئة التي تعيش بها العائلة المعنية.

[1] – زوين إيمان، **مرجع** سابق، ص ص: 150– 157.

* – **برامج التحويلات النقدية المشروطة**: "هي أنواع محددة من برامج التحويلات النقدية التي تقدم الأموال نقداً إل المستفيدين شريطة التزامهم بالقيام بشيء مقابل ذلك، مثل إلحاق أطفالهم بالمدارس، أو المشاركة في البرامج الصحية، أو تحقيق الأهداف التغذوية . واستناداً إلى تجربة بعض بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، تشجع بعض وكالات التنمية والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي، مزيداً من البلدان على وضع برامج للتحويلات النقدية المشروطة.

[2] – ماجدالينا سيبولفيدا كارمونا، **تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية**، تقرير الخبرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، الدورة 11، البند 03 من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، نوفمبر 2011، ص: 16.

ونوع من الاستقلالية للمستفيدين، حيث أنهم لا يحصلون على "شيء مقابل لا شيء" وإضافة إلى ذلك، يرى بعض المناصرين لبرامج التحويلات النقدية المشروطة أنه من خلال زيادة الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية يمكن لبرامج التحويلات النقدية المشروطة أن تعزز رأس المال البشري، وأن تسهم من ثم، على المدى الطويل، في كسر حلقة توارث الفقر عبر الأجيال.

3–التحول نحو الدعم الموجه: وذلك بإعادة إصلاح سياسة الدعم الاجتماعي حتى تصل النفقات الاجتماعية إلى مستحقيها،[1] فقد تذيلت الجزائر سلم ترتيب الأجور في العالم العربي وفق مؤشر نومبيو المتخصص بأقل من 28000 دج شهريا وبذلك صنفت رابع أضعف دخل بعد تونس، مصر، وسوريا، إذا ما قورنت بدول الخليج المتربعة على قائمة الدول ذات الأجور الأعلى عربيا وحتى دوليا بمتوسط راتب شهري يصل إلى 300 دولار، إلا أنها تبرر تلك الهوة بتخصيص مبالغ ضخمة من الإنفاق العمومي نحو دعم الفئات الهشة للمجتمع عن طريق سياستها الاجتماعية المكرسة ضمن برنامج الحكومة، وذلك ليستفيد المواطن من دعم الخدمات في قطاع الصحة والسكن والمواد واسعة الاستهلاك كالحبوب والحليب والسكر والزيت، إلا أن ما يعاب على سياسة الدعم المنتهجة أنها توجه لكل فئات المجتمع دون استثناء، كما أن استفادة الأغنياء منه تفوق استفادة الفقراء، كون مستوى استهلاك الأغنياء يفوق الفقراء بأضعاف، مما يجعل من الضروري مراجعة هاته السياسة من قبل الحكومة بالانتقال من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه إلى مستحقيه من الفئات الهشة دون غيرها، مما من شأنه التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع من خلال تحسين دخل الفرد ومن ثم مستوى المعيشة من ناحية والتخفيف من حدة عجز الموازنة العامة الذي بات يؤرق المالية العمومية في الجزائر في الآونة الأخيرة، وتوجيه الفارق النقدي بين السياستين لدعم النمو والتوظيف، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح الآتي:[2]

- التحول التدريجي نحو الدعم الموجه، وإبداله بتحويلات نقدية موجهة للأسر منخفضة الدخل؛
- بناء توافق في الآراء حول كيفية تقاسم أعباء التصحيح بين السكان، والحرص في الإصلاح بالتنسيق مع الخبراء والمختصين، وإبلاغ الجمهور بأي إصلاح قبل تنفيذه على أرض الواقع، وقياس آثاره على مختلف الشرائح الاجتماعية؛
- وضع آلية مجردة من الاعتبارات السياسية وتستند إلى قواعد لتحديد الأسعار؛
- ضرورة تحرير الأسعار مع الالتزام بالحفاظ على التوازنات الاجتماعية والقدرة الشرائية للمواطن، من خلال وضع آلية مسبقة لاستهداف الدعم والتعويض المالي للأسر التي تتأثر قدرتها الشرائية بفعل الانخفاض التدريجي لهذه التحويلات.

---

[1]– شليحي الطاهر، غربي ياسين سي لخضر، **ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة 2000– 2018**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019/06/05، ص: 65.

[2]– استخلاص الطالبة بعد الاطلاع على العديد من المقالات المنشورة على المواقع الالكترونية والتي من بينها:
– آندرو جويل، **ضرورة إصلاح نظام الدعم في الجزائر**، متاح على الرابط: https://blog-montada.imf.org/?p=4456، 2020/01/22، 17:43.

المبحث الرابع– ميكانيزمات مقترحة لبناء نظام مالي إسلامي قائم على أساس التكافل الاجتماعي في الجزائر

لطالما أثبتت الشريعة الاسلامية جدارتها خاصة فيما تعلق بتعزيز اللحمة بين أفراد المجتمع والتكافل فيما بينهم ومجابهة الفقر، لذا فقد باتت إقامة نظام مالي إسلامي من بين أهم التوجهات في العصر الحديث، سواءا من قبل الدول الاسلامية أو غير الاسلامية، ويعتبر التكافل الاجتماعي* أهم البنود التي يقوم عليها النظام المالي القائم على الشريعة الاسلامية، والجزائر بدورها لابد لها من اللحاق بركب تلك الدول وباعتبارها بلدا مسلما لابد لها من تأسيس نظام مالي إسلامي قادر على إعادة توزيع الدخل بطريقة عادلة بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال تطوير مختلف مؤسسات وأدوات التكافل الاجتماعي، وهو ما يوجزه الآتي:

المطلب الأول– تفعيل صندوق الزكاة الجزائري

تندرج تجربة الجزائر في إعادة بعث الزكاة بصفة مؤسساتية ضمن تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بحتة، لذلك كانت من بين الدول المبادرة في تنظيم فريضة الزكاة جمعا وتوزيعا، من خلال إنشاء صندوق الزكاة سنة 2003 برعاية وزارة الشؤون الدينية، والذي يهدف إلى تحقيق التنمية والقضاء على البطالة وتحسين المستوى المعيشي للفقراء من أجل تحقيق أسمى معاني التكافل الاجتماعي، وهو ما يوضحه الآتي:

أولا– مفهوم صندوق الزكاة الجزائري

صندوق الزكاة الجزائري هيئة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية[1]، ويتشكل الصندوق الذي تأسس سنة 2003 من 3 مستويات تنظيمية، وهي:[2]

- **اللجنة القاعدية:** تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين على مستوى كل دائرة؛
- **اللجنة الولائية:** تكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاةن بعد القرار الابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية؛
- **اللجنة الوطنية:** من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة.

يتم جمع الزكاة بالاعتماد على الحوالات البريدية، أو الصكوك والتي يطلق عليها اسم حوالة الزكاة، والصناديق المسجدية.[3] والشكل التالي يبين تطور حصيلة الزكاة في الجزائر خلال الفترة 2003– 2012:

---

* – **التكافل الاجتماعي:** هو أن يكون أفراد المجتمع مشاركين في المحافظة على المصالح العامة والخاصة، ودفع المفاسد والأضرار المادية والمعنوية، بحيث يشعر كل فرد فيه أنه إلى جانب الحقوق التي له، وأن عليه واجبات للآخرين، وخاصة الذين ليس باستطاعتهم أن يحققوا حاجاتهم الخاصة، وذلك بإيصال المنافع إليهم ودفع الأضرار عنهم لقوله عليه الصلاة والسلام: **"مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"** (رواه مسلم في صحيحه).

[1] – الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي 91– 82 المؤرخ في 7 رمضان 1411 الموافق ل 25 مارس 1991 المتضمن القانون المنظم لمؤسسة المسجد**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1991.

[2] – وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، **صندوق الزكاة**، متاح على الرابط: www.marw.dz/index.php/2015-03/24-13-19-40/10-2010-01-05-08-27-32.htmt، 2018/04/30، 22:01.

[3] – خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، **مساهمة الزكاة في إرساء دعائم التنمية المستدامة بالجزائر: دراسة تحليلية لتجربة ولاية قالمة للفترة 2003– 2012**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 20– 2013/05/21، ص: 10.

الشكل رقم 05.04– تطور حصيلة صندوق الزكاة الوطنية خلال الفترة 2003– 2017 (دج)

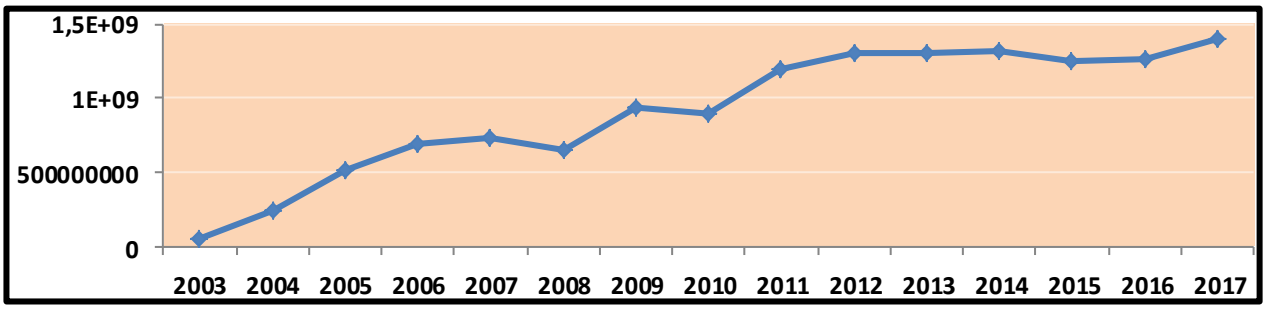

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات (الملحق رقم 12.04)

يتضح من خلال الشكل أن حصيلة الصندوق فاقت 5000000 دج ابتداءا من سنة 2005، واستمرت في الزيادة إلى سنة 2017، باستثناء الانخفاض الطفيف خلال السنتين 2008 و2011، لكنها لم تنزل تحت الحد 5000000 دج، ما يعني أن هناك مبالغ طائلة قد حولت إلى الصندوق والتي إذا تم استخدامها وإدارتها بشكل جيد ستساهم في سد ثغرة من الثغرات التي قد تواجه السياسة التنموية المتبناة، مع العلم أن تلك الحصيلة تمثل في أغلبها زكاة المال بنسبة 59% كمتوسط خلال الفترة 2003– 2017 مقابل 5% لزكاة الزروع والثمار، و36% زكاة الفطر.

توزع حصيلة **زكاة المال** على مصارفها الشرعية وفق ترتيبها الشرعي، أخذا بمبدأ المحلية، وإذا لم تتجاوز الحصيلة الوطنية للزكاة 5 مليون دج فإنه يتم توزيع 87.5% على الفقراء والمحتاجين في شكل مساعدات مالية مقطوعة، و12.5% توجه لمصاريف صندوق الزكاة (4.5% لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية، 6% لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية، و2% نصيب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف الصندوق الوطني)، أما إذا تجاوزت الحصيلة 5 مليون دج فإن 50% منها توزع على الفقراء والمحتاجين، 12.5% توجه لمصاريف صندوق الزكاة، و37.5% توجه للاستثمار في شكل قروض حسنة.[1]

وقبل الشروع في عملية صرف الزكاة في كل ولاية، لابد من تحديد قائمة الفقراء المستحقين للزكاة، ليتم بعدها تحديد طريقة توزيع الحصيلة ومبلغ الاستفادة باعتماد طريقتين:[2]

– الدعم المباشر للفقراء والمساكين بإعطائهم مبلغا يتراوح بين 2000– 5000 دج سنويا يستلمه من مصلحة البريد عن طريق الحوالات؛

– الاستثمار لصالح الفقراء (القروض الحسنة) من الشباب الحاملين للشهادات والقادرين على العمل، وتتراوح قيمة القرض الحسن بين 40– 50 مليون سنتيم، ومدة استرجاعه تتراوح بين 4– 5 سنوات، حيث يقدم المستفيد أقساطا شهرية أو ثلاثية انطلاقا من الشهر السابع من الحصول على القرض الحسن.

[1] – منشور وزارة الشؤون الدينية والأوقاف رقم 139/ 2004.

[2] – عبد الحكيم بزاوية، عبد الله بن منصور، **تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة ومعالجة مشكلة البطالة**، Les Cahier du MECAS، العدد 08، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، ديسمبر 2012، ص: 95.

أما فيما تعلق بزكاة الفطر فتشرع كافة المساجد في توزيعها على المستحقين ابتداء من 28 رمضان لكل سنة مع ضرورة إيصالها إلى مستحقيها قبل صلاة عيد الفطر، بعد دراسة ملفات طلبات الفقراء للزكاة من طرف أعضاء لجنة المسجد وأعضاء الحي ويمكن ان يشاركهم في ذلك حتى المزكّين، وتقدم للعائلات الفقيرة مبالغ مالية تختلف قيمتها من مسجد لآخر.

ثانيا– دور صندوق الزكاة الجزائري في إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت

يظهر ذلك من خلال عدد تطور عدد المستفيدين من الصندوق الوطني للزكاة، والمشاريع التي مولها في إطار استثمار أموال الزكاة:

1– **تطور عدد المستفيدين من صندوق الزكاة الجزائري:** وهو ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم 06.04– تطور عدد المستفيدين من صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة 2003– 2017 (دج)

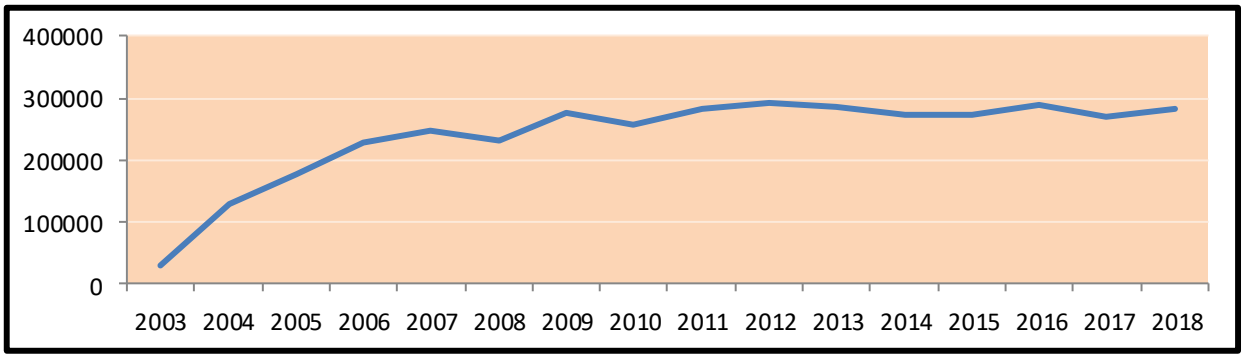

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات (الملحق رقم 12.04)

يتضح من خلال الشكل أن عدد العائلات المستفيدة من أموال الزكاة قد تزايدة منتقلا من 28005 سنة 2003 إلى 282860 مستفيد سنة 2017، مما يعني أنه قد تضاعف حوالي 10 مرات منذ إنشاء الصندوق، وهذا راجع إلى تطويع آليات الرقابة والتوزيع والتنظيم التي انتهجتها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ومن الملاحظ أيضا ان وتيرة الزيادة كانت متسارعة خلال الثلاث سنوات الأولى لتتباطأ تدريجيا فيما بعد وهو ما يمكن إرجاعه إلى ضعف الوعي لدى الأفراد وانعدام الثقة التامة في صناديق الزكاة إذ أنى المزكي الجزائري يرغب في كثير من الأحيان بإعطاء زكاته بيده حتى يضمن وصولها إلى مستحقيها حسب مايراه مناسبا.

2– **تطور عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق:** في صدد سعي صندوق الزكاة لاستثمار أموال الزكاة بغية التقليل من التفاوت وإعادة توزيع الدخل بما يضمن العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الجزائري، فقد تم تخصيص ميزانية للاستثمار تقدر ب 37.5% من إجمالي الحصيلة، ويوضح الجدول التالي عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل الصندوق خلال الفترة 2004– 2014:

الجدول رقم 17.04– عدد المشاريع الممولة من قبل الصندوق في إطار استثمار أموال الزكاة خلال الفترة 2004– 2014

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
المشاريع	138	355	565	776	625	531	710	901	1049	1213	606	7469

المصدر: شعور حبيبة، **دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة في السودان**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة ام البواقي، الجزائر، جوان 2018، ص: 191.

يوضح الجدول أنه تم تمويل 7469 مشروع من خلال اموال الزكاة خلال الفترة 2004– 2014 وبافتراض أن كل مشروع ممول سيؤدي إلى توظيف شخصين على الأقل فإن ذلك ساهم في خلق 14938 منصب عمل خلال الفترة 2003– 2014، وبالتالي إعادة توزيع الدخل لصالحهم وانتشالهم من الحاجة والحرمان.

نظرا لأهمية الزكا ة التي أثبتها الاسلام على مر السنين، والتي تجعل من صندوق الزكاة أبرز أداة يمكن استغلالها لتحقيق العدالة ودفع عجلة التنمية، فلابد للدولة الجزائرية من السعي لتطوير هاته الأداة للتقليل من حدة التفاوت ودعم النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح الآتي:[1]

ثالثا– مخاطر وآليات تفعيل صندوق الزكاة الجزائري

تعتبر الزكاة من أهم أدوت إرساء التكافل الاجتماعي، وبالرغم من حداثة صندوق الزكاة الجزائري إلا أنه ومنذ تأسيسه ساهم إلى حد ما في تحقيق أهدافه، إلا أنه يفتقر لأن يكون من بين الصناديق الريادية ما يحد من فعاليته في إعادة توزيع الدخل بطريقة تقلل التفاوت وتحد من جماح الفقر، وذلك نظرا للمخاطر التي يواجهها على الدوام.

1– **المخاطر التي تعترض صندوق الزكاة الجزائري:** يمكن حصرها في الآتي:

1.1– **عدم القدرة على كسب ثقة أفراد المجتمع في الصندوق:** وهو ما يمكن إرجاعه لانعدام الوعي بأهمية دفع الزكاة إلى الصندوق لتسييرها نظرا لما يشاع عن عمليات الاختلاس خاصة في المساجد، كما أن أغلبية أفراد المجتمع الجزائري يفضلون دفع زكاتهم لمستحقيها مباشرة دون وسيط؛

2.1– **مخاطر متعلقة بالقرض الحسن:** تتمثل في:[1]

- العائق الشرعي: فهناك من المفتيين من يبيح استثمار أموال الزكاة ومنهم من يرى دون ذلك؛
- خطر عدم السداد لاعتقاد المستفيدين بأنهم غير مجبرين على إرجاع القرض الحسن؛
- خطر ضعف التسيير: فالمستفيد قد يكون متمكنا من حرفته دون أن يكون مسيرا ناجحا؛
- خطر السوق: من المفترض أن تكون هناك دراسة جدوى للمشاريع المصغرة للتمكن من تسديد القرض الحسن وبقاء واستمرار المشروع وهو ما لا يتوفر لدى غالبية المستفيدين؛

[1]– اقتراحات الطالبة اعتمادا على العديد من الدراسات السابقة التي تتضمن موضوع واقع وآفاق صندوق الزكاة الجزائري.

[1]– محمد خميسي بن رجم، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير صندوق الزكاة الجزائري وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الشاملة**، الملتقى الدولي العاشر حول الاقتصاد الإسلامي والتمويل، جامعة سوق أهراس، الجزائر، ص: 30.

– خطر التضخم: يجب أن تساير القدرة التمويلية للمشروع التزايد المستمر في الأسعار حتى يتمكن من تغطية لتكاليف التي قد تتزايد مع تزايد الأسعار؛

3.1– **الإستقلالية الإدارية:** صندوق الزكاة الجزائري بمثابة الأداة التابعة لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف مما يعيق تطوره خاصة في مجال تمويل المشروعات المصغرة إذ ان المستفيدين منها يرونها صدقة طالما أن الدولة ممثلة بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف هي من منحتها وبذلك يتحججون عن رد قيمة القرض الحسن؛

4.1– **غياب التغطية القانونية:** حيث أنه قد تم الإعلان عن إنشاء الصندوق وهو يفتقر إلى الإدارة القائمة بذاتها، ويرتكز نشاطه على العمل التطوعي وعلى مبدأ طوعية جمع الزكاة.

2– آليات تفعيل صندوق الزكاة الجزائري كأداة لإعادة توزيع الدخل الوطني

من أجل تفعيل صندوق الزكاة الجزائري لابد من:

1.2– **إدراج سياسة الحكم الراشد للتقليل من مشاكل الصندوق:** ويكون ذلك بإدراج سياسة الحكم الراشد في إدارة وتسيير صندوق الزكاة الجزائري من خلال تبني المعايير الأساسية للحوكمة والمتمثلة في كل من المسائلة، الإفصاح، والشفافية، من أجل العمل بكفاءة في إدارة الصندوق وتنمية موارده واستخدامها في خدمة الصالح العام، فتطبيق تلك المبادئ سيساهم في كسب ثقة الأفراد وبالتالي زيادة الحصيلة الوطنية للزكاة واستغلالها بالشكل الذي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم التنمية الاقتصادية في شتى المجالات؛

2.2– **إستقلالية صندوق الزكاة:** لزيادة قدرة الصندوق على الاندماج مع المجتمع لا بد من إنشاء وزارة منفصلة للصندوق، تتبعها فروع إقليمية بالولايات هذا على المستوى المحلي، كما يجب أن يكون هناك بيت المال المركزي في بلد ما يتم اختياره بالاقتراع، تنبع أصوله من مساهمات الدول الأعضاء، بحيث يتولى بيت المال المركزي الإشراف على مختلف صناديق الزكاة في العالم على أن يكون ذلك في إطار أحكام الشريعة الإسلامية؛

3.2– **العمل على تنمية موارد صندوق الزكاة:** ويكون ذلك من خلال التخطيط الإعلامي والترويج لصندوق الزكاة وأهمية التعامل معه، ومن واجب منظمات المجتمع المدني وقادة الرأي المساهمة في الحملات التطوعية المروجة لضرورة تنمية وزيادة موارد الصندوق من خلال المحاضرات والأيام التحسيسية، إضافة إلى ربط دفع الزكاة بالإعفاءات الجبائية؛

4.2– **رقمنة الصندوق:** ويقتضي ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة في جمع الزكاة وتبسيط طرق الدفع بهدف توفير جل الطرق التي يمكن من خلالها تمكين المزكين من تقديم الزكاة في أوقاتها دون مشقة أو عناء وفي أي مكان من خلال الوسائل الإلكترونية الحديثة التي باتت في متناول كل إنسان، اقتداءا بصندوق الزكاة الإماراتي الذي يعمد كل عام إلى زيادة عدد الخدمات الإلكترونية لتحصيل الزكاة التي وصلت إلى 18 خدمة إلكترونية سنة 2013 مما أدى إلى زيادة عدد المزكين بنسبة 100% مما ينصرف بدوره إلى زيادة عدد المستفيدين؛

5.2– تنويع برامج الصندوق: ويقتضي ذلك إنشاء مؤسسات إستثمارية مدروسة بعناية شديدة تملك أسهمها لمستحقي الزكاة، سواءا كانت إدارتها من قبلهم أو باستخدام أهل الخبرة والكفاءة.

المطلب الثاني– الاستخدام الأمثل للأوقاف في إطار تعزيز العمل الخيري الاسلامي

إن المال عرضة للزوال لكن الوقف يعتبر سببا لحفظه وتنميته، بغية استمرار العطاء واستقرار أبواب المعروف، فهو التعبير الأكثر شعبية في إطار العمل الخيري الاسلامي، خاصة في مجال التخفيف من حدة التفاوت بين أفراد المجتمع وانتشال الفئات المحتاجة ماديا من براثن الفقر، وذلك نظرا للإمكانات الهائلة التي توفرها الأوقاف والتي إذا تمت إدارتها بفعالية ستسهم بالضرورة بشكل فاعل في التنمية وإنعاش كثير من المجالات الاجتماعية والاقتصادية للأمة، وعلى الرغم من كثرة الأعيان الوقفية في الجزائر، إلا أن الإهمال والتهميش قد طالها بشكل كبير وحدّ من أهميتها وفاعليتها، لذا كان لابد من البحث عن التقنيات التي يمكن من خلالها تفعيل الوقف في الجزائر كأداة لإعادة التوزيع على النحو التالي:

أولا– خصائص الأوقاف* في الجزائر

كانت الانطلاقة الفعلية في حماية الممتلكات الوقفية في الجزائر إلى دستور 1989 الذي نص في المادة 49 منه على أن الأملاك الوقفية وأملاك الجمعيات الخيرية معترف بها ويحمي القانون تخصيصها، وبذلك أصبحت تتمتع بالحماية القانونية الدستورية، وقد أعطى قانون الأوقاف 10/91 الصادر في 27 أفريل 1991 دفعا قويا له وحدد المعالم المختلف المتعلقة به، وتتميز الأوقاف الجزائرية بالخصائص التالية:

1– غياب المرجعية الوقفية لمعظم الأملاك الوقفية: مما جعل جهود القائمين عليها تتجه للبحث والتنقيب عنها لحصرها واسترجاع المتعثرة منها، كما أن ذلك يعرضها للنهب والاعتداء خاصة في ظل تراجع الجانب القانوني الحامي لها حيث ارتفع عدد القضايا المتعلقة بالفصل في الخلافات المطروحة حول الاملاك الوقفية المتنازع عنها من 20 قضية بين 1998– 2006 إلى 150 قضية سنة 2010 مطروحة على مستوى المحاكم، حيث انتهت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف من تسوية 1200 هكتار من الاملاك الوقفية من أصل 4 آلاف هكتار من الأملاك المكتشفة؛[1]

2– تنوع الوعاء الاقتصادي للأوقاف الجزائرية: وذلك بضمه الأراضي الفلاحية والبيضاء، المحلات التجارية، بساتين الأشجار المثمرة، محطات البنزين، المطاعم والمغاسل، النوادي، الحمامات ... الخ، وبذلك تكون الأوقاف في الجزائر ثلاث أنواع: منها استثمارية (مباني، محلات، سكنات، وغيرها) توجه مداخيلها إلى الأوقاف الخيرية، والأوقاف المتعلقة

---

* – **الوقف في الجزائر**: عرفت المادة 03 من قانون الأسرة الجزائري الوقف على أنه "حبس المال عن التملك على وجه التأبيد والتصرف بالمنفعة على وجه التأبيد ردا بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير"، أما المادة 31 من القانون 25/90 فقد عرفت الأملاك الوقفية بأنها: "الاملاك العقارية التي حبسها مالكها بمحض إرادته ليجعل التمتع بها دائما تنتفع به جمعية خيرية أو جمعية ذات منفعة عامة، سواء كان هذا التمتع فوريا، أو عند وفاة الموصين الوسطاء الذين يضمهم الملك المذكور ".

[1] – **150 قضية على مستوى العدالة حول النزاعات الوقفية**، نشر في الحوار يوم 2010/02/24، متاح على الرابط:
https://www.elhiwaronline.com/ara/index.php?option=com_content&task=view&id=25912، 2019/12/21، 18:32.

بخدمة المساجد، والمدارس القرآنية، وبالرغم من تعددها إلا أنه لم يتم سوى إحصاء 9967 ملك وقفي سنة 2015 تم جردها لدى وزارة الشؤون الدينية والأوقاف منها 6205 سكنات للأئمة والسلك الديني؛

3– الأوقاف الجزائرية تفتقر للإدارة الفاعلة وللاستمرارية: التي تضمنها استثمار أموال الوقف بعناية ورشادة، وقد كانت بداية التفكير باستثمار الأموال الوقفية وتنميتها منذ صدور قانون الأوقاف 10/91 حيث اتاحت المادة 45[*] منه ذلك، إلى غاية صدور القانون 07/01 المؤرخ في ماي 2001 الذي فصل صيغ الاستثمار الوقفي بعد أن كانت مقتصرة على الاستغلال الإيجاري لتشمل غلى جانب هذا الأخير كلا من عقد الحكر[**]، عقد المرصد[***]، الاستبدال، عقد المقايضة، عقود استغلال واستثمار الأراضي الوقفية الزراعية والمشجرة (المزارعة، والمساقاة)، عقود استغلال واستثمار الأملاك الوقفية المبنية والقابلة للبناء (المقاولة، التعمير والترميم)، عقد القرض الحسن، والمضاربة الوقفية.[1]

4– ارتباط تسيير الوقف بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف: تهتم وزارة الشؤون الدينية والاوقاف في الجزائر بتسيير كل من صندوق الزكاة، أملاك الوقف، والحج، وتفعيلا لأداء الاملاك الوقفية عمدت النصوص التنظيمية بالجزائر إلى إيجاد جهات تتولى تسيير وإدارة الاملاك الوقفية وصولا لاستثمارها وتتمثل هاته الهيئات في: ناظر الوقف (مسير لأموال الوقف على المستوى المحلي)، مؤسسة المسجد المشكلة على مستوى كل ولاية، المفتشية العامة (مهمتها الرقابة والتتبع وتقييم النشاط)، مديرية الأوقاف والحج (لوضع البرامج المتعلقة بالبحث عن الأملاك الوقفية واستثمارها)، ولجنة الأوقاف (لإدارة الاملاك الوقفية على المستوى الوطني)؛[2]

5– استثمار الأملاك الوقفية في الجزائر: من بين أهم المشاريع الوقفية في الجزائر: مشروع حي الكرام بالعاصمة، مشروع المركب الوقفي بالبليدة، مشروع المسجد الأعظم بالعاصمة، مشروع الشركة الوقفية للنقل ترانس وقف بالشراكة بين وزارة الشؤون الدينية وبنك البركة، الوديعة المالية الاستثمارية لدى بنك البركة والتي بلغت قيمتها 466.526,69 دولار بصيغة المضاربة الشرعية، المساهمة في شركة تأمين وهو مشروع مشترك بين بنك البركة ومؤسسة سلامة للتأمينات والذي يهدف لإنشاء شركة تأمين تكافلي اسلامي إلا انه لم يجسد لحد الآن على أرض الواقع، وبذلك بلغ العدد التراكمي للمشاريع الاستثمارية في خريطة الاستثمار الوطني للأملاك الوقفية بين 2013– 2015، ما يقارب 68 مشرعا استثماريا بمساهمة إجمالية من إدارة الأوقاف 5,064 مليون دولار، وهي مساهمة ضعيفة لضعف مواردها، كما أن عدد المشاريع قليل مقارنة مع حجم الوعاء العقاري الوقفي القابل للاستثمار، كما أن الاستثمار العقاري يحتل حصة الأسد والذي يمتاز من جهة بصعوبة التسييل، ومن جهة أخرى بالقدرة على المحافظة على القيمة، ومن جهة ثالثة فإن

---

[*] – **المادة 45 من القانون 10/91 للأوقاف الجزائرية:** "تنمى الاملاك الوقفية الجزائرية وتستثمر وفقا لإدارة الواقف وطبقا لمقاصد الشريعة الاسلامية في مجال الاوقاف حسب كيفيات تحدد عن طريق التنظيم".

[**] – **عقد الحكر:** وهو الذي يخصص بموجبه جزء من الأرض العاطلة للبناء او الغرس لمدة معينة، مقابل دفع ما يقارب قيمة الأرض الموقوفة وقت إبرام العقد مع التزام المستثمر بدفع الإيجار السنوي المحدد في العقد مقابل حصة في الانتفاع بالبناء أو الغرس وتوريثه خلال مدة العقد.

[***] – **عقد المرصد:** السماح لمستأجر الأرض بالبناء فوقها مقابل استغلال إيرادات البناء، وله الحق في التنازل باتفاق مسبق طيلة استهلاك قيمة الاستثمار.

[1] – هشام بن عزة، **إحياء نظام الوقف في الجزائر: نماذج عالمية لاستثمار الوقف**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 03، جامعة ام البواقي، الجزائر، جوان 2013، ص ص: 130– 133.

[2] – براهيم بن داود، طعيبة أحمد، **إدارة الاملاك الوقفية في الجزائر وسبل استثمارها**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، جوان 2016، ص ص: 09– 12.

العقارات الوقفية الجزائرية هي بحاجة الى الترميم والصيانة، حتى أن بعضها يحتاج إلى إعادة بناء، وذلك في ظل ضعف الاستثمار المالي؛[1]

ثانيا– مقترحات تفعيل الأوقاف الجزائرية

رغم احتلال الأملاك الوقفية للمرتبة الثالثة عربيا من حيث الحجم وتنوع وعاءها إلا أنها لم تتمكن من القيام بالدور المنوط بها في الجزائر، لذا لابد من استحداث طرق حديثة لإدارتها، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح:

1– **ضرورة وضع سياسة إدارية فاعلة للأملاك الوقفية:** مما يسمح بإجراء مسح شامل يحدد خصائص الأوقاف الموجودة في مختلف ولايات الوطن (عددها، قيمتها، أهداف إنشائها، ماتدره من مداخيل، والعقبات التي تعترضها) لإيقاف الهدر الهائل لعائدات الوقف، وتطوير الأوقاف المهملة، من خلال:[2]

- ضرورة مشاركة الجمهور المسلم في اختيار نمط إدارة الدولة للأوقاف المتعثرة؛
- نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول أهمية الوقف باعتباره لعب دورا فعالا في تاريخ الحضارة الاسلامية ويعتبر ممولا رئيسيا للأعمال الخيرية الدائمة والمستمرة؛
- لابد من الربط بين إدارة الوقف وعمل الجمعيات الخيرية باعتبار هذه الأخيرة تهتم بشرائح المجتمع ما يمكنها من تزويد إدارة الوقف بمعلومات تساعده في صياغة أولوياته؛
- إخراج إدارة الأوقاف من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وإعطائها استقلالية باستحداث الديوان الوطني للأوقاف، فالفصل بين مديرية الاوقاف والزكاة والحج لتفادي أي تقصير قد ينجم عن اندماج هذه المديريات وتشتت الجهود خاصة في اوقات الحج والزكاة، ما يؤدي إي إهمال جانب الأوقاف في تلك الفترة؛
- اعتماد كفاءات متخصصة في إدارة الاوقاف وفق المعايير العلمية الحديثة.

2– **انتهاج سياسة استثمار حديثة:** وذلك من خلال:[3]

---

[1]– فارس مسدور، **استثمار الاوقاف الجزائرية واقع وآفاق**، متاح على الرابط: http://www.oulamadz.org/tag/، 2019/12/21، 16:52.

[2]– استخلاص الطالبة اعتمادا على ماتم ذكره في العنصر السابق من خصائص الوقف الجزائري وتجارب رائدة، كما تم الاستناد إلى العديد من الدراسات السابقة للموضوع من بين أهمها:

– Rashid Sayed Khalid, **Certain Legal And Administrative Measures For The Revival And Better Management Of Awqaf**, Islamic Economic Studies, vol 19, n° 01, The Islamic Research And Training Institute In Cooperation Withe The Islamic Bank Group In Jeddah, Soudi, 2011, p p: 01-40.

– فريدة الحمصي، جمال الديب، **إسهام الوقف في تنمية عمل الجمعيات الخيرية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 04، المركز الجامعي بتمنراست، الجزائر، 2018، ص: 127.

– برايك الطاهر، نزيهة بوجرادة، **الاستثمار الوقفي في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 02، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2017/09/30، ص: 83.

[3]– استخلاص الطالبة اعتمادا على ماتم ذكره في العنصر السابق من خصائص الوقف الجزائري وتجارب رائدة، كما تم الاستناد إلى العديد من الدراسات السابقة للموضوع من بين أهمها:

– عبد القادر علاق، **الاعتراف بالشخصية المعنوية للوقف؛ مكنة تشريعية لمأسسة الوقف التنموي**، مجلة معارف، المجلد 13، العدد 24، جامعة البويرة، الجزائر، 2018/06/30، ص: 62.

– فارس مسدور، كمال منصوي، **التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف: التاريخ والحاضر والمستقبل**، مجلة أوقاف، المكتبة الاسلامية الالكترونية الشاملة، الكويت، ص: 24.

– سارة علالي، أحلام بوقفة، **التمويلات المتخصصة كأداة لتفعيل نظام الوقف في الجزائر: حالة رأس المال الاستثماري والصيرفة الاسلامية**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جامعة عباس الغرور بخنشلة، الجزائر، جوان 2019، ص: 63.

– استثمار مال الوقف في أوجه استثمار مضمونة ومدرة للأرباح، بحيث يتم فيها المحافظة على أصل الوقف؛

– معاينة ومعالجة معيقات النهوض بتنمية واستثمار الاموال الوقفية تفعيلا للدور التنموي المنتظر تحقيقه منها بتشكيل لجان مخصصة تضم كفاءات علمية وباحثين في الشريعة والقانون والاقتصاد والإدارة؛

– تشجيع البحث العلمي المتخصص في مجال الأوقاف وتأطيره ودعمه ماديا ومعنويا بحثا عن الجودة والابتكار؛

– ترقية الصناديق الوقفية بالاعتماد على فكرة التخصيص ونشر الأدوات المالية الوقفية لتصبح أداة تمويلية أساسية للمشاريع الاستثمارية الوقفية؛

– ضرورة توسيع صيغ الاستثمار الوقفي بما يتوافق وتطور صيغ التمويل الاسلامي ووفق منظومة قانونية متكاملة من نصوص تشريعية ونصوص تنظيمية، بما يضمن تحقيق تنويع في صيغ التمويل والاستثمار التي تلجأ إليها الأوقاف لتحقيق تنوع أدوات الاستثمار من حيث آجالها، الامر الذي ينعكس على استمرارية التدفقات النقدية المتحصلة؛

– تعزيز دور البنوك الاسلامية في الاقتصاد الجزائري ومن ثم ضرورة تدخلها في النظام الوقفي من شأنه توسيع دائرة الاستثمار الوقفي، وذلك من خلال قيامها بوظائفها كالوساطة الخيرية للمشاريع الوقفية، الوساطة بين الواقف وهيئة الوقف، تمويل المشاريع الوقفية، استثمار النقود الوقفية غير المستعملة في مشاريع مدرة لربح من خلال استخدام مختلف الصيغ التمويلية الاسلامية؛

المطلب الثالث– تطوير التمويل الأصغر الاسلامي (القرض الحسن) في الجزائر

في إطار القرض المصغر الاسلامي متمثلا في القرض الحسن أبرم صندوق الزكاة اتفاق مع بنك البركة في 22 مارس 2004، برأس مال قدره 500 مليون دج ليكون وكيلا تقنيا في مجال استثمار أموال الزكاة في إتفاقية تعاون تضم 22 مادة، والتي تمت ترجمتها فيما اصطلح عليه صندوق استثمار أموال الزكاة الذي يمول مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والمشاريع المصغرة الغارمة القادرة على الإنتعاش، ويعمل على دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء شراكات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة.

أولا– دور القرض الحسن في إعادة توزيع الدخل في الجزائر

إضافة إلى التمويل الثنائي دون فوائد، الذي تمنحه أجهزة التمويل الأصغر التقليدية والذي يمكن اعتباره بمثابة القرض الحسن، وتحت شعار لا نعطيه ليبقى فقيرا وإنما ليصبح مزكيا، قدم صندوق الزكاة العديد من القروض الحسنة في إطار القرض المصغر الاسلامي، والتي تؤخذ من أموال الأغنياء لتعطى للفقراء ومحدودي الدخل، ويتم تسيير ومتابعة القرض الحسن عن طريق اتفاقية التعاون الموقعة بين وزارة الشؤون الدينية وبنك البركة، كما ويشترط في المشاريع الممولة من خلال القرض الحسن أن تكون ذات آثار إيجابية، ذات آثار اقتصادية محفزة، وتحترم قواعد الشريعة الاسلامية، وفي مايلي إحصائيات للقرض الحسن المقدم من قبل صندوق الزكاة الجزائري:

الجدول رقم 18.04– المبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد المستفيدين منه حسب صندوق الزكاة خلال الفترة 2003– 2011

الولاية	عدد المستفيدين	المبالغ المخصصة (مليار دج)	الولاية	عدد المستفيدين	المبالغ المخصصة (مليار دج)
الوسط	1125	29.06	الشرق	2782	65.26
الغرب	352	8.90	الجنوب	200	4.63

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، **صندوق الزكاة**، متاح على الرابط: www.marw.dz، 2018/11/10، 13:33.

يتبين من خلال الجدول أن المبالغ المخصصة للقرض الحسن حسب صندوق الزكاة الجزائري تتأثر بعدد المستفيدين منه، حيث توجه غالبية القروض الحسنة لولايات الشرق بنسبة 61%، نظرا لانتشار البطالة في هاته الولايات وقلة المشروعات فيها، تليها ولايات الوسط بنسبة 27% ثم الغرب 8% وأخيرا الجنوب بنسبة 4% وهو ما يفسره توزيع المناطق الصناعية عبر التراب الوطني الموزعة بالترتيب ذاته.

وبذلك استطاعت تمويل 3948 من المشاريع من خلال القرض الحسن 34.35% منها في القطاع الخدمي نظرا لاعتماده على المؤهلات العلمية أكثر من المكتسبات المادية، أما النسبة المتبقية فقد وزعت بنسب متقاربة بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى ولتي تعتمد على الكفاءة الفردية للمستفيد إلى جانب الإمكانيات المادية التي قد تفوق القدرة التمويلية للصندوق، ومن خلال تلك المشاريع فقد تم توفير أكثر من 10000 منصب عمل للشباب خلال الفترة 2003– 2010.[1]

ثانيا– آليات تطوير التمويل الاسلامي للمشاريع المصغرة في الجزائر

من أجل تطوير التمويل الاصغر الاسلامي في الجزائر لا بد من تحديد التحديات التي تواجهه ومعالجتها:[2]

1– تحديات التمويل الأصغر في الجزائر: يواجه التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر العديد من التحديات والتي يمكن إجمالها في الآتي:

1.1– لا يمكن اعتبار التمويل المقدم من قبل ANSEJ، CNAC، ANGEM للمشاريع المصغرة تمويلا اسلاميا بنسبة 100%، فهي تقدم إما تمويلا ثنائيا بالشراكة مع صاحب المشروع أو ثلاثيا بالشراكة معه ومع البنك الربوي، أي أنها تقدم مزجا بين التمويل الاسلامي والربوي، ففي حالة التمويل الثنائي فإن القروض الحسنة التي تمنحها تعتبر قيمتها ضئيلة، وقد لا تفي باحتياجات المشروع، خاصة إذا ما تعلق الأمر باستيراد المواد الأولية من الخارج في ظل التدهور المستمر لقيمة الدينار الجزائري، أما في حالة التمويل الثلاثي فإن نصيبا من التمويل يقدمه البنك الذي يتعامل بالربا،

[1]– تحليل الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، **صندوق الزكاة**، متاح على الرابط: www.marw.dz، ، 2018/11/17، 15:40.

[2]– استخلاص الطالبة اعتمادا على العديد من الدراسات السابقة من بين أهمها:

– سليمان ناصر وياسر مونة، **نحو تطوير التمويل الاسلامي للمشاريع المصغرة في الجزائر**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الاسلامية تحت عنوان إشكالية إدماج المنتجات المالية الجزائرية في السوق المالي الجزائري، الجزائر، 12– 2016/04/13.

– سليمان ناصر، **تمويل المشاريع المصغرة بأموال الزكاة: دراسة على ضوء الآراء الفقهية المعاصرة**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول الفقه المعاصر قضايا وتحديات، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 18– 2012/12/19.

وعادة ما يتحرج الجزائريون من التعامل بالربا من جهة ومن جهة أخرى قد لا يملك صاحب المشروع الضمانات التي يفرضها البنك العمومي الربوي؛

2.1- ضعف التنسيق بين الهيئات التقليدية والإسلامية، وبين الهيئات الشرعية، الأمر الذي أدى إلى تضارب الفتاوى الفقهية في معاملاتها، فمنهم من يجيز استثمار أموال الزكاة ومنهم من لا يجيز ذلك، ومنهم من يجيز التمويل الثلاثي إذا تكفلت الخزينة العمومية بدفع الفوائد التي يطلبها البنك ومنهم من لا يجيز ذلك ويعتبره ربا؛

3.1- يواجه صندوق الزكاة الجزائري تحديا أساسيا يتمثل في تعبئة الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق الاستدامة المالية، فالزكاة تقوم على العمل الطوعي، كما أن تقديم القروض الحسنة دون ضمانات من قبل الصندوق قد يعرضه لمخاطر عدم السداد وبالتالي عدم استرجاعها؛

4.1- نقص انتشار مؤسسات التمويل الإسلامي على المستوى الوطني، ما يمنعها من الوصول إلى شريحة واسعة من محدودي الدخل الراغبين في القيام بمشروعات صغيرة والقادرين على تسييرها وإدارتها عبر كامل التراب الوطني؛

5.1- محدودية المنتجات المالية التي تناسب المشروعات المصغرة، وانحصارها فقط في القروض الحسنة، كما أن التمويلات الممنوحة تقدم على شكل قروض تسترجع لا على سبيل التمليك؛

6.1- ثقل الإجراءات الإدارية يعيق نشاط الجهة المقدمة للتمويل كما يعيق المشروع على القيام والاستمرار.

2- آليات تطوير التمويل الإسلامي الأصغر في الجزائر

وذلك بالقيام بجملة من الإصلاحات وتبني مجموعة من الآليات التي تمكن الحكومة الجزائرية من مواجهة تحديات التمويل الإسلامي للمشروعات المصغرة، والمتمثلة في:

1.2- أسلمة صيغ التمويل المتاحة وذلك بتعويض البنوك الربوية التي تساهم في التمويل الثلاثي للمشاريع المصغرة ببنوك إسلامية تقدم التمويل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية للخروج من شبة الربا، أو إلغاء التمويل الثلاثي والاكتفاء بالتمويل الأحادي من قبل الهيئات السابقة المقدمة للتمويل، وتسمية التمويل المقدم بالقرض الحسن؛

2.2- الرفع من قيمة المبالغ المقدمة للتمويل في شكل قرض حسن، مع ضرورة دراسة جدوى المشاريع ومتابعتها، حتى تحقق المشاريع الممولة نجاحها ولا تتعرض الخزينة الجزائرية أو صندوق الزكاة لمخاطر عدم السداد؛

3.2- إبعاد صندوق الزكاة الجزائري عن تمويل المشاريع المصغرة والاعتماد أكثر على الهيئات الحكومية، حتى يتمكن من توزيع الحصيلة في مصارفها الثمانية المحددة شرعا؛

4.2– أن تَقدم الدولة على فتح بنوك متخصصة في تمويل المشاريع متناهية الصغر، ومن الأفضل أن تكون عمومية أي تخدم مساعي الصالح العام، لا المساعي الخاصة المتعلقة بالربح، وإصدار البنك المركزي تعليمة يجبرها فيها على تقديم نسبة من التمويلات نحو تمويل المشاريع المصغرة بصورة جزئية أو كلية؛

5.2– ضرورة إنشاء بنوك إسلامية تعمل على تمويل هذا النوع من المؤسسات(المصغرة)، تتكيف بصورة فعالة مع خصوصيات هذا النوع من المؤسسات مستفيدة من التجارب الناجحة في هذا المجال؛

6.2– إنشاء مؤسسة مالية إسلامية مختصة في التمويل الأصغر الإسلامي، حيث يمكن أن يساعد الامتثال لأصول الشريعة الإسلامية وقواعدها مؤسسات التمويل الأصغر على الوصول إلى عدد كبير من المسلمين الذين يفضلون أشكال الأنشطة المالية الممتثلة لأحكام الشريعة الإسلامية؛

7.2– وضع بدائل إسلامية إلى جانب القرض الحسن كالائتمان الإيجاري، البيع بالسلم، التأجير التمويلي، المزارعة، المضاربة، والمرابحة، وضرورة توريق حوافظ التمويل الأصغر بتوسيع استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع؛

8.2– عصرنة الإدارة وتطوير وسائل الإعلام والاتصال، وتطوير نظم المعلومات الإدارية، وتكوين وتدريب الهيئات المرافقة، مما يمكن من إزالة التعقيد عن الإجراءات الإدارية التي يتحمل عواقبها صاحب المشروع، من خلال وضع هيئات رقابية لمكافحة الفساد الإداري خاصة في مرحلة دراسة الملفات وقبولها وحتى أثناء عملية التمويل؛

9.2– الدراسة الجيدة لجدوى المشاريع المصغرة ومتابعتها لضمان استمراريتها واستحداث مناصب شغل وذلك من خلال إقامة معهد تكوين وتأطير لمسيري المشاريع، باعتبار أن أغلبهم ذوي مستوى دراسي متوسط، وبحاجة للتأهيل.

خلاصة الفصل الرابع

يتميز الاقتصاد الجزائري بجملة من السمات التي حالت دون انطباق فرضية سيمون كوزنتس على الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة، في حين أنه ومن خلال التحليل الإحصائي البسيط وتحليل درجة استجابة توزيع الدخل للتغير في النمو، فقد وجد أن معدل النمو الاقتصادي يؤثر ولو بنسبة ضعيفة في مختلف المؤشرات الكمية لتوزيع الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017 وفي الاتجاه المعاكس، باستثناء مؤشر وحيد وهو مؤشر التنمية البشرية (حيث كانت العلاقة بينهما طردية).

ومن أجل تحديد العلاقة العكسية المعبرة عن تأثير توزيع الدخل الوطني على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال التحليل الإحصائي البسيط تبين أن هناك علاقة نسبية ضعيفة من توزيع الدخل الوطني باتجاه النمو الاقتصادي، وهي علاقة عكسية بالنسبة لمختلف المؤشرات الكمية المعبرة عن توزيع الدخل باستثناء مؤشر التنمية البشرية (حيث كانت العلاقة بينهما طردية). ومن خلال إسقاط مناهج التأثير لتضح أن الاقتصاد الوطني يميل أكثر وفرضيات المنهج الحديث ما يعني أن التفاوت في توزيع الدخل يعتبر عاملا معيقا للنمو الاقتصادي في الجزائر.

تعتبر اختبارات السببية لأنجل وجرانجر أهم الأساليب في تحليل السلاسل الزمنية ودراسة العلاقة بين المتغيرات، وبتطبيقها على بيانات توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1988– 2017 اتضح انعدام العلاقة السببية بين المتغيرات في المدى القصير اعتمادا على تقنية نموذج الاتجاه العام VAR، وكذا في المدى الطويل اعتمادا على تقنية نموذج تصحيح الخطأ VECM، لذا فقد تم الاستعانة بتقنية Toda & Ymamoto للتأكد من العلاقة السببية في المدى الطويل، والتي تبين من خلالها أن هناك علاقة وحيدة طويلة الأجل تترجم تأثير النمو على التوزيع من خلال تأثير معدلات النمو الاقتصادي الحقيقة في معدلات البطالة، بينما توجد أربع علاقات تترجم تأثير التوزيع على النمو من خلال تأثير مؤشر التنمية البشرية ومعدل الفقر البشري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وتأثير الدخل الشخصي ومعدل الفقر النقدي على معدلات النمو الحقيقية من جهة ثانية.

نظرا لتضارب نتائج التحليل فقد تمت الاستعانة بتطبيق مقاربة النمو المحابي للفقراء على الاقتصاد الوطني لتحديد مدى محاباة النمو للفقر، ليتبين أن النمو الاقتصادي كان محابيا للفقراء ولو بصورة نسبية خلال فترة الدراسة، لذا ينبغي على الحكومة الجزائرية تبني مزيجا قويا من سياسات النمو والتوزيع لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي معا، وفي هذا الصدد تم اقتراح جملة من السياسات التي من خلالها يمكن تحقيق عدالة في التوزيع والقضاء على الفقر إلى جانب دعم النمو الاقتصادي وذلك بمواجهة أهم العوائق التي تحول دون محاباة النمو الاقتصادي للفقراء.

ومع تصاعد الاهتمام بالتمويل الاسلامي على المستوى العالمي لابد على الجزائر اللحاق بركب الدول الرائدة في هذا المجال وبناء نظام اسلامي قائم على أساس التكافل الاجتماعي، وذلك بتبني جملة من الإجراءات والإصلاحات التي من شأنها تطوير أدوات ومؤسسات التكافل الاجتماعي كالزكاة، الوقف، الجمعيات الخيرية، والقرض الحسن.

الخاتمة

الخاتمة

إن تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة وسريعة وحده لا يكفي، بل يجب أن يقترن ذلك بسياسة توزيع عادلة لتحقيق تنمية شاملة تجمع بين التقدم الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، فغالبا ما ينجر عن عملية توزيع الدخل تدرجا طبقيا مولّدا فجوة بين فقراء وأغنياء المجتمع. كلما اتسعت تلك الفجوة تطلب ذلك من الدولة التدخل لإعادة التوزيع، بما يضمن التقليل من حدة التفاوت.

أثارت قضية العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي جدلا واسعا بين رواد المدارس الفكرية، ففي حين اقتصر البعض على تحليل العلاقة من النمو باتجاه التوزيع كما أقرت به فرضية كوزنتس، ركز آخرون على الاتجاه المعاكس حيث اعتبر الكلاسيك أن التفاوت في التوزيع محفز للنمو الاقتصادي، بينما اعتبره متبعي المنهج الحديث معيقا له محددين بذلك قنوات انتقال الأثر السلبي والإيجابي بين الطرفين. وقد تمخض عن ذاك الجدل بروز مقاربة حديثة يصطلح عليها النمو المحابي للفقراء، والذي يبحث في الطريقة التي يمكن من خلالها معالجة الفقر من خلال المعادلة نمو/ إعادة التوزيع.

مع نهاية الثمانيات وبعد انتقال الجزائر من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي واللجوء إلى إصلاحات المؤسسات الدولية، التي كانت المساهم الرئيسي في تفاقم حدة التفاوت، تمكنت مع بداية الألفية الثالثة من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية، مما دفعها إلى تبني عدد من المشاريع التنموية المتتالية قصد تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. وبذلك شهد الاقتصاد الجزائري تذبذبا في معدلات النمو الاقتصادي البطيئة، وتباينا بين القطاعات المساهمة في تكوينه. وبالرغم من مساعي التنويع الاقتصادي إلا أن هذا الأخير بقي تحديا رئيسيا للتنمية في الجزائر، فبمجرد تراجع أسعار النفط أواخر سنة 2014 دخل الاقتصاد الوطني حالة من الصدمة النفطية زعزعت استقراره. وقد أثر مجمل تلك التطورات على هيكل توزيع الدخول خلال الفترة 1988- 2017. وفي هذا الخصوص تبين أن الاقتصاد الوطني يعاني من مشكلة التفاوت في التوزيع سواء بين قطاعاته أو أفراده أو حتى بين أقاليمه، ونظرا لتدخل السلطات الجزائرية من خلال سياسة إعادة التوزيع لتحقيق العدالة الاجتماعية، متبنية مجموعة من الأدوات المالية على رأسها التحويلات الاجتماعية، فقد تراجعت حدة التفاوت بين العشرية والأخرى، إلا أنه لا يزال قائما نظرا لتمركز المداخيل في يد فئة قليلة من المجتمع.

تختلف العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر باختلاف أسلوب التحليل المعتمد ففي حين أثبت التحليل الاحصائي البسيط أن هناك علاقة تبادلية نسبية بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، اتضح من خلال تحليل خصائص الاقتصاد الوطني أنه يتمتع بحالة من الخصوصية تجعله لا يتفق وفرضية كوزنتس، كما أن التفاوت في توزيع الدخل يعتبر عاملا معيقا للنمو خلال فترة الدراسة، في حين أظهر التحليل القياسي انعدام العلاقة السببية بين التوزيع والنمو بمختلف مؤشراتهما الكمية في المدى القصير، بينما يمكن أن تكون هناك علاقة متبادلة في المدى الطويل، في حين أفضى تطبيق مقاربة النمو المحابي للفقراء إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر كان محابيا للفقراء ولو بصورة نسبية، لذا ينبغي على الحكومة الجزائرية تبني مزيجا قويا من سياسات النمو والتوزيع لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي معا، من

خلال مواجهة أهم العوائق التي تحول دون محاباة النمو الاقتصادي للفقراء وبناء نظام مالي إسلامي قائم على أساس التكافل الاجتماعي.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

على ضوء ما تقدم يمكن استخلاص جملة من النتائج التي من خلالها يتم اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

❖ في حين اقتصر تركيز الكلاسيك على التوزيع الوظيفي للدخل بين عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال، كان كينز معارضا للأفكار الكلاسيكية ومؤيدا لتدخل الدولة، مما زاد من أهمية عملية إعادة التوزيع من خلال أدوات السياسة المالية، إلا أنهما اتفقا في كون التفاوت مسألة طبيعية ومقبولة، بل أنه يعتبر شرطا من شروط التنافس العالمي، بينما آمنت الفلسفة الماركسية بضرورة إلغاء الملكية الفردية لإلغاء التفاوت في التوزيع مع حتمية تدخل الدولة من خلال دعم الأسعار أو السياسة الضريبية، أو القيام بثورة عمالية؛

❖ كفل الإسلام التوزيع الأمثل للدخل الوطني بحيث يتحقق أقصى مدى من العدالة الاجتماعية، والكفاءة الإنتاجية، ذلك أنه النظام الوحيد الذي يقيم التوازن والتكامل بين الروح والمادة وبين حق الفرد والجماعة؛

❖ تعتبر فرضية سيمون كوزنتس الأساس النظري لدراسة العلاقة بين توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي، والتي أفضت إلى أن المنحنى البياني الناتج عن تأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل الوطني ينجر عنه علاقة غير خطية تشكل منحنى على شكل حرف U مقلوب، ذلك أن الدخل الشخصي ينزع نحو التفاوت في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي قبل أن يتجه إلى العدالة في مراحل متقدمة منه؛

❖ تباينت آراء المفكرين الاقتصاديين بين مؤيدين ومعارضين لأهمية التفاوت في توزيع الدخل الوطني في تحفيز النمو الاقتصادي، فبينما أقر الكلاسيك بأنه محفز للنمو، وجد متتبعي المنهج الحديث أنه معيقا له؛

❖ تتصف دول أوروبا بالاقتراب من العدالة في توزيع الدخول، في حين تعاني دول أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا الصحراء الكبرى من حدة التفاوت وتفشي ظاهرة الفقر المدقع، أما باقي الأقاليم فتختلف حدة التفاوت فيها بدرجة أقل من جنوب إفريقيا وأكبر من دول أوروبا؛

❖ بتحليل هيكل توزيع الدخول على المستويين الوظيفي والشخصي، تبين أن الاقتصاد الوطني يتميز بالتفاوت في توزيع الدخل، وبالرغم من اختلاف طبيعة العلاقة التي تربطه بمعلات النمو الاقتصادي باختلاف نتائج التحليل الوصفي، القياسي، أو الاقتصادي، إلا أنه يمكن القول إجمالا أن توزيع الدخل الوطني والنمو الاقتصادي يتبادل علاقة التأثير والتأثر في المدى الطويل، لكن هذا التأثير لا يعني تبادل علاقة التأثير والتأثر بين مختلف مؤشرات التوزيع ومؤشرات النمو؛ **وهو ما يؤكد الفرضية الرئيسية.**

❖ تدل الحصص التوزيعية لكل من تعويضات الأجراء والفائض الصافي للاستغلال (الريوع والأرباح)، أن هناك تفاوتا في التوزيع الوظيفي للدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017، كما اتضح من خلال تحليل كل من الانفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، منحنى لورينز، العلاقة بين الفئات الدخلية، معاملات جيني، معدلات الفقر النقدي والبشري، ومؤشر التنمية البشرية أن هناك تفاوتا في التوزيع الشخصي للدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة 1988- 2017؛ **وهو ما يؤكد الفرضية الفرعية الأولى.**

❖ تراجعت حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر بين العشرية والأخرى، وهو ما يدل عليه الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية لمختلف فئات الدخل في كل عشرية، منحنى لورينز الذي يقترب من العدالة، تراجع الفجوة بين الفئات الدخلية، معاملات جيني المحصورة بين 0.20-0.35، تراجع معدلات الفقر النقدي والبشري، وتحسن مؤشر التنمية البشرية؛ **وهو ما ينفي الفرضية الفرعية الثانية.**

❖ سياسة إعادة توزيع الدخل في الجزائر تتصف بعدم التنوع والمرونة، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة الظروف المستجدة، وهو ما يحد من فعاليتها في تحقيق أهم أهدافها المتمثلة في علاج التفاوت في توزيع الدخل؛

❖ يفتقر المجتمع الجزائري لثقافة الادخار من أجل تكوين التراكم الرأسمالي الموجه للاستثمار لدعم النمو الاقتصادي ما يعني أن التفاوت في توزيع الدخل لصالح الطبقات الرأسمالية لا يعتبر عاملا محفزا للنمو الاقتصادي، كما أن قطاع الخدمات يعتبر المكون الرئيسي للنمو الاقتصادي ما يعني أهمية عنصر العمل عن رأس المال، وبالتالي فالتفاوت في التوزيع يعتبرا معيقا للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛ **وهو ما يؤكد الفرضية الفرعية الثالثة.**

❖ سجل الاقتصاد الجزائري معدلات متذبذبة من النمو الاقتصادي، البطيئة والمتدنية، إلا أنه يمكن اعتباره محابيا للفقراء لكن بصورة ضعيفة لوجود العديد من العراقيل التي تحول دون وصول ثمار النمو المحقق إلى أدنى فئات المجتمع والتي منها ما يرتبط بمعدلات النمو البطيئة والمتدنية ومنها ما يرتبط بسياسة التوزيع المعتمدة؛ **وهو ما ينفي الفرضية الفرعية الرابعة.**

❖ من خلال تفعيل النمو المحابي للفقراء يمكن توسيع شريحة المستفيدين من ثمار النمو المحقق، ما يعني المساهمة في تقليل الفجوة بين أغنياء وفقراء المجتمع، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تبني سياسات دعم النمو الاقتصادي من جهة وتحسين سياسة توزيع الدخل في الجزائر من جهة أخرى؛

❖ في إطار علاج التفاوت في توزيع الدخل يمكن للدولة أن تتدخل من خلال سياسة إعادة التوزيع على المستوى الوظيفي، بالتغيير النسبي لمستوى عناصر الإنتاج خاصة معدل الأجر، أو إعادة توزيع الأصول المملوكة ومعرفة كيفية توزيع وتملك هذه الأصول فيما بين شرائح المجتمع، كما يمكنها التدخل على المستوى الشخصي من خلال استغلال أدوات السياسة المالية كزيادة الضرائب التصاعدية على الدخل والممتلكات، فرض الضريبة على الثروة، زيادة المدفوعات

التحويلية ودعم السلع والخدمات العامة والأساسية لصالح الفقراء، زيادة التوظيف، وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي؛

❖ يعتبر التكافل الاجتماعي من بين أهم أوجه تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي، لذا على السلطات الجزائرية تفعيل سياسة إعادة التوزيع من خلال دعم وتطوير مؤسسات وأدوات التكافل الاجتماعي كالزكاة، الوقف، والقرض الحسن.

مقترحات الدراسة:

بالرغم من تراجع التفاوت في توزيع الدخل الوطني في الجزائر، لا تزال هناك طبقات في المجتمع تعاني الفقر والحرمان، وكونه معيقا للنمو الاقتصادي، يمكن تقديم جملة من المقترحات لعلاجه على النحو التالي:

❖ ضرورة دعم مقاربة النمو المحابي للفقراء والقضاء على العراقيل التي تحول دون تساقط ثمار النمو نحو الأسفل ما يعيق النمو الاقتصادي ويشجع التفاوت في الوقت ذاته.

❖ تعديل سياسة الأجور سنويا، بوضع حد أدنى للأجر الشهري الصافي من الضرائب، بما يتناسب وتكاليف المعيشة وما يكفي لتحقيق الحد الأدنى من الحياة الكريم؛

❖ مراجعة سياسة الدعم الحالية التي تستفيد منها كل فئات المجتمع دون استثناء، عبر الانتقال نحو الدعم الموجه، مما يسمح بذهاب الدعم لمستحقيه ما من شأنه تحسين دخل الفرد ومن ثم مستوى المعيشة؛

❖ اتباع معايير الحكم الراشد في تطبيق السياسة الاقتصادية عامة والمالية خاصة، بما يضمن من جهة ترشيد الإنفاق العام الذي يعتبر الأداة المالية الأساسية المؤثرة في الطبقات محدودة الدخل، ومن جهة أخرى تفعيل النظام الضريبي خاصة فيما تعلق بالضريبة التصاعدية على الأملاك وتوجيه العوائد المحصلة منه لدعم الطبقات المحرومة في المجتمع وانتشالهم من الفقر بمختلف أبعاده؛

❖ تعديل النظام الاقتصادي السائد الذي يتأرجح بين الفكرين الاشتراكي والرأسمالي، وتبني مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذي أثبت جدارته على مر التاريخ في معالجة مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية؛

❖ إدراج مختلف آليات التمويل الاسلامي وسياساته وأدواته في مختلف التعاملات المالية بين الأفراد، أو مع الحكومة، وترسيخ مبادئ التكافل الاجتماعي من خلال دعم وتطوير مؤسساته وأدواته كالزكاة، الوقف، والقرض الحسن؛

آفاق الدراسة:

❖ دور مؤسسات التكافل الاجتماعي في علاج إشكالية التفاوت في التوزيع: دراسة حالة مجموعة دول إسلامية.

❖ تأثير أزمة كورونا على معدلات الفقر في الجزائر مقارنة بالدول العربية.

❖ تشخيص واقع النمو المحابي للفقراء في الجزائر مقارنة بالدول العربية.

❖ متطلبات تفعيل سياسة إعادة توزيع الدخل الوطني لخفض معدلات الفقر في الدول النفطية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا- المصادر:

1- **القرآن الكريم**

2- **الأحاديث والسنة**

ثانيا- المراجع باللغة العربية:

1- **الكتب:**

❖ إبراهيم خليل عليان، **السلم الأهلي والتوزيع العادل للدخل**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2012.

❖ أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية**، مكتبة الإشعاع الفنية للنشر، مصر، 2001.

❖ أحمد رمضان نعمة الله، أسامة أحمد الفيل، سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل الفقر- التلوث البيئي- التنمية المستديمة**، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2015.

❖ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

❖ أحمد عساف، علاء الدين صادق، **الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن، 2013.

❖ أسامة أحمد الفيل، أحمد رمضان نعمة الله، سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها : مشاكل الفقر، التلوث البيئي، التنمية المستدامة**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.

❖ أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

❖ Alex Kallincos، **المساواة**، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

❖ إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2013.

❖ ب. برنييه، إ. سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، 1989.

❖ بسام الحجار، عبد الله رزق، **الاقتصاد الكلي**، دار المنهل اللبناني للدراسات، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان، 2010.

❖ بول ساموسلسون، وليام نوردهاوس، **الاقتصاد**، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.

❖ توفيق سعيد بيضون، **الاقتصاد السياسي الحديث**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 1994.

❖ جلال جويدة القصاص، **اقتصاديات الأسواق والإنتاج بين النظرية الوضعية والنظرة الإسلامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014.

❖ جلال خشيب، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، متاح على الموقع الإلكتروني: www.alukah.net.

❖ جمال لعمارة، **النظام المالي في الإسلام**، دار النبأ، الجزائر، 1996.

❖ حازم البنى، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب للنشر، بيروت، لبنان، 2006.

❖ حربي مُحَمَّد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1997.

❖ حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

❖ حسن أيوب، **المعاملات المالية في الإسلام**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003.

❖ حسن حسين أحمد البشايرة، **سياسة تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات في الاقتصاد الإسلامي**، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

❖ خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2004.

❖ خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة السابعة، عمان، الأردن، 2005.

❖ رشيد عباس الجزراوي، **ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي**، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

❖ Robert J. Barro، **محددات النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية عبر البلدان**، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

❖ Robert. J . Barro، **الاقتصاد الكلي**، ترجمة أحمد عساف، علاء الدين صادق، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013.

❖ رياض صالح عوده، **مقدمة في الاقتصاد الاسلامي**، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005.

❖ سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، نضال عباس، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.

❖ سامي عفيف حاتم، **النظرية الاقتصادية: مدخل لدراسة الموضوعات الاقتصادية**، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، مصر، 1992.

❖ سراج الدين عثمان مصطفى، **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**، إتحاد المصارف العربية، عمان، الأردن، 2002.

❖ سعيد عبد العزيز عثمان، **النظام الضريبي وأهداف المجتمع**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2008.

❖ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **النظم الضريبية: مدخل تحليلي وتطبيقي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

❖ سلام سميسم، **التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الإسلامي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2011.

❖ سناء عبد السلام جابر، **تحقيق التوازن الاقتصادي من منظور إسلامي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010.

❖ السيد مُحَمَّد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.

❖ السيد مُحَمَّد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤيا للنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.

❖ صالح حميد العلي، **ملخص كتاب توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة**، اليمامة للطبع والنشر، دمشق وبيروت، 2001.

❖ صالح صالحي، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف**، دار الفجر للنشر، القاهرة، مصر، 2006.

❖ صبرينة كردودي، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تحليلية مقارنة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

❖ ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013.

❖ طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، .

❖ طارق عبد الرؤوف مُحَّد عامر، إيهاب عيسى المصري، **البطالة: مفهومها أسبابها، خصائصها: اتجاهات عربية وعالمية**، دار المنهل ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2017.

❖ طالب عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، دائرة المكتبة الوطنية للنشر، عمان، الأردن، 2001.

❖ الطاهر قانة، **المصارف الاسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

❖ عبد الجبار محمود العبيدي، **خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة: دراسات في إشكالية الفكر الاقتصادي**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2012.

❖ عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2012.

❖ عبد الرحمان يسرى، **تطور الفكر الاقتصادي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.

❖ عبد اللطيف مصيطفي، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2014.

❖ عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.

❖ عبد المجيد قدي، قادة أقاسم، **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2002.

❖ عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

❖ عبد الهادي علي النجار، **الاسلام والاقتصاد: دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة**، دار المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1983.

❖ عبد الوهاب أمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

❖ عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي: الاقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005.

❖ غازي حسين عناية، **النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.

❖ مايكل أبدجمان، **الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة**، ترجمة مُحَّد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.

❖ مجدي علي سعيد، **تجربة بنك الفقراء**، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2007.

❖ مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة – السياسات المالية للنظام الرأسمالي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 1999.

❖ مُحَّد الجوهري، وآخرون، **علم الاجتماع الاقتصادي**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2010.

❖ مُحَّد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.

❖ مُحَمَّد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي: الاقتصاد المالي النظرية العامة في مالية الدولة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

❖ مُحَمَّد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، المركز الوطني للنشر، الجزائر، 1981.

❖ مُحَمَّد شاهين، **أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي**، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2017.

❖ مُحَمَّد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

❖ مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، والمشكلات**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2011.

❖ مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق: النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، المشكلات**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2011.

❖ مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، مُحَمَّد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

❖ مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، مُحَمَّد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

❖ مُحَمَّد عثمان بشير، **المدخل إلى فقه المعاملات المالية: المال/ الملكية/ العقد**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009.

❖ محمود حامد محمود عبد الرزاق، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.

❖ محمود حسين الوادي، إبراهيم مُحَمَّد خريس، حسين مُحَمَّد سمحان، كمال مُحَمَّد رزيق، أمجد سالم لطايفة، **الاقتصاد الإسلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

❖ محمود عبد الكريم إرشيد، **النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي وضوابطها في السوق الاسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

❖ مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

❖ مصطفى أحمد حامد، **الفقر في ظل العولمة: دراسة تطبيقية على الدول المتقدمة والنامية ودول العالم الثالث**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.

❖ مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

❖ ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر.

❖ الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996.

❖ هيل عجمي الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

❖ وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، 2010.

❖ وسن عبد الرزاق حسن، **إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي: مزيد بالأمثلة التطبيقية**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2013.

❖وليد بشيشي، **دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة- لبنان، 2017.

❖وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة، بيروت، لبنان، 2010.

2- الرسائل والأطروحات:

❖أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989- 2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 بالجزائر العاصمة، الجزائر، 2014- 2015.

❖أحمد مصطفى البطران، **العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980- 2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2012- 2013.

❖أشرف بن خليل سكيك، **محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995- 2013**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2014- 2015.

❖أيمن مصطفى حسين الدباغ، **نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2002- 2003.

❖بلعزوز بن علي، **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003- 2004.

❖بوزيدة حميد، **الضريبة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري في الفترة 1988- 1996**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 1996- 1997.

❖حسيبة مداني، **أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الكلية: دراسة تحليلية للفترة 1994- 2004 لحالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2006- 2007.

❖رضا عقون، **عرض نظام معلومات المحاسبة الوطنية مع دراسة تقييميه لحالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2002- 2003.

❖سهيلة منصوران، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005- 2006.

❖سيد أحمد بوحازم، **النمو المحابي للفقراء في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1970- 2016**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد عالمي، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2017- 2018.

❖ سيد أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2012- 2013.

❖صدر الدين صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005- 2006.

❖عبد الباسط بوزيان، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2006- 2007.

❖عبد الحفيظي عيسى، **مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2014- 2015.

❖عبد الحليم فضل الله، **أثر النمو الاقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي: حالة لبنان 1992- 2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014- 2015.

❖عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988- 2011**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013- 2014.

❖عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988- 2011**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013- 2014.

❖عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988- 2011**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2013- 2014.

❖عثمان علام، **تمويل التنمية في الدول الاسلامية: حالة الدول الأقل نموا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013- 2014.

❖عزوز مناصرة، **أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد الاسلامي، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2005- 2006.

❖عياد هيشام، **أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970- 2013**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2016- 2017.

❖عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001- 2004**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010- 2011.

❖ قاسم مُحَّد فؤاد، **أنظمة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة مجموعة دول MENA باستعمال Panel، ونموذج الانحدار الذاتي VAR**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2009- 2010.

❖ كريم بودخدوخ، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2001- 2009**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم بالجزائر العاصمة، الجزائر، 2009- 2010.

❖ كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2010- 2011.

❖ كلثوم بوخروبة، **تطور سياسة الأجور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم في القانون العام، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2016- 2017.

❖ كمال شريط، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسبير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013- 2014.

❖ مُحَّد زكاري، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970- 2012**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013- 2014.

❖ مُحَّد سعيدي، **العلاقة بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2014- 2015.

❖ محي الدين حمداني، **تحديات التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2008- 2009.

❖ مراد جبارة، **إنعكاس إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة على دالة الاستهلاك الكلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2008- 2009.

❖ مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر (1990- 2004)**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005- 2006.

❖ مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990- 2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005- 2006.

❖ نادية حصروري، **تحليل وقياس الفقر في الجزائر: دراسة تطبيقية في ولاية سطيف**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل واستشراف اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2008- 2009.

❖ نصيرة عباسي، **تأثير التضخم في التحليل المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004- 2005.

❖ هجيرة بن ساسي، **مقاييس اللامساواة والفقر: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، الجزائر، 2012- 2013.

❖همام وائل مُحَمَّد أبو شعبان، **أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية لدول عربية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015- 2016.

❖وسيلة السبتي، **تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي: مساهمة صندوقي الزكاة والوقف**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة مُحَمَّد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2012- 2013.

3- المقالات والأبحاث العلمية:

❖أحمد ضيف، أحمد عزوز، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2018.

❖أحمد مقدمي، **إشكالية تطبيق الضريبة على الثروة في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 01، العدد الاقتصادي 36، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2018/10/01.

❖اكرام بن عزة، فتحي بلدغم، **تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والاصلاح الاقتصادي: عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990- 2017**، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 02، العدد 07، جامعة أدرار، الجزائر، 2018.

❖آمال لحسن شوثري، **التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، جامعة مُحَمَّد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

❖برانكو ميلانوفيتش، **زاد تفاوت الأجور على مدار ربع القرن الماضي بدلا من أن ينخفض كما كان متوقعا**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 48، العدد 03، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2011.

❖براهيم بن داود، طعيبة أحمد، **إدارة الاملاك الوقفية في الجزائر وسبل استثمارها**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، جوان 2016.

❖برايك الطاهر، نزيهة بوجرادة، **الاستثمار الوقفي في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 02، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2017/09/30.

❖البشير عبد الكريم، سراج وهيبة، **تحليل العلاقة بيت توزيع الدخل، النمو، والفقر في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ديسمبر 2013.

❖بلقاسم زايري، **"كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة وهران، الجزائر، 2007.

❖بلقاسم ماضي، صباح قروي، **دراسة تقييمية لواقع التنمية في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 26، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، جوان 2018.

❖بلقاسم نويصر، كريمة حاتي، **واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر وسبل معالجتها للمسألة الاجتماعية**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 10، العدد 02، جامعة العربي التبسي بتبسة، الجزائر، 2017/06/30.

❖ثامر علي النويران، حمود حميدي بني خالد، **أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن: دراسة قياسية تحليلية للفترة 1991- 2015**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2017.

❖جوناثان أوستري، أندرو بيرغ، **أداة القياس: عدم المساواة قد يكون موضوعا مثيرا للاهتمام ولكن يصعب تعريفه**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2014.

❖حمزة مرداسي، **النمو الاقتصادي بين المقاربات النظرية وواقع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM للفترة 1969– 2016**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، ديسمبر 2017.

❖ربيعة بوقادير، عبد القادر مطاي، **تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001– 2016**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2018.

❖رضا صاحب أبو حمد، **توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2010.

❖رفيقة بسكري، **تفعيل آليات الاستثمار الوقفي في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسات الميدانية**، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 08، العدد 15، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية بقسنطينة، الجزائر، جوان 2019.

❖رياض بن جليلي، **اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 19، الكويت.

❖زوبير دغمان، **حدود نجاح وفشل الحكومة والسوق في ضمان العدالة الاجتماعية مع التنمية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19، جامعة مُحَّد الشريف مساعدية بسوق أهراس، الجزائر، جوان 2015.

❖زينب توفيق السيد، **عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 69– 70، الجمعية العربية للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، لبنان، شتاء– ربيع 2015.

❖ سارة علالي، أحلام بوقفة، **التمويلات المتخصصة كأداة لتفعيل نظام الوقف في الجزائر: حالة رأس المال الاستثماري والصيرفة الاسلامية**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 01، جامعة عباس الغرور بخنشلة، الجزائر، جوان 2019.

❖سعد عجيل شهاب، عصمت بكر أحمد، **أثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل: حالة دراسية عن العراق**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 02، العدد 03، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الأنبار، العراق، 2010.

❖شعور حبيبة، **دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة في السودان**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة ام البواقي، الجزائر، جوان 2018.

❖شليحي الطاهر، غربي ياسين سي لخضر، **ظاهرة تزايد النفقات الجارية وأسبابها في الجزائر خلال الفترة 2000– 2018**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2019/06/05.

❖صادق علي طعان، **الفقر الاقتصادي والفقر المعرفي مقاربة** اقتصادية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

❖صهيب خبابة، كمال قاسمي، **استراتيجية الحضائر الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 49، جامعة بغداد، العراق، 2016.

❖عباس لحمر، عمار طهرات، **واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل اندماجها في الاقتصاد الجديد**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2018.

❖عبد الحكيم بزاوية، عبد الله بن منصور، **تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة ومعالجة مشكلة البطالة**، Les Cahier du MECAS، العدد 08، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، ديسمبر 2012.

❖عبد القادر علاق، **الاعتراف بالشخصية المعنوية للوقف؛ مكنة تشريعية لمأسسة الوقف التنموي**، مجلة معارف، المجلد 13، العدد 24، جامعة البويرة، الجزائر، 2018/06/30.

❖عصام مُحَمَّد علي الليثي، **إنجاح الصيغ الاسلامية في التمويل الأصغر: مع الإشارة إلى تجربة بنك الأسرة (السودان)**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 01، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالتعاون مع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية بجدة، السعودية، 2013.

❖عطية عبد الواحد، **التوزيع العادل للدخل من منظور إسلامي**، مجلة مركز عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، المجلد 06، العدد 18، مصر، 2002.

❖علي عبد القادر علي، **العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 13، الكويت، فيفري 2005.

❖علي عبد القادر علي، **النمو الاقتصادي المحابي للفقراء**، مجلة جسر التنمية، المجلد 08، العدد 82، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2009.

❖علي عبدالقادر، عادل عبد العظيم، **ملخص وقائع ورشة العمل الاقليمية حول: السياسات العامة والاقلال من الفقر في الدول العربية (القاهرة: 26– 27 سبتمبر 2005)**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 2005.

❖علي كنعان، عدنان غانم، رشا يحي إبراهيم، **دور السياسة المالية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 04، دمشق، سوريا، 2011.

❖فارس مسدور، كمال منصوي، **التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف: التاريخ والحاضر والمستقبل**، مجلة أوقاف، المكتبة الاسلامية الالكترونية الشاملة، الكويت.

❖فريدة الحمصي، جمال الديب، **إسهام الوقف في تنمية عمل الجمعيات الخيرية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 04، المركز الجامعي بتمنراست، الجزائر، 2018.

❖فلاح خلف الربيعي، **دور شبكات الحماية الاجتماعية في حماية الفقراء من مخاطر الخصخصة**، الحوار المتمدن، العدد 2288، نشر في 2008/05/21.

❖كمال قويدري، **دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015/12/31.

❖مُحَمَّد الجيلالي، كمال لحول، **رعاية الأشخاص المسنّين المعوزين في نظم الحماية الاجتماعية الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 12، العدد 15، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ديسمبر 2016.

❖ مُحَمَّد بوبكر، **تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المعد من قبل وزارة الصناعة الجزائرية والمفوضية الأوربية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 04، العدد 06، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر، 2014/01/31.

❖مُحَمَّد راتول، **تحولات الاقتصاد الجزائري: برنامج الإنعاش الاقتصادي وانعكاساته على المعاملات الخارجية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

❖ مُحَمَّد كريم قروف، مُحَمَّد الطاهر سعودي، **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة تكريت، العراق، 2012.

❖ مُحَمَّد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

❖ محي الدين بوري، **مجالات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر 1990- 2013**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، 2016.

❖ محي الدين بوري، **مجالات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر: 1990- 2013**، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر، الجزائر، 2016.

❖ نادية طيبي، **مساهمة صندوق استثمار أموال الزكاة في دعم سياسة التشغيل**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد 05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مُحَمَّد الصديق بن يحي بجيجل، الجزائر، ديسمبر 2017.

❖ ناصر بوعزيز، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاساتها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 43، جامعة مُحَمَّد خيضر ببسكرة، الجزائر، مارس 2016.

❖ نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة مُحَمَّد خيضر ببسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012.

❖ هشام بن عزة، **إحياء نظام الوقف في الجزائر: نماذج عالمية لاستثمار الوقف**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 03، جامعة ام البواقي، الجزائر، جوان 2013.

❖ الهواري بن لحسن، **التفاوت في توزيع الدخل وإشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06، جامعة تلمسان بالتعاون مع مجموعة البحث في الاقتصاد العمومي والجمعية الوطنية للمالية العامة، الجزائر، ديسمبر 2016.

❖ الهواري بن لحسن، **التفاوت في توزيع الدخل وإشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 06، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، ديسمبر 2016.

❖ الهواري بن لحسن، **الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر: دراسة قياسية 1980- 2013**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، 2017.

❖ الهواري بن لحسن، **الفقر وتفاوت توزيع الدخل في الجزائر: دراسة قياسية 1980- 2013**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة بشار، الجزائر، جوان 2017.

❖ يوسف يخلف مسعود، سامي عمر ساسي، **عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة الليبية نموذجا للفترة 1980-2015**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الثامن، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، ديسمبر 2016.

❖ يونس علي أحمد، **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة العراق، العراق، 2010.

4- الملتقيات، المؤتمرات وأوراق العمل:

❖ إدواردو زبيدا، **النمو المحابي لصالح الفقراء: ماهو؟**، المركز الدولي لمكافحة الفقر، برنامج الامم المتحدة الإنمائي.

❖ بوحفص حاكمي، **الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات: دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 29-2001/10/30.

❖ خوان سومافيا، **الخلاص من الفقر**، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 91، جنيف، سويسرا، أفريل 2003.

❖ خير الدين معطى الله، سفيان عمراني، **مساهمة الزكاة في إرساء دعائم التنمية المستدامة بالجزائر: دراسة تحليلية لتجربة ولاية قالمة للفترة 2003- 2012**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 20- 2013/05/21.

❖ سعيدة مو، نجاة قفايفية، سميرة مومن، **سياسة ترشيد الإنفاق العام (واقع وآفاق): التركيز على حالة الجزائر منذ سنة 2000**، الملتقى الدولي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات الحكم الراشد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي بتبسة، الجزائر، 13- 2018/03/14

❖ سكينة بن حمود، **مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق**، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/05/13.

❖ سليمان ناصر وياسر مونة، **نحو تطوير التمويل الاسلامي للمشاريع المصغرة في الجزائر**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الاسلامية تحت عنوان إشكالية إدماج المنتجات المالية الجزائرية في السوق المالي الجزائري، الجزائر، 12-2016/04/13.

❖ سليمان ناصر، **تمويل المشاريع المصغرة بأموال الزكاة: دراسة على ضوء الآراء الفقهية المعاصرة**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي حول الفقه المعاصر قضايا وتحديات، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 18- 2012/12/19.

❖ شعوبي محمود فوزي، كماسي محمود أمين، **الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1998-1999**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 22-2003/04/23.

❖ عبد الله بلوناس، **برامج التثبيت والتعديل الهيكلي**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 29-2001/10/30.

❖ علي عبد القادر علي، **الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سبتمبر 2003.

❖ كريم بودخدخ، مُحَمَّد سلامنة، **أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحوكمة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-2011/11/16.

❖ ماجدالينا سيبولفيدا كارمونا، **تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية**، تقرير الخبرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، الدورة 11، البند 03 من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، نوفمبر 2011.

❖ مُحَمَّد خميسي بن رجم، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير صندوق الزكاة الجزائري وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الشاملة،** الملتقى الدولي العاشر حول الاقتصاد الإسلامي والمالية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب بالتعاون مع مجموعة البنك الاسلامي للتنمية بجدة، السعودية، 2015/03/23.

❖ مُحَمَّد خميسي بن رجم، **أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تطوير صندوق الزكاة الجزائري وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الشاملة،** الملتقى الدولي العاشر حول الاقتصاد الإسلامي والتمويل، جامعة سوق أهراس، الجزائر.

❖ مقداد وهاب، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مرافقة حاملي الفكر المقاولاتي،** جلسة تحسيسية حول جهاز القرض المصغر بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2017/11/19.

❖ نبيل بوفليح وعبد القادر لعاطف، **فاعلية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر،** الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 07- 2008/04/08.

5- التقارير الرسمية:

❖ بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2017،** جويلية 2018.

❖ بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2015،** نوفمبر 2016.

❖ بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2013،** نوفمبر 2014.

❖ بنك الجزائر، **التقرير السنوي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2003،** جوان 2004.

❖ البنك الدولي، **الآفاق الاقتصادية العالمية،** أكتوبر 2016.

❖ البنك الدولي، **مؤشرات التنمية في الجزائر،** ديسمبر 2018.

❖ الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام: 2017،** نشرة رقم 47، 2018.

❖ الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام: 2016،** نشرة رقم 46، 2017.

❖ الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام: نتائج 2014- 2016،** نشرة رقم 47، 2017.

❖ الديوان الوطني للإحصاء، **المسوح الاقتصادية للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية للسنوات 1988، 1995، 2000، و2011.**

❖ الديوان الوطني للإحصاء، **حوصلة إحصائية،** الفصل الثالث: الأجور، 2011.

❖ صندوق النقد العربي، **الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية**

❖ مكتب العمل الدولي، **العمل اللائق: تحديات استراتيجية ماثلة في الأفق،** تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97، الطبعة الأولى، جنيف، سويسرا، ماي 2008.

❖ منشور وزارة الشؤون الدينية والأوقاف رقم 139/ 2004.

❖ وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، **صندوق الزكاة.**

❖ وزارة المالية: المديرية العامة للضرائب، **الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة،** الجزائر، 2018.

❖ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الرسوم على رقم الأعمال،** الجزائر، نشرة 2019.

❖ وزارة المالية، **مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018 و2019**

❖ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **البرنامج الوطني لتطوير الطاقة المتجددة 2011– 2030**، الجزائر، تحيين أفريل 2017.

6- المراسيم والقوانين:

❖ الجريدة الرسمية، **المرسوم التنفيذي رقم 91– 82 المؤرخ في 7 رمضان 1411 الموافق ل 25 مارس 1991 المتضمن القانون المنظم لمؤسسة المسجد**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1991.

❖ الجريدة الرسمية، **المرسوم الرئاسي رقم 04– 13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر**، العدد 06، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2004.

❖ الجريدة الرسمية، **المرسوم الرئاسي رقم 128/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2004.

❖ الجريدة الرسمية، **مرسوم تنفيذي رقم 17/11 المؤرخ في ربيع الثاني 1438 الموافق ل 17 جانفي 2017 والذي يحدد كيفيات تسيير حسابات التخصيص الخاص**، المادة 03، العدد 03، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017.

❖ المادة 10 من القانون 02/2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

❖ وزارة العدل، **قانون رقم 01/06 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته** المؤرخ في 20 فيفري 2006، الطبعة الأولى، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2006.

❖ وزارة المالية: المديرية العامة للضرائب، **المواد 138– 138 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2017.

ثالثا– المراجع باللغة الأجنبية

1- الكتب:

❖ Bernard Guerrins, **Dictionnaire D'analyse Economique : Théorie Des Jeunes Micro Economique**, Edition La Découvert, Paris, France, 1997.

❖ Dwight Heald Perkins, Steven Radelet, David Lindauer, **Économie du développement,** traduction de la 6émé édition Américaine par Bruno Baron-Renault, De Boeck Supérieur, 03émé édition, Bruxelles, Belgique, 2008.

❖ Essama- Nssah Boniface, **Inégalité, Pauvreté et bien-être social :fondement analytiques et normatifs**, De Boeck Supérieur, Bruxelles, Belgique, 2000.

❖ Frank A Cowell, **Theil, Inequality and the Structure of Income Distribution**, STICERD, London School of Economic and Political Science, London, February 2003.

❖ Gregory N Mankiw, **Macro économie**, 3eme édition, traduction de la 5 éme édition Americaine par Jean Houard, De Boeck Supérieur, Bruxelles, Belgique, 2003.

❖ Milano Serge, **La pauvreté dans les pays riches : du constat à l'analyse**, Edition Nathan, Paris, France, 1992.

❖ Régis Bénichi, Marc Nouschi, **La croissance aux XIXème et XXème siècles**, édition 02, édition Marketing, Paris, France, 1990.

2- المقالات والبحوث العلمية:

❖ Adams J, Richard H, **Economic growth, inequality and poverty: estimating the growth elasticity of poverty**, World Développent Journal, vol 32, N°12, February 2004.

❖ Ahmed Touil, Radia Bouchaour, **les politiques sociales algériennes : Des Instruments pour Quelles Cohérences ?**, Revue des Publications de la Recherche Gouvernance et Économie Sociale, N° 01.

❖ Anthony .B. Atkinson, **On the measurement of inequality**, Journal of Economic Theory 2, Faculty of Economics and Politics, University of Cambridge, England, November 1969.

❖ Housseima Guiga, Jaleleddine Ben Rejeb, **Poverty, Growth and Inequality in Developing Countries**. International Journal of Economics and Financial Issues, vol 02, n° 04, 2012.

❖ Joseph Gastwirth, Reza Modarres, Efstathia Bura, **The use of the Lorenz curve, Gini index and related measures of relative inequality and uniformity in securities law**, International Journal of Statistics, vol LXIII, n°03, University of Rome, October 2005

❖ Klaus Deininger, Lyn Squire, **New ways of Looking at Old Issues: Inequality and Growth**, journal of Development Economics, vol 57, n°02, 1998

❖ Lambert Peter J, Aronson J Richard**, Inequality Decomposition Analysis and the Gini coefficient Revisted**, The Economic Journal, vol 103,N° 103, Royal Economic Society, september 1993.

❖ Lamia Mokaddem, Ghazi Boulila, **Croissance pro-pauvres dans des pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord**, Revue d'économie du développement, Vol 19, N° 01, De Boeck Supérieur, Bruxelles, Belgique, Janvier 2011

❖ Lamia Mokaddem, Ghazi Boulila, **Croissance pro-pauvres dans des pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord**, Revue d'économie du développement, Vol 19, 2011

❖ Matthijs J. Warrens, **On the Negative Bias of the Gini Coefficient due to Grouping,**, Journal of Classification, University of Groningen, Vol 35, 0/10/2018

❖ Simon Kuznets, **Economic Growth and Income Inequality**, The American Economic Review, vol 45, N° 1, Mars 1955.

❖ Sylvain Lariviére et Frederic Martin, **Cadre d'analyse économique de la pauvreté et des conditions de vie des ménages**, série de discussion N°197, Université Laval, centre de recherche en économie agroalimentaire, Québec, septembre 1997.

3- الملتقيات، المؤتمرات وأوراق العمل:

❖ Bourguignon F, **The growth elasticity of poverty reduction: explaining heterogeneity across countries and time period**, DELTA (Département et Laboratoire Théorique et Appliquée), Working Paper N°2002-03, 2002.

❖ Daniel Kofman & Aart Kraay & Mastuzz, **Governance Matters 2007: Woldwide Governance Indicators 1996-2006**,The Wold Bank, 2007.

❖ Dorothée Boccanfuso, Caroline Ménard, **La croissance propauvre un aperçu exhaustif de la « boîte à outils»**, groupe de recherche en économie et développement

international, cahier de recherche 09-06, université de Sherbrooke, Québec- Canada, Février 2009.

❖ Facundo Alvaredo, Lucas Chancel, Thomas Piketty, Emmanuel Saez, Gabriel Zucman, **World Inequality** , worldbank, décembre 2018.

❖ François Bourguignon, **The Poverty- Growth- Inequality Triangle**, paper was presented at the Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi, 04/02/2004.

❖ J. Humberto López, **The Relative Roles of Growth and Inequality for Poverty Reduction**, POVERTY REDUCTION AND GROWTH: VIRTUOUS AND VICIOUS CIRCLES, worldbank.

❖ M. LOUNIS, **Backbone national numérique sur câble fibre optique et faisceau hertzien d'Algérie télécom**, Séminaire régional sur l'accès hertzien mobile et fixe pour les applications large bande dans la région des Etats arabes, Co-organisé par UIT/BDT et Algérie télécom, Alger, Algerie, juillet 2006.

❖ Olivier Blanchard,Carlo Cottarelli, Siddharth Tiwari, **jobs and growth: analytical and operational considerations for the fund**, International Monetary Fund, 14 March 2013.

❖ Rashid Sayed Khalid, **Certain Legal And Administrative Measures For The Revival And Better Management Of Awqaf**, Islamic Economic Studies, vol 19, n° 01, The Islamic Research And Training Institute In Cooperation Withe The Islamic Bank Group In Jeddah, Soudi, 2011.

4- التقارير الرسمية:

❖ Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2003, 2004, 2008, 2014, et 2017.

❖ CNES**, les rapports nationaux sur le développement humain en Algérie**.

❖ Ministère de l'industrie et des mines, **Bulletins d'information statistique de la PME N° 29**, Algerie, edition novembre 2016.

❖ World Bank, "**a public expenditure review**", rapport n^0: 36270, vol 1, 2007.

❖ World Bank, **Governance & Development** , Washington,1992.

رابعا- المواقع الالكترونية:

❖ http://ansej.dz/index.php/fr/nos-statistiques.

❖ http://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-human-developement-index.php.

❖ http://blogs.worldbank.org/ar/voices/boosting-growth-amid-global-slowdown.

❖ http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.521.849&rep=rep1&type=pdf.

❖ http://data.albankadawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG.

❖ http://eprints.lse.ac.uk/2288/1/Theil,_Inequality_and_the_Structure_of_Income_Distribution.pdf.

❖ http://ideas.reprc.org/s/mtn/ancoec.html.

❖ http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports.

❖ http://j-bradford-delong.net/teaching_folder/Econ_210c_spring_2002/Readings/Kuznet.

- http://pubdocs.worldbank.org/en/888891475673524626/Algeria-MEM pdf.
- http://revsoc.me/theory/30294/.
- http://siteresources.worldbank.org/BOLIVIA/Resources/Poverty_Reduction_and_Growth.pdf.
- http://siteresources.worldbank.org/INTPGI/Resources/342674-1206111890151/15185.
- http://ww.ahewar.org/drbat/show.art.asp?aid=241561.
- http://ww.arrajol.com/content/89616/.
- http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/10/17/nearly-half-the-world-lives-on-less-than-550-a-da.
- http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeune.
- http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/66/.
- http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/35/35_develop_bridge82.pdf.
- http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/35/35_develop_bridge82.pdf.
- http://www.arab-api.org/images/training/programs/20/1/2008_c34-4.pdf.
- http://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/526292.
- http://www.blogs.worldbank.org/voices/ar/developmental.
- http://www.dgpp-mf.gov.dz/ndex.php/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances.
- http://www.economicsdiscussion.net/economic-growth-meades-model-of-economic-growt-with-diagram/13083.
- http://www.egyptconsultant.blogspot.com/2011/09/gini-coefficient.html .
- http://www.imf.org/external/english/np/sec/misc/qualifiers.ht?.
- http://www.jameataleman.org/main/articles.aspx?article_no=1788.
- http://www.maghrebvoices.com/a390959.html.
- http://www.oceanx.sa/blog/2016/٧-طرق-بديلة-لجمع-المال-لمشروعك/08/.
- http://www.oulamadz.org/tag/.
- http://www.premier-ministre.gov.dz.
- http://www.researchgat.net/publication/4783844_Economic_growth_inequality_and_poverty_estimating_thegrowth_elasticity_of_poverty.
- http://www.slideshare.net/mobile/ssuser48c8b9/ss-67527877.
- http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/01/wim_dgs8.pdf.
- http://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity.
- https://ar.knoema.com/atlas/الجزائر/مؤشر-التنمية-البشرية.
- https://arabic.oxfam.org/press_release/.
- https://blog-montada.imf.org/?p=4456.
- https://d1holjzgk5247a.cloudfront.net/arabic.oxfam.org/s3fspublic/file_attachments/FINAL%20Full%20Davos%202019%20Report%20-%20AR.pdf.
- https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart.
- https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY?locations=1W&start=1981&end=2015&view=chart.
- https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.DDAY?locations=DZ.
- https://econpapers.repec.org/paper/shrwpaper/09-06.htm.

- https://idl-bnc-idrc.dspacedirect.org/handle/10625/24364?show=full.
- https://ipcig.org/pub/arab/IPCOnePager1.pdf.
- https://www.alarabby.co.uk/economy/17734538-89e2-407d-a891-79c337e772b8.
- https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2016/1/29.
- https://www.angem.dz.
- https://www.asfer.org/archives/53.
- https://www.cairn.info/revue-d-economie-du developpement-2011-1-page-77.htm.
- https://www.cnac.dz/default.aspx?id=111.
- https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx.
- https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Fr/FR_Accueil.aspx.
- https://www.elhiwaronline.com/ara/index.php?option=com_content&task=view&id=25912.
- https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public-ed_normrelconf/documents/meeti93484.pdf.
- https://www.imf.org/en/News/Articles/2018/07/12/sp071218-promoting-inclusive-growth-agenda-in-the-arab-region.
- https://www.libral.org/vb/showthread.php?t=115112.
- https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux.
- https://www.moneyadviceservice.org.uk/en/articles/crowdfunding--what-you-need-to-know.
- https://www.politics-dz.com/threads/xhul-alnzri-almarksi-fi-alylaqat-alduli.12005.
- https://www.sciencedrect.com/science/article/abs/pii/S0304387898000996.
- https://www.semanticscholar.org/paper/Matching-the-crowd-Combining-crowdfunding-and-to-Baeck Bone/fed684e7d45035c60519c39336f5b64401d49a4f#paper-header.
- https://www.thoughtco.com/Kuznets-Curve-in-economics-1146122.
- https://www.transparency.org/news/pressrelease/corruption_perceptions_index_2016_vicious_circle_of_corruption_and_FR.
- https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr02/ch6.pdfhttps://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr02/ch6.pdf.
- https://www.undp-aciac.org/arabic/resources/ac/news.aspx?nid=1128.
- https://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture/aspxfid=9&lcid=36297.
- https://www.vox.com/policy-and-politics/2018/2/2/16868838/elephant-graph-chart-global-inequality-economic-growth.
- https://yomgedid.kenanaonline.com/posts/137889.
- ww.argaam.com/ar/article/articledetail/id/45629.
- www.arrajol.com/content/89616/.
- www.marw.dz/index.php/2015-03/24-13-19-40/10-2010-01-05-08-27-32.htmt.
- www.worldbank.org/arabvoices/en/global-poverty-puzzle-case-algéria?CID=MENA_TT_MENA_EXT

الملاحق